الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٨)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١٠٨

الليبراليون والعنف

يناير١٩٩٣-١٦مايو١٩٩٣

الجزء الأول

اعداد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

*التطرف ومستقبل الحكومة مدحت خفاجى	الوفد	#٩٣/٠١/٠١	١
*يارب رمزى زقلمة	الوفد	#٩٣/٠١/٠٢	٢
*فكرة الحاكمية... وابعادها السياسية الخطيرة شريف كامل	الوفد	#٩٣/٠١/٠٣	٣
*الارهاب ونقص المعلومات خالد الصاوى	الوفد	#٩٣/٠١/٠٦	٥
*فى بئر العذاب محمد اسماعيل على	الاحرار	#٩٣/٠١/١١	٦
*هموم مصرية منى مكرم عبيد	الوفد	#٩٣/٠١/١٢	٨
*نحو فهم اسلامى متحرر سعيد الجمل	الوفد	#٩٣/٠١/١٢	٩
*والارهاب احمد ابو الفتح	الوفد	#٩٣/٠١/١٤	١١
*حكومة ائتلافية لمكافحة الارهاب خالد الصاوى	الوفد	#٩٣/٠١/١٥	١٥
*تساؤلا ت طلعت المغاورى	الوفد	#٩٣/٠١/١٦	١٦
*اصل البلاء احمد صبحى منصور	الاحرار	#٩٣/٠١/١٨	١٧
*اخلع العباءة رمزى زقلمة	الوفد	#٩٣/٠١/٢٢	١٩
*عشوائية الحكومة	الوفد	#٩٣/٠١/٢٦	٢٠
*سؤال هشام طنطاوى	الاحرار	#٩٣/٠٢/٠١	٢١
*الاسلام السياسى والغرب صلاح العقاد	الوفد	#٩٣/٠٢/٠٤	٢٢
*لماذا تخشون الارهاب ؟ مدحت خفاجى	الوفد	#٩٣/٠٢/٠٥	٢٣
*الخلط بين الدين والسياسة شريف كامل	الاحرار	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٤
*حدوتة ليلى عبد السلام	الاحرار	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٦

العنوان / الكاتب	الصحيفة	التاريخ	الصفحة
*نعم لـ " حماس " ولا لجماعات التطرف فى مصر صلاح العقاد	الوفد	#٩٣/٠٢/١١	٢٧
*الخلط بين الدين والسياسة شريف كامل	الاحرار	#٩٣/٠٢/١٥	٢٨
*والشى بالشىء يذكر محمود عبد المنعم مراد	الوفد	#٩٣/٠٢/١٨	٣٠
*كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	#٩٣/٠٢/٢١	٣٣
*هل تنتكس رايات الارهاب ؟ لمعى المطيعى	الوفد	#٩٣/٠٢/٢١	٣٤
*الخلط بين الدينالسياسة شريف كامل	الاحرار	#٩٣/٠٢/٢٢	٣٦
*الارهاب ...للارهاب وحيد غازى	الاحرار	#٩٣/٠٣/٠١	٣٨
*الظلم ملة واحدة منتصر جابر	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٢	٤٠
*راى محمد عصفور	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٣	٤١
*الحكومة وتفريخ الارهاب ؟ احمد ابو الفتح	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٤	٤٢
*المواجهة الشامل عبد العزيز محمد	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٤	٤٥
*العالم يواجهة الارهاب بالاجهزة المتخصصة ونحن نواجهه بصرخة مين هناك سعيد عبد الخالق	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٤	٤٧
*ضد من ٠٠ ؟ منتصر جابر	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٤	٥٠
*رصاصات الارهاب لا ترحم الاطفال	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٥	٥١
*حول مفهوم الاسلام السياسى شريف كامل	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٥	٥٢
*عيب محمد عبد الشافى	السياسى	#٩٣/٠٣/٠٧	٥٣
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٦	٥٤
*الديمقراطية فى مواجهة الارهاب جمال بدوى	الوفد	#٩٣/٠٣/٠٧	٥٥

العنوان والكاتب	الصحيفة	التاريخ	الرقم
*رفض النظام ورفض الا رهاب عزت صقر	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۷	٥٦
*ماذا يريد الا رهابيون ؟ احمد ابو الفتح	الشرق الا وسط	#۹۳/۰۳/۰۷	٥٧
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۸	٥٩
*على هامش ازمة الهوية حسين على منصور	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۸	٦٠
*الخلط بين الدين والسياسة شريف كامل	الا حرار	#۹۳/۰۳/۰۸	٦١
*الا رهاب يقتل اطفالنا وحيد غازى	الا حرار	#۹۳/۰۳/۰۸	٦٣
*على فكرة مدحت ابو بكر	الا حرار	#۹۳/۰۳/۰۸	٦٥
*رحلة كل يوم فؤاد فواز	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۹	٦٧
*كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۹	٦٨
*نسأل الله السلامة لبلادنا سعيد الجمل	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۹	٦٩
*احزان الشعوب محمد شفيق زيد	الوفد	#۹۳/۰۳/۰۹	٧١
*الصراع الا جرامى على السلطة محمد عصفور	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۰	٧٢
*الديمقراطية ٠٠ اقصر الطرق لمواجهة الا رهاب جمال بدوى	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۱	٧٣
*الا سلام السياسى بين المؤثرات المحلية والعالمية صلاح العقاد	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۱	٧٥
*الحل الوحيد للارهاب مدحت خفاجى	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۲	٧٧
*إفلاس الحزب الحاكم عن مواجهة الا رهاب	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۲	٧٨
*روضة الا رهاب منتصر جابر	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۲	٧٩
*دموع التماسيح على دماء الا رهابيين جمال بدوى	الوفد	#۹۳/۰۳/۱۳	٨٠

*التطرف ليس حلا منى قرشى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٤	٨١
*من المستفيد ؟ عزت صقر	الوفد	#٩٣/٠٣/١٤	٨٢
*عيب محمد عبد الشافى	السياسى	#٩٣/٠٣/١٤	٨٣
*اخبار ترفع ضط الدم لمعى المطيعى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٤	٨٤
*سؤال هشام طنطاوى	الا حرار	#٩٣/٠٣/١٥	٨٦
*نسمات صلاح الرفاعى	الا حرار	#٩٣/٠٣/١٥	٨٧
*حوار احمد طلعت	الا حرار	#٩٣/٠٣/١٥	٨٨
*الا رهاب والجبه الوطنية سعيد الجمل	الوفد	#٩٣/٠٣/١٦	٩٠
*نبضات نعمان جمعة	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	٩٢
*الى من يشكو الناس إذا ظلموا ؟ محمد الحيوان	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	٩٤
*الروشتة الديمقراطية فى علاج المشكلة الا رهابية جمال بدوى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	٩٦
*كلمة اخيرة محمد مصطفى شردى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	٩٨
*لحظات الخطر ••• والمصير عبد العزيز محمد	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	٩٩
*الشباب .. العنف ... الدين لماذا محمود الشربينى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٨	١٠١
*من المسؤل عن ظهور ونمو التطرف ؟ مدحت خفاجى	الوفد	#٩٣/٠٣/١٩	١٠٦
*الا رهاب ظاهرة عالمية ولكن	الوفد	#٩٣/٠٣/١٩	١٠٧
*خلط الا وراق عبد الفتاح نصير	الوفد	#٩٣/٠٣/٢٢	١٠٨
*تمويل الا رهاب وحيد غازى	الا حرار	#٩٣/٠٣/٢٢	١٠٩

*قال الراوى : الدواء المغشوش
احمد صبحى منصور | الاحرار | #٩٣/٠٣/٢٢ | ١١١

*حوار
احمد طلعت | الاحرار | #٩٣/٠٣/٢٢ | ١١٣

*نزيف الدم الى متى ؟
سيد عبدالعاطى | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٥ | ١١٥

*الثمن الفادح
عبدالعزيز محمد المحامى | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٥ | ١١٨

*نبضات
نعمان جمعة | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٦ | ١١٩

*الفساد والارهاب والمخدرات ... مثلث الخطر
عارف الدسوقى | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٦ | ١٢١

*عصر الكذب والنفاق
رمزى زقلمة | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٧ | ١٢٤

*الايادى الخفية المحركة للارهاب
محمد عصفور | الوفد | #٩٣/٠٣/٢٩ | ١٢٥

*توظيف كافة الاطراف
محمد عصفور | الوفد | #٩٣/٠٣/٣٠ | ١٢٦

*ونجح الارهابيون
احمد ابو الفتح | الوفد | #٩٣/٠٤/٠١ | ١٢٧

*حتى لا نستجير من الرمضاء بالنار
عبد العزيز محمد | الوفد | #٩٣/٠٤/٠١ | ١٣٠

*بسرعة
احمد فؤاد | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٢ | ١٣٢

*الموقف الصعب
رمزى زقلمة | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٣ | ١٣٣

*سياسية الاعــلام فشلت فى مواجهة الارهاب
هشام يحيى | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٤ | ١٣٤

*الجبهة حائرة ... والحوار مستمر
لمعى المطيعى | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٤ | ١٣٥

*ليس دفاعا عن عبدالحليم موسى
ايمن بور | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٤ | ١٣٧

*ارهاب االحكومة
محمد عبدالواحد | الوفد | #٩٣/٠٤/٠٤ | ١٣٨

*حدوتة
ليلى عبد السلام | الاحرار | #٩٣/٠٤/٠٥ | ١٣٩

*الخلط بين الدين والسياسة
شريف كامل الاحرار #٩٣/٠٤/٠٥ ١٤٠

*كلمة حب
محمد الحيوان الوفد #٩٣/٠٤/٠٧ ١٤٢

*مدد ... مدد ... شدى حيلك يابلد
محمود السقا الوفد #٩٣/٠٤/٠٧ ١٤٣

*العناد وما جلبة على البلاد من شر الجناه العباد
مدحت الهرميل الوفد #٩٣/٠٤/٠٧ ١٤٤

*نبضات
نعمان جمعة الوفد #٩٣/٠٤/٠٨ ١٤٥

*انقذو مصر قبل فوات الاوان
محمد شمس الدين حمودة الوفد #٩٣/٠٤/١٠ ١٤٧

*كيف نقطع اصابع الارهاب
الوفد #٩٣/٠٤/١٢ ١٤٨

*دور الشعب
عبد الفتاح نصير الوفد #٩٣/٠٤/١٢ ١٤٩

*هدفان رئيسيان
سعيد الجمل الوفد #٩٣/٠٤/١٣ ١٥٠

*لا انقاذ مصر إلا بتحرك الشعب
الوفد #٩٣/٠٤/١٤ ١٥٢

*فى الممنوع
مجدى مهنا الوفد #٩٣/٠٤/١٥ ١٥٣

*عناق الذئب والحمل
عصام الجمبلاطى الوفد #٩٣/٠٤/١٥ ١٥٤

*عندما تجنى الحكومة نتاج سياستها
الوفد #٩٣/٠٤/١٥ ١٥٥

*حلول مقترحة لعلاج ظاهرة الارهاب
محمود غلاب الوفد #٩٣/٠٤/١٧ ١٥٦

*كلمة حب
محمد الحيوان الوفد #٩٣/٠٤/١٩ ١٥٨

*حوار
احمد طلعت الاحرار #٩٣/٠٤/١٩ ١٥٩

*لا للارهاب الماجور ....
عصمت الهوارى الاحرار #٩٣/٠٤/١٩ ١٦١

*الخلط بين السياسة والدين
شريف كامل الاحرار #٩٣/٠٤/١٩ ١٦٣

نهاية الفهرس

التطرف ومستقبل الحكومة

«من يزرع الشر يحصده» مثل عربي قديم، فعلى مدى اربعين عاما زرعت الحكومات الديكتاتورية الشر في كل مكان، زرعت الحقد في ارجاء مصر، وارتكبت كل الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات كما قال الزعيم فؤاد سراج الدين، فقد اغتالت الأبرياء، وسجنت وعذبت المناضلين الشرفاء، ويتمت الأطفال، ورملت النساء، وزيفت وزورت كل انتخاب. ثم بعد كل ذلك تنتظر ان تجني ثمار افعالها شهدا!! كيف يكون ذلك؟

واذا كانت الحكومة الحالية، حكومة الأغلبية كما تدعي، لماذا لم تندلع المظاهرات من تلك الأغلبية، للدفاع عن حكومتهم المحبوبة التي انتخبوها بارادتهم الحرة؟ الا يدل عدم اكتراث المواطنين نحو حكومتهم، انها جاءت عن طريق انتخابات مزورة لا شأن لهم بها ولم يشتركوا فيها؟

واذا استمر المتطرفون في مخططهم، فسيفتر حماس رجال الشرطة في الحفاظ على أمن حكومة غير شرعية لم يختارها الشعب، وسيخاف المسئولون على حياتهم، وينتج عن ذلك سقوط الحكم في يد المتطرفين، ولن يعترض المواطنون لانهم اعتادوا حياة التبعية، وفقدوا الأمل في العدل والحرية.

ويفضل المتطرفون حاليا ان تظل الحكومة الحالية في موقعها، على ان يسند الحكم لحزب الوفد، لانهم لن يستطيعوا انتزاع الحكم من الوفد، ولكنهم يستطيعون ذلك من الحكومة الحالية. واكبر ضربة يمكن ان يوجهها السيد رئيس الجمهورية للمتطرفين، ان يسند الحكومة لحزب الوفد، ولا يوجد ما يمنع دستوريا او قانونيا من ذلك الاسناد، لأن الدستور يعطي لرئيس الجمهورية الحق في إسناد الوزارة والحكومة لأي حزب أو فرد.

ويجب اتخاذ ذلك القرار في أسرع وقت ممكن، قبل ان يتفاقم الوضع، خصوصا ان الشرطة المصرية فقدت ٣٤ من رجالها بين شهيد وجريح كما أعلن السيد وزير الداخلية، وخصوصا ان الأزمة الاقتصادية تطحن الشعب المصري ولا يستطيعون تحمل المزيد من حكومة لا يثقون بها، وينظرون إلى رجالها نظرة كلها ريبة وعدم احترام.

وقد اثبتت الحكومة عدم جدارتها لحكم مصر في تلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، فمازالوا يصرون على ركوب السيارات الفاخرة وامتلاك الشاليهات والقصور في المنتجعات السياحية واصبح البذخ والاسراف على انفسهم من المال العام هدفا في حد ذاته، يجب كل مسئولية او التزام نحو الشعب المطحون.

د. مدحت خفاجي

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

يارب

رقق القلوب المتحجرة لتمد يدها للغلابة - وافتح عيونهم ليروا قدرتك وهي تتجلي حولهم واجعل آذانهم تصغي لآهات المرضي وغير القادرين علي شراء الشفاء - وارحم اليتامي من قسوة الايام واشرح صدورهم ليعرفوا الحق من الباطل ونور عقولهم التي اظلمت - واعطني القوة لأغير الممكن وامنحني القدرة علي تحمل المستحيل وهبني المعرفة لافرق بينهما - ارفع من شأني واخفض من كبريائي لاكون مثلا طيبا لحكامي الذين اعمتهم السلطة والصولجان فنسوا انهم بشر يحق عليهم الفناء - ونسوا ان هناك يوما للحساب - لقد منحتنا نفحة من ضيائك وهي الضمير وقد نام عند البعض وتناوم عنه البعض الاخر - فايقظهم بقدرتك لأن الانسان بدون ضمير هو حيوان متكلم بل العن حيوان كاسر في سكون الليل اسمع انين المحرومين والمكلومين والمظلومين فيطير النوم من عيني - كيف أنام واخي في الانسانية يتألم؟ كيف اشبع واخي في المحبة ينام علي معدة تتلوي؟ كيف اسعد وحولي افواه لاتعرف الضحك وعيون لاتجف دموعها وقلوب خائفة ونفوس ضائعة؟ - قو ايمانهم حتي يتغلبوا علي ضعفهم امام شدائدهم. ياقدير الهم حكام مصر الرؤية الصائبة وعفف السنتهم واجعل الحقيقة رائدهم والعدل مقصدهم والرحمة اسلوبهم واكد عليهم ان النظافة من الايمان والنظافة هنا ليست نظافة الابدان - وانها ان دامت لغيرهم لدامت لهم - ولكنها أيام يقضبونها وعلي قدر عطائهم واخلاصهم ستكتب اسماؤهم من نور أو من نار. ستذكرهم الأجيال بأكاليل الغار أو ستلقي بملفاتهم في صناديق العار - وعرفهم ان الحياة نفس داخل وآخر خارج وان الموت أقرب الينا اكثر مما نتصور. ليس بيدنا شيء الا ان تسمع صلاتنا ودعاءنا فاشفع لنا وارحمنا من حكامنا ان كانوا ظالمين أو غير قادرين وامنحنا القدرة علي تحمل اخطائهم وشطحاتهم وعجرفتهم، وكأنهم خالدون - قو بصيرتهم ليكون تحركهم ليس قبل الاحداث (ماشاء الله) ولكن علي الأقل مواكبا للأحداث. ان ماحدث بامبابة ماكان له ان يحدث او يستفحل الا بموالسة المسئولين ولا أقول بخوفهم وتحت ابصارهم وان تخطيط الحملة كان بدائيا ومعروفا مسبقا ويقال ان معظم المطلوبين قد هربوا - ان الارهاب ماكان له ان يستشري الا بموالسة المسئولين - ومن المضحك ان الشرطة تستخدم اليوم النسبية فيقولون لقد قبضنا علي ٩٠٪ من ارهابي امبابة - شكرا - وماذا عن بولاق الدكرور والجيزة وديروط والفيوم وغيرها - سامحكم الله انكم لا تعرفون الاعداد واقولها وأمري علي الله ان لعبة العسكر والحرامية التي تمارسونها هي قشور اللعبة لانكم خائفون من ان تمتد يدكم الي الاصول او الي الاصابع الخفية التي تحرك هؤلاء العبيد وهي تشبع فيهم حب الذات من امارة وتسلط وفتوي وفتونة. دعهم يالاهي يستعرضون التاريخ لعلهم يتبصرون فالتاريخ ليس احداثا مضت بل عبرة لمن يعتبر بل هو الماضي يلبس ثياب الحاضر فلقد تعبنا ونحن نعيد ونزيد ان الديمقراطية التي نعيشها هي لوحة سريالية. ماذا اقول بعد ذلك الا انك خلقت الناس سواسية احرارا وخلقتهم اشكالا والوانا وارسلت لهم انبياءك ورسلك حتي يعرفوا طريق الايمان بك فلا سلطة لاحد او قانون او حتي دستور علي حرية انسانك في تصرفاته حسب شرائعك

رمزي زقلمة

فكرة الحاكمية .. وأبعادها السياسية الخطيرة

تعتبر (فكزة الحاكمية) من المحاور الرئيسية الأولى التى يقوم عليها مفهوم الإسلام السياسى الذى تعتنقه الغالبية العظمى من فصائل (الجماعات الدينية السياسية) الموجودة حاليا فى مصر، وفى معظم أقطار الشرق الإسلامى. وبغض النظر عن الجذور التاريخية الأولى لفكرة الحاكمية حينما رفع شعارها لأول مرة فى تاريخنا الإسلامى فرقة (الخوارج) فى نزاعهم المتعسف والمحموم مع الإمام (على بن ابى طالب) رضى الله عنه، وبسببها أزهقت أرواح كثيرة من المسلمين وأهرقت دماء إسلامية كثيرة «!!». فإن المذهل أن فكرة الحاكمية قد عادت مرة أخرى إلى الظهور فى تاريخنا المعاصر على يد (أبى الأعلى المودودى) الذى أضاف إلى الفكرة عما كانت عليه فى صورتها وبساطتها الأولى أيام (الخوارج)، وأدخل على فكرة الحاكمية ـ الخطيرة بطبيعتها ـ أبعادا سياسية جديدة فائقة الخطورة، لم تكن الفكرة تتضمنها أصلا أو تحتملها «!!».

ومن فكرة الحاكمية «لأبى الأعلى المودودى» إستقت الجماعات الدينية السياسية فى مصر أفكارها (سيد قطب ـ شكرى مصطفى ـ عمر عبدالرحمن ـ وغيرهم) حتى باتت فكرة الحاكمية من المعالم الأولى فى النسيج الفكرى السياسى لجل ان لم يكن كل جماعات الإسلام السياسى، على إختلاف فرقها وفصائلها.

وتستند فكرة الحاكمية فى نظر (أبى الأعلى المودودى ومن أخذ عنه) إلى تفسير (خاص) لبعض آيات القرآن الكريم، يخالف ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة طوال التاريخ الإسلامى، ويخالف أيضا قواعد التفسير الصحيحة والمستقرة، كما يخالف كذلك بديهيات العقل والمنطق وطبائع الأمور «!!».

فتجنح فكر الحاكمية إلى أسلوب (الإختيار الإنتقائى) لبعض آيات القرآن الكريم، وتتوهم بذلك أنها قد نجحت فى إثبات عناصر صحتها وسلامتها «!!». فيقع الإختيار الإنتقائى لفكرة الحاكمية على بعض الآيات الكريمة، مثل قول الله تعالى: (إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه) ـ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) ـ (قل إن الأمر كله لله) إلى غير ذلك من آيات القرآن الكريم. فيقول (أبو الأعلى المودودى ومعه جماعات الإسلام السياسى) أن المقصود بهذه الآيات الكريمة، هو أن تنتزع جميع سلطات الحكم والأمر والتشريع من أيدى كل البشر منفردين أو مجتمعين، ولا يؤذن لأحد منهم أن ينفذ أمره فى بشر مثله فيطيعوه «!!». ولا يؤذن لأحد منهم أن يسن لهم قانونا، فينقادوا له ويطبقوه «!!» فإن ذلك كله أمر مختص بالله وحده لا يشاركه فيه أحد «!!» . فليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو لسائر القاطنين فى الدولة أى نصيب من الحاكمية «!!» .

وينتهى هذا التفسير (المودودى) الذى تعتنقه الجماعات الدينية السياسية، ينتهى إلى القول (صراحة) بتكفير الديمقراطية «!!» فيقولون أنه مادامت الديمقراطية هى منهاج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعا، فلا يصح ـ بحسب تفسيرهم ـ إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية، ولكن يتعين استعمال تعبير (الحكومة الألهية) «!!» وتطبيق هذا التعبير فعلا على نظام الحكم فى الدولة الإسلامية«!!».

ولا مشاحة فى أن المسلم به بين علماء أهل السنة والجماعة. أن لفظ (الحكم) الذى ورد فى تلك الآيات سالفة الذكر والتى إستندت إليها فكر الحاكمية، هذا اللفظ قد جاء للدلالة على معنى القضاء والفصل، وأن معجم ألفاظ القرآن الكريم لم يورد ضمن معانى لفظ (الحكم) أية إشارة إلى معنى السلطة التى تتولى إدارة الحكم فى البلاد الإسلامية. هذا بالإضافة إلى أنه يستحيل القول بأن لفظ (الحكم) يدل على كلمة (الحكومة) بمعناها الذى نعرفه اليوم، بل أن كلمة (الحكومة) قد جاءت على لسان سيدنا (على بن أبى طالب) وذلك فى حديثه إلى الخوارج بشأن واقعة التحكيم حيث قال رضى الله عنه: «وقد كنت أمرتكم فى هذين الرجلين وفى هذه الحكومة بأمرى). ويجمع الفقهاء والمفسرون على أن كلمة (الحكومة) قد وردت فى حديث (على بن أبى طالب) للإشارة إلى واقعة التحكيم، وهى تدخل بالقطع فى معنى القضاء والفصل ولا تدخل فى معنى السلطة الحاكمة.

ويضيف العلماء والفقهاء انه قد ورد الكثير من النصوص القرآنية

التى تنسب إلى الأنبياء لفظ (الحكم) هذا فى حين أن الثابت من مجمل آيات القرآن الكريم أن أولئك الأنبياء لم يكونوا قط حكاما بالمعنى السياسى المعروف، ولم تكن لهم ثمة علاقة بالسلطة الحاكمة فى عهودهم المختلفة. وعلى ذلك، يتأكد بيقين أن لفظ (الحكم) إنما ينصرف إلى معنى القضاء والفصل دون أى معنى غيره.

هذا كله من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن قول (أبى الأعلى المودودى وجماعات الإسلام السياسى) بفكرة الحاكمية إنما هو قول هلامى متهافت بمثابة التهويمات النظرية التى تخلو تماما من أية مضمون حقيقى أو فعلى يمكن تنفيذه أو حتى الإستهداء به «!!».

فلم تبين لنا فكرة الحاكمية، كيف يمكن (عمليا وواقعيا) نزع جميع سلطات الحكم والأمر والتشريع من أيدى جميع البشر فى الدولة الإسلامية «؟!!» بحيث أنه لا يكون لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو لسائر القاطنين فى الدولة الإسلامية نصيب فى الحكم أو الأمر أو التشريع «؟!!».

ومن ذا الذى سوف يقوم حالئذ بإدارة شئون البلاد وسياسة العباد والتشريع لهم «؟!!». ثم فى أى عهد من عهود التاريخ الإسلامى المختلفة أمكن العمل بفكرة الحاكمية، فتكونت تلك (الحكومة الإلهية) المقول بها «؟!!» وما هو معنى هذه (الحكومة الإلهية) «؟!!» وممن تتكون، ومن الذى سوف يقوم بالإشتراك فيها وإدارتها والإشراف عليها «؟!!». ومن ناحية ثالثة، فإن القول بفكرة الحاكمية يتجاهل - عن قصد أو عن غير قصد - أنه ولئن كان الله سبحانه وتعالى هو صاحب الشرع وواضع أحكامه الكلية العامة، غير ان تفسير هذا الشرع الإلهى واستخراج وإستنباط أحكامه التفصيلية والجزئية فى صورة قوانين وفتاوى واجتهادات لا يمكن ان يتم أبدا إلا بواسطة البشر.

ومن ثم فإن القول بنزع جميع سلطات التشريع والأمر والحكم، إنما هو قول فضفاض ومرسل يفتقد الدقة والتحديد والوضوح ويخالف واقع الحال فى دنيا البشر «!!».

والمسلم به بين العلماء والفقهاء والمجتهدين، أن عظمة الشريعة الإسلامية وسر خلودها الدائم وصلاحيتها للتطبيق المستمر فى كل زمان وفى كل مكان، إنما يكمن فى ثرائها اللامتناهى الذى يتجلى فى اشتمالها على أحكام إلهية تمثل فى غالبيتها مبادىء كلية عامة. ولذلك تتطلب الشريعة الإسلامية دوما جهود العلماء والفقهاء والمجتهدين، وذلك لاستنباط واستخراج تفصيلات الأحكام الجزئية فى مختلف المسائل وجميع الأمور التى تصادف المسلمين وتستجد لهم فى ضوء ظروف أزمنتهم المختلفة ومتغيرات عصورهم المتعاقبة والتى تختلف دوما من مكان إلى مكان.

وليس أدل على ذلك من قول النبى الكريم (صلى الله عليه وسلم) : (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها)، ولا مراء فى أن قول الجماعات الدينية السياسية بفكرة الحاكمية، إنما هو قول يفصح بيقين عن أبعاد سياسية بالغة الخطورة، إذ تدعو الفكرة إلى انتزاع جميع سلطات الحكم والأمر والتشريع من أيدى الأمة لتكون فى يد (الحكومة الإلهية) وحدها «!!» ولا مشاحة فى ان ذلك هو المدخل الخفى لسلب كافة سلطات الأمة وعزلها عن مباشرة حقوقها الطبيعية السياسية والتشريعية والتنفيذية، لتستأثر بها تلك (الحكومة الإلهية) وحدها «!!» التى لن تتكون بالقطع إلا من بشر عاديين يستأثرون وحدهم بكافة شئون الحكم والأمر والتشريع من دون الأمة، بزعم أنهم وكلاء عن الله سبحانه ينفذون مشيئته وينوبون عنه فى حكمه «!!» فتكون طاعتهم من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله «!!».

وبذلك تغيب رقابة الأمة على حكامها ويحظر دينيا مساءلتها لهم «!!». وهو الأمر الذى يتنافى مع المفهوم المعتمد والمقرر لسلطة الحكم فى الدولة الإسلامية التى تستند إلى جميع الأمة وتستمد من (عقد البيعة) الذى يقوم على الرضاء والقبول الصحيحين والكاملين حيث يمثلان معا مصدر وسند شرعية الحكم فى الدولة الإسلامية الصحيحة.

المستشار / شريف كامل

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

الارهاب.. ونقص المعلومات

أسفرت المواجهات الأمنية الأخيرة مع الارهاب عن سقوط عدد من الأطفال والشباب الصغير من العاطلين والمتسربين من المراحل المختلفة الى جوار عدد آخر من المجرمين والمنحرفين المسجلين جنائيا، وهم جميعا فقدوا القدرة على التكيف مع المجتمع نتيجة تدني الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وغياب القدوة الفاضلة وغياب جميع الأجهزة المسئولة عنهم، وتدني نمط الحياة التي يعيشونها في غياب مسئولية الدولة، فانخرط منهم فريق في طريق الجريمة، وما زال الآخرون في الطريق اليها.. وأصبحوا جميعا معاول هدم يناصبون المجتمع العداء، فسقطوا في براثن الارهاب، واطلقوا لحاهم وارتدوا الثياب البيضاء، وامسكوا المسابح ظنا منهم ان المظهر الديني سوف يخفي حقيقتهم ونزعاتهم الاجرامية ويسبغ عليهم الاحترام، واستخدمهم الارهاب في عمليات محددة بالأجر (بالقطعة) أو بالانبهار السطحي الساذج برموز الارهاب وقياداته وشخوصه، وهو يعلم بحتمية سقوطهم عند أول عملية في أيدي رجال الأمن،

ولا ضرر على الارهاب في ذلك فهم ليسوا اعضاء في تنظيماته، وليسوا محسوبين عليه، فهم بدائل لأعضاء التنظيمات الارهابية للقيام بعمليات محددة، ولا خوف منهم أو من سقوطهم في أيدي الأمن لانهم لا يعرفون أية معلومات مهمة عن الارهاب وتنظيماته، لأنهم مجرد شراك خداعية للتعامل بها مع أجهزة الأمن..؟ وهذا التخطيط الجديد من الارهاب.

بدأ مع عمليات الاعتداء على محلات بيع المشغولات الذهبية التي تمت بمعاونة عناصر من المجرمين المحترفين خلال السنوات الثلاث السابقة اعترفوا خلال التحقيقات التي اجريت معهم أنهم ليسوا اعضاء في التنظيمات الارهابية وأنه يجمعهم بها فقط الاتفاق الجنائي على السرقة وتقسيم المسروقات والاتحاد في المظهر المتمثل في اللحية والثياب الاسلامية.

هذه الصورة الجديدة التي يتعامل بها الارهاب تجعله في مأمن من السقوط في أيدي رجال الأمن وتجعل المواجهات الأمنية الضخمة التي يشارك فيها عشرات الآلاف من الجنود والقادة وكبار المسئولين تذهب جهودها سدى، وتقدم ناتجا لايتناسب مع حجمها واعدادها، والارواح البريئة التي تذهق الدماء الزكية التي تراق خلال هذه المواجهات..

الأمر الذي يجعلنا نتساءل هل السبب في ذلك يرجع الى نقص في حجم المعلومات وقصور في التحريات التي تتم قبل اعداد هذه الحملات الضخمة...؟!

خالد الصاوى

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٣

الدين لله

رؤية إسلامية

فى بئر العذاب

لا اعرف فى تاريخ الرسول عليه الصلاة والسلام ، انه قهر احدا بالقول او بالفعل . بل اعرف إنه كان على خلق عظيم . واعرف ان الله سبحانه قال له (ولو كنت فظا غليظ القلب ، لانفضوا من حولك ..) اى إنه لم يكن فظا ولا كان غليظ القلب . ولهذا فهم لم ينفضوا من حوله ! !

و(هم) لم يكونوا مسلمين .. بل كانوا مشركين وكفارا .. وكانوا متامرين على الرسول وعلى دعوته . ومع ذلك فلم يكن معهم فظا ولا كان غليظ القلب .. لذلك التفوا حوله .. وامنوا بدعوته ، وشهدوا الا إله إلا الله ، وان محمدا رسول الله .

□ هذا هو (الانسان) الوحيد فى الدنيا والتاريخ ، الذى ناخذ عنه الفعل والقول . هو المرجع .. وهو القدوة .

لكن فريقا من الناس ، ياخذون عنه بعضا من سلوكه ، ويهجرون البعض الاخر ! ! يطلقون اللحى ويقصرون الجلباب ليكونوا فى عيون الناس مسلمين .. فإن تكشف عنهم صدورهم فإنهم اعجاز نخل منقعر ! ! ابالسة يلبسون ثياب المسلمين يخربون ويدمرون ويقتلون ويسرقون وينهبون .. وفى ايديهم راية الاسلام . لكن قلوبهم ، مليئة باشياء اخرى ! !

وهم كعرائس المسرح .. يحركها الماريونيت ، يمينا ويسارا . ولا فكر عندهم ولا راى ولاعقل ! !

ولو كان لدى اى من هؤلاء العرايس جزء يسير من التفكير ، لفهم وادرك ، انه يقدم لغير المسلمين مثالا سيئا وبشعا للسلوك الاسلامى ، ويصور الاسلام نفسه ، دينا للقتل وسفك الدماء ! !

□ لايعرفون شيئا عن سلوك الرسول ! ! ولايتذكرون ان الله عاتب سيدنا محمدا لمجرد انه (عبس) ان

جاءه الاعمى ! ! فقال له سبحانه « ومايدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى .

والمعنى ان مجرد العبوس فى الوجه .. « التكشيرة » ! ! قد تبعد احدا عن التوبة او عن اللجوء إلى الله .. ! ! اى ان البشاشة وحسن المعاملة ، مدخل عظيم لا جتذاب الناس الى رحاب الايمان .. لكن الظاهر - والله اعلم - ان الذين يبتسمون بالقنابل .. ويضحكون بالرشاش ، لايريدون ما كان رسول الله يريده .. إنهم يريدون شيئا آخر هو السلطة .. والتحكم فى رقاب العباد بالسطو والقتل والارهاب .. .

إنهم ليسوا متطرفين .. فالتطرف (غلو) فى التدين .. لكنهم ارهابيون ، من فصيلة السفاحين واللصوص .. والمثير للرثاء ان الجهل المتفشى فى كثير من الأوساط يساعدهم على اجتذاب البعض إلى غياهب الظلمات .. ليسقطوا جميعا ومعهم الشعب كله ، فى بئر العذاب ! ؟

د . محمد اسماعيل على

المدوسه
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٣

هموم مصرية

بعض صغار رجال الشرطة يسيئون لهذا الجهاز بما يفعلونه من تجاوز لحقيقة دورهم. فهذا الجهاز الذى يقدم الكثير لتوفير الأمن والأمان لكل المصريين، يشوه دوره بعض المنتسبين إليه، بسوء تصرفاتهم.

والرسالة التالية جاءتنى من أب تعرض ابنه للاهانة والسب والشتم، أنشرها كما هى، ثم أعلق عليها. تقول رسالة الأب المحامى محمد صادق حامد حسب الله:

قرأت عمودكم الهادف (هموم مصرية) بعدد الجمعة ١٢/٢٥/ ١٩٩٢ وما جاء به بخصوص الحملات المرورية، ويؤسفنى ان أقول لك ان هذه هى الحقيقة فعلا.. ففى الوقت الذى ينشغل فيه رجال الشرطة الشرفاء وعلى رأسهم اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية بأمن وأمان مصر كلها، ويبذلون فى سبيل ذلك كل ما آتاهم الله به من عزم لمحاربة الجريمة وتعقب أوكار الارهاب فى كل مكان من بلدنا الحبيب لتوفير الأمان لكل مصر، وفى الوقت الذى يستشهد فيه ضباط وجنود الشرطة وهم يؤدون واجبهم ورسالتهم السامية نحو وطنهم، نجد على الجانب الآخر هذه القلة التى تكلمت عنها، والمحسوبة على جهاز الشرطة، وقد أساءت الى الجهاز بأكمله من جراء هذه الصغائر.. وأسوق لك مثالا على ذلك وهو ما حدث مع ابنى وهو طالب جامعى - فأثناء قيادته للسيارة وبصحبته زوجتى وابنتى بشارع الخليفة المأمون مساء يوم ١٩٩٢/١٠/٢٥ استوقفه ضابط المرور وطالب منه رخصته ورخصة السيارة فسلمهما له، وحاول الضابط ان يجد اية مخالفة بالسيارة ولكن دون جدوى، وبالطبع هذا لم يرض الضابط فأمر امين الشرطة المرافق له باللف حول السيارة لاكتشاف أية مخالفة ولكن أمين الشرطة عاد له وقال ان السيارة ليست بها اية مخالفة وهنا بالطبع لم يرض الضابط فأخذ يشتم ابنى بألفاظ نابية دون أى سبب، وأصر على تغريم ابنى بغرامتين. «مخالفتين» لا مخالفة واحدة كل مخالفة بمبلغ ٣٠ قرشا و١٠ جنيهات بايصالين بأرقام متتابعة فكانت جملة المخالفتين ٦٠ قرشا و٢٠ جنيها. والغريب انه لم يذكر اى سبب للمخالفة بالايصالات بالاضافة الى امتناعه عن رد الباقى له بحجة انه ليس معه فكة. وقد تقدمت بشكوى للواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦ ولكن يبدو ان مكتب الشكاوى لديه ماهو أهم من حقوق للمواطنين التى تستباح بواسطة هذه القلة وحتى لحظة كتابة رسالتى هذه كان الاجراء الوحيد الذى تم هو حضور أمين شرطة بتاريخ ١٢/١٣ مدينة نصر لاخذ افادة (أقوال) ابنى بخصوص الواقعة - أى بعد ٤٨ يوما ولا أدرى حتى اليوم وبعد مرور شهرين على شكواى ماتم مع هذا الضابط و للعلم: فقد قدمت الشكوى لمكتب الاستعلامات بديوان وزارة الداخلية بتاريخ ٩٢/١٠/٢٦ وتم اعطائى ايصالا رقم: ٢٣١٣/ع أما إيصالى المخالفات فأرقامهما: ٣٠٥٩٠٦، ٣٠٥٩٠٧ وكل ايصال بمبلغ ٣٠ قرشا و١٠ جنيهات.

- كما اننى احتفظ بالإيصالات ومستعد لتقديمها لمن يريد الاطلاع عليها. فهل هذا التصرف يرضى شيخ العرب اللواء محمد عبدالحليم موسى ؟ اننى آمل ان تعلم هذه القلة المحسوبة على جهاز الشرطة الذى نكن له كل الاحترام والتقدير انها من الشعب وليست فوق الشعب وانها مكلفة بخدمة الشعب».

* الرسالة لاتحتاج الى تعليق.. ولكن الملاحظ ان «بعض» أفراد جهاز الشرطة «يتلككون» على أى شىء فى السيارة، حتى ولو لم يدخل تحت بند «الأمن والمتانة». حتى ظهر الأمر وكان الشرطة تبحث عن «مجرد الغرامات»! وقد حكى لى شاب أوقف ضباط سيارته بحجة الأمن والمتانة.. ولكن الشاب سريع البديهة لمح سيارة الشرطة قريبة من المكان ولم يكن فيها الا هيكل السيارة ولايعرف كيف تسير. وبعفوية قال للضابط: وماذا عن سيارة الشرطة هذه.. هل سحبت رخصها هى أيضا لانها بعيدة عن الأمن والمتانة!!

عباس الطرابيلى

نحو فهم اسلامي متحرر

بقلم المستشار سعيد الجمل

الدين فى حياتنا مكون حضارى لايمكن التقليل من شانه واذا أمكن فى الغرب عزل الدين عن مجرى الحياة هناك ونفيه داخل دور العبادة فان ذلك أمر لايمكن الأخذ به فى حياتنا، الدين دخل اوروبا - كما يقول احد الباحثين - من الخارج فهو اجنبى عن طبيعتها وتاريخها فهو لم يتنزل بلغاتهم القومية ولاأفصح عن حاجات بيئتهم ولاامتزج بتاريخهم فى جوانبه الايجابية حالة ان الاسلام بالنسبة لنا ليس مجرد عقيدة الضرورية فحسب انما هو المفصح عن شعورهم الكونى ونظراتهم الى الحياة ومكونهم الحضارى بصفة عامة وهو أقوى معبر عن شخصيتهم التى يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر والتأمل بالعمل.

والصلة واضحة وجلية بين نظم الحكم التى سادت طيلة الحياة الاسلامية وبين صور الاسلام السائدة اذ كلما اشتد الاستبداد السياسى فى حياة شعوبنا فان الدين يأخذ مظهرا متجاوبا مع هذا الاستبداد فتكون فتاوى رجال الدين متسقة ومتفاهمة مع نوع الحكم السائد. ودوائر الغرب فى حياتنا المعاصرة ترصد هذه الظواهر التاريخية وتفهما جيدا وتبنى على مقتضاها خططها السياسية الهادفة اساسا الى تغييب الوعى عن مربط القوة فى ديننا واثره الايجابى فى حياتنا لتجعلنا دائما الى خارج دائرة التأثير فى الحياة المعاصرة ولتطمس دائما استقلالنا وهويتنا وهى لذلك معنية أشد العناية بالايلعب الدين الحقيقى دوره مرة أخرى فى حياتنا ومن هنا كانت سعاداتهم عميقة وتأييدهم شديدا لكل الحركات المتطرفة التى تسود عالمنا العربى.

ولاعلاج لنا الا بمدد فكرى مستنير يقود شبابنا وجماهيرنا عامة ويكون استئنافا لدور حركة التجديد الدينى التى ظهرت فى اوائل هذا القرن والتى كانت اساسا لنهضتنا فى كل الاتجاهات.

لابد لن نعرف جيدا ان بعث التنوير فى حياتنا مرة اخرى لايكون الا عن طريق الديمقراطية السياسية اذ هى الوجه الآخر لعملية الاحياء هذه. فالوعى الثقافى وحرية الرأى والتفكير لايمكن لها ان تقوم الا فى ظل ديمقراطية تضمن لأصحاب الفكر والابتكار حريتهم الكاملة فى التعبير عن فكرهم وابتكارهم. وحيث يوجد الاستبداد السياسى والحكم الفردى فلن تكون هناك سوى تلك الطحالب الكريهة لاتقنع احدا ولاتدفع نهضة. وفى ظل هذا الاستبداد ينمو التطرف وينتشر.

ولنعلم جيدا وليعلم المتطرفون الجامدون ان كتاب المسلمين «القرآن» ليس فيه مايدعو الى احتكار احد للدين أو الوصاية عن طريقه اذ هو كتاب يدعونا الى اعمال النظر واطلاق قوى العقل بغير حدود لمعرفة آيات الله فى كونه ولفهم هذه الآيات أقصى مايكون هذا الفهم، وليس مجرد ترديدها آناء الليل واطراف النهار ولاشىء بعد ذلك. وانما لنسير فى الارض لفك رموزها وطلاسمها كما يفعل أهل الغرب الآن بواسطة العلم الذى هو فى نظر الاسلام الحقيقى فريضة تعلو على فرائض العبادات.

وكما جاء فى الأثر فان ساعة تنفق فى مجلس علم هى عند الله أجدى عشرات المرات من ساعة عبادة!! وتاريخنا الحديث الذى بدأنا به النهضة يشهد تماما على ان حركة الاستنارة مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق الحرية السياسية ولقد أعجبنى تحليل الاستاذ احمد عباس صالح فى تعليقه على كتاب «تحرير المرأة» لقاسم امين حين رد كل تطور اجتماعى جنيناه فى تاريخنا الى المكاسب الدستورية التى كان يحصل عليها شعبنا فنذكر أنه فى اعقاب الحرب العالمية الأولى كان لدى المصريين احساس عارم بالحرية وهذا هو الذى حفز رواد الاستنارة فى هذا الوقت لاصلاح التعليم وتحقيق الديمقراطية السياسية فانبرى لطفى السيد ينقل فكر الحرية السائد فى الغرب فى صحيفته «الجريدة» وصارع سعد زغلول دنلوب لاصلاح حال التعليم، ورفع محمد عبده لواء الاصلاح والتجديد الدينى المبنى على العقل والاستنارة وكانت حرية المرأة التى حمل لواءها قاسم امين من أهم وسائل الاصلاح التى هدف اليها هؤلاء الرواد باعتبار ان تحرير المرأة ورفع الحجاب عنها هو الأساس لكل خطوات الاصلاح بعد ذلك. كان واضحا فى هذه الفترة من تاريخنا ان رواد الاستنارة كانوا اعداء للاستبداد ربما اكثر من عدائهم للمستعمر الاجنبى وان كان ذلك لم يمنعهم من مقارعة السلطة الاجنبية. فالشيخ محمد عبده يقدح فى الحكم التركى منذ محمد على حتى آخر سلالته مرورا بتوفيق وعباس حلمى وكانت هناك كراهية شديدة للنظام الاستبدادى وكان واضحا ان هذا الشعور وهذه الحركة كانت ثمرة من ثمار المشاركة السياسية التى بدأت منذ ١٨٦٦ فى عهد الخديوى اسماعيل والتى وان كان قد عطلها الاحتلال فترة الا ان تأثيراتها ظلت باقية حتى انفجرت صريحة ومدوية فى ثورة ١٩١٩ التى بمثل ماكانت ضد الاحتلال فانها كانت تطالب بالدستور والحكم النيابى. والصلة وثيقة ومتبادلة بين كل تطور دستورى حيث تسود المشاركة الشعبية ويرتفع لواء الحرية الفكرية وبين كل تطور وإحياء دينى حقيقى، إذ ثبت بما لايدع مجالا للشك ان الديمقراطية السياسية هى المناخ الطبيعى لحرية الفكر الدينى المستنير الذى يقوم اساسا على المصالحة مع روح العصر الذى نعيشه.

ولقد ثبت جليا ان الفكر الدينى فى الاسلام والفكر المدنى المستمد من الحضارة الغربية لايتخاصمان ولايتعارضان اذا ماأتيحت الحرية السياسية الحقيقية فالقيم الدينية بما تؤديه فى حياة المجتمع لاتفرق كثيرا عما تصنعه سائر فروع الثقافة الاخرى اذ هما يصبان فى تيار واحد هو تيار تطوير المجتمع واللحاق بكل جديد أما الوصاية السياسية فهى الأب الطبيعى للوصاية الدينية.

فاذا مانشطت حرية الفكر نتيجة للانفتاح الديمقراطى فان الشوائب التى نراها الآن عالقة بمجتمعنا والمتمثلة فى التطرف ستزول حتما من حياتنا. اننا نمر الآن بأزمة وجود وليس بمجرد أزمة فكرية فنحن محاصرون بآفات الاستبداد والتطرف ولاعلاج لذلك بمجرد الحديث عن قضايا جزئية وأزمات فرعية كما يفعل بعض المحللين فى صحفهم القومية وانما العلاج يكمن فى أسلوب الحكم السياسى فاذا لم تتح الديمقراطية كاملة بتعديل للدستور القائم وفك القيود عن النشاط السياسى فلا أمل فى علاج أو اصلاح وسنظل ندور فى حلقة مفرغة لايعلم نتائجها الا الله.

رأى حر..

والارهـــــاب..!!

بقلم : **أحمد أبوالفتح**

●● توقع استيلاء الاسلاميين على السلطة فى الجزائر خلال سنة.

●● هذا ما نشرته جريدة نيويورك تيمس المعروفة بتحرى الدقة فيما تنشر وكان النشر يوم ٣٠ ديسمبر الماضى.

●● وتتوقع الجريدة أن تتعرض مصر بعد ذلك لازدياد عمليات الارهاب وستكون الهدف للارهابيين.

●● وعلى كل حال مهما كانت دقة المعلومات التى تنشرها جريدة نيويورك تيمس فإنه لا يجوز اخذ توقعاتها كانها حقائق لابد أن تتم.

●● ولكن من الواجب على الحكومات أخذ الحيطة والاستفادة من العلم بالمبررات التى تبنى الجريدة عليها هذه التوقعات لتلافى استفحالها.

الاســـــباب

●● تعزو الجريدة توقعها باستلام المسلمين السلطة فى الجزائر خلال ستة لثلاثة اسباب هى:

١● الفساد السياسى والاثراء غير المشروع واستغلال النفوذ.

٢● البطالة المتفشية.

٣● الغلاء.

●● وتقول الجريدة إن هذه الاسباب الثلاثة تخدم اهداف الاسلاميين وتجعل مساعيهم مقبولة عند الجزائريين.

●● بل تقول أن هذه الاسباب هى التى تسببت فى الشعبية التى يتمتع بها المسلمون فى الجزائر.

●●●

هذه الاسباب الثلاثة متوفرة فى مصر

●● لاشك أن هذه الاسباب الثلاثة متوفرة فى مصر.

●● فقصص الفساد والاثراء غير المشروع واستغلال النفوذ يتداولها الناس فى كل مكان ولا يمكن اقناع الناس بعكسها فالوزراء أنفسهم يتحدثون عنها.

●● البطالة متفشية ولا داعى أيضاً لمحاولات انكارها أو التصور بأن تصريحات الوزراء ستلقى أى اقتناع من الشباب إذ أن خريجى سنة ١٩٨٣ لايزالون دون عمل وقد سمع الشباب بمثل هذه التصريحات خلال السنوات العشر الماضية.. والدليل على رفض الشباب الاقتناع بها أن يظل مئات آلاف الشباب دون عمل لمدة عشر سنوات.

●● ويزيد من قسوة تفشى البطالة بين الشباب أن يرى العاطلون منذ سنوات طوال أولاد المسئولين يعينون فوراً فى احسن المراكز.

●● أما عن الغلاء فى مصر فأمره معروف والاسعار تشوى ابدان الناس وقد بلغ ارتفاع الاسعار حداً جعل توفير مايسد الرمق لملايين الأسر امراً غير مستطاع.

●●●

والكارثـــة

●● والكارثة أن الحكومة لاترحم وتطارد الناس بل تنكبهم بتقديرات للضرائب وبفواتير للكهرباء والتليفون جزافية لا يمكن تحملها..

●● والكارثة أن هذه الضرائب الجزافية تفرض أكثر ما تفرض على «الغلابة» فى الوقت الذى يتهرب فيه اثرياء كبار عن دفع ما عليهم كما يتم فرض فواتير النهب على الاسر المتوسطة والاقل من المتوسطة.

●● الضرائب تطالب حلاق يعمل بمفرده بضرائب قدرها ٢٤ الف جنيه.

●● هل هذا معقول.. ؟!! كم يكسب كى تكون الضرائب ٢٤ الف جنيه.

●● الرجل يصرخ ويقول [يارب أعمل ايه اقفل.. ومنين اعيش ويعيش الاولاد.. يارب..]

القضاء على الارهاب

●● وتقول الحكومة [قضينا على الارهاب] و إذا بقنابل حارقة يلقى بها ارهابيون فى ازحم شارع بالقاهرة وهو شارع الهرم على اتوبيس به سياح وآخر به مصريون.

●● لاشك أن قوات الإمن قامت وتقوم بجهود مضنية ولكن ليس بالبوليس وحده يمكن القضاء على الارهاب.

●● القضاء على الارهاب لن يتم إلا بمعالجة اسبابه وفى مقدمة اسبابه أن المسئولين عن السلطة يهملون غالبية المصريين ولا يكتفون بالاهمال الفاحش بل يخطفون لقمة العيش من فم الاطفال والكبار عن طريق الغلاء الفاحش و والفواتير العشوائية بينما على الجانب الأخر يوجد ترف صارخ لايبالى ولا يفكر أن هذا التناقض الضخم خطير كل الخطورة.

●● الاسباب التى تولد ارهابيين لن يمكن اقتلاعها بين يوم واخر ولكن يمكن التخفيف من آثارها وجود حكومة تتجه بكل ما تملك من وسائل وبعزم صادق إلى اشعار الشعب أنها فى خدمته.

●● حكومة تبدأ وفق خطة مرسومة و اضحة هدفها القضاء على العشوائية الضارية اطنابها فى كل مكان وانسعى الجاد والمتواصل لتحسين وتيسير سبل معيشة الطبقات المرهقة والعمل وفقا لفهم سليم على تخفيض الاسعار ورفع مستوى الاجور. والصدق فى تخليص السلطة والقابضين عليها من العمولات و الاثراء الحرام.

●● حكومة يتولاها اصحاب فكر جديد يختلف كل الاختلاف عن الفكر الذى تربى فى عبودية النفاق الرخيص والغاء الشخصية فهو عبد المأمور.. انغلاق وتأميم فيتغنى بالانغلاق والتأميم.. انفتاح واستثمار فيتغنى بالانفتاح والاستثمار.. هذه هى نفسية [عبد المأمور] يجب أن تختفى.

●● ويجب أن يحكم مصر وزراء يحترمون ذواتهم ولهم رأيهم ولهم كبرياؤهم ولهم سندهم لدى غالبية المصريين.

●● سواء صحت تقديرات الجريدة الامريكية أو لم تصح فلابد من انقاذ مصر ولاسبيل للانقاذ إلا بحكومة ترتبط بالمصريين ويرتبط بها المصريون.

●● الحذر كل الحذر من النفاق الرخيص والله اسأله اللطف بمصر..

المصدر : الوفد
التاريخ : ... يناير ١٩٩٢

●● وبكت السيدة فى التليفون وهى تقول [اعذرنى.. من عشرين يوما جاء محصل الكهرباء بفاتورتين واحدة ١١٠ جنيهات والثانية ٥٠٠ جنيه وقال: أنها تكملة حسابات قديمة.. قديمة ايه وهباب ليه.. ياسيدى كتر خيرك أنت كتبت عن مصيبتى ولكن يظهر أن الحكومة مش لاقيا غيرنا.. من يومين جات فاتورة التليفون بـ ١٠٠٠ جنيه.. الف جنيه] وزاد نحيبها.

●● [اعمل ايه.. اجيب منين.. الشقة كانت مقفولة طول شهور الصيف.. ولا فيش غيرى وزوجى وطفلان واحد خمس سنوات والثانى ٨ سنوات.. وزوجى طول النهار فى الشغل.. وأنا مشغولة بالاولاد ومسئوليات البيت .. يبقى ازاى مكالمات زيادة..]

●● [النمر الغلط محسوبة علينا.. الخطوط تدخل فى بعضها ونقفل السكة .. ومحسوبة علينا.. هى الحكومة ترمى كل بلاويها علينا ليه..]

●● واشتد بكاؤها ولم اعرف كيف اخفف عنها ثم قالت [طيب مش انت كتبت كلام وزير التموين ونهب المسئولين ٢٨٠ مليون جنيه.. ما بتدورش الحكومة على اللى نهبوا.. وتيسبنا فى حالنا.. والا هم ينهبوا واحنا ندفع..]

●● وختمت كلامها بقولها [ليه مابيخافوش ربنا دول زودوا علينا كل شئ حتى لقمة العيش.. وما بقاش حد يخاف من ربنا.. الله .]

امبابة والخانكة.. وغيرها.. وغيرها.. !!

●● كشف الزلزال عن الاهمال الخطير للاحياء الشعبية.

●● ثم جاءت الحوادث الارهابية لتزيد من اكتشاف الاهمال المولد للارهاب.

●● عندما يعيش الانسان فى قاذورات يستنشق هواء شديد التلوث ولا يجد أية عناية من المسئولين فالماء شحيح والطرق مدمرة والمبانى عشوائية إلى جوار البطالة.. أليس من الطبيعى أن يخلق هذا المحيط ارهابيين وتجار سموم ولصوصا.

●● وجاءت امبابة لتكشف عن كل ما ينمى الجريمة فى النفوس الضائعة التى لم تجد لدى الحكومة أى أهتمام بل وجدت من الحكومة الغلاء الفاحش والفواتير الشيطانية.

●● وجاءت اذاعة تليفزيونية من الخانكة لنجد سيدة تصرخ من عدم وصول الكهرباء إلى المنطقة رغم وصولها إلى كل الاحياء المحيطة بها..

●● ويصرخ رجال من الماء ويقولون أنه ملئ بالاملاح وأنه كريه الطعم ويتسبب فى الامراض والخانكة ليست بعيدة عن القاهرة فماذا يكون حال القرى المبعثرة فى كافة ارجاء مصر.

●● والناس يصرخون فى اذاعة التليفزيون و يسألون [أين الحكومة؟ اين المجارى؟ ... اين النظافة؟]

●● هذا الاهمال الرهيب هو أكبر دواعى قبول الصبية القيام باعمال ارهابية مقابل بضعة جنيهات.

●● و الناس ليسوا فى غفلة بل يعلمون ويدركون مدى الرفاهية التى يتمتع بها اصحاب السلطة بينما هم محرومون من ماء نظيف يشربونه.

حكومة ائتلافية لمكافحة الإرهاب...

* ترددت بعض الآراء فى الفترة الأخيرة، تدعو الى قيام جبهة وطنية ائتلافية، تمثل فيها أحزاب المعارضة. للتصدى للإرهاب ومواجهته مواجهة شاملة، وتجاوزت بعض هذه الآراء تصور الجبهة الوطنية هذا وعبرته الى تصور الحكومة الإئتلافية التى تضم ممثلين لأحزاب المعارضة، وقد تناولت بعض الصحف القومية وصحف المعارضة هذه الآراء من منطلق ان الرئيس مبارك رئيس لكل المصريين على اختلاف إنتماءاتهم الحزبية، ولتكون هذه الحكومة الائتلافية فى مواجهة التحديات، وتعبئة كل الطاقات من أجل هدف واحد هو حماية الوطن.

- والإرهاب لم يدخل حياتنا فجأة، وليس وليد الأمس القريب فله جذوره الضاربة فى تاريخنا السياسى، وقد تطور ونما وتصاعد وتغلغل فى حياتنا حتى أصبح يهدد أمن الوطن وسلامه الاجتماعى، ومسار التنمية والإصلاح الاقتصادى، وقد ساعد فى ذلك، وفى وصول الارهاب الى ماوصل اليه تراكمات تناقضات السنوات السابقة، وتوافر المناخ الديكتاتورى اللاديمقراطى والإقتصار فى مواجهته على السلطة الأمنية وحدها وللمواجهات العقابية، فى غياب الفكر المنهجى والمنطقى عن ساحة المواجهة، وغياب العلم الدينى الأكاديمى، وتغيب العلماء الأجلاء، والدعاة الواثقين عن ساحة المواجهة، فوسع الإرهاب رقعته، وعمق أبعاده فى أغوار المجتمع، بل ومد قنوات اتصاله وشيد الجسور مع بعض الدول الأخرى التى يجمعها بالإرهاب تماثل الغاية ووحدة الهدف والوسيلة والإنتماء الى المدرسة الفكرية الواحدة.

- والإرهاب خطر داهم، سوف تتحمل نتائجه مصر كلها إذا أحكم قبضته على مقاليد الأمور، والحكومة القائمة وحدها لا تستطيع مواجهته والتصدى له واستئصال شأفته، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تضافر كل الجهود واتحاد كل القوى لمواجهته صفا واحدا وهذا مادعا إليه الرئيس مبارك فى خطابه بمناسبة الدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى عندما طالب كل القوى الوطنية بأن تخلع رداء التحزب والتمزق وأن تضم صفوفها للتصدى لمخاطر الإرهاب ومضاعفاته.

- والاستجابة لتوجيهات الرئيس أمر يفرضه الالتزام الوطنى على كل القوى السياسية ومن بينها أحزاب المعارضة باعتبارها طليعة شعب مصر، لأنها تمثل نسبة أكثر من ٩٥٪ من أفراد الشعب، ومن هنا تبرز أهميتها كقوة قادرة على مواجهة الإرهاب، وتوجيه الجماهير الى إدراك مخاطره وأبعاده، وأهدافه، ويتحقق ذلك عندما تصبح السمة الغالبة على الموقف هى سمة التجمع، والتلاقى، والإئتلاف، ولاشك أن هذا مايعنيه توجيه الرئيس مبارك فى خطابه الأخير، وفى خطابه السابق الذى ألقاه فى جامعة الاسكندرية من قبل.

ويثور التساؤل كيف تتحول توجيهات الرئيس هذه الى واقع وحقيقة مادية، وماهو الدور المطلوب من أحزاب المعارضة القيام به تحديدا، وماهى قنوات العمل التنفيذية المتاحة لها؟.. إذا كان المقصود هو قيام صحف المعارضة بالتصدى للإرهاب وتوعية الجماهير بأخطاره، فهذا ماتقوم به صحافة المعارضة فعلا ومنذ سنوات وقبل توجيهات الرئيس مبارك وانطلاقا من واجبها الوطنى، أما إذا كان توجيه الرئيس يعبر هذه المرحلة الى العمل الميدانى المباشر، والإلتحام مع الجماهير، وانخراط كوادر المعارضة فى مواجهة الموقف وإيقاظ الجماهير للغيبة، وتوعية الغافلين الذين خدعهم الإرهاب باسم الدين، فهذا ممنوع بحكم قانون الطوارىء، وتعديلات قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية ومحظور على أحزاب المعارضة الاتصال بالجماهير خارج مقارها الحزبية، ولذلك فإننا نتساءل.. هل سيسمح للمعارضة بالتعامل المباشر مع الجماهير فى ظل هذه القوانين..؟.. وكيف يكون اقترابها من الظاهرة الإرهابية والتعامل معها فى عمق المجتمع الذى تستسكن فيه سواء فى الريف أو الحضر، ويجرنا ذلك الى سؤال هام عن التصور المتوقع للعلاقة بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وحكومته، والتعاون والتنسيق فيما بينهما، وكيف يصبح التعاون بين المختلفين غاية من أجل الوطن؟..

وهكذا نجد أنفسنا أمام التصورين اللذين تناولناهما فى مقدمة هذا المقال وهما:

١- تصور الجبهة الوطنية الإئتلافية التى تمثل فيها أحزاب المعارضة.

٢- تصور الحكومة الإئتلافية التى تضم ممثلين لأحزاب المعارضة، ونرى أن التصور الثانى أكثر واقعية ومنطقية لأنه يحقق التعددية الحزبية، وتداول السلطة بشكل تدريجى، ويتيح مساحة واسعة للعمل المشترك، وتعبئة كل الطاقات وتوجيهها ضد الإرهاب، وحماية الوطن، ولأنه اختيار عملى لقدرة المعارضة على العمل الوطنى بما يسفر عن حقائق تخدم مستقبليات العمل السياسى فى مصر، وذلك سوف يؤدى الى حياة نيابية دستورية، والى وجود حقيقى للديمقراطية ولأنه قبل كل ذلك، يحقق بشكل عملى وواقعى، ويتفق مع ماأعلنه الرئيس مبارك ورؤساء الدول الخمسة عشر فى نهاية مؤتمرهم من الاتفاق على توسيع قاعدة الديمقراطية وتحقيق التعددية فى دولهم.

ولاشك أن ذلك سوف يلقى قبولا وترحيبا مشرفا لدى الشعب يستهل به الرئيس فترة رئاسة ثالثة يكون أهم مايميزها تواجد الديمقراطية، والإستقرار السياسى، ويومئذ سوف تتنفس مصر الصعداء.

ولكن يجب ألا ننسى أن هذا التصور سيجد من يعارضه ويتصدى له بكل قوة وبطش، لأنه سوف ينظر إليه من زاويته الشخصية البحتة، زاوية حساب الأرباح والخسائر، وهناك غلاة المتشددين من قادة الحزب الحاكم وأعضائه وسوف يرون فى ذلك سحبا للبساط من تحت أقدامهم، وسوف يفضلون الموقف الحزبى الخاص على الموقف الوطنى.

وهناك آخرون، وآخرون.. إلا أن الأغلبية الحقيقية سوف تعلن ترحيبها لأنها صاحبة القرار، لأنها الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات..

وإذا ماتحقق هذا التصور فسوف ننطلق الى الأمام، وسوف نتخلص من الإرهاب نهائيا ولن يعود إلى حياتنا مرة أخرى لأن الإرهاب لا يعيش فى المناخ الديمقراطى، وسوف نقطع رحلة الألف ميل فى طريق الإستقرار.

ولذلك فإن موضوع الحكومة الإئتلافية قد أصبح مطروحا فى الشارع السياسى.. وبإلحاح.

خالد الصاوى

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦-١-١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات

الإرهاب ظاهرة جديدة بدأت تطل علي المجتمع المصري خلال السنوات القليلة الماضية.. هذه الظاهرة ليست مصرية فقط ولكنها ظاهرة عالمية.. منتشرة في المانيا من خلال جماعة «بادرماينهوف» الارهابية.. والنازيين الجدد الذين يقومون بقتل الأجانب في المانيا.. كوسيلة للضغط عليهم وارهابهم للفرار من العمل في المانيا.. وجماعة «الالوية الحمراء» في ايطاليا التي روعت المواطنين وقتلت «الدومورو» رئيس وزراء ايطاليا السابق.

اذن فالارهاب ظاهرة عالمية وليست مصرية فحسب ولكن المعالجة الاعلامية، والقاء الضوء عليها بمزيد من المبالغة.. جعل هؤلاء الارهابيين يعتقدون انهم قوة وانهم يمكن ان يحققوا مايريدون.. ان ضرب السياح والاعتداء عليهم أو قتلهم أو الحاق الضرر بهم «هو ترويع للآمنين» فهؤلاء الناس الذين أتوا الي مصر لم يقصدوها إلا لاحساسهم بالأمن والأمان فيها.. اما ان يأتي بعض الصبية للاعتداء عليهم فهذا مايرفضه المصريون شعبا وحكومة.. وكانت الوقفة الشعبية ضد الارهاب والارهابيين.. ولكن الخطأ ان تقوم الحكومة بالقاء القبض علي الناس دون التأكد من علاقاتهم بعمليات الارهاب لمجرد نشر خبر عن حادثة بسيطة وللأسف يلقي القبض علي المئات ثم تثبت براءتهم فيما بعد.. فهذا هو المرفوض والذي يجب ان يكون للأمن وقفة صادقة مع النفس ومع الشعب الذي يؤيدهم في ضرورة القضاء علي التطرف والارهاب.. ولكن دون ترويع الآمنين.. ودون أخذ الناس بالشبهات وترويعهم امام عائلاتهم وأطفالهم..

وليس مطلوبا ان يؤخذ الناس بالشبهات حتي تأتي المحكمة لتبرئهم ولكن من يعيد هؤلاء الذين روعتهم أجهزة الأمن الي حالتهم الطبيعية هل ينتظر من هؤلاء ان يعودوا أسوياء؟ اننا نرغب في محاربة الارهاب والقضاء عليه ولكننا نرفض ان تصبح المسألة ثأرا يجب علي كل طرف ان يثأر من الآخر.

وبذلك تسقط مصر في دوامة لايعلم الا الله كيف الخروج من حلقاتها..

وياحكام مصر حاربوا أسباب التطرف والارهاب.. حاربوا البطالة واوقفوا تجاوزات الشرطة.. فمن هنا يبدأ القضاء علي الارهاب؟

طلعت المغاوري

قال الراوى :

بقلم : د . احمد صبحى منصور



أصل البلاء

● ذلك الزلزال الذى حدث بمصر كشف عورات كثيرة اهمها ان هناك خللا فى ضميرنا ينبغى علاجه فلم يحدث من قبل ان احيل للنيابة ٥٢ الف موظف ومهندس فى قطاع حكومى واحد يخص الاسكان .

واذا كانت الضمائر قد تخربت الى هذا الحد فى قطاع حكومى واحد فما هو حال الضمائر فى بقية القطاعات وفى بقية الطوائف الشعبية والرسمية ومجتمع الصفوة والنخبة ؟ .. !!

● ان الشعوب تتقدم باصلاح الفرد فيها ، وتتاخر وتتخلف اذا كان افرادها متخلفين منحلين فاسدين ، وكل الحضارات القديمة سقطت حين وصل العفن الى الضمير الفردى وفسدت اخلاق الفرد ، وحضارة اليابان التى تبهر الشرق والغرب تقوم على اساس اخلاقى يتمتع به الفرد اليابانى ويمتاز به عن غيره من افراد الشعوب الاوروبية والامريكية . ولو تخيلنا اننا اقمنا صرحا من الحضارة المادية على ضفاف النيل وظل الخراب يعشش فى ضمائرنا فان هذه الحضارة ستنهار وتقع اسرع مما وقعت المدارس والجوامع والعمارات الحديثة فى الزلزال الاخير .. ان بناء الانسان يسبق البناء فى الاسكان وان تنقية الضمير هى الاساس فى التعمير ، وعلينا ان نواجة عناصر التلوث فى النفس المصرية والعربية فى صراحة ووضوح ..

● تبدأ المشكلة بذلك التناقض بين مبادىء الاسلام وسلوك المسلمين ، مبادىء الاسلام تدعو للتقوى وهى بتعبير عصرنا صحوة الضمير ومحاسبة النفس وتنقيتها من الشرور ، اما سلوك المسلمين ففى اغلبه نفاق وكذب وعدم التزام بالعهد والوعد ، وتلك هى الصورة الواقعية التى تظهر فى اعجابنا بصدق الاجانب بل وصدق المصريين الاقباط ، بل وفى تشككنا فى المسلم اذا كان حاجا ، وارتباط تادية الحج بانعدام الضمير ، وبعد فضيحة شركات توظيف الاموال زاد التوجس فى المسلم المتدين اكثر ، واصبح واضحا ذلك الارتباط بين الصحوة الدينية الراهنة ومساجدها الكثيرة ومظاهرها فى الزى وفى الاعلام وبين انتشار الفساد والنفاق ، وتجسد ذلك الارتباط فى الزلزال حيث سقطت مساجد حديثة تعلن ان الذين جمعوا الاموال لبنائها جمعوا بين التدين الظاهرى والفساد الباطنى ..

● ونصل الى ذروة المشكلة ، فالذين بنوا المساكن فى الستينات وقبل الصحوة الدينية كانوا اقل فى ناحية التدين ولكن كانوا اكثر نقاء فى الضمير . اما الذين افرزتهم الصحوة فكانوا على العكس سواء كانوا من اصحاب توظيف الاموال او من حيتان الاسكان ، اذن فالخلل ينبع من نوعية التدين ومن النصوص الدينية التى تحتفل بها الصحوة الدينية وتطرحها على الناس .. وهنا اصل البلاء ..

● ان الاسلام فى حقيقته قرآن انزله الله تعالى على خاتم النبيين الذى طبقه احسن تطبيق ، وهو قمة الرقى الحضارى ، ولكن مالبث ان اضاف المسلمون تراثا جعلوه ، من مصادر الاسلام ، وذلك التراث الدينى البشرى يحوى فى داخله اساس البلاء الذى يناقض القرآن تماما وينسف نظامه الاخلاقى فى ترقية النفس وبناء الضمير .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٨ يونيه ١٩٩٣

● في ذلك التراث احاديث تشجع على الفساد وتجعل الجنة من نصيب المفسدين مهما فعلوا طالما قاموا ببعض العبادات ، فمن بنى لله مسجدا بني الله له بيتا في الجنة ، وليس مهما ان يسرق ويفسد طالما يبني مسجدا « ولو كمفحص قطاة » ومن حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع من الحج نقيا من الذنوب ، اى يمكنه ان يفسد في الارض طيلة العام كله الا اياما يقضيها في الحج ، وهكذا تدور ايامه بين فساد مستمر وايام قليلة في الحج .. بل انه اذا قرا بعض السور القرآنية او دعا ببعض الاوراد دخل الجنة مهما فعل من آثام .. بل انه ان قال لااله الاالله دخل الجنة « وان زنا وان سرق رغم انف ابى ذر » !! .. وحتى لو دخل النار فان شفاعة النبي في انتظاره تخرجه من النار ، واذن فما الداعي لان يرهق نفسه بالطاعات والجنة مضمونة له ان اطاع وان عصى ؟ .. ولماذا لايسارع بالفساد والعصيان طالما ان الجنة يحتكرها المسلمون مهما فعلوا ؟ ..

● ذلك التراث الذى يحوى عناصر الافساد لم يكن معروفا الا للقلة من الباحثين والمشايخ ، فجاءت الصحوة الدينية فجعلته في متناول الناس في الكتب والخطب واجهزة الاعلام ، فتعلم المسلمون ان الطريق للفساد مفروش بكثير من الاحاديث المقدسة وانه لاعليهم مهما فعلوا .. فالشفاعة العظمى تنتظرهم .. ولذلك ارتبطت الصحوة الدينية بصحوة الفساد في الارض ، واصبحت تهددنا في حياتنا ومستقبلنا ..

● وقد قمت بالتصدى لذلك الزيف حين كنت في جامعة الأزهر فاوضحت ان العبادات وسائل للتقوى ، وان الله تعالى لايقبل العمل الا اذا كان خالصا لوجهه وكان المال حلالا طيبا ، وان الرسول لن يشفع لاحد يوم القيامة ، لان الله تعالى يقول له « افمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من في النار ؟ ٣٩ / ١٩ » بل ان النبي يخشى من عذاب الله يوم القيامة وانه لن يجيره من الله يومئذ الا تبليغ الرسالة (٣٩ / ١٣ ، ٦ / ١٥ ، ١٠ / ١٥ ، ١٠ / ١٥ ، ٧٢ / ٢٢)

والقران يؤكد في اكثر من عشرة مواضع ان النبي لايعلم الغيب ولا يعلم بما سيحدث للناس في المستقبل « قل ماكنت بدعا من الرسل وما ادرى ما يفعل بي ولا بكم ٤٦ / ٩ » ومع ذلك فقد زيفوا على النبي احاديث يتكلم فيها عن غيب يوم القيامة وما يحدث فيها ، وقد قمت بالرد على تلك الاحاديث باكثر من ثلثمائة اية قرآنية لانزه الاسلام والرسول عليه السلام من ذلك الزيف وحرصا على حاضر المسلمين ومستقبلهم من الفساد الذى تدعو اليه تلك الاحاديث . وكانت النتيجة اضطهادا استمر داخل الجامعة وخارجها ومازلت اعاني منه حتى الآن .. ومنذ عشر سنوات اصدرت كتابي « السيد البدوى » ودعوت فيه الى فحص التراث وتنقيته لكي نحل المشكلة الدينية .. ولم يستمع الى احد فتفاقمت المشكلة الدينية واصبحت ازمة تكتب حروفها على واقعنا البائس بالدم والرصاص .. ثم اضيف الى ذلك العمارات المنهارة .. وما ندرى ماذا سيحدث في الغد طالما ظلت تلك الاحاديث تحظى بالتقديس وتخرب عقول الشباب وتفسد ضمائر المسلمين .. والى متى نظل نصمم على نسبة الكذب للرسول عليه السلام ؟ ..

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

اخلع العباءة

يقال وما يقال كثير - ولما كان الشعب اليوم آخر من يعلم فافهمونا رضى الله عنكم - يقال ان الارهابيين الذين تقبض عليهم الداخلية يفرج عنهم بعد فترة وجيزة وانهم مع اختلاطهم مع امرائهم بالسجون يخططون وعندما يفرج عنهم ينفذون بعد ان يمولون - وتتوالى التساؤلات عن كيفية ايصال خطط الاعتداء من داخل السجون الى خارجها؟؟؟

وهنا لنا وقفة... ثانيا تأمر النيابة بالحبس لمدة ١٥ يوما تحت التحقيق ولها ان تمد الفترة حسب ماينص به القانون وهو امر سليم طالما كان العدل رائدنا وهذه النهاية ضريبة الديمقراطية ولكن نحن ازاء ارهاب يدمر امة وتم سلق قانون خاص به فاذا لم يكن هذا القانون يؤدى دوره فلماذا صدر؟ ثم تخرج إلينا الداخلية بأن اثنين من قتلة السادات والمطلوب القبض عليهما تم ضبطهما اخيرا بالصدفة اى بعد ١١ عاما والداخلية فى عسل - إما قضية المحجوب فيبدو انها مدنية وليست جنائية استهدفت رئيس مجلس الشعب لانها مازالت تنظر وسيستمر نظرها والله اعلم متى ستنتهى وان كان المقبوض عليهم هم القتلة الحقيقيين ام غيرهم مختبئين داخل القصب او الشقق المفروشة او لعلهم بالخارج يخرجون لنا السنتهم. ثم تقذف وزارة الداخلية فى وجهنا كل يوم بأنباء القبض على ارهابيين ومعهم كذا كيلو مفرقعات وقنابل واسلحة - لقد آن الاوان ان تنشط الوزارة وتتحفنا بهذا النشاط ولكن الم يتبادر الى ذهن المسئولين ان هذا الكم المخيف من المفرقعات واعداد الارهابيين يمثل رعبا للمواطنين ناهيك للسواح؟ وهل تعلم وزارة الداخلية انه نظير الاشادة بنشاطها المفاجىء فانها تدمر فى ذات الوقت صورة مصر؟ ان كل الدول بها قلاقل ولرهاب ولكن مثلا فالارهاب فى المانيا يستهدف اللاجئين وفى انجلترا مسألة استقلال ولكن فى مصر فهى كدولة مستهدفة.. وبالتالى فان توالى هذه الاخبار يشكل فى النهاية صورة كئيبة ومظلمة عن الامن فى مصر بعد ان كنا نتغنى به - لهذا يجب ان نهىء انفسنا الى التحرك السريع والواعى اى انه فور وقوع حادث يدلى مسئول (راجيا الا يكون وزير الاعلام) ببيان كامل وصادق ومدروس فلم يعد هناك مايخفى على وكالات الانباء او الصحف.

هل اقول وداعا للامن يامصر؟ وماذا اقول؟ اخلع عباءتك ياشيخنا واترك الدروشة لأهلها فانت وزير للداخلية لتعيد الامن الى ربوع الكنانة والا لاتكون - لقد تم تدمير موسم السياحة ٩٣/٩٢ مع احترامى لكل التصريحات المتضاربة.

وفى النهاية ارجو ان يقتصر المسئولون والمحافظون وهلافيت التصريحات من الادلاء ببيانات خاطئة فالمراسلون ليسوا اغبياء.

رمزى زقلمة

رأى الوفد

عشوائية الحكومة

أخيراً انتبهت القيادة السياسية، وحكومة الحزب الوطني لقضية المناطق العشوائية.. تلك المناطق التي ظلت سنوات طويلة تفتقر الى الخدمات والرعاية الاجتماعية فهى بدون مياه صالحة للشرب، أو صرف صحى، أو مستشفيات أو أقسام للشرطة، وهى بدون تليفونات أو مواصلات، وشوارعها ضيقة للغاية ولاتصلح للسير على الاقدام!

وقد أثارت «الوفد» هذه القضية على صفحاتها عشرات المرات، وعلى مدى السنوات الماضية، وأزاحت الستار عن امتداد المبانى العشوائية فى ضواحى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية و طلبت «الوفد» من الحكومة سرعة التدخل لوقف النمو السرطانى، حتى لاتستفحل المشكلة.. كما حذرت «الوفد» خلال تحقيقاتها بأن هذه المناطق العشوائية تحولت الى أوكار للجريمة، ومعامل لتفريخ الارهاب والتطرف بسبب تجاهل الحكومة لمشاكلهم ومعاناتهم اليومية.. ولكن حكومة الحزب الوطنى جعلت «أذنا من طين وأخرى من عجين..»

ولم تلتفت القيادة السياسية وحكومة الحزب الوطنى لهذه القضية الهامة إلا بعد إخراب مالطة، وبالتحديد بعد أن كشفت وكالات الأنباء العالمية عن وجود «جمهورية» مستقلة فى إمبابة، يحكمها أمير يدعى الشيخ «جابر» وعندما قامت أجهزة الأمن بمداهمة أوكار الارهابيين والمتطرفين فوجئوا بصعوبة الوصول اليهم بسبب وعورة الطرق، وضيق الشوارع التى لايزيد عرض معظمها على أربعة أمتار فقط.. واكتشفت أجهزة الأمن ان العناصر الارهابية اتخذت من هذه المناطق العشوائية والمحرومة من الخدمات مسرحا لعملياتها، وبيئة لترويج أفكارهم وتخريج عناصر موالية لهم..

ولم تكن المناطق العشوائية فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية فقط، ولكنها امتدت لتصيب جميع محافظات ومدن مصر، كما انها لم تظهر فجأة ولكنها نمت عاما بعد عام تحت سمع وبصر المسئولين فى الحكومة والدولة معا..

ورغم ان التقارير المبدئية التى أعدتها حكومة الدكتور عاطف صدقى لعرضها على الرئيس مبارك خلال الأيام القادمة، أكدت ان ثلث مساحة محافظة الجيزة من المناطق العشوائية، الا ان هذه المساحة تتضاعف فى محافظتى القاهرة والقليوبية ومع ذلك لم نسمع عن محاسبة المسئولين عن هذه البؤر الطفيلية.

«الوفد»

سؤال !

الاستاذ الفاضل/ هشام طنطاوى

بداية فاننى احترمك واحترم كتاباتك وحواراتك وتحقيقاتك الصحفية التى تتسم بالصدق والموضوعية . ولكن اخذ عليكم فى حوارك الاخير مع امام الشيعة فى مصر والذى نشر فى ٢١/ ١٢/ ١٩٩٢ . وقد جاء سؤالك عن الجماعة التى سمتها مباحث امن الدولة « الشوقيين » ، وانهم اباحوا للزوجة التى يغيب زوجها اكثر من ثلاثة اشهر الزواج من شقيق زوجها واين هذا من الاسلام ؟ !

وانا اقول لك ياأخى من اين استقيت هذه المعلومات ؟ ! ولو كان هذا حدث فعلا فهل يستحق ان يسأل عنه امام « الشيعة » ، او حتى امام « السنة » ، ؟ ! لا ياأخى فانا اعرف هؤلاء الشباب واعرف اميرهم « شوقى الشيخ » ، رحمه الله والذى قتلته المباحث بعد ان اشاعت عنه انه يزعم انه امير المؤمنين وان زوجته لايحل لها الزواج باحد بعده لانها ام المؤمنين .. وللاسف نشر هذا الافك بعض الصحف الحكومية والمعارضة .. وحقيقة شوقى الشيخ انه كان تلميذا للشيخ يوسف البدرى وكان من اقرب المقربين اليه حتى احداث سبتمبر سنة ١٩٨١ وبعدها اعتنق فكر التكفير وكفر الشيخ يوسف البدرى لانه لايكفر الحاكم بغير ماانزل الله وقال من لم يكفر الحاكم فهو كافر .. ثم غالى فى التكفير فكفر الاخوان المسلمين ثم كفر د . عمر عبد الرحمن لانهم يكتفون بتكفير الحاكم ولايكفرون وزير الداخلية والوزراء والذى يصح ان يقال عن هؤلاء ياأخى هو ماقاله « على بن ابى طالب » رضى الله عنه عن الخوارج « قوم اصابتهم فتنة فعموا وصموا » فهل اطمع فى ان تنشر هذا التصحيح لتبدأ ذمتنا امام الله .

اخوكم

عبد الرحمن بن محمد لطفى

امام مسجد « النور » بملوى

الاخ فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن محمد لطفى امام مسجد « النور بملوى » :

صدقنى انا لا اعرف ماذا تريد من رسالتك وهل انت مع الشوقيين ام ضدهم فان كنت معهم فانا ابن الفيوم واعرف عنهم ما لا تعرفه فقد كان اسم الجماعة بالفعل « الشوقيون » وكان اميرهم رحمة الله ليس اكثر من زعيم عصابة لاعلاقة لها بالدين فقد قامت جماعته بقتل اثنين من موظفى المساحة لمجرد انهم اشتبهوا فيهم فهل تقبل قتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق لمجرد الاشتباه ؟!

ثم ان رسالتك قد جاء فيها ان شوقى الشيخ قد كفر يوسف البدرى ثم كفر الاخوان المسلمين ثم كفر « فضيلته » الشيخ عمر عبد الرحمن امير الجماعة الاسلامية لانه اراد ان يكفر الحاكم والوزراء وبالتالى الموظفون ثم كانوا يسيئون معاملة الاخوة الاقباط وقد قمت بزيارة الى « كحك » مقر اقامة سمو الامير المرحوم شوقى وسمعت ذلك باذنى راسى من المسلمين والاقباط

اما ان كانت رسالتك الهدف منها تشويه الشوقيين فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته لانك قدمت لى معلومات كنت اجهلها عن هذه الجماعة

هشام طنطاوى

الاســـــلام السياســـــى والغــــــــرب

بقلـم : د . صلاح العقاد

تندرج تحت هذا العنوان عناصر مختلفة فليس الغرب كله متجانسا كما ان مواقفه من الاسلام السياسى متباينة ويمكن تناول هذا الموضوع من الزاوية السياسية او من خلال التحليل الذى يقدمه الكتاب الغربيون المتخصصون فى علم الاجتماع السياسى وفى الدراسات الاسلامية.

ولهذه الزاوية الثقافية، إن صح التعبير أهمية خاصة فى الغرب لان صانع القرار هناك يسترشد بتوجيهات المتخصصين ويبدو ان ساسة الغرب ادركوا أهمية ظاهرة الاسلام السياسى فحشدوا لدراستها المؤتمرات التى كان من أهمها مؤتمر عقد فى شيكاغو بالولايات المتحدة سنة ١٩٩١ شارك فيه متخصصون من مختلف أنحاء العالم.

وقد لا يعرف الكثيرون ان المستشرقين وأمثالهم سبقوا إلى دراسة الظاهرة حينما كتبوا عن الأصولية فى الاسلام وكانوا يقصدون بهذا التعبير المفكرين السلفيين الذين يهدفون تنقية الدين من الشوائب والبدع وتطبيق الشريعة الاسلامية حسب ما ورد نصها فى الكتاب والسنة أى الأصول. ومن المفارقات ان الكتاب المعاصرين سواء فى أوروبا او فى العالم العربى بما فى ذلك ممثلو وكالات الانباء استخدموا الترجمة الحرفية لكلمة أصولية فى اللغات الأجنبية للدلالة على حركات الاسلام السياسى التى لا تهتم بالجانب النظرى بقدر ما تجعل محور برنامجها أساليب التنظيم والتخطيط للوصول إلى السلطة بحجة الهدف الدينى.

ولعل ما دفع الكتاب الغربيين إلى دراسة الظاهرة فى وقت مبكر هو ما فى هذه الاتجاهات للحركات الدينية ذات الطابع السياسى من غرابة فى العالم المعاصر، فكما ان السائح الاجنبى يفضل رؤية الاحياء القديمة من القاهرة على التمشى فى شوارعها الحديثة فكذلك لم تحظ الأحزاب الليبرالية المناظرة للأحزاب فى الغرب بنفس القدر من الاهتمام. من هنا تابع المعلقون الغربيون حركة الإخوان المسلمين فى مصر منذ الاربعينات وتأخرت الدراسات المحلية عن ظاهرة الاسلام السياسى إلى ان انتهى العهد الناصرى وبدأ اغراق الاسواق بالمؤلفات المؤيدة والمعارضة المتزمتة والمعتدلة. ومن الطبيعى ان تختلف معالجة الكتاب الذين يعيشون خارج الظاهرة عن هؤلاء الذين يحيون فى نفس البيئة ويشعرون بضغط تأثير التيار الاسلامى السياسى سلبا أو ايجابا.

وفى تقديرنا ان غموض المصطلحات الجديدة مثل خطاب اسلامى يؤدى غالبا إلى تغطية وتعتيم الاهداف الحقيقية التى يسعى إليها من فضلنا تسميتهم باتباع حركات الاسلام السياسى ويندرج تحت هذا الوصف جميع هؤلاء الذين ابتدعوا النظرية القائلة باخضاع كل أوجه نشاط المجتمع للسلطة الدينية. وبمناسبة عقد معرض الكتاب الدولى بالقاهرة خصص منظمو المعرض معظم الندوات العامة لمناقشة موضوع الارهاب والتطرف مما يعنى ضمنا انهم اختزلوا حركات الاسلام السياسى فى المشكلة الامنية وهذا الاختزال لا يعبر عن واقع المشكلة، فقد اتيح لعدد كبير ممن يسمون بالمعتدلين من انصار الاسلام السياسى بالتعبير عن رأيهم بكل حرية فرأينا الشيخ محمد الغزالى يتحدث عن حرمان جبهة الانقاذ الاسلامى من ثمرات انتصاراتها فى الانتخابات وكيف ان المرارة التى نجمت عن هذا الحرمان اصابت الشعب الجزائرى ولم تصب الجبهة نفسها. واذا سئل احد من هؤلاء المعتدلين عن موقفه من الجبهة القومية الحاكمة فى السودان او عن الجمهورية الاسلامية فى ايران برر سياستها وانتهاكاتها لحقوق الانسان بأنها مجرد مرحلة مؤقتة ريثما يستتب الحكم.

ومن المفارقات ان الدولة التى شجعت على عقد هذه الندوات أعطت للأزهر حق الرقابة على اباحة او منع عرض الكتب فى معرض الكتاب الدولى وكان ان حظر بعض المؤلفات التى لا تتصل بالعقيدة بل بقضايا التاريخ الاسلامى مثل كتاب الحقيقة الغائبة للدكتور فرج فودة ورواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ وهكذا تخلق الدولة ببعض اجراءاتها المناخ المناسب لتبرير حركات الاسلام السياسى من الزاوية الفكرية لانها كما قلنا اختزلت القضية فى جانبها الأمنى.

لقد كان المتوقع من الغرب ان يقف موقفا عدائيا ازاء حركات الاسلام السياسى لمجرد انها تدخل فى خصومة مع الحضارة الغربية ويبدو ان هذا الجانب من الخصومة الحضارية لم يؤخذ فى الاعتبار عند تحديد السياسات الخارجية. ففى عهد الحرب الباردة اعتبرت الحكومة الامريكية ان جماعة الأخوان المسلمين والحركات المماثلة هى من العناصر المفيدة لمصالحها لانها أقوى اداة لمنع انتشار الشيوعية فى بعض اقطار العالم الثالث وهكذا ايدت الولايات المتحدة انقلاب يوليو ١٩٥٢ الذى تعاون فى بداية ايامه مع حركة الأخوان المسلمين.

وقد تكون الحكومة الامريكية اعادت النظر فى سياستها بعد تجربة الجمهورية الإسلامية فى ايران ولكن ماذا يضير الدول الغربية اذا كان حجم التجارة بين الولايات المتحدة وايران لم يتأثر كثيرا بعد سقوط نظام الشاه.

يمكن تسجيل ملاحظتين للاجابة على هذا السؤال: الأولى هى ان الولايات المتحدة حشدت كل عناصر القوى العسكرية والسياسية لتحجيم العراق الذى كان نظامه قريبا من العلمانية بينما لم تتخذ خطوات جادة لتحجيم ايران .

الملاحظة الثانية هى اطلاق الحرية لجماعات الاسلام السياسى كى تنشط داخل الولايات المتحدة فى المجتمعات الاسلامية التى هاجرت واستوطنت الولايات المتحدة. وما قيل عن الولايات المتحدة ينطبق فى بعض الظروف على فرنسا فابان اجراء الانتخابات البرلمانية فى الجزائر راهنت الحكومة الفرنسية على جبهة الانقاذ الاسلامية .

إننا لا نستهدف من هذا العرض استعداء الغرب على حركات الاسلام السياسى بل على العكس نرفض التدخل الخارجى فى المواجهة المحتومة مع هذه الحركات والتى يجب ان تتم من اعماق الشعوب الساعية إلى تحقيق الديمقراطية.

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

لماذا تخشون الارهاب؟

لماذا تخشون الارهاب وقد ذكرتم فى أقوالكم ان العصابات الارهابية موجودة فى كل البلاد وأن الارهاب ليس حكرا على مصر وحدها؟ لماذا تخشون الارهابيين والله أحق أن تخشوه فى أفعالكم وتصرفاتكم مع شعب مصر؟

انكم تخشون أطفالا دون العشرين من العمر، لأنهم يستعملون نفس السلاح الذى استعملتموه فى ارهاب وقمع وقهر شعب مصر واغتصاب حقوقه. وعلى مدى سبعة عشر عاما من ادعاء التعددية الحزبية، تعاملتم مع الأحزاب السياسية كأنها غير موجودة لأنكم لاتفهمون قيمة الكلمة، ولا تحترمون غير المدفع والقنبلة.

وقمتم بتزوير كل انتخاب ومنعتم الأعضاء المنتخبين من دخول مجلس الشعب، ورفضتم تنفيذ أحكام القضاء لأنها ليست محمولة على دبابة أو عربة مدفع. واغتصبتم حق شعب مصر فى حكم نفسه بنفسه على مدى أكثر من أربعين عاما. وتشدقتم بالديمقراطية وقد قتلتموها قبل أن تتكلموا عنها. ونهبتم أموال الشعب وقمتم بإذلاله فى المعتقلات والسجون.

وسيؤدى عنادكم بحرمان شعب مصر من حقوقه الديمقراطية فى حكم نفسه وتقرير مصيره وانتخاب من يحكمه، الى فتح الباب على مصراعيه لوصول المتطرفين لحكم مصر، لأنهم المنقذ الحاضر لشعب مصر لتغيير الوضع المتردى الذى وصل اليه البلد.

والطريق مسدود أمامكم، فلن يتعاون معكم شعب مصر وذلك لعدم ثقته بكم لدأبكم على تزوير ارادته على مدى أكثر من أربعين عاما. والأمل الوحيد لكم ولشعب مصر قبل فوات الأوان هو تسليم السلطة لحزب الوفد (صاحب الجذور الجماهيرية وصاحب الأغلبية ٧٠ فى المائة، فى آخر انتخابات حرة نزيهة فى يناير ١٩٥٠)، وذلك لفترة انتقالية يقوم خلالها باجراء انتخابات حرة نزيهة لتغيير الدستور الى آخر حر ديمقراطى. وحزب الوفد مرشح لتلك المهمة لتاريخه الطويل فى اعطاء شعب مصر الحرية والديمقراطية واحترامه لارادة الجماهير.

وسياسة العناد التى تمارسونها لن تؤدى بكم إلا إلى كارثة محققة، وقراءة التاريخ تفيدكم فى اتخاذ القرار المناسب، للموقف المتردى الذى تعيشونه. ألا تتعظون من مصير من سبقوكم من حكومات ديكتاتورية؟ ومايجرى حاليا فى افريقيا وآسيا من أمثلة صارخة، نود الا تصموا آذانكم عن سماعها والاتعاظ منها.

د. مدحت خفاجى

الخلط بين الدين والسياسة



بقلم المستشار شريف كامل

لا مندوحة من التسليم بكل شجاعة العقل وتؤدة بموازنة : بأن ازمة الخلط بين الدين والسياسة ، هي جزء لا يتجزأ من ازمة اخرى اكبر واعم واشمل ، هي ازمة تحديد العلاقة بين الدين والدنيا بوجه عام . غاية ما في الامر ، ان الازمة الصغرى « الخلط بين الدين والسياسة » تتسم بطابع واقعي وعملي واضح حيث تملأ هذه الازمة الشارع السياسي في معظم اقطار الشرق الاسلامي ، عن طريق جماعات الاسلام السياسي على اختلاف فصائلها ومسمياتها . هذا بينما الازمة الكبرى « تحديد العلاقة بين الدين والدنيا » تتسم بطابع فكري وعقلي محض ، ومن ثم لا تخرج هذه الازمة عن نطاق المجال التخصصي العلمي والفكري الشديد ، فلا يستشعرها ـ عادة ـ إلا المتخصصون والمثقفون والمعنيون بدراسة المسائل الفكرية والفلسفية المحضة .. ولذلك ، فبالرغم من ان هذه الازمة الكبرى هي الاصل والاساس والمنبع ، وبالتالي فهي مصدر الخطورة الحقيقية البالغة إلا ان هذه الازمة الكبرى باعتبارها في الاساس « ازمة فكرية وعقلية محضة ، ولذلك لم يتنبه اليها الكثيرون ممن راحوا يكرسون كل جهودهم لمواجهة جماعات الاسلام السياسي ، داخل نطاق الازمة الصغرى فحسب « ازمة الخلط بين الدين والسياسة » ومن ثم فشلت كل هذه الجهود ـ حتى الان ـ وذهبت ادراج الرياح ، وظلت جماعات الاسلام السياسي تنمو عاما بعد عام لتستحوذ على مساحة كبيرة من الشارع السياسي في كل منطقة الشرق الاسلامي .

وترتيبا على ما تقدم ، فنحسب أنه لا محيص عن مواجهة الازمة الكبرى « تحديد العلاقة بين الدين والدنيا » وجها لوجه ، باعتبارها الازمة الاصل والمنبع والجذور لازمة « الخلط بين الدين والسياسة » وفي هذا السياق ، فإنه يمكن بلورة هذه المواجهة المذكورة وصياغتها على النحو التالي : ـ تقوم فكرة « الخلط بين الدين والسياسة » لدى جماعات الاسلام السياسي ، على نظر مفادة تسييس الدين وتديين السياسة ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى إزالة جميع الفوارق الطبيعية والاختلافات الذاتية الخاصة التي تميز نطاق ما هو دين عن نطاق ما هو سياسة « !! » فالختلط بشدة الدين بالسياسة ـ في نظر جماعات الاسلام السياسي ـ على نحو خاطيء وفائق الخطورة ، وذلك سواء من الناحية الفكرية او العقلية او المنهجية ، او من الناحية الدينية البحتة « !! » غير ان مبلغ الخطورة في ذلك الخلط ، انه يقوم على افتراض نظري يبدو ـ للوهلة الاولى ـ متماسكا ومتناسقا ومنطقيا في ضوء معدلات ومستويات التفكير المعروفة والمالوفة لدى معظم قطاعات المجتمع في جميع بلدان الشرق الاسلامي النامية وينطلق هذا الافتراض النظري من بداية عامة مفادها انه طالما ان الدين ينظم باحكامه كافة جوانب الحياة « المادية والروحية » للانسان ، وطالما ان السياسة هي جزء من الحياة المادية التي يعيشها الانسان ، وعلى ذلك ، فإن السياسة ـ في تقدير جماعات الاسلام السياسي ـ تدخل في معنى الدين بالضرورة ، ولا يمكن ان تنفصل عنه ، وبالتالي تسري عليها كل احكام الدين « !! » ولذلك ، شاعت في ادبيات الجماعات الدينية السياسية ، مقولات معينة ، على غرار : « ان الدين هو دين ودولة » و« المصحف والسيف » الى اخره « !! » ويمكن الرد على هذا الافتراض النظري من ثلاث نواح :

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٣

الناحية الاولى : لامراء ان هذا الافتراض تواجهه استحالات وتناقضات وصعوبات واقعية ومحلية بالغة الخطورة ، تؤدى فى النهاية الى نفى هذا الافتراض وهدمه من اساسه . فلا محل لانكار ان الدنيا بطبيعتها متغيرة دوما ، وان الانسان والمجتمع والاسرة والدولة والسياسة والاقتصاد وكافة العلاقات الانسانية والاجتماعية ومختلف جوانب ومناحى الحياة الاخرى ، هى دوما فى حالة تغير وتبدل مستمرين . ومن ثم فلابد من التسليم بالاقتناع بان ما كان موجودا ومعمولا به وصالحا لزمان معين ، فإنه من المستحيل عقلا ومنهجا ، اعتباره صالحا فى زمان اخر لاحق .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

حدوته

لن يبنى مصر الا أبناء مصر وليس حل مشكلة مصر الاقتصادية يمكن أنت يتحقق بالقروض والمنح الاجنبية .

يجب أن يستثمر كل مصرى عصر الرئيس مبارك الديمقراطى فى العمل الجاد سواء فى المصنع أم المزرعة صحيح أن المواطن المصرى فى حاجة الى عودة الانتماء كما طالب بذلك الرئيس مبارك وليس هناك ادنى شك باننا نعيش عصرا تقول فيه المعارضة كما تشاء وتنتقد ما تشاء حتى وصل الامر الى نقد موجه الى شخص الرئيس ومع ذلك نذهب الى بيوتنا دون أن يطرق باب اصحاب الفكر والقلم " زائر الفجر " كما كان يحدث فى الماضى .

يجب أن يضع الشعب والاحزاب ايديهم مع مبارك من أجل مصر ومن أجل المصلحة العامة لان مستوى المعيشة لن يرتقى الا بالانتماء والعمل الجاد .

يجب ان نستثمر عصر الحريه الذى نعيشه الان والا نسير خلف الشائعات والارهاب ويكفى لمبارك فخرا انه رفض فى لقائه برجال الفكر فى مصر التحريض علي الاحزاب المعارضة او الحزب المعرض وقال " انا المسئول عن امن مصر " .

يجب ان يعرف كل مصرى ان سمعة مصر الخارجية قد بلغت عنان السماء واننا نتمتع بظروف اقتصادية افضل بكثير من دول أخرى تعيش معنا فى نفس القارة اما ان نظل نطلق الشائعات ونهمل فى اعمالنا فان العاقبة وخيمة .

الذى تعرضت له الصومال من مجاعة جاء جراء الفتنة وكذلك لبنان ومصر الان تحاول الخروج من عنق الزجاجة وكل محاولات الارهاب التى يقوم بها بعض العملاء ليست لصالح البلاد والعباد والتاريخ والاحداث العالمية تؤكد ذلك كل يوم بل كل دقيقة ولحظة لان اعداء مصر كثيرون ومصر دولة مستهدفة من بعض الدول المحيطة بها لانهم لا يريدون لنا الخير حتى لا نتربع على عرش الحضارة الاسلامية والعربية .

ومن هنا اطالب بتوحيد الصفوف لمقاومة كل من يحاول النيل من امن مصر " كنانة الله في ارضه " ولن يتسنى القضاء على الارهاب من قبل رجال الامن وحدهم فهذا العبء ثقيل لذلك اطالب كل مصرى حريص على بلده وعلى آدميته بان يضع يده مع كل من يقاوم الارهاب لاننى مازلت متفائلة بان المستقبل افضل من الحاضر والديمقراطية التى نعيشها الان يتمناها بعض الاشقاء فى الدول العربية التى تحكم بالنار والحديد ولكن من يجرؤ على الكلام ؟!

ليلى عبدالسلام

المصدر : الوفد
التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نعم لـ «حماس» ولا لجماعات التطرف فى مصر

بقلم : د. صلاح العقاد

من المعروف ان الغالبية العظمى من المبعدين الفلسطينيين الاربعمائة ينتمون الى حركة المقاومة الاسلامية المعروفة اختصارا باسم حماس وهى احدى الحركات الاسلامية المتصلة بحركات الجهاد المشابهة فى لبنان والاردن ولا تنكر استفادتها من الجمهورية الاسلامية الايرانية. والهدف من طرح هذه القضية هو إحساسنا بضرورة استثناء حماس من حركات الاسلام السياسى التى انتقدنا اسلوبها فى العمل فى عدة مقالات نشرت فى هذا المكان من صحيفة «الوفد» من حين الى آخر.

ذلك ان الملابسات المحيطة بالاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة وماتنطوى عليه من اجراءات استفزازية باستمرار تبرر فى تقديرنا أساليب حماس فى اللجوء الى السلاح لمواجهة الطغيان الاسرائيلى ومن ثم لا يندرج عملها تحت وصف الارهاب بل ينسب الى اسلوب الكفاح الوطنى المشروع.

وقد يلتبس على المراقب وضوح الخط الفاصل فى مثل حالة المقاومة الفلسطينية بين ماهو ارهاب وماهو كفاح وطنى ضد الاحتلال، فلم يقل أحد مثلا ان الأعمال المسلحة التى قام بها الوطنيون المصريون ضد الاحتلال البريطانى فى قناة السويس إبان عهد وزارة الوفد الاخيرة هى من أعمال الارهاب واستقر الرأى حينذاك فى أمريكا وأوروبا على اعتبار هذه العمليات من باب الكفاح الوطنى المشروع - وللاسف اطلقت اسرائيل فرية كاذبة حينما حذرت حكومات عربية فى مصر أو الجزائر على سبيل المثال للدفاع عن المبعدين الفلسطينيين بحجة انتمائهم الى حركات الجهاد الاسلامى وحسب المنطق الاسرائيلى فإن تشجيع حماس قد ينعكس على حركات الاسلام السياسى التى تواجهها هذه الحكومات فتقوى وتدور الدائرة على نظم الحكم وهى نظم عسكرية قد تسقط يوما ما تحت وطأة هذه الحركات الارهابية وحسب مايبدو لنا فإن المنطق الاسرائيلى لم يخدع أحداً فى العالم العربى ولم يثبط همة الدول فى الدفاع عن حق المبعدين الفلسطينيين فى العودة.

ومما يدل على اختلاف المعطيات بالنسبة لحماس هو اجماع جميع طوائف الشعب الفلسطينى على استنكار الابعاد واعتبار إعادة المبعدين شرطا مسبقا لاستئناف مفاوضات السلام ولم تختلف الشخصيات المسيحية فى هذا الموقف عن بقية الفصائل الوطنية كما يتضح ذلك من تصريحات حنان عشراوى المتحدثة باسم الوفد الفلسطينى لدى مباحثات السلام.

بيد أن هذا التنبه والإدراك الواعى للفروق بين حماس وغيرها من الحركات التى ترفع شعار الجهاد لم ينسحب على موقف الحكومة الامريكية اذ ترددت الشائعات على ان وزارة الخارجية فى واشنطون تستعد لإدراج حماس فى قائمة المنظمات والدول الارهابية ضمن التقرير السنوى الذى تصدره الوزارة بهذا الشأن.

وقد سبق لحكومة واشنطون ان اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بالإرهاب وذلك بمناسبة اتجاه إحدى فصائل المنظمة وهى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، الى اسلوب اختطاف الطائرات المدنية والمطالبة بمطالب سياسية مقابل الافراج عن الرهائن، الامر الذى تكرر فى نهاية الستينات واوائل السبعينات وهذا الاسلوب يختلف تماما عن منهج حماس الذى يركز عملياته على العسكريين الاسرائيليين وفى داخل الأراضى المحتلة. وعلى أية حال فقد توقفت عمليات اختطاف الطائرات التى استنكرها بحق الرأى العام العالمى، غير ان الولايات المتحدة لم تشأ ان تنسى هذه العمليات وظلت تقف موقف الخصومة من منظمة التحرير ولم تبدل من موقفها حتى عندما أعلن رئيسها ياسر عرفات استنكاره للإرهاب وقد ينطلق الموقف الامريكى ليس من اقتناعها بأن منظمة التحرير ارهابية وانما من خلال تعهد قدمته الولايات المتحدة لاسرائيل سنة ١٩٧٥ بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير بمناسبة الانسحاب الجزئى من سيناء فى ذلك الوقت. ورغم اختلاف الظروف وتبدل اساليب الكفاح واعتراف منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ أى بحق اسرائيل فى الوجود فإن الولايات المتحدة تمسكت بموقفها واشترطت عدم مشاركة الأعضاء الرسميين فى المنظمة فى مؤتمر مدريد أو مباحثات السلام التى انبثقت عنها.

إن الحادث الذى أعقبه مباشرة ابعاد الفلسطينيين هو اختطاف جندى اسرائيلى خلال شهر ديسمبر الماضى واعطاء السلطات الإسرائيلية مهلة ٢٤ ساعة لإطلاق سراح زعيم الحركة الشيخ احمد ياسين الرجل المقعد والمسجون منذ بضع سنوات فى معتقلات اسرائيل الرهيبة حيث تنتهك حقوق الانسان وقد أجبر الشيخ على توجيه نداء الى اتباعه بعدم اعدام الجندى واعطاء وقت أطول للتفاوض، ولكن الذين يعرفون ظروف الأراضى المحتلة تحت حكم الارهاب يدركون انه من الصعب الاحتفاظ بالجندى حيا تحت وطأة عيون التجسس المنتشرة فى كل مكان. ومن هنا لم يكن بوسع المختطفين سوى تنفيذ الإنذار.

لقد درجت منظمة حماس على ان تقصر عملها داخل الاراضى المحتلة ويتزامن ظهورها تقريبا مع بدء انتفاضة الحجارة غير ان وطأة القمع الاسرائيلى جعلت حماس تتجاوز هذه المرحلة وتقرر استخدام الأسلحة النارية. وبجانب نشاط الجناح العسكرى من الحركة اكتسبت «حماس» نفوذا متزايدا وخاصة فى قطاع غزة وقد ظهر نفوذها السياسى من خلال الانتخابات المهنية مثل الغرف التجارية وأحرزت فى بعض المواقع تفوقا على منظمة التحرير مما جعل المراقبين يضعون حماس فى مركز المنافس فى المستقبل على الأقل لمنظمة التحرير العتيدة غير ان عملية الابعاد دلت ولو مرحليا على وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية رغم اختلاف حماس عن منظمة التحرير فى مسائل جوهرية، وقد ألمح وزير خارجية مصر الى أن اختلاف الرأى بين «حماس» ومصر أو غيرها من الدول العربية لا يعنى إطلاقا تخاذل مصر فى الالحاح على ضرورة عودة المبعدين ومهما وجه هؤلاء من نقد الى ضعف موقف الحكومات العربية.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

الخلط بين الدين والسياسة ـ ٢ ـ



بقلم المستشار شريف كامل

اوضحنا في مقالنا السابق ، ان جماعات الإسلام السياسي على اختلاف فصائلها ومسمياتها ، قد انطلقت من افتراض نظرى شاع بشدة بين اوساط العامة ، مفاده إنه طالما ان الدين ينظم باحكامه كل جوانب الحياة للانسان ، وطالما ان السياسة لاتعدو إلا ان تكون جزءا من الحياة المادية التي يعيشها الانسان وعلى ذلك ادخلت جماعات الاسلام السياسي السياسة في نطاق مفهوم الدين (!!) وسعت الجماعات الى محاولة تطبيق احكام الدين على فكرة السياسة وقواعدها وطرق ممارستها (!!) . وهكذا يبين بوضوح ان اية محاولة لمواجهة ازمة الخلط بين الدين والسياسة لابد أن تضعنا وجها لوجه امام ازمة اخرى اكبر كثيرا واخطر كثيرا هي ازمة (تحديد العلاقة بين الدين والدنيا بوجه عام) وذلك لمحاولة استجلاء حدود هذه العلاقة ، وإلا اصبح الحديث السياسي المحض عن الاخطار الباهظة لفكرة (الخلط بين الدين والسياسة) هو مجرد حديث غير مفهوم وغير مسموع ولاسند له ، ولغو فارغ مقطوع الصلة تماما بمستويات ومعدلات الواقع الفكرى المعروف والسائد في جميع اقطار الشرق الاسلامي . و بناء على ذلك ، انتهينا في مقالنا السابق الى ان فكرة (الخلط بين الدين والسياسة) لدى جماعات الاسلام السياسي ، تعترضها استحالات (فكرية ومنهجية وعملية) تتلخص كلها في حالة التغير والتبدل المستمرين ، تلك الحالة التي تواجه بالضرورة جميع المجتمعات البشرية في كل زمان وفي كل مكان ، الامر الذى يجعل ماكان موجودا وصالحا في زمان معين من الافكار والثقافات والسياسات والاقتصاد ومختلف العلاقات الانسانية الاجتماعية ، فإنه من المستحيل عقلا ومنهجا مجرد إمكان تصور صلاحيته في زمان آخر لاحق . بل انه حتى في خلال الزمن الواحد ، فان مايكون موجودا ومعمولا به وصالحا لمكان معين ، فإنه من المتعذر جدا بل من المستحيل تماما امكان تعميمه في مكان آخر وان يكون صالحا ومناسبا او ملائما له . ولذلك ادرك الفكر الديني (المستنير) هذه الاستحالات الفكرية والمنهجية والواقعية الخطيرة ، التي انزلق اليها ذلك الافتراض النظرى الذى تبنته واعتنقته جماعات الاسلام السياسي . وللانصاف ، فإن الفكر الديني (المستنير) حتى يواجه ذلك الافتراض النظرى الذى اوقع في استحالات (فكرية ومنهجية وعملية) . فلقد اجتهد الفكر الديني (المستنير) اجتهادا عظيما ، وابدع نظريته الرائعة في (الثوابت والمتغيرات) فاقتصر على العناية بالجوانب العامة الكلية في النصوص الدينية ، وبكل شجاعة الفكر وبكل الوعي الديني العميق ، ترك الفكر الديني (المستنير) مختلف الجزئيات والتفصيلات لاختلاف الازمنة والامكنة واجتهادات كل عصر من العصور . ومن الانصاف ايضا ان نقول ، انه كان من الممكن ان يثمر ابداع الفكر الديني (المستنير) وان ينتج حركة اصلاح ديني شامل ومزدهر في كل اقطار الشرق الاسلامي ، وذلك لولا ان وقفت له بالمرصاد جماعات الاسلام

السياسى . بما اثاروه او بالادق افتعلوه بلجاجة من مشكلات تتعلق بتعيين الحدود الفاصلة بين مايعتبر من الثوابت ومايعتبر من المتغيرات (! !) وبين مايدخل فى الجوانب العامة الكلية فى النصوص الدينية ومايخرج عنها فيعد من الجزئيات والتفصيلات التى تتغير من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان (! !) وايا ماكان الحال . فلقد انتهى الفكر الدينى (المستنير) الى التمييز والتفرقة بكل الوعى بين الدين بقدسيته وحرمته وثوابته ومطلقاته الايمانية ، وبين السياسة بطبيعتها المتغيرة ، واهدافها البشرية القاصرة ومناوراتها غير الاخلاقية ومتغيراتها المستجدة دوما . ومن ثم ، خلص الفكر الدينى (المستنير) بكل الصراحة والوضوح إلى ان فكرة السياسة بكل صورها شكل الحكم وطبيعته ونظامه وطريقة تداوله ليست ابدا من الثوابت الدينية الملزمة ، ولاتدخل مطلقا فى الجوانب الكلية العامة فى النصوص الدينية التى يلزم اتباعها . وانتهى الفكر الدينى (المستنير) الى ان السياسة كفكر وكتطبيق وممارسة ، هى على وجه اليقين من المتغيرات المستجدة دوما ، وذلك سواء من ناحية الفكر الدينى الصرف ، او من ناحية الواقع الانسانى الموجود على الارض وان مرد ذلك ، انما يكمن فى ارتباط السياسة (كفكرة وتطبيق وممارسة) ارتباطا عضويا لاينفك قط بالانسان وطبيعته البشرية المتغيرة بدورها دوما تلك الطبيعة البشرية التى لايتصور مطلقا امكان وضع حد لاختلافها وتغيرها وتبدلها الدائم من زمان الى زمان ، ومن مكان إلى مكان اخر . وترتيبا على ماسلف ، فإن خلط الدين بالسياسة ليس من الدين ، بل ان هذا الخلط من شانه ان يؤدى بكل اسف ـ إلى إمكان ان يصف البعض الدين بالجمود (! !) وهو الأمر الذى يتناقض بشدة مع مبدأ صلاحية النص الدينى للتطبيق فى كل زمان وفى كل مكان . وهكذا فإن فكرة (الخلط بين الدين والسياسة) التى تعتنقها جماعات الاسلام السياسى ، تسىء الى الدين فى ذاته اساءة بالغة لايجرؤ على توجيهها الخصوم انفسهم ، ومن ثم فإنه حتى من الوجهة الدينية البحتة فلا يملك احد اغتفار هذه الاساءة البالغة للدين او التجاوز عنها .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

والشىء بالشىء يذكر

كان للموضوع المعروض للنقاش «مواجهة الانحراف» ولم يكن المقصود هو مجرد النقاش. بل كان الأصل هو دراسة الموضوع من جذوره واعماقه ومن شتى نواحيه وجوانبه. فموضوع هكذا لا يمكن ان يكون وراءه سبب واحد. ولا يمكن ان يكفى لمواجهته اجراء واحد. ولهذا فقد تألفت لجنة خاصة تضم عددا من التخصصات التى لها علاقة مباشرة بالموضوع فى اطار يضم المجالس القومية المتخصصة. وهكذا شارك فى وضع التقرير عدد من رجال القانون والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والتعليم والاعلام والدعوة الدينية والثقافة والامن. وقد اتفق الرأى بادىء ذى بدء على ان تقتصر الدراسة على بعض انواع الانحراف ومظاهره وخاصة تلك التى تعد فى وقتنا الراهن اكثر انواعه خطرا واحدثها زمانا واكثرها شيوعا بين الناس ومع ذلك فان هذه الانحرافات الخطرة والجديدة والشائعة اصبحت تندرج تحت مجموعات متعددة فى مقدمتها الانحراف باسم الدين عن الدين أو مايسمى احيانا التعصب الدينى الذى من عواقبه إثارة الفتنة أو مايسميه البعض بالتطرف الدينى، رغم مجافاة التسمية للتعبير الصحيح او كما يصفه آخرون بالارهاب والعنف واستخدام الدين كمظلة خادعة لجرائم ترتكب باسمه أو ما الى ذلك من تسميات واوصاف.

بقلم : محمود عبدالمنعم مراد

المحروسة

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويجانب الانحراف باسم الدين هناك الانحراف الفكرى الاخلاقى السلوكى الذى انتشر بين الشباب خاصة واثر فى اتجاهاتهم واحدث هوة واحدث بين كثير من شباب الامة وسائر فئاتها حتى ان كثيرين من شبابنا يشعرون بهذه القطيعة بينهم وبين اولياء امورهم كما يشعرون بانهم يهملونهم ولا يحسون بالامهم ومشاكلهم، ولا يولونها الاهتمام الجدى الذى يساعد على علاج هذه المشكلات، ومن ثم لم يعد الشباب يثقون بالوعود التى تتعلق بتحسين احوالهم، وهكذا يتزايد شعورهم بالاحباط والضياع. وهكذا يسهل وقوع بعضهم تحت تأثير الدعاوى المضللة كما يسهل اتباعهم لسلوكيات تتسم بالانحراف والعنف وعند التعرض لانواع هذه الانحرافات والمفاسد علينا الا نهمل ما تعرض له المجتمع من تغيرات كبيرة وتطورات متلاحقة فى كل المجالات سياسة واقتصادا واجتماعا وثقافة منها ان بلادنا تعرضت لاثار حروب اربع، تتابعت خلال فترة تاريخية وجيزة استنزفت فيها الموارد وتخلفت عنها وبسببها تراكمات من سلبيات شتى فى نواح مختلفة مادية ومعنوية فمنها ما اصاب البنية الاساسية كالمرافق والاسكان مما كان له آثاره الاجتماعية والاقتصادية البالغة السوء. ومثل هذا اصاب نواحى أخرى من الخدمات والانتاج، يصاحب هذا كله، تزايد سكانى أو انفجار فضرت ابراءه معدلات التنمية الشاملة، فارتفعت الاسعار، وضاقت سبل الحياة بالكثيرين. وفى نفس الوقت، تعرض المجتمع لمؤثرات اعلامية ساعدت على انتشار سلوكيات وقيم مرفوضة، ومشاركتها اجهزة التثقيف الجماهيرية كالسينما والمسرح، مما ساعد على انتشار انماط من السلوك المنحرف والعنيف، فيما تعرضه بعض الأعمال الفنية على الشباب.

ويتحمل التعليم فى بلادنا نصيبا من المسئولية حيث تضاءل دور المدرسة فى التنشئة السليمة، بعد التوسع الهائل فى التعليم دون توافر الامكانات لمواجهة هذا التوسع، ولا نبالغ اذا قلنا ان الهوية الوطنية لدى التلاميذ قد ضعفت لأسباب تتعلق بأساليب الأداء المدرسى والتربوى ومكانة القائمين على التعليم كقدوة مؤثرة. لقد ضعفت مكانة المعلم لضعف مستواه المادى ولجوئه الى الدروس الخصوصية مما يفقده هيبته وقدرته على التوجيه والتأثير، كما اصبح هناك قصور شديد فى تكوين شخصية الطفل تكوينا ايجابيا سليما لقلة الأنشطة العلمية والفنية فى المدرسة، ولضعف الاهتمام بغرس الدوافع الحقيقية الى التعليم وتنميتها، وعدم متابعة تقدم التلاميذ وسلوكهم داخل المدارس وعدم الاهتمام الواجب بتدريس المواد الخاصة بالتربية الدينية والاخلاق والتربية الأسرية والوطنية.

وتضاءل ايضا دور الأسرة فى تنشئة الأطفال وتوجيه الشباب نحو السبل القويمة والايجابية فى الحياة. فقد اصبح كثيرون من الآباء مشغولين أكثر مما كانوا فى الماضى، بتدبير احتياجاتهم ومستلزمات أسرهم، نسعيهم فى الحصول على اعمال اضافية، أو ننسفر الى الخارج لفترات محدودة قد تطول. كما ان معظم الأمهات اصبحن يقضين ساعات طويلة فى العمل خارج منازلهن لزيادة دخل الأسرة فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار، أو لدفع الملل فى أوقات الفراغ.

ومن اخطر ما أضيف الى ذلك كله، ماطرأ على المجتمع المصرى من تفاقم ازمة المساكن، وازدحام وسائل النقل والمواصلات. ثم انتشار البطالة وخاصة بين الشباب المتعلم، وارتفاع اسعار السلع والخدمات مع ضآلة المرتبات، كما ان مظاهر الانحراف والخروج على القانون، لم تجد على كثرتها وشيوعها ماينبغى أن يواجهها من سلطة القانون وفاعلية هيبة الدولة.

واذا تناولنا ظاهرة الانحراف بالدين على وجه الخصوص، كان علينا ان نؤكد وجود مسلمات يمكننا ان نتفق حولها دون حاجة الى اثارة جدل طويل. واول هذه المسلمات ان الدين والعقيدة الدينية، ظاهرة طبيعية وضرورة ولازمة للحياة الانسانية منذ بدء الخليقة، وستظل كذلك الى ان يرث الله الأرض ومن عليها. فالفكرة التدين فكرة قديمة ظهرت لدى كل الجماعات الانسانية فى القديم والحديث، ومن مختلف الشعوب وتباين الحضارات. والشعب المصرى بوجه خاص، كشعب مارس حياة الزراعة من قديم الزمن، شعب متدين بطبعه ملأ الإيمان قلبه. فآمن بالله، وبالخلود والحياة الآخرة منذ آلاف السنين، وهكذا اصبح الدين ركيزة مهمة فى بناء شخصية المصرى، ومقوما رئيسيا من مقومات حياته. فليس هناك مجال للدهشة من انتشار التدين لدى الشباب فى السنوات الأخيرة، ولكن الذى ينبغى الوقوف عنده، هو تحول فئة من الشباب المصرى الى التطرف والتعصب والمبالغة والاسراف فى ذلك، حتى يصل الأمر الى مجافاة نصوص الدين نفسه، واستخدام العنف لفرض الراى على المجتمع وتعكيره واستغلال الفرص للانقلاب عليه بدعوى أنه مجتمع فاسد دينيا، وينبغى القضاء عليه، أو اعتزاله والهجرة منه. وهكذا أصبحنا نواجه مشكلة عجيبة، وهى ان الدين الذى هو السبيل الأمثل والأكمل لدرء الفساد والوقاية من الانحراف وارتكاب الآثام، هذا الدين الذى يعد الدرع الواقى من الانحراف والفساد الاخلاقى والسلوكى والقيمى، اصبح اداة فى يد البعض للخروج به عن طريقه السوى، واستخدامه كأداة لفرض الراى المنحرف بغير علم ولا سند، وذريعة مضللة لاستعمال وسائل العنف والارهاب واقامة مجتمع يزعم أنه دينى، يتولى الحكم فيه أفراد مجهولو الهوية الحقيقية، مغتربون عن المجتمع الذى يعيشون فيه، مخطئون فى فهم حقيقة دينهم الذى يدعو الى التسامح والسلام والتعاون والمحبة بين البشر. فكيف يمكن ارجاع هؤلاء الضالين الى الطريق المستقيم والمسار الطبيعى الداعى الى الحسنى والمعروف، والمنزه عن ارتكاب الاثم والبغى والعدوان على أموال المسلمين وغير المسلمين وأرواحهم بالباطل. هذا هو الاشكال الكبير الذى ينبغى علينا ان نجد جوابا عنه ووسائل كفيلة بتصحيح مساره.

ان التدين الحقيقي الصحيح هو الذى يعصمنا، وقبل القوانين ورقابة المجتمع، من كل مظاهر الانحراف والفساد. اننا لاننكر ماللعامل الاقتصادي من اثر، ولكن كثيرا من الجرائم يمكن ان ننحسر فى المجتمع المتدين، فالدين ينهى عن كل جرائم الرشوة والسرقة والنصب والاختلاس والغش والتزوير والتزييف والثراء الحرام.

وليست الجرائم السالفة هى وحدها التى يحرمها الدين وينهى الناس عنها. بل هناك ظواهر الانحراف الخلقى والاجتماعى كعقوق الوالدين والنفاق والرياء والتقاطع والتباغض والبهتان وفقدان الشهامة والمروءة وعدم المبالاة والنكوص عن اغاثة الملهوف ونجدة المحتاج واسعاف المصاب، فكل ذلك ظواهر تنم عن عدم التمسك بأحكام الدين وتوجيهاته وبأى سبل وبأى الدوافع، تفشت ظواهر هذا الخبث فى مجتمعنا مع كونها من الحرام البين؟ ما العوامل التى مكنت لها من الموقع الدينى الحصين المنيع الذى استعصى على مقتحميه من كل جنس وملة وتحدى الذرائع الماكرة والانماط المتنكرة؟هنا تختلف الآراء وتتنوع الأسباب وتتعدد وجهات النظر. وتكثر التساؤلات حول العوامل الكامنة وراء هذا الانحراف، ولماذا افرزت ظروف المجتمع هذا النسق من الفكر المنحرف عن الدين، دون الانساق الأخرى من الفكر الدينى وما هو السبب فى استمرار هذا النسق المنحرف على مدى الحقبتين الأخيرتين، ولماذا كانت قيادة هذا الانحراف فى يد الشباب دون غيرهم من الشرائح العمرية الأخرى؟

هنا تكثر الاجابات اكثر مما تكثر التساؤلات. هنا يجرى الحديث ساخنا متدفقا حول السياسة بماضيها وحاضرها، بدءا من هزيمة ٦٧، ثم تشجيع الحكومة فى السبعينات للتيارات الدينية لمواجهة الأفكار الشيوعية والعلمانية، كما يتناول الحديث الأزمة الاقتصادية التى تواجه المجتمع، نتيجة توالى الحروب وزيادة السكان بمعدلات كبيرة وقصور السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الانظمة الشمولية والاشتراكية، مما جعل الدين هو الملاذ الأخير لكثير من الأفراد الباحثين عن الأمل المفقود والخلاص من الواقع الأليم. وهناك من يقولون بأن الشباب المتطرف يشعر بالاغتراب النفسى فى مجتمع لايسمح له بالمشاركة فى اتخاذ القرار، بل يتجاهل الشباب ودوره وآماله ورغباته وآلامه ويزداد لديه الشعور بالاهمال من اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وبين الحكام والمحكومين.

وهناك من يتوهم وجود مخطط اجنبى يهدف الى شغل الناس عن قضية الاسلام الحقيقية. ولما كان بعض هؤلاء الشباب يرون أن المسلم الحقيقى يجب عليه أن يبيع الدنيا ويشترى الآخرة، ولا يبالى بالحرمان من متاع الدنيا وبخاصة انه غير قادر على أن ينال نصيبه منها تحت وطأة البطالة، والتضخم وارتفاع الأسعار وقلة الأجور. فاذا كان ذلك كذلك، فكيف يمكن ان نفسر أنواعا أخرى من الانحراف والفساد فى الادارة والاخلاق والسلوك العام والخاص، ونعنى بذلك استغلال الوظائف العامة لتحقيق مزايا شخصية وغير مشروعة، كجرائم الرشوة واختلاس المال العام وجرائم التزوير والتربح واستغلال النفوذ، وغير ذلك من الانحرافات التى تشيع الآن.

ومن أنواع الانحراف الأشد خطورة وحداثة وشيوعا، مجموعة الانحرافات المتعلقة بالخروج على الآداب العامة، كجرائم الاغتصاب وهتك العرض وما اليها. وهنا لابد من الوقوف عند وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وما تبثه من صور السلوك المتعلق بالجنس والآداب العامة فى دول الغرب. فالروايات السينمائية والتمثيليات والمسلسلات التليفزيونية التى تعرض على الشاشة الصغيرة وتشاهدها مختلف اعضاء الأسرة داخل البيت، كثيرا ما تعرض فنونا من السلوك الغريب عن مجتمعاتنا واخلاقنا وعاداتنا وقيمنا.

وقد تناول التقرير الذى عرض للمناقشة، المشكلة الحقيقية التى تتطلب الحل، وهى كيفية اجراء حوار حقيقى صريح وهادئ بين علماء المسلمين وفقهائهم المعتدلين، والجماعات الإسلامية المتطرفة والمنحرفة والمتخذة من الارهاب وسيلة لفرض أفكارها بالعنف وسفك الدماء. وقد ثبت لدى الأغلبية الساحقة ان الندوات التى يعقدها كبار رجال الدعوة الاسلامية، لاتحقق الهدف المنشود منها، لأن الذين يحضرونها فى غير حاجة ملحة الى هذا الحوار لأن غالبيتهم يتفقون مع المعتدلين فى عموم افكارهم. أما المتطرفون، فهم عادة يرفضون حضور هذه الندوات، كما يرفضون اقامة حوارات تعتمد على حرية الرأى والنقاش الحر وقد ذهب عدد من المشاركين فى المناقشة الى أن الوعظ والارشاد لايؤتى ثمرته فى نفوس المتعصبين المتطرفين الذين يرفضون كل مايقول به العلماء المعتدلون، لأن هؤلاء فى نظرهم هم رجال السلطة المكلفون بالرد على دعاوى من يسمونهم بالأصوليين.

وعند المناقشة، قيلت آراء لايمكن اغفالها او تجاوزها، ومنها ماقيل بشأن فترات التحول من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر، وظهور اتجاهات تواطؤية تهدف الى استغلال هذه الفجوة لتكوين ثروات غير مشروعة على حساب الشعب. كما اثيرت مسألة العوامل الخارجية وأثرها فيما يحدث بيننا الآن.

وتحدث البعض عن تهميش المواطن المصرى وشعوره بأنه لايستطيع التعبير عن ذاته، مضافا الى ذلك شعوره بالظلم والفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، وعدم مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات المتصلة بمصالحهم ومتطلباتهم وانعدام المساءلة السياسية وفقدان مصداقية وسائل الاعلام. كما قيل الكثير عن المساكن العشوائية فى العاصمة التى افرزت الارهابيين والمنحرفين، وعن الظروف البيئية فى بعض محافظات الصعيد حيث تنتشر البطالة ويتدنى المستوى الثقافى والحضارى وتقل وسائل شغل وقت الفراغ فى الأنشطة الصحية المشروعة، اضافة الى البطالة وعجز القيادات المحلية والشعبية عن ايجاد الحلول المناسبة لمشكلات المواطنين، وبخاصة الشباب.

كلمة حب

●● كالعادة اختلف مجلس الوزراء .. وزير الداخلية يقول ان الدولة تحارب الارهاب ولا تحارب التدين .. وهذا واجب الحكومة التي ينص دستورها على ان مصر دولة اسلامية .. وان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين .. ووزير السياحة يقول ان السياحة في مصر بخير . وان الحوادث الارهابية لم تؤثر على السياحة .. وانها جرائم عادية يجب ان توضع في حجمها الحقيقي بلا تهويل او مبالغة .. وقد التزمت الصحف اخيرا بهذا الراى .. فلم تعد تبالغ او تهول في هذه الاحداث ..

●● ولكن في مجلس الوزراء وزراء آخرون يفعلون العكس .. ويحاربون التدين .. ويحاولون اشاعة التسيب .. ويتصورون ان محاربة التطرف الديني تكون بالتوسع في التطرف المتسيب .. يرفضون الفتاة المحجبة .. ويفضلون ذات المايوه البرازيلي .. وهو شيء جديد لا يخفي شيئا ..

●● في عام ١٩٦٦ اصدرت محكمة النقض حكما ان المسجد وقد انعقدت فيه الصلاة يخرج من الملك الخاص الى ملك الله تعالى ويبقى وقفا خيريا خالصا لله تعالى حتى قيام الساعة ولو لم يصدر به اشهار .. ومع ذلك يفكر وزير الاوقاف في اغلاق بعض المساجد .. وفي منع اقامة مساجد جديدة الا باذن .. وفي منع صلاة الجمعة في المساجد الصغيرة .. غير الجامعة .. وكل هذه الأفكار تثير المعتدلين .. وتحولهم الى متطرفين .. ولا مانع من اشراف وزارة الأوقاف على كل المساجد .. ولكن اغلاقها او مجرد التفكير في ذلك امر خطير .. لانه ضد الشريعة وضد القانون وضد شعور الناس .. وإذا تصورت الحكومة انها بذلك تضبط الارهاب فانها واهمة .. لانها بما تفعله تثير شعور الناس .. وسوف نصلي حتى لو منعت الحكومة الصلاة .. وعيب هذه الافكار بكل اسف انها مستوردة من تونس .. ولا يجوز القياس على تونس او الجزائر لان الظروف مختلفة تماما ..

●● وزير الثقافة منع الندوات الدينية في معرض الكتاب .. كما ان مجلاته ونشراته تروج للعلمانية .. وتحتضن الكتاب المشهورين بالعداء للاسلام .. وهو على اقل تقدير اخلال بالتوازن . فاذا كان وزير الثقافة يحب المبشرين ضد الاسلام .. فلا يعني ذلك الغاء المدافعين عن الاسلام .. مع انه خطا مزدوج .. ان تحرم دعاة الاسلام من الكلام وتسمح لغيرهم بان يقول ما يشاء ..

●● ونشرت الصحف ان اتحاد الاذاعة والتليفزيون قد خضع لاعداء الاسلام ايضا .. وبدا تقليص البرامج الدينية .. وفتح الابواب امام مشاهير العلمانيين .. وهي قضية تحتاج الى توضيح وتفسير .. لانها بذلك حرب على الاسلام .. لا يجوز ان يقع فيه اتحاد الاذاعة والتليفزيون .. لانه بذلك يروج للدعوة ضد الاسلام ..

●● ان القضية تحتاج الى توازن .. ان نعرف الفرق بين الارهاب والتدين .. وكل الناس ضد الارهاب .. وحزب الوفد له موقف واضح معلن .. اكده فؤاد سراج الدين امام لجنة مجلس الشعب .. وقال ان مزيدا من الديمقراطية يمكن ان يقضي على الارهاب .. ولكن الحكومة كما يبدو لها راى اخر .. حتى ان الوزراء اختلفوا كعادتهم حول مكافحة الارهاب .. بعضهم تصور ان اشاعة التسيب يمكن ان تبعد الناس عن دينهم .. وبذلك ينتهي الارهاب .. وهو خلط بين الارهاب والتدين ..

محمد الحيوان

قلم رصاص

هل تنتكس رايات الارهاب ؟

فى الفترة الماضية لجأت الجماعات الارهابية فى مصر الى تكتيك ادخل فى روع الكثيرين نوعا من الاحباط وأنهم قادمون! واخذت وسائل الاتصال الغربية وخاصة هيئة الاذاعة البريطانية تقدم صورة الوضع فى مصر على أن المد الارهابى فى تزايد وان قوى الأمن تتراجع. واستغل الارهابيون هذا المناخ النفسى والدعائى واستداروا يضربون السياحة لاحراج الحكومة من ناحية ولتأكيد الدعاية السوداء من ناحية أخرى.

وحدث تحول فى الموقف منذ حملة الأمن الأخيرة على الارهابيين فى امبابة، وبداية المشاركة الشعبية فى مواجهة هذه الجماعات.

وفى مجلس الشعب منذ اسبوع أكد «محمد عبدالحليم موسى» وزير الداخلية أن الشرطة حسمت معركتها مع عناصر الارهاب ولم تعد هناك غير جيوب محدودة تسقط تباعا. وفى تفسير ذكى لأحداث الارهاب المتفرقة. أشار وزير الداخلية الى أن عناصر الارهاب ادركت السياسة الأمنية التى تستهدف القضاء عليها، لذلك (اتجهت للتصرف بخسة وشراسة من جانب بقايا العناصر التى تتشبث بآخر فرص البقاء) وأعلن الوزير بوضوح ان هناك جهات أجنبية تمول هذه الجماعات.

ومن المكرر والمعاد الحديث عن خطر الارهاب على مستقبل هذا الوطن.. على اقتصاده، وعلى وحدته، وعلى استقلاله، وعلى صورته أمام العالم. ومن هنا فان الدور الذى قامت به قوى الأمن وشهداؤه الذين ضحوا بأرواحهم هو دور تاريخى فى سبيل الوطن والشعب. ولكن لاينبغى أن تستكين الحكومة الى هذا الوضع الذى يبعث الأمل فى انحسار الارهابيين على بر مصر. وهذه النتيجة هى حافز قوى لتواصل الحكومة مجتمعة الجهود المركزة لاستئصال شأفة الارهاب واحلال الأمن والطمأنينة فى النفوس. والحكومة بلا عذر فى هذا المجال.. قانون الطوارىء فى يديها منذ ١٢ سنة، وقد تم تعديل جديد لقانون العقوبات مما يزيد من فعالياته فى مواجهة بعض الجرائم، والقضاء العسكرى تحال اليه جرائم معينة، وقامت الحكومة استنادا الى أغلبية الحزب الوطنى فى مجلس الشعب بادخال تعديلات على قانون الأحزاب وقانون النقابات المهنية تحظر اتصال الأحزاب بهيئات أجنبية وتحظر على الأحزاب والنقابات ان تتلقى الأموال من هذه الهيئات. وواضح ان هذه التعديلات موجهة ضد الأحزاب والنقابات التى يظن إن لها اتصالات بدول وجهات أجنبية تهدف الى تصعيد الارهاب والفتنة. الحكومة أصبحت بين أيديها ترسانة من القوانين ولم يعد لها عذر فى عدم استئصال شأفة الارهابيين وتأمين للمواطنين. والحزب الوطنى الحاكم أصدر من القوانين وتعديلات القوانين مايخلى له الساحة السياسية داخل مصر فلم يعد له عذر فى عدم التواجد فى الشارع، وعدم الزام نوابه بحضور جلسات مجلس الشعب بدلا من الاعتراض على الصور التى تنشرها (الوفد) وتكشف عن غياب الأعضاء. ليس بالأمن وحده نواجه الارهاب ولكننا فى حاجة الى برنامج شامل يعالج الأمور من جذورها. وبدون هذا ستظل الحالة بين شد وجذب مع الارهابيين.. الأمن يعتقل عددا من العناصر الحركية، ثم تقوم الجيوب بالهجوم على اتوبيس سياحى فى منطقة الهرم أو أسيوط وضرب السياحة وبالتالى ضرب الاقتصاد القومى وتشويه صورة مصر أمام الدول الأجنبية.

هل تتصور الحكومة انها تستطيع ان تقتلع جذور الارهاب فى ظل هذا الغلاء الفاحش ؟ وفى ظل البطالة التى تدفع بالشباب المتعلم الى التمرد؟ وفى ظل تكدس الأسرة بأبنائها وبناتها فى حجرة أو حجرتين ؟، وفى ظل الفساد الذى ينخر فى جسد الادارات المختلفة ؟ وفى ظل اعلام يقدم أسوأ نماذج من الحياة فى الدول الأجنبية ؟، وفى ظل النهب الذى يمارسه الأفاقون فى الهيئات والمؤسسات ؟، وفى ظل غيبة المحاسبة لسيل الانحرافات فى مختلف المواقع؟ الوزارات كلها، والأجهزة الحكومية كلها ألقت مسئولية مواجهة الارهاب على عاتق الأمن. ماذا يفعل الأمن ازاء الانحرافات والفساد؟ ازاء السلب والنهب؟ ازاء الرشوة والتهريب؟ ازاء المخدرات والجرائم المختلفة؟ ازاء الخطف والسطو المسلح؟ ازاء هتك الأعراض والاغتصاب؟ المسئولية مسئولية الوزراء جميعا.

هل مسئولية مواجهة الارهاب بعيدة عن مسئولية وزارة التموين؟، ثم نقرأ أن الصراع بين يوسف والى وجلال أبوالدهب يتسبب فى ارتفاع أسعار اللحوم والمواد الغذائية. هل والى وأبوالدهب وزيران فى حكومة بلاد الواق واق؟ انهما وزيران فى حكومة لها رئيس والمسئولية جماعية. وهل الارهاب بعيد عن عدم وجود مساكن للشباب فى عمر الزواج؟، والعاطلين الذين ينامون على الأرصفة، والذين شاركوا الموتى فى مقابرهم، وهل الارهاب بعيد عن مسئولية وزارة العمل التى بدأت فى تشغيل خريجى ١٩٨٤ ونحن فى عام ١٩٩٣؟ نقول ان مواجهة الارهاب مسئولية الحكومة فى مجموعها ومسئولية الأحزاب جميعها ثم نجد الحكومة والحزب الحاكم وأعضاء مجلس الشعب يظهرون مهاراتهم فى اختراق الأحزاب الأخرى وإحداث الانقسامات فيها.

نحن بلد عرف المركزية منذ آلاف السنين، والجهود الكبيرة التى بذلها الأمن يمكن أن تضيع اذا لم تكن لدينا حكومة قوية متماسكة ذات برنامج واضح محدد رأس الرمح فيه هو القضاء نهائيا على الارهاب واقتلاع جذوره. هذا اذا أردنا أن يعود للسياحة ازدهارها، وأن يطمئن الناس وينصرفوا الى الانتاج، ويمكن تنفيذ خطة التنمية... و... و...

وعندما يكون للحكومة هدف واضح ومعلن هو محاصرة الارهاب يمكن أن يستمر الأمن فى دوره، ويمكن أن يكون للاعلام دور، وللتعليم دور، وللثقافة دور، وللاسكان دور، وللتموين دور وهكذا...

والموضوع يستحق هذا الوضوح والتماسك لأنه مستقبل وطن والعدو خبيث يستخدم الأموال وسائر المغريات ويستخدم الدين أيضا. والشهداء من الشرطة وضعوا أساسا هاما لاعادة الأمن لربوع البلاد، وحرام أن نترك الداخلية وحدها تتحمل العبء دون الوزارات الأخرى، والحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم يعجز وحده فى مواجهة هذه المسئولية دون الأحزاب الشرعية كلها، وعليه - أى على الحزب الحاكم - أن يسلك سلوكا يوحد ولا يفرق. والاجراءات الأمنية وحدها ليست كفيلة برفع رايات الطمأنينة والاستقرار، ولابد من اجراءات أخرى كثيرة تمتد الى الاصلاح الاقتصادى، والعدل الاجتماعى، والتوعية الدينية المستنيرة، ونشر التعليم الوطنى، والعمل لكل مواطن، ومسكن لكل أسرة، ووضع حد للغلاء الفاحش الذى يمتص عرق الكادحين، ومحاربة الفساد والانحرافات. وبدون هذا كله أو معظمه لانستطيع أن نتحدث عن تنكيس رايات الارهاب.

... لمعي المطيعي

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

الخلط بين الدين والسياسة



بقلم المستشار شريف كامل

ليس من شك في ان مناط الخطر والخطورة في ازمة « الخلط بين الدين والسياسة » انما يتبدى في ذلك الافتراض النظرى الشائع بين العامة ، والذى مفاده انه مادام الدين ينظم باحكامه مختلف جوانب الحياة (المادية والروحية) للانسان . ومادامت السياسة هي جزءا من الحياة المادية التي يعيشها الانسان ، فقد انتهت جماعات الاسلام السياسى الى نتيجة فائقة الخطورة وبالغة الخطأ العقلي والمنهجي ، وهي ان السياسة تدخل في معنى وفي مفهوم الدين ولا يمكن ان تنفصل عنه (! !) وبالتالي تسرى على فكرة السياسة كل احكام الدين وكل ثوابته المطلقة (! !) ولقد اوردنا في مقالاتنا السابقة في هذه الدراسة التاصيلية ، ان ازمة الخلط بين الدين والسياسة ، تضعنا مباشرة وجها لوجه امام الأزمة الاخرى الاكبر والاكثر خطورة ، وهي ازمة استجلاء العلاقة بين الدين والدنيا بوجه عام ، كما اوردنا ايضا في دراستنا التاصيلية هذه : ان ذلك الافتراض النظرى الشعبى المنتشر بين اوساط العامة ، مردود عليه بما يفنده (دينيا وعقليا) من ثلاث نواح . وفي المقالين السابقين ، كرسنا هذه الدراسة على الناحية الاولى من نواحي الرد الثلاث ، وهي الناحية التي تصطبغ بصبغة دينية غالبة مما وصفها عموما بانها تتضمن - بايجاز - الرد الديني الذى نحسب انه يكفي بمفرده لتفنيد ذلك الافتراض النظرى الذى تتبناه وتروج له جماعات الاسلام السياسى في مصر وفي سائر بلدان الشرق الاسلامي . على انه وبالرغم من هذا الرد الديني الذى تضمنته الناحية الأولى ، الا انه يتبقى مع ذلك ناحيتان اخريان للرد حسبما ذكرت ، نعرض لهما فيما يلي : الناحية الثانية : لا مندوحة من التسليم بالاقتناع عقلي كامل بان النصوص الدينية المقدسة لا يمكنها مطلقا ان تطبق نفسها بنفسها (! !) كما لا يمكنها باية حال من الأحوال ان تنظم او ان تحكم حياة الانسان على الارض بذاتها كنصوص دينية مجردة (! !) فالمحقق ولا محل لانكاره او التهرب منه ، المحقق والمؤكد ان كافة النصوص (سواء الدينية السماوية او الوضعية الأرضية) كافة انواع النصوص على اختلاف مصادرها وانواعها ، هي دائما وفي كل الاحوال في حاجة دائمة الى واسطة بشرية اى الى تدخل الانسان تدخلا مباشرا وذلك حتى يمكن تطبيقها في الحياة البشرية المعاشة على واقع الارض فلا مشاحة مطلقا في ان تفسير النص الديني على نحو ما ، ورؤيته على نحو ما ، بل وتطبيقه ايضا على نحو ما . لا مشاحة في ان ذلك كله يظل امرا مرتبطا بالانسان الذى يعيش على الارض ، اذ يرتبط النص الديني وجودا وعدما بوجود الانسان الكائن على الارض ، ولا مناص من هذا الارتباط ولا سبيل لتجنبه على وجه الاطلاق . والبديل الآخر الخيالي المحض ، هو ان يشتط بنا الخيال لأمكان ان نتخيل وجود النصوص الدينية بمفردها بعيدا عن دنيا البشر (! !) اى في عالم لا يوجد فيه الانسان (! !) فهل يمكن وصف مثل هذا المكان الذى لا يوجد فيه الانسان بانه عالم (! !) والى من تتوجه النصوص الدينية في مثل هذا المكان الخالى من الانسان (! !) وحالئذ ، من تخاطب هذه النصوص الدينية اذن (؟ ! !) وفي مثل هذه الحالة الخيالية ، ما هو معنى وجود النصوص الدينية (؟ ! !) وما هي فائدة هذه النصوص الدينية طبقا لهذا الافتراض الخيالي (؟ ! !) طوفان من الاسئلة والاسئلة التي تدور كلها في اطار هذا الخيال العبثي الجارف البعيد كل البعد عن الواقع ، وعن الحكمة من التنزيل الالهى للنصوص الدينية المقدسة للحياة البشرية ، بقصد هداية الانسان على الارض بعبادة الله سبحانه وتعالى (وما خلقت الانس والجن الا ليعبدون) وبقصد هداية الانسان للتوحيد ، وللحق ، وللخير ، ولاعمار الارض وتعميرها . على ان السؤال الهام والحاسم والمنتج في دراستنا التاصيلية هذا السؤال هو : على فرض الغاء عقولنا تماما ، وعلى فرض اهدار الحكمة من التنزيل الالهى للنصوص الدينية المقدسة ، وعلى فرض تخيل مثل هذا الافتراض العبثي وفائق العبثية . فهل اذا ما تصورنا جدلا امكان وجود النصوص الدينية المقدسة في مثل هذا المكان الذى لا يوجد فيه الانسان ، اى اذا امكن تصور وجود نصوص دينية بمفردها تماما بغير وجود للحياة البشرية وللانسان . حالئذ ، هل يوجد تطبيق فعلى وواقعى لمثل هذه النصوص الدينية (؟ ! !) وعندئذ ، من الذى يطبقها (؟ ! !) وعلى من يتم

تطبيقها (؟ ! !) وهل يجوز عقلاً امكان تصور ان النصوص الدينية المقدسة قادرة على تطبيق نفسها بنفسها (؟ ! !) ان المحقق والمؤكد ، انه لابد من الواسطة البشرية ، اى من قيام الانسان بتفسير ورؤية النص الديني ، وذلك حتى يمكن تطبيقه كحقيقة واقعية ملموسة في دنيا البشر . وفي اثناء هذه العملية البشرية المحض التي يمر فيها النص الديني داخل الانسان ، لتفسيره ورؤيته وتطبيقه ، تظهر حالئذ كافة بصمات الانسان العقلية والفكرية والنفسية على النص الديني حتى ولو كان ذلك بغير ادنى قصده كما تظهر ايضا ، او بالادق تتضح مختلف افكار الانسان وآراؤه الشخصية واهواؤه وميوله وتحيزاته الفكرية والنفسية ، وتتضح ايضا مختلف جوانب الضعف البشرى الطبيعي الذى لا محل لانكاره او إنكار تأثيره البالغ على تفسير ورؤية وتطبيق النصوص الدينية المقدسة في ذاتها .

(يتبع العدد القادم)

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٣

حكاية



بقلم : وحيد غازى

الإرهاب .. للإرهاب

لماذا فجروا مقهى وادى النيل فى ميدان التحرير فى الساعة التاسعة مساء يوم الجمعة الماضى ؟ هل فعلوا ذلك احتجاجا على الحكم الذى صدر بإعدام زعيمهم حسن شحاته عطار الإسكندرية الذى قتل نقيب الشرطة على خاطر ؟ .. أم احتجاجا على قانون النقابات المهنية الجديد ؟ أم أن لهم مطالب لا يريدون الإعلان عنها ؟ .. لا أحد يعلم !

إن الإرهابيين الذين يخطفون الطائرات أو يعتقلون رهائن يعلنون مطالبهم ويساومون عليها .. فإذا أجيبت هذه المطالب افرجوا عن الطائرة أو فكوا أسر المعتقل .. وإذا لم يستجب أحد لمطالبهم نسفوا الطائرة أو ذبحوا المعتقل .. حتى إرهابيو قتل السياح افصحوا صمتا عن سبب جرائمهم .. إنهم يرون السياحة حراما ولذلك ضربوا أتوبيسات السياحة فى الصعيد .. ولكن إرهابيى مقهى ميدان التحرير من طراز مختلف .. مستحيل أن يكونوا قاصدين ضرب السياح لأن المقهى يرتاده مصريون .. وإذا كان قد قتل سائحان أو ثلاثة فى المقهى فقد أصيب ١٨ مصريا .. وارتياد المقاهى ليس داخلا فى قائمة المحرمات عند هؤلاء الإرهابيين .. وهذا المقهى بالذات لا يقدم خمورا ولا يسمح بلعب الميسر !! .

ولو أن الإرهابيين فجروا عبوتهم الناسفة قبل مدفع الإفطار لقلنا إنهم يعاقبون المفطرين ولكنهم فجروها بعد مدفع الإفطار وفى شهر رمضان المبارك بل وبعد صلاة العشاء بساعة ونصف .. أى أن رواد المقهى ليس هناك احتمال بأن أحدهم تخلى عن الصلاة ليجلس على المقهى .

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٣

نخرج من هذا بان تفجير العبوة الناسفة فى مقهى ميدان التحرير لم يكن له اى مبرر او اى هدف سوى انه «الإرهاب للإرهاب» وهو ما يجعلنا نؤكد أنه من العبث والخبل أن يعتقد احدنا أن الإرهاب بعيد عنه لمجرد انه مؤمن يحافظ على تعاليم دينه ويؤدى الصلاة والزكاة .. بل من العبث أن يعتقد أحد أن عضويته أو انتماءه لإحدى الجماعات الدينية المتطرفة يجعله سالما من القتل بقنابل هذه الجماعة أو أية جماعة أخرى .. إذ أن من وضع العبوة الناسفة فى مقهى ميدان التحرير لا يعرف هوية رواد المقهى وربما كان من بينهم زميل له .. إرهابى مثله فى نفس التنظيم جلس على المقهى ليستريح قليلا أو ليخطط لنسف مقهى اخر فى ميدان العتبة !!

وهكذا اختلطت الأمور وأصبح كل مواطن مهددا فى حياته وكل أسرة مهددة بالترمل والتيتم !!

وإذا كان حادث قتل نقيب الشرطة على خاطر فى الإسكندرية قد استنفر المواطنين الذين تابعوا جنازته على شاشات التليفزيون .. إذا كان هذا الحادث قد استنفر المواطنين مرة فإن حادث تفجير مقهى ميدان التحرير يجب أن يستنفرنا الف مرة حتى تتخلص مصر من الإرهاب ويامن كل مواطن على حياته .

رأى

الظلم.. ملة واحدة!

واصلت الكتابة فى هذه الصحيفة مايقرب من خمس سنوات أحاول النفاذ إلى تحديد مصادر همومنا الكثيبة، وتبينت أن أول المصادر بل والمصدر الرئيسى لهموم البشرية كلها هو الظلم. ظلم الغرباء وظلم الوطنيين! وظلم الغرباء يتمثل فى جرائم الغزاة فى المستعمرات أو المحميات أو مناطق النفوذ. وأما ظلم الحكام الوطنيين فيتمثل فى الاستبداد والإرهاب والقهر والنهب! والصلة وثيقة بين الظلمين الأجنبى والوطنى، لأنه يندر أن ينجو أى نظام حكم فى العالم الثالث من هيمنة قوة عظمى ما أو عظيمة! وقد تبلغ هذه الهيمنة حد التبعية وغياب العقل، وعندئذ يتصرف الحاكم الوطنى ويتعامل مع أهله على نحو ما يتعامل الغزاة مع شعوب المستعمرات، استبدادا وقهرا ونهبا! وهكذا اصبح العالم كله ميدان حروب طاحنة؛

بعضها عن بعض ولكنك تنظر فى رسوم مختلفة فتجد الفرق ظاهرا باهرا ويصورونه مثلا فى حالة الجزع والفزع والخوف والخشية والجزع والفزع مختلفان فى المعنى ولم اجمعهما هنا طمعا فى جمع عينين فى سطر واحد بل لانهما مختلفان حقيقة. ولكنك ربما تعتصر ذهنك لتحديد الفرق بينهما وبين الخوف والخشية ولايسهل عليك ان تعرف متى يكون الفزع ومتى يكون الجزع وماالهيئة التى يكون عليها الشخص فى هذه الحالة او تلك فأما اذا نظرت الى الرسم وهو ذلك الشعر الساكت فانك تجد الحقيقة بارزة لك تتمتع بها نفسك كما يتلذذ بالنظر فيها حسك اذا نزعت نفسك الى تحقيق الاستعارة المصرحة فى قولك رأيت اسدا - تريد رجلا شجاعا، فانظر الى صورة ابى الهول بجانب الهرم الكبير تجد الاسد رجلا او الرجل اسدا فحفظ الاثار حفظ للعلم فى الحقيقة وشكر لصاحب الصنعة على الابداع فيها. الله.. الله.. كلام نهديه خالص من اى تعليق لدعاة تخريب هذا الوطن.. بدعوى ان الاثار اصنام.. وان السياحة حرام!!

منتصر جابر

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٥٥٣

رأى

الظلم.. ملة واحدة!

واصلت الكتابة فى هذه الصحيفة مايقرب من خمس سنوات أحاول النفاذ إلى تحديد مصادر همومنا الكئيبة، وتبينت أن أول المصادر بل والمصدر الرئيسى لهموم البشرية كلها هو الظلم. ظلم الغرباء وظلم الوطنيين! وظلم الغرباء يتمثل فى جرائم الغزاة فى المستعمرات أو المحميات أو مناطق النفوذ. وأما ظلم الحكام الوطنيين فيتمثل فى الاستبداد والإرهاب والقهر والنهب! والصلة وثيقة بين الظلمين الأجنبى والوطنى، لأنه يندر أن ينجو أى نظام حكم فى العالم الثالث من هيمنة قوة عظمى ما أو عظيمة! وقد تبلغ هذه الهيمنة حد التبعية وغياب العقل، وعندئذ يتصرف الحاكم الوطنى ويتعامل مع أهله على نحو ما يتعامل الغزاة مع شعوب المستعمرات، استبدادا وقهرا ونهبا! وهكذا اصبح العالم كله ميدان حروب طاحنة: حروب تشنها القوى العظمى فى صراعها فيما بينها على الدول الضعيفة. وحروب يشنها الحكام الوطنيون ضد شعوبهم الذين يقاوم قادتهم الطغيان والقهر والفساد «المؤمم» ويستحيل أن نفسر مايجرى فى العالم كله بما فى ذلك مصر من جرائم إرهابية الا فى ضوء ماتصاب به شخصيات يائسة من شعور جاد بالظلم والحقد ورغبة جارفة فى الانتقام حتى لو سقط ضحية هذا الانتقام الأعمى أبرياء! هذا بجانب دوافع سياسية شريرة تكون وراء هذه الجرائم! ولابد أن يتأمل المرء تحركات الإرهاب هذه من نيويورك (مركز التجارة العالمى) إلى الكويت (بجوار سيرك روسى زائر) مرورا بلندن (مدينة داينجتون وحى كامون تاون فى شمال وسط لندن) ثم وسط ميدان التحرير بالقاهرة (نادى وادى النيل).. ويعنينا بوجه خاص هذا الحدث الفظيع الذى وقع فى مصر. وقد هزنى هذا الانفجار المروع والغادر الذى سقط ضحيته شهداء مصريون وأجانب. وانتزعنى انتزاعا من محاولة اعتزال الكتابة. بعد ان أصابنى إحباط شديد عبر عنه يوسف إدريس من قبل بتساؤلات أفصح عنها بمرارة ويأس: لماذا أكتب ولمن أكتب؟ وماجدوى ماأكتبه؟! إن فظاعة ماوقع يفرض على الكاتب أن يجتز بما يعتقده كلمة حق فى زمن ردىء وعالم أرذل يناصبان البشرية والإنسان العداء! فالظلم ـ كالكفر ـ ملة واحدة!!

د. محمد عصفور

المصدر : الوفد
التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى حر..

الحكومة وتفريخ الارهاب..؟!

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● تمر مصر بمرحلة شديدة الخطورة.
●● وجاء نسف مقهى وادى النيل بميدان التحرير ليقطع بان الارهابيين لم يتم القضاء عليهم
●● وإذا ما استمرت الاوضاع الرسمية على ماهى عليه فان النتيجة الحتمية هى ترعرع الارهاب وزيادة عدد الارهابيين.
●● فالحقيقة التى يجب الا ننكرها تصرخ بإن المسئولين عن السلطة هم الذين تسببوا فى خلق الارهاب وهم الذين يعطون الارهاب كل المقويات ليجد ارهابيين جددا وليجد ارضا خصبة للارهاب وقد استشرى الامر حتى اصبح من العبث إنكار هذه الحقيقة.

●●●

الحكومة وتفريخ الارهاب

●● اصبحت تصرفات الحكومة هى المسئول الاكبر عن تفريخ الارهاب.
●● تعالوا نتصفح بعض ما تنشره جرائد السلطة لنرى كيف تقوم التصرفات الرسمية بتفريخ الارهاب
●● ابدأ معكم بعدد جريدة الاهرام المغتصبة بتاريخ ٢٢ فبراير الماضى وتحتل صفحته الثالثة موضوعا كبيرا يقول عنوانه [الاشباح لا يسكنون الصحراء].
●● ويبدأ التحقيق الصحفى الذى حققه الاستاذ عبد المحسن سلامة ونشرته الاهرام هكذا [حينما تدعو وزارة الزراعة الشباب لتسلم اراضيهم ومنازلهم فى قرى الخريجين فانها لابد ان تكون مستعدة لذلك والا فقد كان من الافضل تأجيل دعوتهم لحين استكمال عمليات الاستصلاح.]
●● ثم يقول التحقيق: [بدأت المشكلة حينما قامت وزارة الزراعة بدعوة الشباب لتسلم اراضيهم ومنازلهم فى عام ١٩٨٩ اى منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وذهب الشباب الى هناك مملوءا بالحماسة والرغبة فى انهاء زمن البطالة الذى خيم على قلوبهم.. وكانت الدعوة صريحة وحاسمة فى أنه إذا لم يتم الانتقال الكامل خلال ٣ ايام والإعاشة الكاملة بهذه القرى الجديدة فإنه يسقط حق الخريج فى الانتفاع..]
●● ويقول: [كان من المفترض أن تكون الاراضى جاهزة للزراعة والمنازل للاقامة والا فلماذا دعوهم بكل هذه السرعة والحسم.. وذهب الشباب الى هناك مملوءا بالحماسة والحيوية.. فما ان وطأت اقدامهم هذه الأرض حتى عصفت المشاكل بكل طموحاتهم فالمنازل غير جاهزة للاقامة فى حين انهم اخذوا كل امتعتهم للاقامة اما الارض فلم يصل اليها الماء..]
●● والاخطر من كل ذلك يقول التقرير: [ولم يتم تحديد قطعة الارض المخصصة لكل شاب]
●● ويستمر التقرير ليؤكد انه حتى يومنا هذا المنازل غير مجهزة باهم المرافق والارض لم تقسم على الخريجين رغم مرور ثلاث سنوات ويقول التقرير عن زيارة قام بها الصحفى المحقق للقرى التى خصصتها وزارة الزراعة للخريجين: [كنا نتمنى ان نرى احدا حتى ولو كان ذلك شبحا ولكن الذى حدث ان الشباب يئس من الانتظار - فلا اعداد المساكن بالمرافق تم.. كما لم يتم تقسيم الارض رغم مرور ثلاث سنوات - وحمل الشباب همومه واحباطاته ورحل. ويبدو أن الاشباح ايضا تعاطفت مع الخريجين وهربت هى الاخرى..]

●● والتحقيق خطير ونقل بعض اجزائه لايفي باعطاء حجم للمأساة التي عاشها الشباب امام دعوة عابثة وطموحات شباب تتحطم.

●●●

أليس بمثل هذه التصرفات؟

●● أليس بمثل هذه التصرفات التي يراد بها ادعاء السلطة انها تسعى الى حل مشاكل الشباب ما يخلق التربة لتفريخ المزيد والجديد من الارهابيين.

●● الى متى يستمر المسئولون يمارسون سياسة الاستهتار باقدار الناس.. ومن الذي يؤاخذ الذين يتسببون في هذا الاستحقاق بحياة الشباب والعبث بآمالهم.

●● لا يوجد من يسأل او يؤاخذ.. وتم نشر التقرير ولم يصدر عن وزير الزراعة وهو الامين لحزب الحكومة اى بيان. ولم يؤاخذه لا رئيس الحكومة ولا رئيس الدولة..

●● الا يولد عدم صدور اى بيان من الوزير وعدم اهتمام رئيس الدولة بهذه التصرفات التي تدمر نفسية الشباب ما يهدد بانقياد بعضهم لمخططي الارهاب؟!!

●●●

الحكومة ايضا وتفريخ الارهاب

●● اذا انتقلت الى جريدة الاخبار المغتصبة تجد في عدد اول مارس موضوعا ضخما اكتفى بنشر عناوينه الرئيسية: [ارتفاع الاسعار ـ مازال مستمرا] ثم [في رمضان التجار يضاعفون الاسعار والتسعيرة غائبة..] ثم [صدق او لا تصدق.. كيلو الثوم جملة بخمسة قروش وقطاعي بـ ١٥٠ قرشا] وثم [ورغم توافر الكوسة الكيلو بـ ٣٥٠ قرشا].

●● ماذا يأكل الناس.. والى متى ترفع الحكومة الاسعار فيسير التجار على أسلوب الحكومة نفسه ويرفعون الاسعار.

●● الا يقول المثل: [الجوع كافر].. اليس الجوع واستمرار ارتفاع الاسعار هو الارض الخصبة للارهاب وهو من اكبر امنيات الارهابيين فعذاب الناس على يد حكومتهم ييسر لمدبري الارهاب مهمة العثور على منفذين لعملياتهم الاجرامية..؟؟!

●●●

والعيش في عالم آخر

●● الشعور السائد بين الناس أن المسؤلين فعلا يعيشون في [بلاد برة] فهم لا يتوقفون عن الحديث عن ديمقراطية النظام ويتصورون ان الناس تصدق هذا الكلام.

●● المصريون يقرأون الصحف ويستمعون للاذاعات ويعلمون ان دولا افريقية كانت لا يمكن مقارنة مستوى شعوبها او حضارتها بشعب وحضارة مصر قد انهت نظام التسلط على الشعوب وطبقت القواعد الديمقراطية الحديثة.

●● السنغال فتح باب الترشيح لرئاسة الدولة وتقدم ستة للترشيح ينافسون رئيسها الرئيس عبده ضيوف في انتخابات يصوت فيها الشعب

●● مدغشقر.. انجولا.. وغيرها.. وغيرها من الدول جرت انتخابات شعبية لمنصب الرئيس وخاض اكثر من مرشح هذه الانتخابات

●● وهكذا اصبحت مصر متخلفا نظامها عن نظم السنغال ومدغشقر.. و..

●● ويتغنى المسئولون بانهم اصلحوا الاقتصاد ولا يبالون بما يصيب عشرات ملايين المصريين من قسوة الاسعار بل ويتناسون ان الرئيس الروسي يلتسين يقاسي المر نتيجة اصلاحه الاقتصاد الذي تسبب في رفع الاسعار وضيق الشعب بهذا الغلاء.

●●●

الوقت بالغ الخطورة

●● غير معقول ان يستمر الوضع على ما هو عليه وان يستمر فرض حكومة على المصريين لا تحظى باية شعبية فشعبيتها تنافس شعبية جريدتها [مايو] التى توفيت يوم ولادتها.

●● الادعاء بان هناك حزبا اسمه [الحزب الوطنى] هو اصرار على انكار حقيقة الامور ولعل اكبر دليل على ذلك هو صدور قانون النقابات اذ لو كان لهذا الحزب وجود او شعبية لما لجأ الى اصدار ذلك القانون لتحقيق السيطرة على النقابات وكان قد دفع انصاره لحضور انتخابات النقابات.

●● عدم وجود الا المرتزقة المنتفعين بالانتساب الى الحكم هو الذى يجعل الحكومة عاجزة عن العثور على انصار يشاركون فى انتخابات النقابات وتسعى الى السيطرة عن طريق قانون يضاف الى سلسلة قوانين تدمر حقوق المصريين.

●●●

وشهد شاهد ..!!

●● الكاتب الكبير الاستاذ ثروت اباظة لا ينتسب الى المعارضة بل العكس هو الصحيح ولذلك عندما يوجه هذا القدر من الانتقاد اللاذع للحكومة فان نقده لا يمكن رده الى عداء سياسى.. تعالوا نراجع رأيه فى الحكومة اذ يقول فى مقاله يوم الاثنين الماضى المنشور فى جريدة الاهرام.

●● نحن الكتاب نعلم حق العلم اننا فى واد والوزراء جميعهم فى واد آخر ولكن إذا لم يكن الوزراء يقرأون وفى الغالب الارجح انهم لا يقرأون أليس عندهم موظف فى جيوش مكاتبهم يقرأ الصحف عنهم ويخبر كل وزير منهم بما يتصل بوزاراتهم]

●● والمقال حافل بالنقد الصادق للحكومة ويختمه بقوله: [لا والله ما اصبح للقلم شرف ولا معنى اذا كانت كبائر الامور وامهاتها لا تجد عند الوزراء إلا تجاهلا وصمتا ولا والله مايرضى سبحانه وتعالى ومايرضى من المؤمنين انسان..]

●●●

هل بعد هذا

●● هل بعد هذا يستمر فرض هذه الحكومة مطبقة على انفاس الشعب لتجعل لقمة العيش هى اغلى الامانى؟.

●● أليس فى الاصرار على بقائها ما يزيد من الاخطار التى تتعرض لها مصر..؟

اليست هى التى عبثت باستهتار بالغ بامانى الشباب ولن هذا هو اكبر تفريخ لمن يسهل أن يجندهم مدبرو الارهاب.؟!!

●● حرام هذا ام حلال.. والله على ذلك شهيد

المواجهة الشاملة!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

جاء حادث انفجار القنبلة في ميدان التحرير، تصعيدا مفاجئا للعنف والارهاب الى مستويات خطرة، يتخطى كل الخطوط ليكون ضربا فى صميم القلب. ولم يعد مجرد عمليات تعرضية، يقصد بها النيل من هيبة النظام او الشرطة، او مجرد عمليات استعراض للقوة او اثبات الوجود. او رد فعل للانتقام. انما يجيىء هذا الحادث ضربا بقصد القتل، وإعلانا بالحرب الشاملة على النظام وعلى المجتمع كله معا!! ورغم ذلك فمازال خطاب الدولة والحكومة، كما هو لم يتغير!! حيث تتردد المقولات المبسطة، للتفسير أو التبرير!! فما زال الحديث يجرى على انها تأتى من جماعات او حلقات صغيرة، هى بسبيل السيطرة الأمنية والقضاء عليها، او انها تأتى من جماعات أو حلقات تطرفت فى الفهم والتصور، تكفى مواجهتها بمأموريات الوعظ والارشاد أو تصريحات وفتاوى وزير الأوقاف التى لايسمعها أحد.. أو انها تقصد ضرب السياحة، تكفى فيها حملات الدعاية التى تطوف أسواقها حيث منابعها فى الخارج!! كل هذا أضحى خطابا ركيكا مكررا ومعادا، وأصبح يدخل فى اطار الأداء الوظيفى ورد الفعل البيروقراطى فحسب. كذلك لم يعد يكفى فى مواجهتها الهرولة الى تعديلات فى قانون العقوبات أو الاجراءات الجنائية، كل هذه التفسيرات وتلك التبريرات كما أن كل هذه الاجراءات، ما عادت تكفى أو تجدى!! ذلك ان كل هذا يأتى فى اطار شامل من الاضطراب والتناقضات!! فعلى سبيل المثال، فانه فى الوقت الذى تقدم فيه النصيحة، ان ذلك العنف والإرهاب يجد تربته فى البطالة المتفشية، فان الحكومة تذهب إلى الحديث عن تسريح العمالة الزائدة واضافة فيالق جديدة الى جيوش البطالة والتعطل!! وفى الوقت الذى تقدم فيه النصيحة، ان ذلك العنف والإرهاب يجد تربته. أيضا فى عملية صعوبة العيش والمعاش على فئات وشرائح عريضة واسعة يسقط فيها الناس تحت خطوط الحاجة والفقر، نجد الحكومة تسعى الى زيادة الوطأة على الناس، وتتفنن فى اعتصار الناس وإرهاقهم بكل صنوف الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتتفنن فى إطلاق نيران الأسعار من عقالها، حتى أصبح الكل يحترق من لهيبها!! وفى الوقت الذى تبذل فيه النصيحة، بان بنية المجتمع قد فقدت الكثير من عناصر المناعة والمقاومة، وان بنية المجتمع قد تهرأت وتفسخت وان مقوماته الخلقية والثقافية تتهاوى فى كل يوم. نجد ان الحكومة تسارع الى محاصرة كل مؤسسات المجتمع المدنى، من أحزاب ونقابات وجمعيات، وإدخالها فى قمصان من الجبس، فتفقد حيويتها وتفقد قدرتها على أداء دورها!! وفى الوقت الذى تبذل فيه النصيحة، ان ذلك العنف والارهاب لاينبت إلا وسط التسيب البالغ، ونمو وتعاظم مؤسسة الفساد على كل الأشكال والأنواع، نجد الحكومة تصم الاذان وتغلق العيون عن كل ذلك، ويفاجأ الناس على انفجارات للفساد فى مؤسسات عاشت عمرها ابعد من ان تطال!! وفى الجملة فإن الحكومة دائما تظهر قدرا كبيرا من العجز فى ادارة اية مشكلة أو أزمة بل تظهر قدرا كبير من الخيابة!! وإذا كان العنف والإرهاب قد دخل دائرة الحرب الشاملة على الدولة والمجتمع معا، فان ذلك بالضرورة يستدعى المواجهة الشاملة!! والمواجهة الشاملة ليست كلمة او شعارا يرفع او يتردد فحسب، إنما هى عملية جذرية عميقة وطويلة معا. وهى أيضا عملية سياسة شاملة من شأنها ان تجدد من بنية المجتمع المدنى والسياسى، وتفتح شرايينه للدماء الجديدة، التى تكسبه حيوية وتطلق فيه كل عوامل المناعة. حيث يظل المجتمع كالجسم، إذا أصابه قصور فى دورته الدموية، أو أصيب بجلطات أو انسداد فى شرايينه، فإنه يضعف ويصبح واهنا، يسهل على أى ميكروب أو فيروس اختراقه. وليس العنف والإرهاب إلا فيروسا ضاريا اخترق جسد مجتمعنا لضعفه ووهنه على مختلف المستويات!! ولاسبيل إلى مقاومته إلا بتشخيص أوجه العلل والضعف، وتقوية بنية المجتمع، لتستطيع محاصرة هذا الفيروس ومقاومته والقضاء عليه. وليست الديمقراطية الشاملة والسلمية، إلا السبيل

الوحيد لذلك!! إذ هي العلاج الفعال الذي يعيد للمجتمع حيويته وتجدده. ولاشك ان الحديث عن الديمقراطية يفتح الباب أمام تعديلات جذرية في النظام السياسي كله، الذي تجمد تحت وطأة هيمنة حزب واحد، هو حزب الحكومة، والذي أثبتت كل التجارب انه أعجز عن مواجهة أية مشكلة أو ملء أي فراغ!! وهو حزب أقلية أصبح الحديث عن حجمه وعدده أغلبيته هو حديث مصنوع، وحديث مترهل!! هو حزب تسعفه الحكومة دائما، عند كل أزمة أو مشكلة، ولا يسعف الحكومة أبدا في مشكلاتها وأزماتها!! وقد يقال ان الحديث عن الديمقراطية والاصلاح السياسي ترف، في وقت يرتفع فيه صوت القنابل وأزيز الرصاص، وفي ظروف يتصاعد فيها العنف والإرهاب!! لكن يظل الحديث عن الديمقراطية والاصلاح السياسي الجذري، هو السبيل الوحيد للمواجهة الشاملة، لحرب شاملة!! ويظل ايضا هو البديل عن الدخول في حلزونة العنف والعنف المضاد، وحلزونة عسكرة المجتمع كله، عسكرة بوليسية وقمعية، تزداد بها بنية المجتمع وهنا وضعفا، ويزداد فيها إجهاد المجتمع ومؤسسات حتى يتهاوى وينكسر!!

العالم يواجه الارهاب بالأجهزة المتخصصة .. ونحن نواجهه بصرخة : «مين هناك»

بقلم : سعيد عبدالخالق

وقع حادث انفجار فى ميدان التحرير، وأصبح الحادث لسخونته وخطورته داخل دائرة اهتمامات الصحف والمجلات المصرية، وتبارت الأقلام فى التعليق على الحدث، بعضها يتهم أجهزة الأمن بالتقصير والبعض الآخر يتهم المسئولين بالاسهال فى اطلاق التصريحات عن اقتلاع جذور الارهاب والبعض الثالث يعلن اننا جزء من العالم الذى تجتاحه الاضطرابات وحوادث الارهاب.

بداية.. اننا نحترم جميع الآراء التى تناولت حادث انفجار ميدان التحرير. ولكن قبل أن يتحول الحادث الى ذكرى وننساه بمرور الأيام.. تعالوا نتساءل عن كيفية العلاج؟.. وأقصد هنا كيفية المواجهة وليس اقتلاع جذور الارهاب. لقد وضحت صعوبة أو إستحالة اقتلاع هذه الجذور لسبب بسيط جدا اننا نواجه عدوا مجهولا.. نواجه اشباحا قد تظهر هنا أو تظهر هناك.. اننا لانواجه عدوا معروفا لدينا وموجودا أمامنا. كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تساعد على انتشار هذه الجذور فى التربة المصرية، وتساعد على نموها.

نعم.. الارهاب يجتاح معظم دول العالم. وتطالعنا الصحف يوميا بوقوع حوادث ارهاب.. هناك المافيا والألوية الحمراء فى ايطاليا. والجيش الجمهورى الأيرلندى فى بريطانيا. واليمين المتطرف أو النازية الجديدة فى المانيا. ومتمردو أقليم الباسك الذين يسعون للانفصال عن أسبانيا. وأكراد تركيا. ونمور التاميل الداعون للانفصال عن سيريلانكا. والسيخ المتطرفون بينيا فى الهند. وعصابات المخدرات فى كولومبيا. ومنظمة الدرب المضىء من أتباع افكار ماوتسى تونج فى بيرو. والمنظمات اليسارية فى شيلى وجواتيمالا والسلفادور. وحزب النهضة فى تونس. وثورة الانقاذ فى الجزائر. واليمين المتطرف ضد الأجانب وخاصة العرب فى فرنسا. والجيش الأحمر اليسارى وجماعات المافيا فى اليابان. وثوار أقليم كويبك فى كندا. وقبائل الزولو المعارضة للبيض فى جنوب أفريقيا. ومنظمة يونيتا فى أنجولا. ومنظمة يسارية فى اليونان. ومنظمة النفير الاسلامى فى الأردن. وصراع القبائل فى اليمن. والمتطرفون الشيعة فى باكستان. وجبهة تحرير مورو الاسلامية والشيوعيون الذين يسعون للانفصال عن الفلبين. إذن العالم يعانى من وجود منظمات ارهابية أو متطرفة. وسمعنا منذ أيام قليلة عن وقوع انفجار فى أكبر مركز تجارى عالمى فى نيويورك، وانفجار قنبلة فى مطار زامبوانجا بجنوب الفلبين، وانفجار فى أحد الشوارع التجارية فى لندن، وانفجار فى روسيا نعم.. العالم يعانى من وقوع حوادث ارهاب، ويعانى من سقوط ضحايا بين قتلى ومصابين. ومصر أيضا تعانى من حوادث ارهاب، وتعانى من سقوط ضحايا بين قتلى ومصابين.

ولكن ما الفارق بيننا وبين دول العالم التى تشهد حوادث ارهابية؟!

دول العالم الأخرى.. لا تلجأ الى اصدار القوانين والقرارات سيئة السمعة لمواجهة الارهاب!. دول العالم الأخرى.. لاتلقى بأعباء ونتائج فشل سياسات حكوماتها على أجهزة الأمن!. دول العالم الأخرى.. لاتقوم بتسخير امكانات الأمن الجنائى لخدمة الأمن السياسى. ان العالم يواجه الارهاب بالأجهزة الأمنية المتخصصة والمدربة والمدعمة بالإمكانات الفنية والبشرية والتكنولوجية التى توفر لها اتخاذ الاجراءات الوقائية. وفى مصر.. نواجه الارهاب فى أوقات الفراغ، ونستخدم معه امكانات وأساليب مواجهة اللصوص والنشالين!. دول العالم.. تتحرك قبل الحدث، ونحن نتحرك بعد وقوع الحدث!. دول العالم.. تفصل بين الأمن الجنائى بين الأمن السياسى، ونحن نخلط بين الأثنين، ونقضى على أحدهما لحساب الآخر!. دول العالم.. تواجه الارهاب بالجندى المدرب

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

والمتميز، ونحن نواجه الارهاب بجندى الأمن المركزى الذى يقسم بغربته إذا تاه فى شوارع القاهرة. أو وجد نفسه فى شارع يختلف عن الشارع الذى طلبوا منه الوقوف فيه. الفارق كبير جدا.. بيننا وبين دول العالم فى مواجهة الارهاب هناك أجهزة متخصصة ومدربة، ووزارة الداخلية المصرية تعانى من ضعف وفقر الامكانات وتنفق أكثر من نصف ميزانياتها على المرتبات، ولا تجد الميزانية الكافية لتدريب ودعم جنود الشرطة. و.. بالله عليكم.. كيف يواجه رجل الأمن المصرى الارهاب؟!. مثلا.. فى الأيام الأخيرة، أصدر مجلس الشعب قانون تأميم النقابات المهنية، وتعرض القانون لانتقادات واسعة من مؤيدى النظام قبل معارضيه. وأصرت الحكومة على تنفيذه رغم سوء سمعته. وأرادت النقابات ، المهنية التعبير عن احتجاجها على المشروع. وتحملت أجهزة الأمن عبء فرض هذا القانون السيء. ورأينا لوارى جنود الأمن المركزى حول بعض النقابات المهنية، وخرج الجنود أنفسهم فى الليل ينزعون لافتات الاحتجاج من على واجهة النقابات. ونفس هذه القوات، قامت بتأمين مباراة مصر وزيمبابوى باستاد القاهرة، والتى حضرها أكثر من ١٠٠ ألف مشاهد. وهذه القوات نفسهامسئولة عن حراسة المنشآت والمبانى المهمة. ومسئولة عن تأمين المواكب والزيارات المفاجئة وغيرها. ومسئولة عن استتباب الأمن. ومسئولة عن مطاردة المجرمين، وتعقب مرتكبى حوادث السطو المسلح وآخرها حادث السطو على محل مجوهرات فى المطرية ومسئولة عن تأمين ميدان العتبة بعد تطهيره من الباعة المتجولين وهذه القوات نفسها الملقاة على كاهلها أعباء كثيرة.. هذه القوات مسئولة عن مواجهة الارهاب فى ذات الوقت. وهذه هى القضية التى يجب أن نبحث لها عن علاج بدلا من القاء الاتهامات على أجهزة الأمن. ان الميزانية المخصصة للأمن المصرى تقل كثيرا عن ميزانيات الأمن فى بعض الدول المجاورة. وهذه حقيقة.. وأعلنها عبدالحليم موسى وزير الداخلية أخيرا. انظروا الى جندى الأمن فى شوارع القاهرة، ووازنوا بينه وبين جندى الأمن فى دولة مثل اليونان وليس أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا. الفارق كبير جدا.. الجندى المصرى يستحق الشفقة والاحسان.. والجندى فى اليونان مثلا تحترمه وتخشاه. والعلاج يبدأ بالاعتراف بهذه الحقيقة!. إننا لانملك رجل الأمن المدرب على مواجهة الارهاب والتعامل معه فورا. وهذا ليس انتقادا لرجل الأمن المصرى، ولكن جرائم الارهاب تطورت. وما يصلح عام ١٩٦٠ لايصلح عام ١٩٩٣. إننا نواجه الآن ارهابيين مدربين على استخدام أحدث أنواع الأسلحة.. ونواجه ارهابيين لايفرقون بين المدنيين العزل وبين رجل الأمن المسلح. كما أن هناك حقيقة أخرى تعرفها أجهزة الأمن فى العالم . وهى انه مهما بلغت نسبة الاجراءات الوقائية، فلن تزيد نسبة التأمين على ٤٠٪ أو ٥٠٪ على أكثر تقدير. إذن احتمال وقوع الجريمة وارد بنسبة ٥٠٪ مهما بلغت اجراءات الأمن ومهما بلغت كفاءة رجل الشرطة ومهما استخدم من أجهزة فنية وتكنولوجية عالية المستوى. وهذه النسبة أو الحقيقة.. يجب الاعتراف بها لأنها معروفة عالميا فى أجهزة الأمن، وبالتالى لايجوز أن نعلن اننا قضينا على الارهاب أو اقتلعنا جذوره. وحادث تفجير مقهى ميدان التحرير قد لايكون الأخير. ولا يجب أن نتجاهل هذا!! حتى لو سار جندى أمن وراء كل مواطن يتعقبه ويرصد خطواته ويحسب عليه انفاسه. فى الدول المتقدمة أمنيا والتى لاتعانى من ظروف اقتصادية واجتماعية خطيرة والتى لاتعرف القوانين سيئة السمعة.. فى هذه الدول احتمال وقوع الجريمة وارد بنسبة ٥٠٪ فما حالنا فى مصر مع ضعف امكانيات أجهزة الأمن، وتفشى البطالة، وارتفاع الأسعار واصدار قوانين تفصيل مشبوهة.. وما حالنا فى مصر مع انتشار السلبية بين المواطنين، ورفع شعار: «وانا مالى»!!. رغم التفاف حبل الخطر حول رقبته!!. وفى النهاية.. نتهم أجهزة الأمن بالتقصير، ونلجأ الى المظهرية فى التعامل مع مثل هذه القضايا الخطيرة، ونترك الأمن وحده يواجه ماترتكبه الحكومات فى حق الشعب

ياسادة.. كلها أيام معدودة، وننسى حادث تفجير قهوة ميدان التحرير. وقد تفكر الحكومة فى فرض قانون جديد أو اتخاذ قرار آخر بحجة مواجهة الارهاب أو قد تنسى الحكومة معنا هذا الحادث. وننشغل جميعا فى الجولة القادمة لفريقنا القومى من أجل الوصول الى كأس العالم لكرة القدم بالولايات المتحدة أو ننشغل بحل فوازير شيريهان الغامضة أو ننشغل فى تقييم البرامج التليفزيونية خلال شهر رمضان، ووسط هذا وذاك، قد نستيقظ من تغفوة على حادث آخر - لاقدر الله - ، ونهتم به، وتعود ريمة الى عادتها القديمة.

.. لقد قال غيرنا الكثير، وقلنا القليل. وجميعنا يؤذن فى مالطا مادام أمن المحكوم غير وارد فى جدول الأعمال!!.

تنوير

ضد من..؟

ضد من.. نس القنابل.. والقتل غدرا؟!.. ضد من.. اهتزاز قلب عاصمة هذا البلد فى كل عيون العالم، الأعداء منها والأصدقاء؟.. ضد من.. إحداث الخوف والذعر والرعب فى قلوب ترفض النظر للخلف.. لتسقط قتلى، فزعة من موت لاتعرف من أين يأتيها؟!.. ضد من.. هذه الرسالة الموجعة فى شهر رمضان؟!.. ضد من.. كل هذه الكراهية للوطن والحياة؟! كانت الصحراء هادئة، إلا من وقع خطو الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليها وهو خارج من مكة إلى المدينة، وبعد عدة خطوات، وقبل أن تختفى مكة توقف عن السير، ونظر خلفه فى اتجاه مكة، حيث روى أنه قال فيما معناه: «والله إنك لأحب أرض الله إلى.. ولولا أن أهلك أخرجونى منك ماخرجت».. هذا الاحساس العظيم والرقيق والعميق فى حب الوطن من رسول الله، من تأمله، وعمل به؟.. ففى الوقت الذى تعتبر فيه الدعوة الاسلامية فى أشد الحاجة لخروج النبى الكريم الى كل الأقطار والأمصار لتبليغ الرسالة، يحزن كثيرا لأنه يترك وطنه مكة.. أحب أرض الله إليه.. وهذا قول جميل فى الانتماء الوطنى وأهميته من رسول الاسلام، وهو ماينفى الادعاء بأن الانتماء الوطنى يمكن أن يتراجع أو يتضاءل أمام الانتماء الدينى، فإن المحافظة على وطنك لاتقل ضرورة عن المحافظة على دينك، فلا تناقض ابدا بين الدين والوطن أما هؤلاء الذين يترسب فى عقولهم الضلال المضل، المضلل بأنه لاإنتماء قبل أو بعد الانتماء الدينى، و هكذا يمكن فعل أى شىء.. قتل أبناء الوطن، ضرب اقتصاد الوطن، تشويه صور الوطن (!!)، أليس لنا جميعا فى رسول الله أسوة حسنة؟!.

منتصر جابر

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

رأى الوفد

رصاصات الإرهاب لاترحم الأطفال

.. وسقط ضابط شرطة آخر برصاص الإرهاب في محافظة أسيوط. ليس هذا فقط بل سقط معه ابنه الطفل الذى لايتجاوز عمره ٨ سنوات..

**فقد أطلق مجهولون الرصاص على الضابط وابنه أثناء عودتهما إلى قريتهما في سيارة الضابط.. وكان السلاح كالعادة: البنادق الآلية التى لاتفرق بين ضابط وطفل.

وهكذا يستمر مسلسل الثأر الرهيب بين الارهاب والشرطة. بل هكذا تفقد مصر زهرة شبابها بسبب حوار الرصاص، بعد أن غاب حوار الكلمات، وانغلقت العقول واسودت القلوب. وهكذا لايكاد يمر أسبوع إلا وتروع الطلقات حياة الآمنين وتترمل النساء وتراق الدماء سواء في أقصى الصعيد، أو في قلب العاصمة. فهل هذا هو ما يأمرنا به ديننا الحنيف، الدين الذى حرم القتل وسفك الدماء في شهر رمضان، الذى هو أفضل الأشهر الحرم؟؟

**أن غياب حوار الكلمات لايؤيده أى عاقل ولكن حوار الرصاص والتعامل بالأسلحة الآلية يرفضه أيضا أى عاقل يرعى الله والضمير. وليس من مصلحة أحد تصاعد العداء بين جماعات بعينها وبين جهاز الشرطة فالكل مصريون لهم أبناء وزوجات وأمهات. والألم والحسرة تصيب الكل. وإذا لم نوقف نزيف الدم ونحكم العقل فإن الضحايا سوف يتساقطون، والأخطر من كل هذا سوف تتزايد روح العداء والثأر.. لتمتد أنهر الدماء.

**إن مصر تفقد كل يوم ـ بهذا الأسلوب الانتقامي ـ شبابا أبرياء سواء من زوار المقاهى كما حدث في ميدان التحرير في قلب القاهرة.. أو أطفالا أبرياء كما حدث منذ ساعات في ديروط..

إننا ونحن نرفض الإرهاب والانتقام المضاد ندعو إلى الاحتكام إلى العقل. وإلى وقف هذا المسلسل التبادلى..

ومن أجل مصر كلها نطالب برفع الأصابع من فوق زناد الرشاشات.. فما هكذا عاشت مصر، وما هكذا نقبل القتل والقتل المضاد.

«الوفد»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

حول مفهوم الاسلام السياسى

ان الاقتراب الواعى من الصورة هو السبيل الوحيد لرؤيتها عن كثب، والتعرف على طبيعتها، واستكشاف ما تصبو إليه. والواقع ان النظر الموضوعى للتدقق إلى حركة جماعات الاسلام السياسى هذه السنوات فى مصر أو فى غيرها من بلدان الشرق الاسلامى، يقودنا هذا النظر إلى القول - بكل الصراحة اللازمة للإصلاح - بأنها فى حقيقتها وجوهرها حركة سياسية صرف، تقوم على افكار سياسية قديمة أفرزتها عهود سياسية إسلامية كانت سائدة منذ قرون طويلة مضت، تستلهم المثل الأعلى فيها من حياة الأولين بأنظمة حكمهم السياسية وتصوراتهم للحكم والسياسة، وشكل حياتهم العامة ورؤية زمانهم القديم للكون وللحياة وللاشياء وملابسات الأحداث (!!). غير انه برصد تاريخ هذه الأفكار السياسية فى العصر الحديث، يبين انها ترتد بجذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر، حينما طرحت دولة الخلافة العثمانية شعار الوحدة الاسلامية أو (الجامعة الإسلامية) وذلك كمحاولة سياسية تستهدف محاربة حركات التحرر الوطنى التى شاعت فى كل أرجاء المنطقة،

وتطالعنا صفحات التاريخ، بأن مفهوم الاسلام السياسى - على ذلك النحو - قد ظهر لأول مرة فى مصر إبان المرحلة الاولى لحركة النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى،تلك المرحلة التى امتدت من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩١٤. فلقد ايد الحزب الوطنى (القديم) شعار (الجامعة الاسلامية) (!!) ودعا إلى تحرر مصر من الاحتلال البريطانى، لتدخل (أى مصر) بعد ذلك إلى حظيرة الخلافة العثمانية تحت شعار (الجامعة الاسلامية) (!!). كما دعا الحزب الوطنى (القديم) إلى اندماج مصر وكافة الشعوب الاسلامية الاخرى فى دولة الخلافة العثمانية اندماجا تاما (!!).

هذا بينما شهدت تلك الفترة ذاتها حزب الامة (القديم ايضا) يرفع لواء القومية الوطنية المصرية ، ويطالب باستنارة باستقلال مصر عن كل من الدولة العثمانية الاسلامية وبريطانيا، بل ويدعو حزب الامة إلى الشرعية الدستورية وقانونية نظام الحكم. وما ان انتهت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ بهزيمة دولة الخلافة العثمانية، حتى انقطع دابر التوجهات السياسية التى كانت تقوم على أساس شعار (الجامعة الاسلامية) تحت مظلة الخلافة العثمانية الاسلامية، واختفى معها شعار (الاسلام السياسى). إلا انه فى اواخر العشرينات تقريبا، عاد شعار (الاسلام السياسى) إلى الظهور مرة اخرى، واستمر موجودا ويطل برأسه على الساحة السياسية فى مصر حتى عام ١٩٥٤ عندما آثرت جماعات الاسلام السياسى ان تختبر مدى قوتها، فاصطدمت بعنف مع القيادة السياسية آنذاك، التى ردت على جماعات الاسلام السياسى بعنف مضاد، مما أدى إلى اختفاء شعار (الاسلام السياسى) لسنوات عديدة توارت خلالها الجماعات فى مكون استخداما لمبدئها التاريخى المسمى (مبدأ التقية) وهو من نمط المبادىء (الميكيافيلية) المعروفة (!!).

وباختلاف المناخ السياسى فى مصر منذ أواخر السبعينات تقريبا، بدأ شعار (الاسلام السياسى) فى الظهور مرة اخرى، وخرجت جماعات الاسلام السياسى من كمونها وملأت الشارع السياسى طولا وعرضا، وذلك إلى الحد الذى تمكنت فيه من تصفية القيادة السياسية فى ذلك الوقت تصفية جسدية فى ماساة المنصة التراجيدية الحزينة (!!!).

ومنذ ذلك الحين وطوال السنوات العشر الأخيرة، توالت التصفيات الجسدية للكثيرين الابرياء من مختلف المواقع ومختلف الأديان، حتى وصلت اخيرا إلى السياح الاجانب (!!). وبات مفهوم الاسلام السياسى واحدا من أخطر المفاهيم السياسية المطروحة بكل كثافة فى الشارع السياسى فى مصر، وفى سائر بلدان الشرق الاسلامى بوجه عام (!!). ولا مشاحة فى أن مفهوم (الاسلام السياسى) قد أغفل - عن عمد أو عن خطأ أو لأهداف سياسية - أن الاسلام لم يحتم صيغا أو أشكالا معينة لنظام الحكم يتوجب على الجميع الالتزام بها، بل ترك الاسلام ذلك للعقل البشرى فى ضوء الظروف السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظروف التى يخضع لتأثيرها المسلمون فى زمان معين وفى مكان معين. ومن ثم اختلفت صورة نظام الحكم السياسى الإسلامى فى عهد الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) عن صورة الحكم الاسلامى السياسى فى عهد الخلفاء الراشدين الاربعة (رضوان الله عليهم). بل وتؤكد حقائق التاريخ، أن صورة الحكم الاسلامى السياسى فى عهد كل خليفة من الخلفاء الراشدين الاربعة وطريقة توليه للحكم وكيفية ممارسته للحكم، قد اختلفت تماما فى كل عهد سياسى من تلك العهود السياسية بإختلاف الظروف والوقائع التى صادفها زمانه.وليس خافيا، أن جميع صور الحكم الاسلامى السياسى فى كل العهود السياسية اللاحقة قد اختلفت كلية باختلاف الدول الاسلامية السياسية والدويلات التى تعاقبت على الحكم منذ الدولة.الاموية حتى الدولة العثمانية اخيرا.ولا مراء، أن الله سبحانه وتعالى قد فتح بذلك التغير والاختلاف فى انظمة الحكم الاسلامية السياسية، فتح أبواب الاجتهاد على مصاريعها امام العقل الانسانى للبحث عن الصيغة أو الشكل أو الصورة الممكنة والملائمة لنظام الحكم السياسى

وهنا تتجلى حكمة الله وتتبدى رحمته سبحانه، إذ يرفع الحرج وما قد يسببه من ضرر بالغ بالمسلمين، على انه يتعين ملاحظة ان الله عز وجل قد اوجب على المسلمين مبادىء (الحرية - والشورى - والعدل - والكفاية - ومسئولية الحكام) وهى كلها مبادىء ثابتة لا تسقط باختلاف الزمان أو المكان. ومن ثم فإن هذه المبادىء يجب ان تسود نظام الحكم الاسلامى السياسى، وذلك أيا كانت صورته أو صيغته أو شكله، وأيا كان زمانه أو مكانه. الامر الذى يعنى - بكل الوضوح - انعدام القدرة لدى جماعات الاسلام السياسى على التمييز بين ثبات مقاصد احكام الاسلام، وتغيرات الحكم والسياسة والفكر والاجتماع والاقتصاد تلك التى يفرزها دوما اختلاف الازمنة والعصور ولا سبيل مطلقا لانكارها أو تجاهلها مادامت تدخل فى روح الاسلام ومبادئه ومقاصده وأحكامه العامة، ولا تتنافر أو تتعارض معها..

المستشار شريف كامل

المصدر : السياسي
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عيب

منذ حادث الاتوبيس السياحي في الصعيد .. ولا يكاد يمر يوم الا وتطلع علينا وزارة الداخلية ببيان عن القاء القبض على مجموعة من المتطرفين الذين لهم علاقة بهذه العمليات الارهابية .. لدرجة اننا تصورنا ان اجهزة الداخلية قد قضت تماما على هذه البؤر خصوصا وان هذه العمليات الارهابية كانت ذات اثر بالغ على السياحة في مصر .. وايضا على امن المواطنين في كل مكان .. وقامت الحكومة بجهود مضنية لعودة الطمأنينة في نفوس السياح .. لدرجة ان السيد رئيس الجمهورية نفسه قام بزيارة لمدينة الاقصر كان لها دويا محليا وعالميا اثلج صدور الجميع في الداخل والخارج .

الى ان حدثت واقعة ميدان التحرير الاخيرة وفي شهر رمضان وفي اكبر ميادين القاهرة .. الامر الذي اعادنا الى نقطة البداية من جديد وجعلنا ندرس المشكلة من جديد وبشكل جديد ورؤية اخرى جديدة من منطلق ان هذه الضربات الموجعة التي توجه للسياحة بالذات بدات منذ النجاح الذي حققه مؤتمر الاستا الذي اقيم في القاهرة مما اثار حفيظة اعداء لنا لايريحهم نجاح مصر في اي شيء فقاموا بضرب السياحة بهذا الشكل المنظم والدقيق الامر الذي يعجز عن تنفيذه مجرد افراد او جماعات .. بل اقول انها عمليات تقوم بها دولة او دول اصبحت تعرف عنا كل شيء .

ممن تكون هذه الدولة او هذه الدول .. بدليل اننا حتى الان لم نستطع ان نلقى القبض على العناصر التي تعمل لحسابها .

ولذلك فانا اقترح ان نبدا في البحث من جديد بعيدا عن هذه الشماعة التي اثبتت الاحداث انها لم تعد تصلح لتعليق اي شيء اخر عليها ..

ملحوظتان :

■ بعض برامج التليفزيون في رمضان يحسن ان تستخدم معها .. حبوب الضغط ..

■ الحزب المعارض الجديد والوحيد الذي لم يمر على لجنة الاحزاب اسمه .. النقابات المهنية ...

محمد عبد الشافي

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٣

رحلة كل يوم

● من التعبيرات الشائعة فى مجتمعنا المصرى والتى نسمعها باستمرار كلمات استقبال رسمى.. استقبال شعبى.. وفد رسمى ووفد شعبى.. وبنفس الطريقة والاسلوب نقول ياسادة ان هناك تهديدا شعبيا تتعرض له السياحة.. وهو التهديد الذى يمارسه بعض المتطرفين والارهابيين ضد السياحة عن طريق كوكتيل البمب والمسامير وهناك تهديد رسمى تتعرض له السياحة وهو التهديد الذى تتعرض له الآثار المصرية على يد رئيس هيئة الآثار المصرية!!

● والحكاية ياسادة عندما اجتمع مجلس ادارة هيئة الآثار عندما وقف بينهم الدكتور رئيس الهيئة ليعلن بكل الفخر والحماسة والانبساط انه سوف يزف اليهم بشرى كبيرة.. أعتقد أعضاء مجلس الادارة ان هناك اكتشافا أثريا جديدا سوف يفتح الآفاق أمام اكتشافات أخرى.. إعتقد أعضاء مجلس الادارة انه ربما يكون رئيس الهيئة قد عثر على مقبرة جديدة فى وادى الملوك ومدكنها كده والا كده لحين زيارة مسئول كبير أو نص نص.. كان أعضاء المجلس يتوقعون بالفعل مفاجأة فى عالم اكتشاف الاثار.. صاح أحدهم فى رئيس الهيئة.. ماتقول بقى يادكتور شوقتنا.. وعندئذ ألقى الرجل بالقنبلة المدوية التى ستدخله تاريخ الاثار مع هولاكو وجنكيز خان وهتلر.. ايه هى المفاجأة؟.. لقد قرر بناء مدينة سكنية على أخطر منطقة أثرية فى الأقصر.. اسمها الطارف (موسيقى حالة)

●●●

● المفاجأة .. مش كده.. الطارف ياسادة بوابة وادى الملوك.. قرر رئيس هيئة الآثار ان يبنى عليها قرية سكنية.. أكل وشرب وصرف صحى على المناطق الأثرية هناك.. لقد اعتبرت اليونسكو هذه المنطقة على انها المحمية الأثرية الأولى فى العالم.. ويبدو ان عمنا رئيس هيئة الآثار لايعرف يعنى ايه محمية.. والظاهر ياسادة اننا داخلين على عهد سوف تهدم فيه كل الآثار وتقام عليها قرى سكانية.. وسوف نقرأ فى الجرائد عن بيع شقق للتمليك فى اسكان أبو الهول والجالس امام التليفزيون سوف يشاهد اعلانا يظهر فيه صوت أحدهم ليقول وعدنا فأنجزنا.. عمارات أحمس.. تشطيب نفرتيتى.. المخابرة مع قو - را - نى.. وإعلان أخر يقول.. تقسيم ورثة المرحومة حتشبسوت.. تشطيب لوكس.. فسلات لاستقبال القنوات الفضائية.. أهرامات أسفل الطوابق!!

فؤاد فواز

المصدر: الوفد

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ مارس ١٩٩٣

الديمقراطية فى مواجهة الإرهاب

بقلم: جمال بدوى

أذاع راديو لندن أمس الأول بيانا منسوبا إلى إحدى الجماعات الإرهابية فى مصر أعلنت فيه عزمها على ضرب الاستثمارات الأجنبية بعد أن نجحت فى ضرب السياحة، ومضى البيان يقول إن أعمال التفجير لن تلحق بأشخاص المستثمرين الأجانب، ولكنها سوف تقتصر فى المرحلة الأولى على المصانع والمشروعات (!!)

إذن فالمخطط الإرهابى يمضى فى طريقه المرسوم نحو تصعيد المواجهة مع الدولة عن طريق الترهيب وزعزعة الاستقرار وتدمير الاقتصاد. وقد بدأ هذا المخطط بسرقة محلات الذهب المملوكة للأقباط، ثم اغتيال بعض الشخصيات المعروفة ثم اصطياد رجال الأمن والمباحث، والعدوان على السياح.. وهاهو يعلن عن عزمه على ضرب المنشآت المملوكة للمستثمرين الأجانب حتى يحملوا أموالهم ويرحلوا عن مصر.

* ماذا نفعل إزاء هذا التصعيد الذى يمضى خطوة بعد خطوة لتخريب مصر وللاستيلاء على الحكم؟ أو ماذا يجب علينا أن نفعل بعد أن بلغت المواجهة الأمنية مداها دون أن تنجح فى تصفية جيوب الإرهاب التى تزداد كل يوم شراسة وتحديا للنظام.

إن المظهر العام للصراع يبدو وكأنه معركة ثنائية بين الدولة ومنظمات الإرهاب.. أما الشعب فإنه يعيش بمعزل عما يجرى على الساحة بسبب إصرار الحكومة على عزله وتقليم أظافره، وتحميله هموما تكفى لصرفه عن أية اهتمامات أو قضايا وطنية..

نعم.. الحكومة لاتتذكر الرأى العام المصرى إلا لكى يعبر عن امتعاضه وسخطه وشجبه لحوادث الإرهاب.. وماعدا ذلك فليس مطلوبا من الشعب أن يلعب دورا.. أو يتحمل مسئولية.. لأن الحكومة تقوم بكل العمل.. ولا تريد من أحد أن يشاركها شرف المسئولية عن مصير البلاد.. وهو مصير قاتم.. ولا يبشر بالخير..

لقد نسيت الدولة أن فى مصر أحزابا ونقابات وهيئات وجامعات ومنظمات تحمل هموم مصر بقدر أكبر مما تحمله الحكومة.. وتخشى على مصير البلاد بدرجة أشد وأعمق من خشية الحكومة، وعندما طلب رئيس مجلس الشعب من رؤساء الأحزاب أن يدلوا بآرائهم فى قضية الإرهاب، فإنهم لم يتوانوا.. وطرحوا الحلول التى استخلصوها من تجاربهم العميقة ومن معايشتهم للواقع الحالى، وقالوا إن الإرهاب يقتات من الأخطاء التى ترتكبها الحكومة، وإهمالها لمشاكل المجتمع التى تفاقمت فى شكل بطالة حادة، وغلاء فاحش، وفساد فاقع.. إلخ وقالوا إن الديمقراطية هى الحل لكل مشاكل مصر ومنها مشكلة الإرهاب، ومع ذلك فإن هذه المقترحات والآراء لم يظهر لها أى صدى عند الحكومة.. وكأن شيئا لم يكن (!!)

إن المشاركة الفعالة لكى تؤتى ثمارها لابد أن تكون واضحة الهدف والمعالم، ولا تكون مجرد كلمات تلقى فى الهواء، والدولة تتصور أنها لو اشركت غيرها فى الأمور الجسام، فإن ذلك سوف ينتقص من قدرها، ويقلل من قيمتها أمام الأجانب، ويظهرها فى صورة العاجز الذى يمد يده بالسؤال.

إن الدولة يجب أن تتخلص من هذه العقدة بأسرع مايمكن قبل أن يجرفها، وقبل أن ينشر الإرهاب أعلامه السود فوق مصر.. وإذا ظلت الدولة على موقفها الجامد فسوف تغرق البلاد فى حمامات الدم.. وسوف تتصاعد المواجهة الدموية إلى أقصى مداها.. ولابد أن تشعر الدولة بأنها ليست المالك الوحيد لهذا البلد.. فهناك شركاء آخرون يهمهم أمن مصر واستقرارها.. ويحملون فى قلوبهم ظلال الخوف على مصيرها لو سارت الأمور على النحو الذى تسير عليه الآن..

إن المشاركة الوطنية فى هموم مصر أصبحت واجبا محتوما تفرضه التطورات الأمنية التى تسير من سيىء إلى أسوأ.. ولن يوقفها عند حدها سوى مواجهة ديمقراطية جادة تشترك فيها كل القوى الوطنية ويتحمل كل فرد نصيبه فيها كى يحافظ على أمنه ومستقبله.

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

مصريات

رفض النظام ورفض الارهاب

ان حوادث الارهاب الجارية تعبير غير مشروع، عن الرفض باستخدام وسائل دموية نستنكرها جميعا ان العنف يولد العنف وقد يرى البعض ان حوادث الارهاب رد فعل للعنف الرسمي حتى اصبحت حربا بين طرفين. ومصر في النهاية هي التي تدفع الثمن وشعب مصر يدفع ايضا الثمن لانه في الواقع يرفض الاثنين، لانه شعب معتدل يكره التعصب. وشعب طيب يكره العنف، وشعب متدين يكره الغلو لذلك فهو يرفض الجماعات المتطرفة بل على الاصح هو يرفض وسائلها وبعض افكارها، اما الحكومة والنظام السياسي الذى تتبعه، فبنفس القدر يرفضهم الشعب المصرى لانهم سلبوه سلطاته وحقوقه، سلبوه سلطاته بالغش والتزوير في القوانين والانتخابات وسلبوا حقوقه برفض التغيير وقبول تبادل السلطة التي هي المبدأ الرئيسي للديمقراطية وحكم الشعب لنفسه، عوضا عن الفساد والديون والخراب والعفن والبطالة وسكن القبور والجحور.

الشعب المصرى يرفض النظام السياسي القائم ويعلم تماما بعدم شرعية استمراره في السلطة، فهو مرفوض لانه لم يوف بالتزاماته ووعوده بالديمقراطية وخطواته اليها، تقهقر الى الخلف وتراجع عنها، رغم تلهف الشعب اليها بعد طول شتاء وديكتاتورية سوداء.

انه مرفوض لانه مازال متعلقا بالخراب الاشتراكي رغم انصراف اصحابه عنه، انه مرفوض لاستمرار ظلم طبقات لحساب اخرى، في الايجارات الزراعية والمساكن، ونسب العمال والفلاحين، الى اخره من مظاهر الظلم والتفرقة بين طبقات الناس.

اسباب رفض النظام لدى جماهير الشعب عديدة ولا امل في اصلاح الا بالتغيير والعودة الى الديمقراطية الحقيقية وتبادل السلطة.

اما شرعية هذا النظام فهي واهية، ولا يقتنع بها الشعب، تلك الشرعية التى تقوم على مجالس نيابية قامت على التزوير والتعيين.

وعلى حزب وهمى لا وجود حقيقى له بين الناس. والحق ان النظام وحكومته يعلمون ذلك، وهذا هو سبب التزوير وقوانين الانتخاب الشاذة التى يلجأ اليها النظام حتى يضفى على نفسه رداء الشرعية، وحتى يستمر النظام على رأس السلطة المغتصبة فهو يقتل اى معارضة له من مهدها الا معارضة الكتابة، فليس هناك ما يخفى من عيوب. كما ان النظام اكتشف ان الكلام لا يودى ولا يجيب، مع قوانين طوارئ ونظام بوليسى مسلح حتى الاسنان، واعلام حكومى كاسح واحزاب سياسية مشلولة بالقوانين والتدخل الحكومى، وآخر دليل على وهمية حزب هذا النظام، اضطراره مؤخرا الى التدخل في انتخابات النقابات بالقانون وليس بالاعضاء والانصار.

ان الشعب يرفض طرفى الحرب فهو الذى يدفع ثمن الصراع بينهما، ولا نجاة لمصر الا برحيل نظام حكم الفرد، وعودة السلطة الى الشعب في نظام ديمقراطى حقيقى يقضى على الظلام والفساد.

د. عزت صقر

ماذا يريد الإرهابيون؟

أحمد أبو الفتح

سؤال يجول بخاطر الناس كلما قام الارهابيون بعملية قتل او نسف وقد اشتد الحاح السؤال بمناسبة نسف المقهى في ميدان التحرير، اكبر ميادين القاهرة، الذي قتل اجانب ومصريين واصاب كثيرين.

نحن في شهر رمضان المبارك وهو شهر يتميز عن باقي الشهور، فله الى جوار معانيه الدينية السامية بهجة وفرحة. وفي مصر ما ان يهل شهر رمضان تجد المدن والقرى المصرية وكانها تعيش اعيادا طويلة فالى جوار الصوم والصلاة وقراءة القران تستيقظ في نفوس الناس فرحة طال غيابها نتيجة قسوة الحياة وارتفاع الاسعار وكثرة الازمات فتجد الكثيرين يخرجون الى حيث تقوم المساجد والى الاحياء المحيطة بها حيث المقاهي الوطنية ويلاقي الناس اصدقاء لهم مر عام لم يتم فيه اي تلاق وتمتد السهرات حتى قرب الفجر حيث يسارع الناس الى تناول بعض الطعام والشراب استعدادا ليوم جديد ثم يتوجه البعض الى المساجد لقراءة آيات الذكر الحكيم واداء صلاة الفجر.

هذا اذا خرج من يخرج اما باقي الاسر فهي في زيارات عائلية ودعوات حيث الموائد العامرة وقد انتشرت في السنوات الاخيرة دعوات للسحور اي لتناول الطعام والشراب قبل تبين الخيط الابيض من الاسود.

ومما يساعد على اشاعة البهجة في النفوس اقامة الكثير من المحال التجارية والمطاعم والمقاهي الزينات والانوار الكهربائية المختلفة الالوان.

ومنذ بدأت سياسة الانفتاح تؤتي ثمارها ودرت الارباح للناس كثر الاقبال على فعل الخير في شهر رمضان حيث انتشرت موائد الرحمن وهي موائد يقيمها القادرون في سرادقات حيث يقدمون لضيوف الرحمن وجبات كاملة من الغذاء وقد انتشرت موائد الرحمن هذه السنة انتشارا مفرحا لكل من يحب التعاطف الانساني فلا يجوع انسان في شهر رمضان شهر الكرم والجود وتسابق الناس الى هذا الكرم فامتد الى الكثيرين لنجد فضيلة الشيخ الشعراوي وقد تذكر من جرى الزمن على نسيانهم وهم جنود الامن المركزي المنتشرون في ارجاء العاصمة والذين تمنعهم وظائفهم من مغادرة امكانهم وقت غروب الشمس فبينما كل مسلم ينعم بافطاره يظل هؤلاء الجنود في الشوارع ليحرسوا الامن.

تذكر فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي هؤلاء الصائمين الذين لا يفطرون وقت الافطار فقام بعمل الترتيبات لكي يتم تجهيز الطعام ثم تقسيمه الى وجبات ثم تحميله على سيارات تطوف قبل الغروب بكل جندي في موقعه وتسلمه وجبة الافطار. وبينما الاسر ملتفة حول اجهزة التلفزيون تنتظر برامج شهر رمضان وفي مقدمتها برنامج الفوازير الذي تقوم بدور البطلة فيه شريهان واذ بها تشرف على اعداد الطعام لتقدمه في سرادق اقامته امام مسكنها للضيوف ولكل قاصد لهذا السرادق ومن المتوقع ان تنتشر اقامة موائد الرحمن بين الكثيرين من الفنانين وهكذا لن يجوع محتاج في شهر رمضان المبارك.

وسط هذا الجو من البهجة والتآخي فجع المصريون على اختلاف طبقاتهم عندما وصل الى علمهم نبأ الانفجار الذي وقع في مقهى وادي النيل بميدان التحرير وادى الى قتل واصابة مصريين واجانب واخذ الناس يسالون: لماذا هذا الحادث المفجع في الشهر الكريم؟

ام يعد مقبولا ان يقال ان الذي او الذين ارتكبوا الجريمة هم من المسلمين الاصوليين لان الاسلام يرفض قتل الابرياء ولان اقل درجات الايمان بالدين القيم الحنيف تكفي لردع الانسان عن ارتكاب مثل هذه الجريمة التي تقتل وتصيب اناسا لم يرتكبوا اي ذنب فهم ليسوا في ماخور ولا يحتسون الخمر حتى يقال ان شرب الخمر في رمضان قد اغضبهم واستفز مشاعر الذين دبروا ونفذوا عملية التفجير.

واذا كانت النفس امارة بالسوء فان النفس في شهر رمضان مهما كان استهتار صاحبها تكون اقل استعدادا لارتكاب السوء واذا كان البعض لا يستطيع كبح جماح بعض الشهوات في المال او الجنس فانه من المستبعد بالنسبة لاي مسلم ان تسول له نفسه قتل الناس الذين لا يعرفهم ولم يسيئوا اليه لمجرد تحقيق امان يتمناها.

بالقطع لا يمكن القول بان مدبري هذه الجرائم يدبرونها بدافع دين وقد اثبتت عمليات القبض على مرتكبي حوادث ارهابية ان المنفذين لها جميعا من الاميين الجهلة الذين تستغلهم العناصر المدبرة للارهاب اما عن طريق الاغراء بالمال او بالضحك عليهم واستغلال جهلهم باقناعهم بان ما يقومون بتنفيذه هو لخدمة الاسلام.

واذا استبعدنا الدافع الاسلامي كسبب لعمليات الارهاب نجد من يقولون ان القصد من هذه العمليات هو السعي لإقلاق نظام الحكم املا في اقامة حكم افضل.

* تحتجب مقالة الزميل عبد الرحمن الراشد اليوم وغدا اضطرارا ويواصل الكتابة اعتبارا من الثلاثاء المقبل إن شاء الله.

هذا الاحتمال هو ولا شك ينبني على اوهام فنظام الحكم لا يسقطه قتل ابرياء او تفجير مفرقعات وها هي انجلترا لم يتغير الحكم فيها رغم قوة العمليات الارهابية وضخامتها التي يقوم جيش ايرلندة الحر بارتكابها بل استمرت مسز ثاتشر تحظى بتاييد الناخبين البريطانيين لثلاث دورات انتخابية ونجح بعدها حزب المحافظين الذي تنتمي اليه مسز ثاتشر في الانتخابات مع انه لا يكاد يمر يوم طوال الخمس عشرة سنة الماضية دون وقوع حادث او حوادث ارهابية خطيرة.

وقد تعرضت المانيا لحوادث ارهابية غاية في البشاعة والعنف ارتكبها اعضاء جماعة بادير مينهوف ولم يتغير نظام الحكم فيها وها هي تتعرض هذه الايام لارهاب النازيين الجدد ولم يتزعزع نظام الحكم، كما مرت فرنسا وايطاليا بعمليات ارهابية خطيرة وظلت الحكومات قائمة. ولماذا نذهب الى بعيد وامامنا الارهاب الرهيب الذي تشنه قوات الجيش الاسرائيلي على الفلسطينيين في الارض المحتلة ومع ذلك لم يوصل الارهاب الصهيوني حكومة اسرائيل الى تحقيق اهدافها وهي الرغبة في القضاء على الانتفاضة واخماد روح الكفاح الوطني لدى الشعب الفلسطيني.

واذا كان الارهاب في الدول الديمقراطية لم يوصل الى زعزعة الحكومات فانه في كثير من الدول يكون سببا لاحكام قبضة الحكم على الشعوب اذ تتخذ عمليات الارهاب مبررا لاستصدار قوانين استثنائية تتيح لاجهزة الامن القبض على الناس دون حاجة الى اذون مسبقة من السلطة القضائية كما تبيح للحاكم ان يقيم محاكم استثنائية.

وهكذا تكون اعمال الارهاب التي يدعي مرتكبوها الايهام بانها تتم لتخليص الشعب من حكم قاس وهي المبرر لصدور قوانين استثنائية ومحاكم استثنائية كان الشعب في غنى عنها.

ومن الثابت ان الحكم العسكري احيانا يلجا الى افتعال حوادث ارهابية كي يبرر بها زيادة سلطاته الدكتاتورية وقدرته على ارتكاب عمليات انتقامية من كل من يتصور انه يخالفه الرأي او يمثل تهديدا لحكمه وقد لجا جمال عبد الناصر الى ذلك في فترة الصراع على السلطة بينه وبين الرئيس محمد نجيب اذ رتب مظاهرات مدفوعة تجوب شوارع مصر في سيارات حكومية لتعتدي على المؤسسات التي كانت تدافع عن الحريات كما اعتدت على الدكتور السنهوري رئيس مجلس الدولة في مبنى المجلس وقد اراد عبد الناصر بهذه المظاهرات ان يدخل في روع المصريين ان اطلاق الحريات سيؤدي الى زعزعة الامن وانتشار الفوضى.

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل وضع قنابل في عدة اماكن لتنفجر مصورا ان هذه القنابل قد وضعها المعادون لسيطرته ولتوليه السلطات وبرر بهذه الانفجارات كل اجراءات الدكتاتورية العسكرية واقصاء الرئيس نجيب وتحديد إقامته. الارهاب يلحق اشد الضرر بالناس فالي جوار القوانين الاستثنائية يتسبب في إلحاق اضرار مادية بهم وفي مصر تضررت مئات آلاف الاسر بالاعتداءات الموجهة للسياحة.

هل هذا ما يريده الارهابيون... ويبرر لهم قتل الابرياء حتى في شهر رمضان...؟

رحلة كل يوم

* ماذا يحدث حولنا؟ مامعنى هذا الصمت المريب الذى يلف بعض الأحداث من حولنا ماذا يفعل بنا النظام الذى يحكمنا؟ لماذا تنفتح نفس النظام وتنتابه نوبة صراحة ورغبة فى توصيل المعرفة فقط فيما يتعلق بقضايا الإرهاب فقط التى تمارسها بعض الجماعات.. طبعا نحن الشعب نريد ان نعرف كل شىء... لماذا الحقائق فقط !! فيما يتعلق بقضايا الارهاب فقط؟ نريد أن نعرف الحقائق أيضا فى قضايا الهلس التى يمارسها بعض الكبار!! لماذا تحرص حكومتنا الرشيدة على ان تفتح النار فقط على خصومها.. لماذا تقوم بفتح النار على أقطاب المعارضة.. لقد تابعت منذ فترة الحملة التى قامت بها إحدى المجلات القومية التى تشكل جانبا من الوعى القومى.. أذكر انها تعقبت بالحقائق الموقف الضريبى لأحد زعماء المعارضة ذكرت كل كبيرة وصغيرة حول ثراء الرجل وأملاكه.. طبعا لا أحد فوق المكاشفة او المساءلة.. لكننى أسأل هل إذا أخطأ احد أقطاب الحزب الوطنى الديمقراطى وتهرب كالعادة من الضرائب.. هل نفضحه كما فضحنا قطب المعارضة هل يستطيع وزير المالية فى حكومتنا الرشيدة ان يذكر لنا حجم التهرب الضريبى فى مصر.. هل يذكر وزير المالية الموقف الضريبى لحيتان الحزب الوطنى. أصحاب الأبراج والاستيراد والتصدير والسمسرة.. لكن وزير ماليته لا يفعل هذا.. إنما هو فى حرصه على كرسيه إنما يقوم بالتعتيم على المتهربين فى مصر.. وفى المقابل يقوم برفع أسعار الدمغة.. أما أمال هايزود الحصيلة منين؟ أمال يزود الموارد إزاى؟ يقوم معالى وزير المالية بالتعتيم على المتهربين من الضرائب حماية للديناصورات!! وليتحمل الشعب الغربى دلع الديناصورات!!

* ووزير الداخلية يقف فى كل مناسبة يفخر ويتباهى بأنه ألقى القبض على تنظيم من الإرهابيين.. طب يا معالى وزير الداخلية إذا كان هناك مسئول كبير تورط فى قضية آداب.. لماذا لا تقف وتقول بالحرف الواحد اننا قد ألقينا القبض على تنظيم آداب.. لماذا لا تخبرنا بالحقيقة.. وهل كشف الحقائق يكون على ناس دون الآخرين.. وإذا كان هناك مسئول كبير يتاجر فى المخدرات.. لماذا لا تقف وتعلن عن اسمه خدمة لمصر الطهارة. هناك أسئلة كثيرة يجب أن نجد لها حلا بعد ان زكمت الفضائح الأنوف.. إذا أردتم ان يصدقكم الناس فلا تفرقوا بين أحد فى المعاملة.. بلاش سياسة الخيار والفاقوس!!

فؤاد فواز

المصدر : الوفد
التاريخ : مارس ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على هامش
أزمة الهوية

لا ادرى كيف يمكن ان نتحدث عن هوية الوطن مصر، والطالب المصرى لا يعرف أى قدر معقول عن تاريخ الحضارة الفرعونية ولا تاريخ البطالمة فى مصر، او تاريخ المسيحية فى ظل الدولة الرومانية أو عن تاريخ الحضارة الاسلامية، والدول المختلفة التى طرأت على مصر، ولا يعرف أى شىء عن تاريخ الحملات الصليبية على مصر ولا كيفية المقاومة.. وغير طبيعى ان تمر قرون للمماليك والدولة العثمانية ثم يأتى عصر محمد على والنهضة الحديثة ولا يعرف على وجه التحديد دور محمد على نفسه ولا دور الشيخ حسن العطار والشيخ رفاعة وعلى مبارك فضلا عن الجهل الكامل بظروف الثورة العرابية وابطالها. وبالطبع لن نطيل فى مسألة تاريخ مصر الوطنى فى ثورة ١٩ ودور الوفد وزعمائه التاريخيين.. إلخ.

كيف أطالبه بالبحث عن هويته وهو لا يعلم لها معنى ولا يرى لها مخزونا أو رصيدا، وليت الامر يتوقف على ذلك بل المواطن المصرى مطالب بالبحث عن هويته العربية والاسلامية وعلاقته بالعالم وهو بالطبع لا يعرف شيئا عن حضارة سوريا القديمة وما بين النهرين وحدث ولا حرج عن السودان ووادى النيل ولا يعرف كيف تطورت الخلافة الاسلامية فى العصر العباسى الثانى ونشأت دول مختلفة من اتراك سلاجقة إلى بويهيين إلى فاطميين ولا يعرف كيف وصل العرب أو المسلمون إلى الاندلس ولا كيف خرجوا منها صفر اليدين بعد ثمانية قرون . ولا ما هى علاقات حضارات الشرق بالغرب، ولا كيف نمت الحضارة الاسلامية فى القرون الوسطى.

واين كانت اوروبا فى ذلك الحين وبالطبع لن استطرد عن ذلك فليس مطلوبا ان نكون جميعا علماء وفقهاء فى التاريخ ولكن ان تكون هناك اطر عامة مرشدة وهادية فمسألة التاريخ مسألة ملحة بشكل دائم لارتباطها بتفسير كثير من الامور والرؤى وفى إطار الجهل العام يسهل انتشار الفكر المتطرف والتفسيرات المنحرفة مما يكون له اكبر اثر فى تشكيل وعى الامة وذاكرتها ولذا فلابد من توجيه اضواء كاشفة على كل المناطق المظلمة التى طواها النسيان فى تاريخ الوطن وعلاقته بما حوله ولابد ان يتخرج الطالب من مراحله الدرسية وفى ذهنه على الاقل فذلكات تاريخية مختصرة محددة واضحة يمكن ان تكون صورة للوعى والاحساس بالوطن والمواطنة وبعث روح المقاومة والتحضر والبحث عن الجذور للمزيد من الدفع للامام.

م. حسين على منصور

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

الخلط بين الدين والسياسة



بقلم المستشار
شريف كامل

أوردنا فى مقالاتنا السابقة ، ناحيتين اثنتين .بالغتى الأهمية .. للرد وتفنيد المقولة الشائعة التى ترددها وتروج لها بحماس جماعات الإسلام السياسى ، سواء فى مصر أو فى غيرها من بلدان الشرق الإسلامية

. تلك المقوله الشائعة التى مفادها ، أنه ما دام الدين ينتظم باحكامه مختلف جوانب الحياة الإنسانية والمادية والروحية ، وأنه ما دامت السياسة هى بالقطع جزء أساسى من الحياة المادية للإنسان . ولذلك فإن السياسة - طبقا لهذه المقولة الشائعة ، وطبقا لتقدير جماعات الإسلام السياسى ·- تدخل من الناحية الدينية البحتة فى معنى الدين وفى مفهومه (!!) ومن ثم فإنه فى نظر جماعات الإسلام السياسى ، تسرى كل أحكام الدين وكل ثوابته المطلقة على فكرة السياسة (!!) وبعد أن تتبعنا ناحيتى الرد الاثنتين فيما تقدم من مقالات ، نعرض فيما يلى للناحية الثالثة من نواحى الرد ، وذلك على النحو التالى . الناحية الثالثة - إن الخلط بين الدين والسياسية ، من شأنه حتما أن يقود إلى إنشاء حكم (ثيوقراطى أو الدولة الدينية . ولامشاحة فى تحقيق هذه النتيجة المؤكدة ، وذلك مهما ادعت خلاف ذلك بعض فصائل جماعات الإسلام السياسى التى تطلق على نفسها أنها معتدلة وتحاول أن ترتدى أقنعة الحكمة والعقل (!!) والواقع أن هذه الفصائل المذكورة ممن تشيع حول نفسها صفات الاعتدال والحكمة والعقل ، هذه الفصائل فى الحقيقة لا تخرج عن أحد احتمالين اثنين لا ثالث لهما . فهذه الفصائل إما أن تكون هى أخطر فصائل جماعات الإسلام السياسى قاطبة ، وذلك حيث تحاول هذه الفصائل استخدام بذكاء (مبدأ التقية) أى إظهار خلاف ما تبطن لتهدئة الأجواء وكسب ود الرأى العام والظهور بمظهر المعتدلين والرافضين للعنف والإرهاب . والأكثر من ذلك والأخطر منه ، أن تدعى هذه الفصائل - اتباعا لمبدأ التقية - أنها تؤيد الحكم (الديمقراطى) (!!) وتؤيد الدولة المدنية (!!) وتزعم هذه الفصائل أنها ضد الحكم (الديمقراطى) (!!) وانها أيضا ضد فكرة الدولة الدينية (!!) . وإما أن تكون هذه الفصائل المشار إليها هى فى الحقيقة أكثر فصائل جماعات الإسلام السياسى تخلفا وجهلا بما يودى إليه (بالضرر) الخلط بين الدين والسياسة من نتائج محققة ومؤكدة ، حاصلها جميعا هو حتمية أن يؤدى الخلط بين الدين والسياسة إلى نشوء حكم (ثيوقراطى) ودولة دينية لا محالة ، ولا مشاحة فى ذلك (!!) . ومرجع ذلك ، أن الخلط بين الدين والسياسة ، إنما يعنى بكل الصراحة والوضوح (تسييس الدين وتديين السياسة) بحيث يكون نظام الحكم وتنظيم كافة شئون الدولة والشعب والمجتمع فى شتى المجالات ، إنما يرتد إلى ثمة فكرة خاصة ذات طابع دينى لاهوتى مقدس ، يلتزم بها المجتمع والشعب التزاما يمتزج بشدة بالالتزام بالإيمان بالمقدسات الدينية المطلقة (!!) وعلى ذلك ، فإنه لا محل مطلقا لمناقشة مثل هذه الفكرة الخاصة ذات الطابع الدينى اللاهوتى المقدس ، التى يتبنى عليها نظام الحكم ونظام الدولة ونظام المجتمع والشعب فى مختلف المناحى والجوانب (!!) ومن باب أولى ، فإنه لا محل مطلقا للاختلاف أو محاولة إعادة النظر فى هذه الفكرة الخاصة ذات الطابع الدينى اللاهوتى المقدس (!!) او محاوله عقلنة هذه الفكرة أو تصويبها طبقا لمعايير العقل والعلم والواقع الحى المعاش على الأرض (!!) ومن ثم فلا تثريب حيث يوصف عادة الخلط بين الدين والسياسة ، بما يؤدى إليه حتما من (تسييس الدين وتديين السياسة) لا تثريب من وصف هذا الخلط من أنه أدلة التخلف الحضارى بالمعنى العلمى لكلمة التخلف ، كما أنه أيضا وبالتبعية لهذا التخلف الحضارى من أدلة الإفلاس الفكرى والمعنوى والاغتراب (الزمانى) فى كهوف التاريخ السحيق عجزا عن مواجهة الواقع الإنسانى المعاصر والتعامل معه بنجاح . وفى هذا السياق ، يؤكد علم

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

الاجتماع السياسي وعلم النفس وعلم التاريخ وسائر الدراسات والعلوم الإنسانية ، تؤكد كلها على حقيقة علمية تاريخية محققة مفادها - بكل الوضوح - أن مرحلة إقامة الدولة والمجتمع والشعب طبقا لتفسير دينى خاص أو فكرة دينية خاصة ذات طابع دينى لاهوتى مقدس ، هذه المرحلة قد ارتبطت تاريخيا وعاصرت مرحلة الطفولة وبدائية وبكارة العقل البشرى ، حيث سادت الغيبيات والأساطير والفزع من المجهول . كما تثبت كافة العلوم والدراسات الإنسانية ، انه كلما قطع العقل البشرى شوطا فى طريق التقدم والتحضر والنضج ، اتفضل تدريجيا الخلط بين الدين والسياسة ، وأمكن للعقل البشرى (حالتئذ) أن يتصور وأن يستوعب إمكان إقامة الدولة والمجتمع والشعب والنظام العام على أسس عقلانية وعلمية وواقعية بعيدة تماما عن التفسير الدينى المقدس لإقامة الدولة أو المجتمع أو الشعب . ولذلك ، نحسب أن الخلط بين الدين والسياسة بين أوساط العامة وفى تقدير جماعات الإسلام السياسى ، هذا الخلط هو فى حقيقته وقبل أن يكون أى شىء آخر ، خمول وكسل عقلى بالغ الخطر والخطورة إذ عجز العقل تماما عن فهم حركة التاريخ عبر عصوره المختلفة ، فأفرغ ذاكرته من التجارب البشرية العديدة التى حكم عليها التاريخ نهائيا بالفشل الذريع وعدم الصلاحية لتطبيق وإحراز النجاحات

يتبع بالعدد القادم

حكاية

بقلم : وحيد غازى



الارهاب يقتل أطفالنا

مازلت أؤكد ما قلته على هذه الصفحة يوم الاثنين الماضى ٠٠ أن الارهابيين لايرتكبون جرائمهم لمجرد الانتقام ولا لأن لهم مطالب يهددون بالقتل أو النسف مالم تستجب لها الدولة٠٠ انهم يرفعون شعار " الارهاب للارهاب " ٠٠ وانطلاقا من هذا المفهوم الذى يسيطرعليهم قتلوا يوم الأربعاء الماضى المقدم مهران سيد عبد الرحيم رئيس مكتب مباحث أمن الدولة فى ديروط وقتلوا معه طفله محمد البالغ من العمر ٨ سنوات ،والذى لايمكن أن يكون بينه وبين الارهابيين خصومة أو أن يكون للارهابيين عند الطفل مطالب عجزوا عن تحقيقها فقتلوه !! وانما هم قتلوه لمجرد الارهاب ٠٠ وابنى وابنك معرض لنفس المصير ٠٠ ان كل مواطن معرض الآن للارهاب ٠٠ والارهابيون لهم حسابات خاصة معقدة لايمكن أن يفهمها عاقل وبالتالى لايمكن تفادى ارهابهم !!

قد تكون من بين حساباتهم " مثلا " أن يقتلوا ضابط شرطة فى شهر رمضان من كل عام!! ٠٠ وهذا هو مايفسر قيامهم فى شهر رمضان من العام الماضى باغتيال مقدم الشرطة أحمد علاء الدين فى الفيوم أثناء عودته الى منزله ٠٠ فى نفس الظروف التى اغتالوا فيها المقدم مهران وطفله محمد فى ديروط يوم الأربعاء الماضى ٠

وقد يكون من بين حساباتهم أن يبدأوا تصعيد الاغتيالات الى أسر ضباط الشرطة وأطفالهم ٠٠ فقد كان المفروض أن يصطحب المقدم مهران معه فى سيارته زوجته وابنه الرضيع مهران - سنة ونصف - لزيارة أهله فى قرية الدوير حيث كان الارهابيون

ينتظرونه برشاشاتهم عند الكوبرى لولا أن القدر تدخل لتبقى زوجته ورضيعها فى بيت والدها ولا يصطحبانه هو وابنه الآخر " محمد " فى رحلة الموت !!

أما لماذا يرتكبون جرائمهم بعد صلاة العشاء؟! فليس لذلك تبرير .. فقد ارتكبوا جريمة نسف مقهى وادى النيل فى ميدان التحرير بعد صلاة العشاء يوم الجمعة الأسبق .. وقتلوا المقدم مهران وطفله بعد صلاة العشاء يوم الأربعاء الماضى .. لماذا لم يرتكبوا جرائمهم فى وقت متأخر من الليل ليضمنوا ان يفلتوا دون أن يراهم أحد ؟ .. لأحد يستطيع الاجابة على هذا السؤال !!

لماذا اختاروا مقهى وادى النيل بالذات ؟

لا أحد - أيضا - يستطيع الاجابة !! شىء واحد هو المؤكد وهو أن الارهاب يوجه ضربات عشوائية فى كل اتجاه .. انه ارهاب مجنون .. مجنون .. مجنون .. وعلينا نحن العقلاء ، ضحايا الارهاب أن نتكاتف ولا نقف موقفا سلبيا تجاه هذا الخطر الداهم الذى أصبح يهدد كل انسان .

علي فكرة

بقلم: د. مدحت ابوبكر



وزارة الداخلية .. وعصا موسي

وزير الداخلية لا يملك عصا موسي .. ومساعدوه لا يملكون مصباح علاء الدين .. وضباط وجنود الوزارة لم ولن تصرف لهم «طواقي» الإخفاء مع العهدة الميري .

يعني بصراحة وبكل صراحة لا الوزير يمكنه إلقاء عصا فتبتلع قنابل الإرهاب الغبي ، أو تشق البحر فتلتهم أمواجه المتطرفين والقتلة أعداء الله والحب والخير وكل ما هو جميل في الحياة .

ويعني بصراحة جدا مساعدو وزير الداخلية لا يمكنهم «دعك» المصباح فيظهر الخادم العملاق .. بتاع الف ليلة وليلة، وشبيكو لبيكو عبدكو وملك إيديكو .. فيطلبون منه اصطياد أصحاب العقول «الخربانة» من كل مكان في المحروسة مصر .

ويعني بصراحة خالص جنود وضباط وزارة الداخلية لا يستطيعون ارتداء طاقية الإخفاء لدخول جميع الأوكار والخرابات والجبال والمغارات للقبض علي اساتذة فن التخريب والقلق وتخويف البشر وقتل الغلابة الأبرياء الذين لا ذنب لهم إلا حظهم الذي يلقي بهم في أتوبيس يقذفه الجهلاء بالمولوتوف ، أو في مقهي تختبئ تحت أحد مقاعدها عبوة ناسفة

إذن نحن في عصر لا يوجد فيه عصا أو مصباح او طاقية : ومادام الأمر كذلك ، لن يستطيع عبد الحليم موسي وضباط وجنود وزارته الوقوف أمام الممارسات غير العاقلة لمجموعة من البشر كرهوا الحياة ، وكرهوا انفسهم

وعلي هذا الأساس ، المسألة في حاجة إلي صحوة شعبية شاملة ، كاملة ، متكاملة ، وعي يدرك ان قنابل المولوتوف ستنتقل من الاتوبيس والمقهي إلي غرف النوم واوعية الطعام وحقائب الصغار .

والمسألة لا تحتمل سكوتا او تفكيرا طويلا او انتظار لان اللعب اصبح «ع المكشوف» والدائرة الجهنمية اتسعت وامتدت من قنا إلي إمبابة ومن بيروط إلي اكبر واشهر ميادين القاهرة .

والصحوة الشعبية للتعامل مع اللاعبين بالنار تتطلب تغييرات جذرية في السلوك والنفوس والنيات والمعاملات لأن الله سبحانه وتعالي «لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بانفسهم» .

والتغيير لابد ان يكون شاملا وبدون «كوسة» ولا دجل ، ولا فرق بين غفير ووزير لان الكل في الهم سوا ، والمولوتوف ومية النار تاكل الجميع لأنها عمياء وطائشة «ومطرح ما تيجي تفرقع» وتدمر وتشوه وتحرق وتقتل ....

واول اسس التغيير التزام المسئولين بما يقولون فلا تصريحات وردية «مائة الف فرصة عمل للشباب» والشباب «محطوط» فوق الارصفة ، وعلي النواصي بعد ان ازدحمت بزملائهم المقاهي .. وضروري جدا جدا تجنب الوساطة وتدمير المحسوبية ومنح الناس فرص التواجد وإثبات الذات تبعا للكفاءة والإمكانات وليس لان «ميمي بيه ابن اخت خالة ابو اللي جاب طنط فسيحة» التي هي زوجه البيه رئيس مجلس الإدارة .. أو لأن المحروس ملا منزل البيه المسئول بما تيسر من نوات الاجنحة والفاكهة وكافة المتطلبات التموينية .

بعد ذلك ناتي إلي المصارحة ، نكلم الناس بجد ، نقول الحقيقة ، «ما تخبيش عليهم حاجة» نشركهم في المسئولية ولا ادري اي سبب للتاكيد علي ان السياحة فل الفل وتمام التمام يا فندم ونسبة الاشغال مية في المية بينما الواقع يؤكد ان ٦٠٪ من الفنادق مضروب ، وحركة السياح التي كانت متدفقة اصبحت تنافس عمليات تطوير القطاع العام ، والخسائر غير مطمئنة بل مرعبة ، والأرقام فلكية .

إذن لماذا لا تعلن هذه الحقائق للناس لوضعهم في دائرة المسئولية وبالتالي يصبح كل مواطن في مصر مسئولا عن تامين بيته ونفسه وبلده لان المسالة تتعلق بلقمة عيشه وعيش عياله . ببساطة شديدة .. المليارات التي اضاعتها قنابل الجهلاء نتيجة إحجام السياح عن زيارة مصر .. كيف تعوضها الحكومة ؟ بالطبع من خلال نشاط الرزاز اللي شغال الله ينور بمفات علي كل لون ، وضرايب إيشي مبيعات وإيشي موحدة هذا غير ضرائب الدخل والإيراد العام والحاجات والمحتاجات وفوازير الرزاز التي لا يعرف هو نفسه كيف يحلها؟ .

إذن قنابل الأغبياء لا تصيب فقط المستهدفين ولا تقطع فقط رزق العاملين بالسياحة ، لكنها تؤثر علي لقمة عيش كل مواطن في مصر ، وتقلق نومه وتجعله يعيش خائفا مذعورا يعتقد أن «كوز الدرة» قنبلة تنتظر الانفجار .

يعني بصراحة وبكل صراحة لن نعيش كلنا في راحة إلا بالوقوف الجماعي ، وفي كل مكان من حبيبتنا مصر ، نواجه الفكر المتطرف بالفكر الإسلامي الحقيقي المنير الذي يدعو إلي سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

رحلة كل يوم

*الأستاذة الفاضلة والكاتبة الصحفية السيدة أمينة السعيد.. شكرا لك ياسيدتى على وطنيتك الشديدة وحرصك المحمود على استقرار وأمن هذا الوطن الغالى لقد أحسست بهذا من خلال النداء الذى توجهت به الى الشعب المصرى منذ أيام.. ناشدت فيه كل الطوائف فى المجتمع ان يتصدوا لاعصار الارهاب الذى يوشك ان يعصف بأمان واستقرار هذا الوطن الغالى.. فمثلا ياسيدتى العزيزة ناشدت الصحفيين.. من من الصحفيين تقصدين ياسيدتى.. الذين ساروا فى ركاب السلطة.. الذين يزمرون ويطبلون ويحملون المباخر.. هؤلاء هل يستطيعون بوضعهم هذا ان يتصدوا للارهاب.. أم تقصدين الصحفيين الشرفاء الذين بحت أصواتهم بالمعارضة فما كان من النظام الا ان سمح لهم ان يمارسوا ديمقراطية الصياح والهتاف.. بمعنى انه علينا ان نصيح ونحذر.. ويذهب كل هذا أدراج.. والنظام ودن من طين وودن من عجين.. حتى وصمتنا الجماهير الكادحة بالكلمة المأثورة «كلام جرايد».

*توجهت بالنداء للفنانين.. أى فريق من الفنانين.. الذين غرقوا فى مسلسلات التليفزيون الهابطة.. أم مسرحيات القطاع الخاص الذى يخجل ابليس من الفرجة عليها.. أم الذين غرقوا فى إدمان المخدرات.. أم الذين غرقوا فى خلافات كادت تطيح بنقابتهم.. ثم توجهت بالنداء للأساتذة.. هؤلاء الذين يلهث فريق منهم وراء طبع المذكرات والدروس الخصوصية.. والمحترم منهم يطفش.. لو يحرم عليه الكلام فى السياسة.. توجهت بالنداء ياسيدتى الفاضلة الى المدرسين.. من تقصدين.. القومسيونجية الذين يلفون البيوت لانهم يريدون ان يعيشوا فى مستوى معتدل.. بعد ان عملت الحكومات المتعاقبة على حرمانهم من حقوقهم.. هل هؤلاء القومسيونجية سيتصدون للارهاب أم الضرائب.. ام منافسة بقية الزملاء.. توجهت بالنداء الى المهندسين.. هل تقصدين بعض المهندسين الذين يفتحون الدرج فى رئاسات الأحياء.. ويسمحون بدفن الأبرياء تحت الأنقاض.. ام المهندسين الشرفاء الذين رفضوا الرشوة .. توجهت بالنداء الى العمال الذين يضعون ايديهم على قلوبهم خوفا من ان يجدوا انفسهم فى الشارع.. توجهت بالنداء للعلماء الذين لم ينشغل البعض منهم بالاختراعات والابتكارات قدر انشغالهم بالحوافز والأجر الاضافى.. استاذة امينة السعيد.. كان الأولى بك فى هذا النداء ان تطلبى التصدى للارهاب.. ولحكومة الحزب الوطنى الديمقراطى!!

فؤاد فواز

كلمة

●● اتسعت معركة الارهاب.. ووصلت الى قلب العاصمة.. واثارت الرعب فى كل مكان.. والحكومة تحارب المعركة وحدها.. ولكن مصر لا تهون على احد.. والشعب يريد ان يشارك الحكومة فى المعركة وان يساعدها فى القضاء على الارهاب.. فالوطن عزيز على كل الناس.. الا ان الحكومة اصدرت قرارها بابعاد كل الناس واستبعادهم.. حتى لا يشاركها احد فى شىء.. ان الحكومة لا تثق فى احد.. لانها تعرف انها فقدت ثقة الناس.. ولذلك تخاف الحكومة ان تفتح الابواب لاى مساعدة..

●● ان الحكومة احتكرت الانتخابات بتزويرها لصالح فئة معينة.. واحتكرت المحليات.. وابعدت العلماء.. واصدرت قرارها بتاميم المساجد والنقابات.. وحاصرت الاحزاب.. وفرضت وجوها معينة على العمل السياسى والاعلامى والنقابى.. وتدخلت حتى فى الاتحادات الرياضية.. والحكومة تحيط نفسها بجماعة من المنتفعين المنافقين.. وهم اول من يهرب عند سماع اول طلقة.. واول من يغير لونه مع اتجاهات الريح.. ولكن الحكومة تتصور ان هذه الجمعية من المنتفعين يمكن ان تسندها.. والواقع انها تستند الى حائط مائل.. لا يعرف من الحكومة الا ما يكسبه منها.. بل ان الحكومة احتكرت التبرعات والجهود الذاتية..

●● والمعركة ضد الارهاب يجب ان تكون شاملة.. يشترك فيها الجميع لان الارهاب موجه ضد الجميع.. ويضر الجميع.. فاذا تحرك احد او حاول ان يتحرك وجد نفسه محاصرا بالقيود والشكوك.. واللوائح والقوانين.. وخوفا من الحكومة ان نشاركها فى المغانم التى تحصل عليها . والتى توزعها على جماعة المنتفعين.. والقضية اصبحت عدم تبادل الثقة بين الناس والحكومة.. فالحكومة تنظر بعين الشك الى كل من يتطوع بكلمة.. او جهد او مال.. انها تبحث فى النوايا.. ماذا يريد.. وماذا ينوى.. حتى العلماء لا تسمح لهم اجهزة اعلام الحكومة الا بما يتفق مع فكر الحكومة واتجاهاتها.. ومعروف ان الحكومة تحتكر ايضا ٩٠٪ من اجهزة الاعلام..

●● واحيانا يتمنى اللاعب المستبعد هزيمة فريقه.. ولكن فى قضية الارهاب لا يتمنى احد هزيمة مصر.. والكل يريد ان يشارك بجهد فى المعركة ضد الارهاب.. ولكن موقف الحكومة يمنع ذلك.. ولا يملك الناس الا المشاهدة والمتابعة.. فى قلق وفى صبر واحيانا فى غيظ.. لانه كلما اتسعت مظاهر الارهاب كلما زاد القلق.. وكلما زاد الضيق من الحكومة التى تريد ان تحتكر المعركة وحدها.. كما احتكرت الراى والفكر والفتوى.. ولا تريد ان يشاركها احد.. برغم انها تطالب كل يوم بموقف واضح من الارهاب.. وكلام الحكومة شىء وتصرفاتها وقوانينها شىء اخر.. ولا يقضى على الارهاب الا مزيد من الديمقراطية.. التى تحول المواطن من مجرد متفرج الى شريك فى الحكم والسلطة والمسئولية والحقوق والواجبات.. والحكومة تقف من الديمقراطية موقفا غريبا.. تعلن اننا دولة ديمقراطية ثم تصدر من القوانين والقرارات ما يصادر هذه الديمقراطية.. ويجعلها مجرد تفصيل على مقاس الحكومة وجماعة المنتفعين..

محمد الحيوان

نسأل الله السلامة لبلادنا..

بقلم : المستشار سعيد الجمل

كل المخلصين فى هذا البلد يعادون الارهاب والعنف الدينى أو غير الدينى لأنه عدوان يمس اقتصادنا القومى ومستقبل بلادنا عموماً، وإنما الخلاف بيننا وبين حكومة الحزب الوطنى على الوسيلة التى يجب أن تنتهج لمحاربة هذا العنف، لابد من البحث عن الاسباب الكافية وراء هذا النشاط الارهابى وإلا فنحن نحارب اشباحا فى الظلام، لابد من القول بأن سياسة العصا الغليظة لا تفلح وحدها فى اقتلاع جذور الارهاب وانه ان كان من الضرورى لقوى الامن أن تردع وأن تحرس أمن الوطن فإن ذلك لا يمنع من البحث عن اسباب الظاهرة ومعالجتها، وأول هذه المعالجة لايكون الا ببناء الثقة بين الشعب وبين حكومته والحوار وحده هو الاسلوب الأمثل وهذه الثقة هى التميمة والسلاح المعنوى الحقيقى للقضاء على لوثة هذا الارهاب اما العلاج الامنى وحده فهو مع ضرورته فى بعض الاحيان إلا أنه لن يفلح فى تهدئة مكامن التحدى والعنف المضاد، والدولة لاتخرج عن انها رب عائلة عاقل يمكن له أن يتفهم جنوح بعض ابنائه وعلاج هذا الجنوح بالحب والتفاهم وبناء عامل الثقة أما إذا كانت العصا وحدها هى أسلوب رب الاسرة، فإن النتيجة ستكون تدمير العلاقة بينه وبين اولاده.

وأمامنا تجربة الجزائر ماثلة وواضحة فالسبب الرئيسى فى العنف السائد هناك هو العدوان الذى تم بالنسبة للتجربة الديمقراطية والذى حول المعارضة الى عصابات مسلحة وحول الدولة التى «قبضاى» كما علق بذلك احد الكتاب اخيرا، ولو كان الباب قد ترك مفتوحا للتجربة الديمقراطية دون ايراد الاسباب الزائفة التى تعلل بها البعض من انه لو ترك الأمر لجبهة الانقاذ لتحكم لحولت الحكم الى دكتاتورية باغية - لو كان الباب قد ترك مفتوحا لكانت التجربة الديمقراطية قد اخذت طريقها ولكان الشعب قد تربى وتعلم فى مدرسة الحرية دروسا هى اجدى من الصراع القائم الآن والذى نقرأ ونسمع عنه ولكانت التربية فى مدرسة الديمقراطية هى الاسلوب الوحيد لملافاة النقص والقصور فى التجربة. قلوب جميع المخلصين فى هذا الوطن يقلقها ويستبد بها خوف غامض من السياسة الجديدة التى يبدو أن بعض الدوائر الحاكمة فى الحزب الوطنى تمسك الآن بمقاليدها ، والتى من علاماتها اصدار سلسلة من التشريعات المقيدة للنشاط الحزبى كقانون النقابات المهنية الجديد ومن قبله قانون تم به تعديل قانون الاحزاب، نعيد القول بأن معالجة السلطة لموضوع الارهاب بهذا الاسلوب غير مجد لأنه بمثابة دخول فى نفق مظلم وحرمان من ضياء الشمس التى كان من الممكن لها أن تعزل تماما كل جيوب الارهاب بعد أن اصبح الرأى العام يدين هذا الارهاب وادواته، وضياء الحرية وحده هو الذى يمكن الدولة من المواجهة الحقيقية ليكون الحوار هو اللغة التى تصنع للرأى العام قوته وليكون هو الفيصل فى إدانة الارهاب والقضاء عليه، ولايعنى ذلك أن الدولة قد اتبعت اساليب الملاينة التى تؤدى الى مزيد من الارهاب كما قيل اخيرا لأنه لو نشط هذا الحوار كما كان نشاطه فى الفترة الأخيرة واصبح للتيار الدينى المستنير مكانه الصحيح لأمكن استقطاب نشاط الشباب ولأمكن بالتالى كشف اباطيل الجماعات المضللة ولن يتحقق ذلك إلا باطلاق مزيد من الحرية لا بفرض القيود عليها.

اشاعة العدل والضرب على يد الفساد المستشرى فى كل مكان هو صمام الامن الحقيقى فى هذا البلد وأعيد ايراد المثل الذى ذكرته فى احد مقالاتى القريبة من أن والى خراسان ارسل الى الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول له ان اهل خراسان لا يصلحون الا بالقوة وعلاج تمردهم لايكون الا بالسيف ويستأذن الخليفة فى استعمال عصاه الغليظة هذه فكان رد الخليفة حاسما يدل على فهم عريق للاسلوب الامثل فى معاملة الشعوب وحكمها فقال له «لقد كذبت انما يصلحهم العدل والحق فابسط ذلك فيهم»

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

لذلك لن نمل من اعادة القول بان قانون الطوارئ وحده وتضييق هامش الديمقراطية والجنوح الى ان تكون العدالة هى الالتفاف حول القاضى الطبيعى وخلق قضاء جديد ليست له ضمانات القضاء العادى ونعنى بذلك احالة القضايا الى مجالس عسكرية .. هذا جميعه لن يؤدى الى الاستقرار والى التنمية الاقتصادية ، لأن شرطها الاول اشاعة الثقة واخذ الدولة باسلوب الحكم الديمقراطى وحده ذلك لان فتح الابواب والنوافذ هو سبيل التنمية الاقتصادية الحقة.

ولو كان هناك قائد سياسى فى الجزائر له قامة الرئيس ديجول او مشربه ما كان قد سمح بذبح التجربة الديمقراطية هناك بمقولة ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لمحاربة التطرف الدينى. واضرب المثل بديجول لانه كان قريبا من الجزائريين ومن تجربتهم الاستقلالية وقد استطاع كرجل دولة حقيقى ان يعى حركة التاريخ وحتمية تطوره فاسرع فى الاعتراف باستقلال الجزائر مناوئا بذلك غباء العسكريين الذين كانوا يصرون على الحاق الوطن الجزائرى بفرنسا باسلوب القوة فكان الامل ان يعى قادة الجزائر الدرس الذى ضربه لهم ديجول فيستفيدوا منه فى تجربة بناء دولتهم لا ان يكون كل همهم هو الابقاء على مصالحهم الانانية وحماية فساد البعض منهم ولو كان الثمن هو امن الوطن ومستقبله والتضحية بالتجربة الديمقراطية وهى فى مهدها.

ونحن نختلف كثيرا عن الجزائر و تاريخ التجربة الديمقراطية فيها لان تاريخنا الديمقراطى حافل وملئ بالتجارب ويمكن القول بان العقل الباطن لأمتنا قد استوعب كثيرا من الدروس الديمقراطية التى يتعين عدم التضحية بها بمقولة ان ذلك هو وسيلة محاربة التطرف الدينى. لا يمكن لاحد ان يتجاهل اننا مررنا بتجربة ديمقراطية استغرقت قرنا ونصف القرن منذ اول انشاء مجلس تشريعى فى سنة ١٨٦٦.

ويعجب المرء كثيرا للوعى الذى كان يفهم به الاحتلال الانجليزى واقع تجاربنا وتطورنا فلم يحاول ان يتجاهل هذا التطور الديمقراطى والثقافى الذى حدث فى بلادنا.. من ذلك مثلا ان اللورد كرومر حين اراد ان يلغى نظام النيابة العمومية من البنية القضائية فقد استشار فى ذلك رائد الاصلاح الدينى الامام محمد عبده فلما قال له: (ان هذا خطأ لا يحتمل الصواب) استجاب ممثل الاحتلال لرأى الامام واوقف هذا التعديل الذى كان معروضا اجراؤه على مجلس الوزراء فى هذا الوقت. وقد كان من حق هؤلاء الرواد العظام ان يطلبوا من الاحتلال تقييد سلطة الانجليز وسلطة الخديوى وكانت سلطات الاحتلال تتفهم ذلك.

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

أحزان الشعوب

تطنطن وسائل الاعلام بما يقدمه رجال الاعمال وأفراد من الشعب المصرى فى مساهمات لبناء مائة مدرسة، تلبية لدعوة السيدة حرم رئيس الجمهورية، وهذا شيء جميل .. ولكن .. شكل هذه الدعوة ينبيء بأن المشكلة هى هذه المائة مدرسة ، الأمر الذى يجعلنا نسأل: لمن سنبنى هذه المدارس، هل ستكون لأبناء عامة الشعب فى مناطقهم، ام لاولاد الاكابر والحواريين ؟؟ ثم ماذا عن الألف مدرسة المهدمة تماماً والثلاثة آلاف مدرسة المطلوب ترميمها، هل أعلنت الحكومة عن الخطة التى ستتبعها لإقامتها، ولمن سيتم الإسناد والتنفيذ..؟؟ وماذا عن محاسبة النهابين والمختلسين وخربى الذمة، الذين استحلوا مال الشعب المسكين ، بينما ابواق الدعاية ـ وقتها وحتى زمن قريب ـ تزعق بأننا نبنى مدرسة كل يوم..!! لايمكن أن يفلت مثل هؤلاء من العقاب، خصوصا وأن غالبيتهم كانوا موظفين عموميين ـ رؤساء ومديرين ومهندسين لشركات ق.ع ـ ومازالوا أحياء يرزقون.

ان ترك هذه الجريمة بدون عقاب بالاضافة الى الفوضى الضاربة، والممثلة فى تجار المخدرات والإرهابيين ممن يطلق عليهم الجماعات الاسلامية ـ وفى حقيقة الامر هم مجرمون ولايجب معاملتهم الا على هذا الأساس ـ وتجار الكاسيت باجهزتهم الزاعقة فى ميدان العتبة، التى يستترون خلفها فى ترويج تجارتهم المدمرة من مخدرات الى دعارة الى بلطجة ..الخ... وأين..؟ أمام ادارة مرور القاهرة.. هكذا... على عينك ياتاجر..!! وأصحاب الزوايا والمصليات التى يحتلها حكواتية الموالد الذين تجار ميكروفوناتها المفتوحة على آخرها على إذاعة القرآن الكريم، ثم يتبعها تواشيح هزيلة المحتوى ، ومدائح متخمة بالشبق والدعية لليلة وبكائيات ، وكل هذا يسيء الى ديننا الحنيف ويسدل ستر البلادة على عقول شبابنا الذى يجب أن نتعامل معه على أساس محترم ووقور وكريم، ويظهرنا أمام العالم كشعب تائه فى غيبوبة غير مفهومة

ولايكفى أن يقول فضيلة المفتى : أن السياحة حلال، أو يقف الخطيب على المنبر أو فى حلقات الدرس ليقرأ آيات من القرآن الكريم يتخللها كلام معاد وممل ـ وأيضا فى الميكروفونات المفتوحة على آخرها ..!! ـ يجب أن تقدم المادة العلمية بالأسلوب المحبب الراقى اللائق بقيمتها، بعيدا عن الغوغائية والتشنج، ولدينا من العلماء الأفاضل من تتوافر فيه كل صفات الداعية المعلم القادر على الوصول الى وجدان وعقل المتلقى، فيزرع الأمل فى نفوس الشباب ويخفف من وطأة معاناته وحيرته واحباطاته ، ويشعره بآدميته، وأنه قادر على التغلب على مشاكله وتغيير أوضاعه بالسلوك الفاضل الشريف.

محمد شفيق زيد

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

الصراع الإجرامي.. علي السلطة!

ليس من الجائز إغفال دلالة التحول من مهاجمة أهداف محددة بذاتها الى مهاجمة تجمعات عشوائية يقصد بها إثارة الذعر العام! فلقد كان الملاحظ أن الهجمات الإجرامية كانت تنصرف الى أهداف سياحية وبقصد محدد هو ضرب السياحة فى مصر بوصفها من أهم مصادر الدخل القومي.. وإذا كان الاتهام قد وجه إلى جماعات متطرفة نسب إليها أنها ترمى السياحة بالكفر؛ إلا أنه يبدو أنه قد أغفل احتمال كبير فى ان يكون اختراق أجنبى معاد قد سخر بعض افراد هذه الجماعات لكى تضرب السياحة فى مصر على نحو ماضربتها الانتفاضة الفلسطينية فى بلدها.. وفضلاً عن ذلك فإنه ينسب الى بعض افراد تلك الجماعات أنهم لا يعادون السياح الأجانب وإنما يعادون النظام! غير أن الاغتيال الغادر قد انتقل من نطاق محدد ومميز، بحيث أصبح عشوائيا يمكن أن يصيب أى شخص برىء ليس من رواد مقهى أو ناد أو دار عرض بل ربما يكون مارا بالطريق.. فهى إذن أفظع صور الجرائم الفوضوية الموجهة ضد المجتمع نفسه! ومن العبث بل ومن الجنون أن يقال إنه وإن سقط ضحايا أبرياء لهذه الجرائم، فإن قصد مرتكبيها المساس باعتبار الحكام ومهابة الدولة وإظهار عجز النظام عن حماية الأمن العام! ويستحيل تبرير هذا الغدر بأنه للفارقة الكبيرة بين قوة الدولة الهائلة وتفاهة مايملكه المتمردون هى التى تدفع هؤلاء الأخيرين إلى سلوك هذا المسلك. ذلك أن سقوط ضحايا أبرياء فى صراع أعمق بين الحكام ومعارضيهم جريمة يتحمل وزرها الجميع! القتلة مذنبون عندما يعجزون عن مواجهة الحكام فيقتلون أباءهم وإخوانهم وأبناءهم من المحكومين! والحكام مذنبون عندما يضيقون الخناق على معارضيهم ولا يتركون أمامهم سبلا آمنة أو مايسمى بالقنوات الشرعية لكى يعبروا عن مطالبهم أو يرفعوا صوتهم! فهل يجوز أن يظل الشعب ضحية لإرهاب الدولة.. والإرهاب المضاد؟! أم أنه قد حان الوقت لكى يعيد الحكام للمواطنين حقوقهم وحرياتهم.. وأن يرفعوا عن أهلهم وشعبهم ولاية اغتصبوها؟!

د. محمد عصفور

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٣

الديمقراطية .. أقصر الطرق لمواجهة الارهاب

بقلم : جمال بدوى

مضى ٧٤ عاما على ثورة الشعب المصرى ضد الاحتلال البريطانى .. وفى مثل هذه الأيام من عام ١٩١٩ كان المصريون يواجهون بصدورهم رصاص الانجليز، ويقتلعون أعمدة التليفونات وقضبان السكك الحديدية، احتجاجا على اعتقال سعد زغلول وصحبه وترحيلهم إلى المنفى فى جزيرة مالطة . كان أعظم ما فى ثورة مارس ١٩١٩ أنها وضعت الشعب المصرى - لأول مرة فى التاريخ الحديث - على مسرح الأحداث ، ليقوم بدور البطولة المطلقة ، بعد أن كان دوره ثانويا فى الملاحم التى شهدتها مصر طوال عدة قرون سالفة . كانت مشاركة الشعب ، برجاله ونسائه ، وشيوخه وشبانه ، ومسلميه وأقباطه ، نموذجا فريدا فى تاريخ النضال الوطنى .

وكانت الثورة الشعبية مفاجأة لسلطات الاحتلال ، وللقصر ، وللأجانب الذين كانوا لا يكفون عن تجريح المصريين ، واتهامهم بالسلبية والخنوع للحكام ، وكان هؤلاء الكتاب يعملون على زرع هذه الأفكار الخبيثة حتى يفقد الشعب ثقته فى نفسه ، ولا يفكر فى التمرد على الانجليز وأعوانهم من الحكام الأذلاء الذين كان سعد زغلول يسميهم «برادع الانجليز» ، وكشفت الثورة عن معدن الشعب المصرى وصلابته وصبره الذى يتحول إلى نقمة على جلاديه ، وأفرزت الثورة طبقة جديدة من الحكام والوزراء والقيادات الشعبية الذين شغلوا مقاعد مجلسى النواب والشيوخ عن طريق انتخابات حرة . وامتدت روح الثورة إلى كل مناحى الحياة ، فأيقظت النيام ، وتفجرت قوى الابداع فى العلوم والآداب والفنون والاقتصاد والسياسة ، ودار الصراع بين قوى التقدم وقوى التخلف ..

بين الذين يتطلعون الى المستقبل ، ويحلمون ببناء دولة عصرية فى نظمها وقوانينها، وبين الذين يريدون أن تظل مصر أسيرة الاستبداد والطغيان والعبودية ، تحكم بفرمانات سلطانية من الباب العالى ، أو إرادات سامية من قصر عابدين ، أو تعليمات فى شكل نصائح تصدر من قصر الدوبارة ، مقر المعتمد البريطانى ..

ودارت الحرب سجالا بين القوتين .. تنتصر الارادة الشعبية حينا .. وتخفق حينا .. حتى وقع الحدث الأكبر وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ بحكم الفرد ، ومن يومها انتهى دور الشعب فى تقرير مصيره ، ولم يعد له رأى فى صنع الاحداث ، واصيبت الديمقراطية فى مقتل ، فاختفت الاحزاب السياسية ، وتقلصت الحياة النيابية ، ولم يغير من هذه الحقيقة المؤسفة ظهور مجالس نيابية صورية ، انحصر دورها فى تفصيل القوانين على مقاس الحاكم ، وإضفاء صفة الشرعية على كل ما يصدر عن الحكومة من قوانين (!!) .

هذه حقائق يجب ان نعترف بها إذا كنا نسعى فعلا إلى إصلاح ما افسده الإسلاف .. ولا مجال للمكابرة او المغالطة فى هذه الامور التى نجمت عنها كل العلل والكوارث التى تعرضت لها مصر بسبب حكم الفرد ، ولا تزال تعاني منها حتى الآن ..

● ماذا كانت نتيجة الحكم الديكتاتورى ؟

● تضخمت قوة الدولة بسلطاتها وهيلمانها ومؤسساتها . وتجمعت فى يدها كل السلطات ، بينما اضمحلت سلطة الشعب حتى كادت تختفى تماما ، ولم يعد الشعب يمارس أدنى

حقوقه - أو واجباته السياسية - وهي الانتخابات ، حتى هبطت نسبة التصويت في الانتخابات العامة أو النقابية إلى ١٠٪ من مجموع أصوات الناخبين ، وصارت المجالس النيابية والنقابية تمثل الأقلية ، في حين بقيت الأغلبية تتفرج وتتحسر .. وكأن الأمر لا يعنيها .. وأصبحنا نجني ثمار هذه السلبية في شكل قطيعة بين الشعب وبين القضايا الهامة التي تتعرض لها البلاد .. وآخرها قضية الارهاب .

واليوم .. مطلوب من الشعب أن يشارك في مواجهة موجة الارهاب التي تهدد أمن الوطن والمواطن ، والسؤال المنطقي الذي يترتب على هذا المطلب هو : كيف تتحقق هذه المشاركة (؟؟) هل يحمل كل مواطن سلاحا ليدافع به عن نفسه إذا تعرض للايذاء ؟ هل يتحول جانب من الشعب إلى حراس لحماية بقية الشعب ؟ هل تتحقق المشاركة عن طريق المظاهرات وكتابة برقيات التأييد للدولة ، وبيانات الاستنكار للارهاب كما يفعل الآن بعض الأدباء ؟

إن مطلب المشاركة الشعبية لم يتضمن توضيحا .. أو خطة .. أو تحديدا لمفهوم المشاركة .. وهذا الغموض يؤدي في النهاية إلى تشتت الهدف ، وتبديد الرصيد الشعبي المضاد للارهاب ، وتمييع القضية من جذورها .. الأمر الذي يفرض علينا أن نقول بكل أمانة وصدق : إن المشاركة الشعبية لصد الارهاب ليس لها سوى مضمون واحد .. ومفهوم واحد .. وطريق واحد ..

إنها الديمقراطية .. سلاحنا القوي العتيد لكسر موجة الارهاب .. فالشعب المصري يكره الارهاب ، ويرفضه ، ولا يتعاطف معه ، ولكنه في نفس الوقت لا يرى لنفسه دورا ايجابيا ، ولا يجد لنفسه مكانا على الساحة السياسية ،

لأن الحكومة تقوم بكل العمل ، بما فيها مواجهة الجماعات الارهابية ، فإذا كان للشعب دور مطلوب ، فإن لهذا الدور ثمنا يجب أن تدفعه الدولة قبل فوات الأوان .. نعم .. يجب أن ترفع الدولة يدها وتثق في الشعب ولا تخاف منه وتتعامل معه كما تتعامل الحكومات الديمقراطية مع شعوبها .. الشعب يريد دستورا جديدا يعطي للشعب كل الحرية في اختيار الحاكم .. والنواب .. والحكومة ، حتى يصبح مبدأ السيادة الشعبية حقيقة فعلية يراها المواطن بعينيه ، ويشعر بها داخل وجدانه ، الشعب يريد دستورا عصريا خاليا من مخلفات الشمولية والاشتراكية ، والاحتكار والسيطرة .. دستورا يحقق المساواة بين جميع المواطنين والأحزاب .. لانريد حزبا يحتكر السلطة دون سند شعبي ..

●● إذا استجابت الدولة لهذه الأماني الشعبية فسوف ترى شعبا صلبا قويا قادرا على اقتلاع جذور الارهاب بنفس الشجاعة التي واجه بها رصاص الانجليز .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ...... ١٤ مارس ١٩٩٣ ......

الاسلام السياسي بين المؤثرات المحلية والعالمية

بقلم : د . صلاح العقاد

سهولة الاتصالات والتنقل التى احدثتها الثورة التكنولوجية فى العالم كان لها أبعد الاثر فى إيجاد روابط بين حركات التطرف الدينى سواء بين الأقطار الأسلامية نفسها أو بينها وبين القلة من المسلمين

لماذا وضعت فى العنوان وصف الاسلام السياسى بدلا من الارهاب؟ السبب فى هذا الاختيار هو أننى لا أوافق على تبسيط الأزمة الخطيرة التى تمر بها البلاد تحت وطأة انتشار التطرف الدينى ومحاولة اتخاذه اداة لفرض نظام معين ترفضه الأغلبية فلا يتعلق الأمر لذن بمجرد عمليات ارهابية فردية. كما لا أؤيد النظرية القائلة بأن هذا التيار طارىء من الخارج وليس له اساس فى مصر فهذه النظرية قد تريح للسئولين عن الأمن ولكنها لاتطابق الحقائق التاريخية ولابد لن ناخذ بعض العبر من تاريخ مصر المعاصر.

نلك أن حركة جماعة الاخوان المسلمين سبق أن مارست فى الاربعينات العنف السياسى باسم الدين وتحت رعاية حسن البنا نشأ الجهاز السرى الذى تحول الى شبه ميليشيا للجماعة دربت على صنع المفرقعات وعلى كيفية استخدام السلاح لكى يستعمل يوما ما ضد هؤلاء الذين يقفون ضد نشاط الجماعة وقد إرتكب هذا الجهاز بالفعل بعض عمليات الاغتيال فنالت على سبيل المثال المستشار احمد الخزندار الذى اصدر أحكاما ضد متهمين من جماعة الأخوان بإرتكاب أحداث العنف السياسى باسم الجهاد. وكما أصدر عبدالسلام فرج فى سنة ١٩٨١ الفتوى التى احلت دم السادات فإن الشيخ سيد سابق أصدر مثل هذه الفتوى سنة ١٩٤٨ لإباحة قتل محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء حينذاك. على ان نظريات الجهاد وممارسته داخل اقطار، غالبية سكانها أو جميعهم من المسلمين، لم تتبلور فى تلك الفترة المبكرة من تاريخ جماعة الأخوان المسلمين بل تم التحول الى تأصيل هذه النظرية داخل السجون التى شد فيها عبدالناصر بضعة الاف من المنتمين الى جماعة الأخوان المسلمين خلال الخمسينات والستينات مما لابد وان نذكر به للسئولين عن الامن حاليا وكيف يتصرفون مع المعتقلين والمحكوم عليهم فى قضايا الأرهاب، فتجمع هؤلاء داخل السجون يخلق بيئة صالحة لمزيد من التطرف بل احتمال جذب أنصار جدد من داخل السجن وكثير من قادة حركات التطرف الحالية قد أفرزتهم المعتقلات فى الخمسينات والستينات.

ومما يلفت النظر إلى خطورة انتشار فكر الاسلام السياسى هو أنه لايقتصر على المطحونين الذين يعانون من أوضاع إقتصادية وإجتماعية متدنية فهذه الأوضاع تشكل أحد جوانب الدعوة الى التطرف ولكنها ليست هى العلة الوحيدة فى نشره، فيلاحظ على سبيل المثال من خلال قائمة المتهمين فى قضايا الإعتداء على السياحة والمعروضة على القضاء العسكرى أنها تضم عددا من المحامين والمهندسين. كما يشير حادث مدرسة البنات الثانوية فى قليوب إلى تسلل أفكار التطرف بين الأجيال الناشئة فقد انيست فى مكتبة المدرسة أشرطة تحض على الكراهية بين المواطنين وترتب على ذلك نقل مدرسة وتوقيع الخصم من المرتب على مديرة المدرسة.

وكما نسلم بتعرض مصر لمؤثرات خارجية تشجع على التطرف والأعمال الأرهابية فقد لعب بعض المصريين فى الخارج أيضا دورا فى نشر فكر الإسلام السياسى فى أقطار عربية أخرى وتجلت هذه الظاهرة من خلال مدرسى اللغة العربية الذين أوفدوا إلى الجزائر للمساعدة فى عملية التعريب. وعموما فإن المهاجرين فى أوروبا وأمريكا، فزعيم الجماعة الأسلامية الروحى الشيخ عمر عبدالرحمن المقيم فى الولايات المتحدة يمكنه عن طريق الفاكس أو أية وسيلة مستحدثة الاتصال بأنصاره فى مصر أو غيرها وقد اثار تواجد الشيخ فى الولايات المتحدة وتمتعه بحرية الكلام والاتصال تساؤلات كثيرة فى مصر خاصة عندما تم تفجير مركز التجارة الدولى فى نيويورك وأشيع فى البداية ان الفاعل يحمل جواز سفر مصريا وقد وجم معظم من التقيت بهم لهذا الخبر ولسنا هنا بصدد تحميل المسئولية لاية جهة بالنسبة لهذا الحادث فهو شأن مكتب التحقيقات الامريكية الذى قد يخطىء وقد يصيب والذى يعنينا ماهنا هو قدرة الحركات الجهادية العالمية على التمويل والتخطيط فقد ذكر مثلا ان محامى المتهم فى تفجير مركز التجارة الدولى بنيويورك عرض خمسة ملايين دولار ككفالة لاطلاق سراح المتهم ومادامت هذه القدرة المالية متوفرة فمن السهل اغراء الشباب المتعطل أو حتى متستور الحال فى مصر.

وبالنسبة لتفجير مقهى ميدان التحرير فقد تضاربت الأقوال حول مسئولية هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالجماعة الاسلامية فبينما نفت الجماعة من الخارج مسئوليتها أعلن أحد أعضاء الجماعة فى أسيوط مسئوليتها عن الحادث. وربما يشير هذا الأختلاف الى أنقسام جماعات الجهاد الغامضة فيما بينها وهو أمر واقع بالفعل ويؤدى من جهة أخرى الى زيادة المصاعب أمام رجال الأمن فى تعقب الأرهابيين.

ويمكن إيجاز للمؤثرات الخارجية التى تساعد الأرهاب فى مصر على النحو التالى:

١ - تطوع المصريين فى الثمانينات للقتال بجانب المجاهدين وأكتساب خبرات قتالية ثم العودة الى مصر حاملين معهم خبرات جيدة فى حرب العصابات ومما يؤسف له أن حركات الجهاد الأفغانية أنتهت كما هو معروف لدى الجميع بالصراع الدموى فيما بينها مما أشاع الفوضى فى أفغانستان وتدل هذه النتائج على افتقاد الأستراتيجية لدى القائمين بحركات الاسلام السياسى فهم يهتمون بإحداث الفرقعات المرحلية أى بالتكتيك الذى قد يؤدى الى إفادة الأعداء مثلما أستغلت اسرائيل عملية تفجير نيويورك لبث الكراهية الامريكيين للعرب والمسلمين.

٢ - من شواهد المؤثرات الخارجية أن التهديد بمهاجمة الشركات الأستثمارية فى مصر ورد عن طريق فاكس قادم من باكستان مما يؤكد الروابط القائمة بين الداخل والخارج فى حركات التطرف داخل مصر.

٣ - رعاية إيران لعدة حركات تحمل اسم الجهاد فى الجزائر ومصر وفلسطين ولبنان والاردن وقد عقد منذ حوالى شهر مؤتمر سرى حضره ممثلون عن خمسين جماعة حماسة وأتخذت قرارات لايعرف

مضمونها بطبيعة الحال.

ورغم سلوك هذه الجماعات طريق الارهاب فمازال بعض الكتاب الذين يسمون بالاسلاميين يدعون الى ضرورة الحوار مع هذه الجماعات الامر الذى يصعب تنفيذه أولا لعدم وجود حركة واحدة تمثل الأسلام السياسى بل على العكس ينقسم التيار الى جماعات متنافسة ومتصارعة أحيانا.. ثانيا لأن نقطة الخلاف الأساسية تدورحول بقاء الدولة المدنية التى أسست فى مصر منذ عهد محمد على وبين اسقاط هذه الدولة واحلال الدولة الدينية محلها.

الحل الوحيد للارهاب

انكشف مخطط الارهاب في مصر، فقد بدأ بحوادث الفتنة الطائفية لاحراج النظام بانه لا يستطيع حماية الاقليات، ثم اتجه إلى السياح فقضى على السياحة. ثم اعلن اخيرا انه سوف يضرب مشروعات الاستثمار الاجنبي. ويهدف المخطط إلى الاستيلاء على الحكم عن طريق تخريب البلد تخريبا، فيجد نظام الحكم ان البلد اصبح خرابة كبيرة لا جدوى من الانتفاع بها، فياخذ عصاه ويرحل، ويحل محله المتطرفون ليبدأ حكم دموي أخر.

ومن الملاحظ ان المتطرفين مشحونون ضد نظام الحكم يعلنون استعدادهم للتضحية بأرواحهم للقضاء عليه والحلول محله. فكل الحوادث التي يقومون بها يمكن ان تؤدي إلى زهاق ارواحهم اثناء ارتكابها او نتيجة للحكم باداناتهم بارتكاب جرائم الاغتيال. ولهذا السبب لن تجدي معهم قوانين الطوارئ ومكافحة الارهاب وقد نجحوا في استدراج رجال الشرطة للصدام معهم، بحيث اصبح الارهاب معتمدا في استمراره على الأخذ بالثار بين اقارب المتطرفين ورجال الشرطة وتبادل احداث الاغتيال بينهم، والمفروض ان الشرطة مسئولة عن حماية الاغلبية الشرعية التي جاءت إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة نظيفة.

وكان رد فعل حزب الوفد عنيفا ضد التطرف والارهاب منذ بدايته، وذلك لانه ضد مبادئه ومثله الوطنية ولحرصه الشديد على مصلحة واقتصاد الوطن، لانه الحزب الوحيد الذي انبثق من الشعب وفيه تمثلت أماله في الحرية والاستقلال والديمقراطية. ويؤثر حزب الوفد مصلحة الوطن العليا فوق رغبته في الحكم، ويحضره في ذلك حكمة سيدنا سليمان عندما اراد معرفة الأم الحقيقية للطفل، فحكم بقطع الطفل إلى نصفين لتأخذ كل مدعية للأمومة نصفا، فلم توافق الأم الحقيقية على قتل ابنها، ووافقت على تركه للأم المزيفة حيا.

أما عن نظام الحكم والمتطرفين فيريدون ان يحكموا البلد ولو على حساب خرابها، فلو كان النظام يهمه مصلحة الوطن لاخذ عصاه ورحل، لانه يعرف جيدا

عصاه ورحل، لانه يعرف جيدا
انه لن ينجح أي اصلاح اقتصادي بدون اصلاح سياسي، واول خطوة في الاصلاح السياسي هي اجراء انتخابات حرة نزيهة.

وبما ان الحافز الاساسي للمتطرفين هو كراهيتهم للنظام الحالي وبما ان الشعب لا يشعر بالرغبة في استمرار النظام في الحكم فلا يوجد غير طريق وحل وحيدين، وهو تسليم الحكم إلى حزب الوفد (سلموا تسلموا) وذلك لاسباب عدة، اولها: ان حزب الوفد احترم ارادة الجماهير على مدى ٧٥ عاما منذ نشأته في ثورة ١٩١٩.

ثانيا: حزب الوفد حصل على الاغلبية في كل انتخاب حر نظيف.

ثالثا: ايمان حزب الوفد بمبدأ النظام الديمقراطي في انتخاب من يحكم.

رابعا: ايمان حزب الوفد بان قوات الجيش يجب أن تكون ضد اعداء الوطن وليس ضد المواطنين.

خامسا: حب الجماهير الجارف لحزب الوفد منذ نشأته.

د. مدحت خفاجي

رأى الوفد

إفلاس الحزب الحاكم عن مواجهة الإرهاب

فى قضية الإرهاب الذى استشرى وامتد إلى العديد من المدن والقرى - فى الدلتا والصعيد - يتساءل الشعب كله عن دور الحزب الحاكم وكيف غاب هذا الحزب عن مواجهة هذا الوباء الذى يهدد أمن الشعب وأمانه.

** ويتعجب الشعب عما يدعيه الحزب الوطنى عن شعبيته الجارفة بين الجماهير، وعن امتداد نشاطه إلى كل مكان.. بينما هو بعيد تماماً عن اداء أى دور شعبى ليس فقط فى القرى والنجوع البعيدة، ولكن ايضاً عن العاصمة التى بدأت تشهد هى الأخرى جانباً من العمليات الإرهابية البشعة..

** ويبدو أن الحزب الحاكم بسبب إفلاسه الفكرى وغياب الوعى عن قياداته فى المحافظات دفعه إلى التسليم وإلى التراخى، وترك عملية المواجهة كلها لجهاز الشرطة . بينما كان يجب أن يؤدى الحزب الذى يدعى الشعبية دوراً فى تعبئة الجماهير للدفاع عن مصالحها وأمنها..

إننا على قناعة بأنه بدون المشاركة الجماهيرية ستظل مقاومة الإرهاب والتصدى له عملاً مقصوراً على الشرطة. بينما الواجب يقتضى تعبئة شعبية شاملة. وقد عجز الحزب الحاكم عن إقناع الجماهير بأن الإرهاب لايهدد فقط أمن المصريين، ولكن يهدد أيضاً لقمة العيش، ويهدد برامج التنمية كلها بالدمار وبالتالى يهدد برامج الإصلاح الاقتصادى وحل مشكلة البطالة والتخلف.

** والحزب الحاكم بموقفه السلبى هذا يعلن إفلاسه.. ويؤكد أنه لم يكن حزباً جماهيرياً فى أى يوم من الأيام . وأنه كان دوماً يستولى على إرادة الناخبين ويسرق أصواتهم..

** ويبقى أن نقول أن مواجهة الإرهاب أصبحت مطلباً شعبياً ملحاً. بعد أن عم القتل والقتل المضاد.. وافتقد الناس الأمان فى بيوتهم.. وفى شوارعهم وفى لقمة عيشهم.

«الوفد»

تنوير

روضة الارهاب

كانت حصص التربية الدينية فى المدارس احد اهم مصادر الثقافة الدينية، الموضوعية والمحايدة التى تحرص على ارساء القيم الانسانية النبيلة فى سهولة ورفق، وبلا تشنج او تعنت اوتعصب. حيث كان جل اهتمام المدرس ينصب على ايضاح يسر الدين لا عسره، لذا كان منهجه مع العقول الصغيرة الترغيب فى الدين لا الترهيب. معتمدا فى ذلك على ان الصغار عادة يتقربون الى من يضاحكهم ويمازحهم ويبتعدون عن كل من يحاول ايذاءهم لذا .. كان مدرس التربية الدينية حريصا على الاقتراب اكثر من اللازم من وصف عذاب جهنم، او عذاب القبر. وذلك حتى لا يطبع فى عقول الصغار تصور كله رهبة ومخاوف ورعب عن الدين. خاصة وان مداركهم العقلية فى هذه السن لا تستوعب مثل هذه التصورات عن عذاب المخطئ

اليوم. وفى الزوايا والمساجد الاهلية التى فى الازقة والحارات، يحدث عكس ذلك تماما.. كيف؟! فى ايام الاجازات يستحب الاباء والامهات ارسال الابناء لحفظ القرآن بدلا من اللعب فى الشوارع ومتاعبه ومشاكله، وبالطبع هذه فكرة جميلة وفوائدها كثيرة والمشكلة ان هؤلاء الصغار يسقطون بين ايدى محرضين وليسوا مدرسين، كما انهم متشنجون فى علاقتهم بالدين. يلقون الرعب فى قلوب الصغار باسم الدين، والفرقة بين ابناء الوطن الواحد، وباسم الدين، وهكذا.. تتحول هذه الزوايا والغرف المظلمة التى تقام اسفل العمارات والمنازل اوفى المساجد الاهلية التى اشبه بروضة اطفال للارهاب، ودور حضانة لتخريج دعاة للتطرف،

فهؤلاء الأطفال بداية لا يعرفون من الدين الا كل ما يدعو للرعب والعنف عبر هذه الزوايا. هذا بالاضافة الى انهم يطبقون دون تفكير كل ما يسمعونه فى هذه الزوايا. داخل البيت وفى الشارع وفى المدرسة.

وشيئا. فشيئا يتحولون مع الايام والسنين الى افراد كارهة لكل شئ فى الحياة.. وباسم الدين ايضا !!!

منتصر جابر

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دموع التماسيح على دماء الإرهابيين

بقلم : جمال بدوى

تحت عنوان «الشعب المصرى يؤيد جماعات المتطرفين» بثت وكالات الأنباء أمس أن شبكة تلفزيون C.N.N الأمريكية عرضت فيلمين للدماء التى تجرى أنهارا على درجات أحد السلالم فى بيت أحد المتطرفين، والجنود يسكبون الماء لغسل درجات السلم من الدماء، والفيلم الثانى لمسجد الرحمن بأسوان حيث دارت معركة بين المتطرفين ورجال الأمن، وانتهت C.N.N إلى أن الشعب المصرى يؤيد جماعات المتطرفين الاسلاميين، ولايؤيد المعارك التى يهاجم فيها البوليس هذه الجماعات (!!).

** ولسنا ندرى كيف توصلت الشبكة التليفزيونية الأمريكية إلى تلك النتيجة المبهرة (!!) فهل قامت باستفتاء أو استقصاء بين الشعب المصرى تبين منه إنه يؤيد الإرهاب والتطرف، ويعارض عملية التصدى للإرهاب والتطرف؟ وهل يوجد بين شعوب العالم شعب واحد يؤيد الإرهاب ويبغض الأمن ؟ لو افترضنا وجود مثل هذا الشعب لكان وجوده نشازا فى الطبيعة البشرية، فكيف تنسيب مثل هذه الأباطيل الى شعب مصر الذى بنى حضارته على قيم السلام والأمن والإستقرار منذ فجر التاريخ الانسانى؟؟

وإذا كانت شبكة التليفزيون الأمريكية حريصة على دماء المتطرفين الذين لقوا مصرعهم أثناء اشتباكهم مع رجال الأمن، فلماذا لم تظهر هذا الحنان والعطف على دماء الضباط والجنود الذين سقطوا برصاص الأرهاب (!!) أم أن دماء رجال الأمن فى العرف الامريكى - مباحة.. ودماء الأرهابيين مصونة ومحرمة؟!

والله لقد احترنا فى فهم ألغاز السياسية الامريكية واتجاهاتها وتوجهاتها.. وأصبحنا لانعرف ما إذا كانت حامية للديمقراطية، أم أنها على استعداد لأن تحتضن الشيطان، وتساند الإرهاب، وتلطم الخدود وتشق الجيوب حزنا وحسرة على قتلاه (!!) ثم تحرف الحقيقة فتزعم ان الشعب المصرى يؤيد الأرهاب (!!).

المؤكد أن الامريكان لايفهمون الشعب المصرى حق الفهم، أو إنهم لايريدون أن يفهموه.. أو إنهم يريدون أن يفهموه على الطريقة التى تخدم مصالحهم حتى لو أدى الأمر إلى وقوع مصر فى براثن الإرهاب.. والتاريخ القريب حافل بالسوابق.. ورحمة الله على شاه إيران الذى تخلى عنه البيت الابيض ليفتح الطريق أمام حكم آيات الله. وكل الشواهد تدل على أن السياسة الأمريكية فى حاجة إلى مزيد من الفهم لطبيعة الشعب المصرى ومكوناته البشرية والدينية والروحية.. أن مصر بلد إسلامى.. والمصريون أشد الشعوب الإسلامية تمسكا بدينهم، ولكن ليس معنى ذلك أنهم يسلمون رقابهم إلى جماعات تتخذ من القنبلة والخنجر والمدفع وسيلة للحكم والتحكم والتسلط والقهر.. المصريون يرفضون أن يحمل أحدهم القنبلة فى يسراه، والمصحف فى يمناه.. لأنهم يفهمون القرآن حق الفهم، ويفقهون أن دينهم لم ينتشر فى العالم عن طريق السيف والقهر والعنف، كما يزعم المرجفون والجهلة والحاقدون.. ولكنه انتشر بالعدل والإحسان والقدوة الحسنة فدخل الناس فى دين الله أفواجا من جنوب فرنسا إلى حدود الصين، ولاتزال معجزة الإسلام تتحقق وتكسب كل يوم أنصارا فى قلب أوروبا وأمريكا.. ليس بفضل القنبلة والخنجر.. ولكن بفضل بساطته وسماحته ونبله ورقته.. فلماذا هذه الطنطنة لسفاكى الدماء وحملة الجنازير والعبوات الناسفة (!!) ولماذا التباكى على الإرهاب ؟ أم أنها دموع التماسيح التى لاتعبر إلا عن الخبث والدهاء وسوء النية ؟!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

التطــــرف ليس حــلاً

التطرف ردة عن الحاضر ينطوى على محاولة لانبعاث بلغة قادر على الخلاص من نظام عجزت اساليبه عن التغيير وفى نفس الوقت الذى يدعى فيه تلك الدار ظهره للواقع ناظرا الى الخلف باحثا عن المستقبل فى الماضى وفى كل ذلك التراجع نسى - تيار التطرف - البديهيات التى تؤكد لنا ان التفاعل الحضارى بين الجديد والقديم هو شعار واحد لا يتغير، يتخلص فى ضرورة أن نأخذ من القديم قيمه الرفيعة وتدمجها فى التقدم الحضارى الذى يسود العصر، ولكن ما ينادى به - تيار التطرف - يؤكد انه يلقى الحضارة القائمة فى سلة المهملات لانها كفر والحاد.

وهنا ينبرى السؤال المهم هل التطرف استجابة فاعلة ام استجابة منحرفة فى ظل الواقع الذى نعيشه؟! مما لاشك فيه وطبقا لما سبق ذكره نؤكد ان التطرف استجابة منحرفة لان الاستجابة الفاعلة تأتى عن طريق الحوار الحر والاستنارة وهنا نتساءل كيف يمكننا الخلاص من تلك الاستجابة المنحرفة بداية علينا ان نتأكد من ان الاجتهاد فى الدين قائم وينبغى ان يستمر فاعلا ومؤثرا فعندما توقف الاجتهاد فهذا دليل على الجهل والظلم والاستبداد وتدمير العقل وملكات الانسان الفكرية، ولذلك فقد اكد لنا الاسلام مرارا وتكرارا على ضرورة الاجتهاد.

وحتى نستطيع ان نخرج من مأزق التطرف علينا ان نواجه العديد من الحقائق التى ارى ان اهمها واكثرها الحاحا تلك الرقائق الحضارية التى نرى من خلالها ان مصر فرعونية - مسيحية - عربية مسلمة وهذه الحقيقة البديهية، تؤكد لنا التكامل الحضارى وليس العكس - وعلينا ان نتعامل الصراع بين التراث والتحديث ونترك ارادة العقل الانسانى لتختار لنا الربح الذى يؤكد الهوية المصرية بعيدا عن التخبط والانكماش على الذات. وعلى الاطراف المتصارعة ان تقتنع ان الاختلاف فى الرأى يعنى ضرورة الاستمرار فى الحوار للبحث عن الحلول لمشاكلنا التى نواجهها فى ظل عالم متغير ونظام عالمى جديد علينا ان نبحث عن [illegible] والذى لن يكون بعيدا عن احترامنا للتعددية الفكرية والتى تقودنا الى ضرورة وجود قنوات قادرة على ادارة الصراع الفكرى فى ظل الحوار السلمى وفى النهاية علينا ان نؤكد على ان مشكلة التطرف سوف تأخذ طريقها للحل لو استطعنا الاستمرار فى الحوار.

منى قرشى

مصريات

من المستفيد ؟!

عجيب أمر النظام السياسي وحكومته فهي تدعو الشعب ليذود عنها ويحارب معها معركتها ضد الارهابيين السياسيين الإسلاميين، وان كان الشعب هو الوحيد المجني عليه وهو الوحيد الذي ينكوي بنار هذه الحرب الا انه ليس طرفا فيها وليس له اي مفاضلة بين طرفي النزاع فهو يرفضهما الاثنين بل ويكرههما، فكيف يناصر احدهما على الآخر وهو يعلم ان انتصار اي طرف منهما لن يكون لمصلحته او لصالح مصر ، عوضا عن كراهيته للطرفين لدموية احدهما ودلول معاناته من الآخر، وتشابههما، أي الطرفين في الانانية بايثار مصالحهما دون مصلحة مصر ورغبتهما في غرض انفسهما ودكتاتورية اقليتهما على الشعب.

الارهابيون المتمسلمون يريدون فرض نظامهم بالعنف ووسيلتهم في ذلك السلاح والقتل والنشاط السري وغير المشروع كذلك النظام، فهو يفرض نفسه بالقوة وبالعنف ايضا على مصر ووسيلته في ذلك قانون الطوارئ والقوانين المشبوهة وتزوير كل انتخابات واحتكار الساحة السياسية والاعلام والهيمنة على مصادر الرزق والانتاج، واخيرا محاربة كل تغيير ورفض ارجاع السلطة الى الشعب. الناس تتساءل من المضار ومن المستفيد من اشتعال هذه الحرب بين النظام وحكومته وبين الارهاب وجماعاته المتأسلمة؟ وهل هناك أمل في حل جذري لانهاء هذه الحرب؟! او انتصار احد الطرفين على الآخر؟

في الواقع ان للقضية ثلاثة أطراف نزاع، الاول هو النظام السياسي والثاني الجماعات المتأسلمة، والثالث هو شعب مصر صاحب القضية، الأصلي الذي يتفرج على صراع طرفين، يحمل كل منهما ذريعة الدفاع عنه والحرب باسمه.

إن جوهر القضية ان الطرف الاول (النظام) يرفض التغيير السياسي بدعوى صالح الشعب والثاني يمارس العنف والارهاب لاحداث التغيير بدعوى، ايضا، صالح الشعب، والشعب بريء من الاثنين ولم يفوض أيا منهما للحديث باسمه، وان كان يرجو التغيير الى نظام ديمقراطي يملك فيه زمام التغيير وتبديل السلطة.

اذن المستفيدون من هذه الحرب واستمرارها هم اولا النظام السياسي فبحجتها تزداد قبضته على الشعب ويجد الذريعة في عدم التغيير ويستمر في الحكم والجماعات الارهابية تجد النار التي تتغذى عليها في ظل الدكتاتورية وتعنت النظام ضد التغيير لصالح الشعب، الذي هو في النهاية الخاسر الوحيد حتى مع نهاية هذه الحرب بانتصار طرف على آخر. ان النظام واصحابه هم الوحيدون الذين يملكون ايقاف هذه المذبحة وهذا الارهاب، بالتنازل عن مصالحهم وسلطاتهم للشعب حتى يقوم بنفسه بحل قضيته في ظل نظام ديموقراطي حقيقي.

عزت صقر

عيب

اهم ما نعانيه الآن فى مصر ليس فقط اشتعال الاسعار ومشكلة البطالة .. ولكنه يا سادة مشكلة وافدة علينا وجديدة على شعبنا اسمها الارهاب وهذه المشكلة وللاسف نواجهها الآن باجهزة الامن فقط مستخدمين فى ذلك القوانين الاستثنائية وعلى راسها قانون الطوارىء .. وبرغم ذلك ورغم اصدار القوانين الجديدة وتغليظ العقوبات واللجوء الى القضاء العسكرى .. كل ذلك لم يمنع من تفاقمها واستمرارها .. وربما يكون من اسبابها واسباب انتشارها هو الاصرار على هذا الاسلوب فى مواجهتها .

ومشكلة الارهاب بدات عندنا ياسادة مع انهيار حلف وارسو .. فقد حدث أن إجتمع اعضاء حلف الاطلنطى وناقشوا موقف الحلف بعد انهيار حلف وارسو وكيف وان حلف الاطلنطى لم يعد امامه عدو يستعد له .. واقترح البعض من قيادات اوروبا حل حلف الاطلنطى وتوفير الاعتمادات الضخمة التى كانت تنفق عليه وتوجيهها للتنمية فى اوروبا وامريكا ...

ولكن ياسادة (وهذا هو المفيد) خرج من بين الاصوات من قال ان حلف الاطلنطى لايزال امامه عدو لايقل خطرا عن حلف وارسو وانه يجب على حلف الاطلنطى ان يلتفت اليه جيدا خصوصا وان هذا الخطر ينمو بسرعة فى العديد من بلدان الشرق الاوسط وانه يهدد مصالح الغرب فى المستقبل القريب وهو الاسلام ..

وطبعا دار نقاش طويل بين اعضاء حلف الاطلنطى .. وتذكروا ما حدث فى ايران وفى الجزائر وتونس والاردن وسائر البلاد العربية .. وقالوا لابد من توجيه قواتنا وبذكاء للدخول فى هذه المنطقة .

وانا يا سادة لست بحاجة لكى اذكركم بملابسات عملية غزو الكويت من جانب العراق وكيف واجهناها بطلب رسمى لقوات حلف الاطلنطى بان تتدفق على بلادنا لردع العراق لأنه لم يكن امامنا سوى هذا الحل .

واخيرا يتم تصعيد العداء الآن ضدنا فى أمريكا بواسطة حادث تفجير المركز التجارى الامريكى ومحاولة الصاقه بالعرب وبالمسلمين .

لذلك فانا اطالب باعادة تاصيل ظاهرة الارهاب ودراستها من هذه الزاوية اما معلوماتى عن موقف حلف الاطلنطى من الاسلام فقد قرات خبرا عنه فى احدى صحفنا قبل عملية غزو الكويت بعدة اشهر .. والاحداث التى تحدث فى هذه الايام تؤكد صدق هذه المقولة ..

ملحوظتان :

■ انا لن اندهش ولن اصاب بصدمة .. اذا قيل لى ان اسرائيل تقدمت بطلب انضمام لجامعة الدول العربية .. !

■ اخشى ان تتحول قضية المبعدين الفلسطينيين بمضى المدة الى مثل قضية المودعين عندنا .. !

محمد عبد الشافى

قلم رصاص

أخبار ترفع ضغط الدم!

ليس لدى الطبيب من نصيحة عندما يرتفع ضغط الدم عندى سوى نصيحته المكرورة: تجنب الانفعال، ومن العبث ان اشرح له ان الكاتب ليس فى مقدوره - حتى إن أراد - أن يبتعد عن بواعث الانفعال. وارجو ان يكون القراء حكما بيننا - نحن الكتاب - وبين الاطباء. وذلك بعد مطالعة الاخبار التالية التى مرت علينا منذ مقال الاحد الماضى الى اليوم.

** الخبر الاول: احد المحال فى مصر الجديدة يقدم طبق الفول «المدمس» بـ «٥» خمسة جنيهات والبيضتين المسلوقتين بـ «٤» اربعة جنيهات وبالسمن بـ «٧» سبعة جنيهات، وبالجبن بـ «٩» تسعة جنيهات. انتهى الخبر وبدأ الاستفزاز واثارة الاعصاب، ما هذا الذى يحدث فى بلدنا و بعد ذلك نسأل لماذا يتطرف الشباب؟!! او لماذا يندفع الشباب الى الجرائم والسرقة؟!! . اليس هناك رئيس للحى اليس هناك محافظ؟ اليس هناك مفتش تموين؟ اليس هناك مأمور ضرائب يدق جرس الخطر؟ أم اننا تحت ستار حرية السوق تركنا كل شئ لشعار «دعه ينهب دعه يفر» مثل هذه الاسعار الاستفزازية تثير الحنق فى النفوس . وتدفع المحرومين الى التمرد.

لا أعرف هذا المحل ولا أعرف عنوانه ولا أعرف صاحبه ولكننى يمكن أن أستنتج رواده. لا يمكن أن يكون رواده من فئات العاملين من الساعى إلى درجة وكيل وزارة. مرتب وكيل الوزارة لا يمكنه من أن يكون زبونا فى محل يقدم البيضتين بالجبن لقاء تسعة جنيهات والجنيه العاشر اكرامية بالطبع. زبائن مثل هذا المحل من المهربين وتجار المخدرات والسماسرة والمرتشين والتجار الجشعين وابنائهم وبناتهم ونسائهم. لا أفهم أن تترك الاسعار طليقة على حل شعرها هكذا، الحكومة ينبغى أن تتدخل لمراقبة الاسعار فى حدود المعقول.

** الخبر الثانى: طفل عمره ٦ أو ٧ أو ٨ سنوات يصحب اباه «محمد مهران عبد الرحيم» ضابط مباحث امن الدولة بديروط محافظة اسيوط ـ الضابط من قرية الدوير ـ والاسرة تقيم فى مدينة اسيوط. تجتمع الاسرة حول مائدة الافطار الدنيا رمضان. ولان رب الاسرة بار باهله واهل زوجته: اخذ زوجته وولديه الى قرية النخيلة وترك زوجته ووليده الصغير فى بيت اهلها وتوجه لزيارة امه كعادته بعد ان توفى والده. من النخيلة الى الدوير ٣ كيلو مترات «فركة كعب» ومحمد الصغير معه يأكل قطعة من الشيكولاتة. ولكن شياطين الليل يعدون لهما كمينا وينهال الرصاص ويحاول الاب ان يحمى بجسده ابنه الصغير، ويموت الاثنان وبقايا الشيكولاتة فى فم الصغير محمد.

ما ذنب هذا الطفل الصغير البرىء، اى عقيدة دينية منذ عهد «آدم» تبرر هذه الوحشية. ضابط الشرطة الشهيد «على خاطر» لم تطاوعه نفسه وترددت يده فلم تضغط على زناد المسدس ليقتل مجرما هاربا من اجل طفليه الصغيرين. وما بال هؤلاء يقتلون هذا الطفل الصغير ويقتلون اباه، ثم يصدعون دماغنا بالحديث عن الدين وفرائضه!

** الخبر الثالث: من مدينة اسوان وقبيل السحور جنديان فى عمر الشباب احمد صابر حسين ٢٠ سنة ومحمد محمود محمد ٢٣ سنة يحرسان كنيسة صغيرة ويتأهبان لتناول طعام السحور تمهيدا لمواصلة شهر رمضان، الارهابيون اللصوص يريدون سرقة السلاح يطلقون الرصاص فيسقط جندى ويصاب الثانى لماذا يحدث هذا بالقطع لاصلة له بالدين. عملية سرقة لا اكثر ولا اقل. حسبدنا اسوان.. كنا نقول ان اسوان ليس بها تطرف او ارهاب فأراد الارهابيون ان يكذبوا الناس فيما يظنون: فكان قتل الجندى الشاب وهو يتناول طعام السحور ليواصل صيامه!

** الخبر الرابع: من بعيد من نيويورك القسم العربى بهيئة الاذاعة البريطانية يعلن عن استنكار «الشيخ عمر عبد الرحيم» زعم الجهاد. وقفزت اذهاننا تخمن الاحداث التى سوف يستنكرها الشيخ.. لابد وانه يستنكر حادث تفجير العبوة الناسفة بمقهى وادى النيل بميدان التحرير والذى راح ضحيته ٣ ابرياء واصيب ٢١ شخصا، او انه يستنكر اغتيال الضابط «محمد مهران عبد الرحيم» واغتيال ابنه الطفل «محمد» وربما قام بعملية مراجعة لعمليات الارهاب فى بلده مصر وهو فى غربته بأمريكا

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣

وسوف يعلن استنكاره لعمليات نيروط والفيوم وغيرها.. ولكن لاشئ من هذا كله حدث، انه فقط يستنكر تفجير الحي التجارى العالمى فى نيويورك ويستنكر قتل الخمسة الابرياء على حد تعبيره. وكأن قتل الابرياء حرام فى نيويورك حلال فى مصر. وكأن تمييز للحلات حرام فى بلاد العم سام حلال فى بلاد المصريين، اكثر من هذا الشيخ «عمر عبد الرحمن» ابن الازهر المصرى العربى المسلم زعيم الجماعة الاسلامية يطلب من ادارة الخواجا «كلينتون» رئيس الولايات المتحدة الامريكية ان تساعده فى اسقاط النظام المصرى واقامة الدولة الاسلامية لان كل شئ جاهز لاعلان هذه الدولة!

** الخبر الخامس: القبض على سودانى من مواليد الخرطوم يحاول الخروج من مصر الى السودان عند اسوان. ودوائر الامن بالقاهرة اعلنت عن احتمال تورط هذا المواطن السودانى فى الانفجار بمقهى وادى النيل بميدان التحرير. ونترك امور التحقيق للدوائر المختصة ولكننا نناقش الفريق عمر حسن البشير بهذه المناسبة. ماذا صنعت مصر للسودان حتى تجازيها بمعسكرات لتدريب المخربين وتمدهم بالسلاح والمستندات المزورة؟ ماذا صنعت مصر للسودان حتى تقوم بقطع كل رابطة بين السودان ومصر وآخرها الغاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم. مصر على مدى تاريخها مع السودان صنعت له كل خير وقدمت له كل معونة صادقة. والشعبان متحابان فلماذا اصطناع الفرقة؟

** الخبر الاخير: الشيخ عمر عبد الرحمن زعيم الجماعة الاسلامية والذى برأته المحكمة المصرية فى قضية اغتيال السادات يطلب اللجوء السياسى فى الولايات المتحدة الامريكية! وهكذا تتضح الامور.. العملية كلها سياسية وليست دينية. ويستخدم الدين للوصول الى الاغراض السياسية. الدول الخارجية تحرك الجماعات الارهابية وتدفع الثمن، هذه الدول لا تريد الاستقرار لمصر وتلجأ الى كافة الوسائل التى تزعزع استقرار بلدنا. اثارة الفتنة الطائفية مرة وضرب السياحة مرة واغتيال رجال الامن مرات والسطو المسلح على محلات الذهب والبنوك والتنسيق مع المهربين وتجار المخدرات والهدف النهائى هو السيطرة على مصر. واظن تكفى هذه الصيغة من الاخبار التى تثير الاعصاب. ويمكن للقارئ الان ان يمد يده ويتناول اقراص تخفيض ضغط الدم.

لمعى المطيعى

سؤال

الأخوة الأعزاء أعضاء الجماعات الإسلامية غير الارهابية لقد تلقيت العديد من رسائلكم التي تنتقدون فيها ما كتبت في العدد السابق في هذا المكان نفسه من نقد لكل من يلجأ إلي الإرهاب حتى وإن كان في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية ولقد احزنني ما جاء في رسالة بعض الأخوة أنني ضد تطبيق الشريعة الإسلامية ولقد تصورت أن اقرا في نهاية رسالته اتهاما بالكفر والحمد لله . فما زال هذا الأخ يعتبرني من المسلمين والحقيقة التي اتمنى أن تصل إليه هي أنني لست ضد تطبيق الشريعة الإسلامية بل انني اعتبر نفسي اول من يتمنى ذلك ومن بين الذين أرسلوا إلي من قال هل تقبل ان تراق دماء المسلمين العزل ؟

هنا اقول لاخي في الإسلام لا اقبل وبقوة رفضي نفسها لذلك ارفض قتل جنود الأمن المركزي دون اي سبب إلا لكونهم جنودا لهم قيادة وأنتم أيها الأخوة من العارفين بأن هؤلاء الجنود ينفذون الاوامر ولا علاقة لهم بالسياسة من قريب او بعيد .

صدقوني لقد كنت اتمنى لكم كل التوفيق فيما تسعون إليه وقد كان امامكم اكثر من سياسة واسلوب للوصول إلى شرع الله عز وجل الم يكن من الأفضل أن تقوم الجماعات الإسلامية بأعمال خيرية يستشعرها المواطن المصري ويثنى عليها بدلا من اللجوء إلي المدفع الرشاش والعبوة الناسفة .. وهل كانت اجهزة الأمن تستطيع محاربتكم او مقاتلتكم وانتم تقومون بأعمال خيرية . صدقوني انني اقدم لكم نصيحة مخلصة وانني استشعر بالمرارة عندما اقرا او اسمع انكم تعرضتم للاعتقال او تعرض احد الضباط للقتل علي ايديكم . ثم تعالوا إلي كلمة سواء الم يقل الله عز وجل في كتابه الكريم «وادع إلي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» صدق الله العظيم فهل الحكمة والموعظة الحسنة هي قتل ملازم بالبحث الجنائي في الجيزة وقتل طفل كان برفقة والده ضابط امن الدولة فهل كان هذا الطفل يحارب تطبيق الشريعة الإسلامية.

إن خلافكم مع الحكومة قد حسمه فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي حين قال لو ان الخلاف علي الدين ما كان حدث القتل والإرهاب لان القتل لا يحدث إلا إذا كان الخلاف علي الدنيا والسلطة إذن فإن الصورة التي انطبعت في نفوس الجميع الآن عنكم هي انكم تسعون إلي السلطة وأن الإسلام بالنسبة لكم وسيلة لا غاية .

ثم تعالوا مرة اخرى إلي كلمة سواء الم يقل رسول الله «ص» إن تقاتل مسلمان فالقاتل والمقتول في النار وبقيه الحديث انتم تعرفونه اكثر مني صدقوني انني اتمنى لكم الخير ولن يكون هذا الخير إلا بالعمل لتحسين الظروف الاقتصادية في البلاد . وبعد أن تتحسن هذه الظروف يمكننا أن نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وحتى لا تكون هناك اية اعذار .

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٥ أ مارس ١٩٩٣

نسمات

أعلن الرئيس محمد حسني مبارك في أحاديثه الأخيره عن بعض الاتجاهات في فكر النظام الحاكم في مصر بمنتهى الوضوح. وقال ان التطرف أصبح ظاهرة عالمية تتطلب جهدا وتنسيقا دوليا لمواجهته. وان مصر سوف تتصدى للتطرف والارهاب بكل الصراحة والحسم وبالتطبيق المستمر للديمقراطية وأن الشعب كله مطالب بالمشاركة مع قوات الامن كما أوضح أنه لايوافق على قيام حزب ديني في مصر حتى لاتتحول الاديان الى صراع سياسي وأشار الى أن قانون النقابات المهنية الجديد جاء استجابة للآراء القاعدة العريضة هذا وقد رد على الشائعات مبينا أنه لاتوجد أسباب سياسية وراء تغيير بعض قيادات الامن والشخصيات العامة، وأن الامر جاء نتيجة لتصرفات شخصية ولقد بين ان السودان كلما تعرض النظام فيه لأزمة داخلية لجا إلى إثارة قضية حلايب والنزاع الحدودي مع مصر كما كرر حتمية استمرار العمل بسياسة الاصلاح الاقتصادي حتى عام ١٩٩٥ وأصر على رفض التورط في سياسات المحاور وصرح بان مصر تجرى اتصالات مكثفة لحل مشكلة المبعدين، ولاستئناف محادثات السلام وأظهر تمسكا شديدا بان تكون مصالح الشعب دائما في المقام الاول عند اتخاذ القرارات وإنني إذ ارحب بمثل هذه الأحاديث التي تضع النقط فوق الحروف والتي تقضي على الشائعات وتوضح المسيرة أدعو السيد رئيس الجمهورية الى معاودة أسلوب الالتقاء بوفود الاحزاب المختلفة للحوار البناء، وللتعرف الذاتي على الآراء والمقترحات كما أناشد أهل الفكر في عهد حرية الراى والكلمة أن يعلنوا وجهات النظر المختلفة لتكون موضع الاعتبار عند اتخاذ القرارات .

صرح حسين سليمان ابو صالح وزير خارجية السودان الجديد بان بلاده تدعو الى إعادة العلاقات مع مصر لطبيعتها وانه يرى من المفيد إجراء حوار جاد و اوضح أن السودان يضع أسبقية للعلاقات مع دول الجوار وأن السودان يعمل على تجاوز الآثار السلبية لأزمة الخليج .

وقال عمرو موسى وزيرخارجية مصراننا نفضل حل مشكلة حلايب وديا ونرفض الخيار العسكري وأشار الى أن مفاوضات حلايب مستمرة وأن اللجنة المصرية السودانية سوف تواصل اجتماعاتها بالقاهرة عقب عيد الفطر المبارك بإذن الله

ومن الواضح أن الطرفين يرغبان في تسوية النزاع بينهما بالحوار وبالطرق السلمية حرصا على العلاقات الأزلية والمتينة بين الشعبين ومادام قد وجدت مثل هذه النية فسوف يتم التغلب على العقبات والمشاكل، ويرتفع مستوى التمثيل في لجنة المفاوضات المصرية السودانية وإنني أدعو في النهاية الى التقاء الرئيس المصري مع شقيقه الرئيس السوداني وتعود الروابط القوية بين دولتي وادي النيل

صلاح الرفاعي
نائب رئيس
حزب الاحرار

حوار

بقلم : احمد طلعت



نشرت الصحف من خلال تغطيتها لمحاكمة المتطرفين الاسلاميين امام المحكمة العسكرية في القاهرة ان المتهم هشام ابو النصر القى بيانا مكتوبا امام الصحفيين المصريين (والاجانب) قال فيه ان الشيخ عمر عبد الرحمن الموجود حاليا بامريكا هوزعيم الجماعة الاسلامية واكد على ان الجماعة مسئولة عن عمليات اغتيال الرئيس الراحل انور السادات والدكتور رفعت المحجوب والدكتور فرج فوده ومحاولة اغتيال زكى بدر.

واضاف بان وصف الجماعة الاسلامية بالتطرف والارهاب يعد (شرفا) لها كوسيلة للدفاع عن العقيدة واقامة دولة اسلامية .واكد على ان عمليات الجماعة ضد السياحة منذ ٦ اشهر تهدف الى الحاق الضرر الاقتصادى (بالنظام الحاكم) .واكد علي ان جماعته ستواصل ضرب السياحة وهدد المستثمرين فى مجالها بضرورة البحث عن مجال آخر للاستثمار .

ثم يجيء اخطر جزء من الخبر عندما تقول الصحف-القومية والمعارضة - ان المتهمين الذين حضروا الجلسة (٤٢ متهما) كانوا يرفعون لافتات بالعربية والانجليزية والفرنسية (!!) سجلوا عليها شعاراتهم التي تدور حول اقامة الدولة الاسلامية ..

ولايمكن ان يمر خبر كهذا بدون توقف عند المعانى التي يحملها .والدلالات الخطيرة التي يمكن ان تستنتج منه .من هذه الدلالات ان المتهم هشام ابوالنصر يلقى بيانا (مكتوبا) اى انه قد حصل فى سجنه على الورق والقلم وسمح له بان ياخذ ماكتبه الى قاعة الجلسة ليلقي بيانه على الصحفيين خلال فترة الاستراحة .مع ان الجميع يعرف ان كل ما يصل الى المسجون داخل السجن يجرى تفتيشه ومراقبته .ولوان المتهم كان قد ارتجل خطابه امام الصحفيين لقلنا انه لايمكن لسلطات الامن ان تكمم فم متهم وهو فى قفص الاتهام .لكن الذى حدث -كماروته الصحف -ان المتهم اخرج من جيبه ورقا مكتوبا وتلا منه تصريحه الصحفى دون ان يمنعه احد ودون ان يسال احد كيف دخل الورق والقلم الى السجين فى سجنه ..!!

ثم -وهو الاخطر -يرفع المتهمون لافتات مكتوبه باللغات الثلاث العربية والانجليزية والفرنسية تسجل شعارات اقامة الدولة الاسلامية ..

ولوقلنا ان رجال الحرس لم يتنبهوا للورق والقلم الذى كتب عليه البيان الذي القاه احد المتهمين فكيف يمكن ان نفسر عدم الانتباه الى لافتات مكتوب عليها شعارات بثلاث لغات اجنبية لانظن ان المتهمين قد وصلوا الى حد اتقانها حتى يكتبوا بها شعاراتهم امام الصحفيين والمراسلين الاجانب ..!!

ونحن من اكثر الناس حرصا علي سلامة المحاكمات .ومن اكثرهم ايمانا بان المتهم برىء الى ان تثبت ادانته .لكننا لانستطيع ان نفسر دخول (الممنوعات) الى السجناء فى محبسهم تحت نظر رجال الامن وسمعهم .وكانها اغذية اوادوية لايعترض عليها احد ..

بل ان رفع مثل هذه الشعارات فى قاعة المحاكمة امام الجمهور وامام الصحفيين الاجانب فيه شبهة التاثير علي المحكمة وهى جريمة مستقلة بذاتها .فما بالنا اذا كان البيان الذى القاه احد المتهمين يتضمن (اعترافا) بمسئولية جماعته عن اغتيال السادات والمحجوب وفرج فوده .والتاكيد على ان عمر عبد الرحمن -الموجود حاليا في امريكا- هوامير الجماعة مما يعنى مسئوليته المباشرة -اوغير المباشرة -عن هذه الجرائم التى ارتكبت رغم ان سلطات الامن لم توجه اليه اتهاما مباشرا بارتكابها اومجرد الاشتراك فى ارتكابها ..!!

المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٣

ثم يلفت النظر ايضا فى هذا الخبر الذى نشرته جميع الصحف -القومية والمعارضة -ان هذه الصحف لم تشر بكلمة واحدة لموقف المحكمة من هذه الاحداث واكتفت الصحف بان المحكمة قد اجلت المحاكمة الى جلسة قادمة ولم تقل الصحف شيئا عن موقف سلطات الشرطة (وحرس) المتهمين من البيان (المكتوب)ومن الشعارات (المنصوبة) فى قاعة الجلسة امام الصحفيين والمراسلين الاجانب .

وهل يعنى ذلك حق اى متهم-فى اى قضية -فى ان يلقى بيانات امام الجماهير الحاضرة فى قاعة المحاكمة ليشهدها الصحفيون والمراسلون الاجانب..!!

وماذا لورفع المتهمون -الذين قضى ببراءتهم -فى حادث فتاة العتبة لافتات فى قاعة المحاكمة تقول بانهم ابرياء قبل ان يصدر الحكم ببراءتهم..!!

ان مايجرى -هذه الايام -من بعض اجهزه الأمن قد اصبح غير مفهوم .. وبصراحة اكثر غير مقبول ..

الإرهاب .. والجبهة الوطنية

بقلم : المستشار سعيد الجمل

نحن فى حاجة ماسة للقضاء على الارهاب السائد فى بلادنا والذى يعكر صفو الحياة.. هذه امنية للجميع حتى نتفرغ للاصلاح ولشحذ جهود التنمية فى كل مجالاتها الاقتصادية والبشرية عموما.. هذه أمنية وطنية غير أن الامانى لا تقيل عثرة ولا تقدم علاجا فظاهرة الارهاب تحتاج اساسا إلى معرفة الاسباب المؤدية لها لأن التعامل مع اعراض الظاهرة لا يغنى أبدا عن ضرورة علاج الاسباب الكامنة.

لابد من بعث عوامل الثقة بين السلطة وبين الشعب وهذا الرباط المعنوى شديد التأثر يتطلب دائماً شجاعة وصدقا ومصارحة من قبل القائمين على الحكم ومواجهة كافة المشاكل الحقيقية ومشاركة الشعب فى معرفة الحقيقة حتى تطمئن النفوس وتهدأ وللأسف الشديد فإن حكومة الحزب الوطنى لن تحرص أبداً على كسب ثقة الشعب وإنما يهمها فى المقام الأول إبقاء السلطة فى يديها ولو كان ذلك ثمنه تبديد الثقة بينها وبين الشعب. تنتشر الاشاعات ويكثر التساؤل وحكومة الحزب الوطنى غافلة أو كالغافلة لا يهمها تبرير الاشاعات حتى تطمئن النفوس ويهدأ الشك الذى يراودها والذى طال مذاق مرارته فى حلوقنا جميعا. هذه الثقة ضرورية بكسب كافة القوى الشعبية بجانب الدولة لمحاربة الارهاب ومحاصرته وليس يكفى أن تقول السلطة أن الارهاب ينتشر فى جميع انحاء العالم لتعفى نفسها من نقص اسباب ومعرفة العوامل المؤدية إليه.. ولكى تكون الحكومة قادرة على محاربة الارهاب وكسب ثقة الشعب فإن عليها الا تخفى الحقائق فيكون حربها للفساد المنتشر لا يقل اثرا عن حربها للارهاب فدول العالم التى تستشهد بها الحكومة لا تخفى حقيقة كما أنها لاتساند الفساد أو اعتداء على حقوق الشعب فلا تحمى أحدا مهما كانت صفته لأن السيادة هناك للشعب ومصالحه ولأن للمؤسسات الدستورية هناك تقوم بعملها كاملا فلا تعطل الحكومة استجوابا ولا تترك الشائعات دون مواجهة بل هى تواجه الرأى العام ولا تتركه يضرب اخماسا فى اسداس بل تجهز على الاشاعة لتظهر الحقيقة إن كان لا خلاف عليها أو هى تعطى سلطات التحقيق كافة صلاحياتها لتقوم بوظيفتها كاملة لأنه لا قداسة لاحد فسلطة القانون تسود الجميع دائماً القداسة للشعب ومصالحه العليا وهيبة الدولة التى تمثله والتى لا وجود لها بغير سيادة القانون واعمال اثره فى كل اتجاه. هذا حديث نسوقه لنرد به على الداعين الى جبهة وطنية موحدة لمحاربة الارهاب والذين لا يطرحون حديث الجبهة الوطنية هذا إلا عندما تتأزم الامور ويصبح عجز الحكومة باريا وواضحا جليا. هذه الدعوة التى أسماها اصحابها جبهة وطنية ديمقراطية تقتضى فى المقام الاول لكى تكون لها فاعليتها أن يفرج اساسا عن الارادات الوطنية التى يراد لها أن تشارك فى هذه الجبهة ليتصدى الجميع للارهاب لأنه لا يمكن التصدى للارهاب والارادات مقيدة لا يسمح لها سوى بالشكوى والاحتجاج عن طريق صحفها. لابد لكى تكون هناك جبهة وطنية ديمقراطية كما يقولون من أن يكون اعضاء هذه الجبهة لهم مطلق التصرف لايقيد اراداتهم قيد حتى يضمن المناخ الديمقراطى الصحيح الذى هو الشرط الرئيسى لوجود ديمقراطية حقيقية يستطيع اطرافها المتساوون فى كافة الحقوق السياسية من ان يشاركوا لا عن طريق التأييد الاعمى والتصفيق والامضاء على بياض ولكن عن طريق المشاركة الحرة والواعية وبغير ذلك فلن تكون هناك جبهة وطنية فشرط ذلك اطلاق حرية الاحزاب فى نشاطها ورفع القيود التى تمارسها الحكومة عن طريق قانون الطوارئ وكافة القوانين الاخرى المعوقة للنشاط السياسى الحقيقى.. وبغير ذلك فلن تكون اصوات المعارضة سوى رجع الصدى للحزب الوطنى الحاكم. وحسنا وجميلا ما

قاله استاذنا الكبير نجيب محفوظ اخيرا فى صحيفة الاهرام يوم ١٣/٣/١٩٩٣ قال سيادته «إن الشعب قد يرغب فى ان يفعل شيئا ولكنه لا يدرى كيف.. فالعين بصيرة واليد قصيرة والعواطف الطيبة وحدها لا تفيد.. انما يتجلى موقف الشعب حقا حينما يدعى للادلاء بصوته فى انتخابات حرة لا تشوبها شائبة ولعله يتمنى أن يتاح له ذلك يوما لينصر الحق ويدفع الظلم والقهر والارهاب». أما هذه الاحاديث التى يطلقها اصحابها مغفلين الاسباب الحقيقية للارهاب فلا جدوى منها ولا غناء إذ يكتفى اصحابها بالقاء اللوم على الجماهير الصامتة وعلى المثقفين من ابناء الشعب بصفة خاصة فإنها احاديث من لايريد أن يعرف المتهم الحقيقى مكتفيا بإلصاق التهمة بآخرين ابراء للذمة مع أنه كان يستطيع أن يقول بوضوح إن وضع القيود على النشاط الحزبى والنقابى يعدم الارادة الحرة ويجنح باصحابها الى السلبية فلا يستطيعون مشاركة فى جبهة وطنية أو غير وطنية ففاقد الشئ لا يعطيه ومن سلبت حريته وجمد نشاطه بقادر على المشاركة أو الحركة. لا جدوى من الحديث عن جبهة وطنية. والحزب الوطني هو وحده الذى يعيش على ارض مصر ويتخذ القرار وحده دون أن يعنى بمشاركة الاخرين بعد أن اصبحت المؤسسات الدستورية التى تحدث عنها الدستور لجانا حكومية تابعة تأتمر بامرها وتستلهم مصلحتها وحدها.

كيف يكون هناك جبهة وطنية من الاحزاب والتجمعات المختلفة بعد تزوير الانتخابات واستبعاد كافة القوى السياسية فيما عدا الحزب الوطني. كيف يكون عمل هذه الجبهة بعد أن اعتبر مجلس الشعب نفسه قوة فوق القانون متحصنا بعبارته التى اخترعها لنفسه هو أنه «سيد قراره» مستسيغا كافة الإجراءات الباطلة التى أتت بنواب ليس من حقهم أن يجلسوا تحت قبة المجلس ضاربا عرض الحائط بكافة التحقيقات والآراء التى انتهت إليها أعلى سلطة قضائية فى البلاد وهى محكمة النقض من أن أكثر من مائة طعن فى صحة الانتخابات قد قبلتها المحكمة منتهية الى بطلان الانتخابات فيها. ولو كانت حكومة الحزب الوطنى حريصة على الشرعية وعدم مخالفة الدستور ما كانت قد حرضت مجلس الشعب على عدم الاعتداد بما قررته السلطة القضائية فجعلت منه سلطة فوق القانون بدعوى انه «سيد قراره» فيكف يمكن لمن استبعدوا من تمثيل الشعب أن يدعوا الآن لانشاء جبهة وطنية بعد أن اغتيلت واغتصبت حقوقهم تحت دعوى أن للمجلس يفعل ما يشاء بمقولة أنه «سيد قراره» لابد من القضاء على الاحتكار السياسى الذى يمارسه الحزب الوطنى قبل التفكير فى انشاء جبهة وطنية لمواجهة الارهاب ولن يكون ذلك إلا بما اقترحه الاستاذ نجيب محفوظ حين قال أن موقف الشعب ازاء هذا الارهاب لن يتضح ولن يكون قوة ايجابية إلا إذا ادلى بصوته فى انتخابات حرة لا تشوبها شائبة بغير ذلك فلن يتاح ابدا رفع ظلم أو محاربة ارهاب.

نبضات

النظام السياسى المصرى جسد مريض تفت فى عضده العلل والأوجاع . المتفائلون يقولون أنها جروح سطحية وبعض الظواهر العارضة التى يمكن السيطرة عليها لو صدق التشخيص واستخدم الدواء الشافى فى الوقت المناسب . والمتشائمون يقولون أن السرطان والغرغرينه قد استشريا بالجسد . وبالتالى لم يعد يملك العلاج الا الله سبحانه وتعالى .

لست طبيبا ولا حكيما ينوى أو يسعى إلى اقتراح العلاج او اسداء النصح . فاهل المرض يفضلون موته على تدخل الغرباء والمتفلسفين . والحقنة وشربة الملح من يد حلاق القرية افضل عندهم من «كنسلتو» يضم الدكاتره على ابراهيم ومورو والكاتب .

والمصيبة ان هذا النظام المريض هو الذى يقود السفينة . وكارثتنا الكبرى أننا معهم على هذه السفينة . وقد يكون تعرضنا للمخاطر اكثر منهم . فتحت أيديهم قوارب النجاة التى تؤمن وصولهم إلى بر الأمان .

العلة القاتلة تكمن فى هندسة الهيكل السياسى المفروض علينا . فهو عبارة عن هرم مقلوب ، يرتكز على قمته وترتفع قاعدته فى الهواء . وقمته عبارة عن نقطة محدودة يرتكز عليها كل البنيان . ولذلك نجد انه يهتز «كبندول» الساعة بمجرد انفجار «بمب» الأطفال بالقرب منه .

اقول «بمب» الاطفال لان الارهاب عندنا ضئيل ومحدود إذا قورن بالعنف فى [illegible] وفى نيويورك وفى انجلترا وفى المانيا . وعدد ضحايا العنف عندنا لا يصل إلى عدد ضحايا اتوبيس يسقط فى ترعة لاختلال عجلة القيادة فى يد السائق .

العنف عندنا يصل إلى حد تهديد الاستقرار . فمع ضالته فهو يحدث أثرا نفسيا يجاوز مقداره ومداه وتدميره والسبب فى ذلك انه يواجه نظاما سياسيا هشا ضعيفا . وضعف النظام السياسى يشجع مرتكبى العنف على التمادى وعلى الاستمرار . فهم يدركون أن أى عنف يحدث دويا يهز اركان النظام ، ويمس مقوماته الاقتصادية والسياحية الخ .

والنظام السياسى هش لانه هرم مقلوب . والبنيان لا يقوم على اسس ثابتة ولا اعمدة راسخة . واعمدة النظام السياسى وهى المؤسسات المتعددة التى تشارك فى القرارات ولها سلطات وعليها مسئوليات . وعليها ان تكون مؤسسات مستندة إلى الشعب وملتحمة به .

ولايكون الاستناد إلى الشعب بالوهم وبالتضليل . فليس تاييدا مايفعله مقاولو الانفار الذين يبعثون ببرقيات التاييد باسم المئات والآلاف . فمقاول الانفار منافق انتهازى لم يحصل على إذن أو تفويض من أحد بتأييد الرؤساء . ومن ترسل باسمهم برقيات التاييد يسكتون خوفا او طمعا او حرجا . وليس تاييدا مايهتف به المرتزقة والاغوات قائلين بالروح بالدم نفديك يا اى رئيس

المصدر : [illegible]
التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

البرقيات والهتافات ماهى إلا سراب وفراغ وتضليل وعند الازمات و المحن يلتفت المسئول حوله فيفاجا بالفراغ . وعندما يترك المسئول وظيفته لايجد الهتيفة ولا محترفى البرقيات بل سيفاجا بان الدنيا قد ولت وان الشمس قد غربت وان مؤيدى الأمس يرفضون ان يمدوا ايديهم حتى للسلام .

اما عن العنف فى اوربا وفى امريكا فهو لايهز النظام السياسى . ومرتكبوه يعلمون تماما ان عنفهم لايهدد النظام السياسى ولا اركانه . ولذلك يمر العنف ولا ياخذ حجما كبيرا ولايحدث صدى واسعا .

الهرم عندهم يرتكز على قاعدته . وتستقر قمته على قاعدة قوية اساسها متين واعمدتها راسخة . لانها تستند إلى ناخب اعطى صوته بحرية . والناخب هناك يدعم ويحاسب ولا يهنف لاحد مفتديا إياه بروحه ولابدمه .

يضاف إلى ذلك ان العنف عندما يعيش فى تربة جاهزة ومعدة لنموه واتساعه هذه التربة هى المواطن الذى يشعر نحو السلطة ونحو المجتمع بالكراهية والضيق والحقد والاحتقار . فهو يعانى من البطالة وجنون الاسعار وتدهور الخدمات . وفوق ذلك يعانى من الاستفزاز المعتمد الغبى من جانب السلطة وعملائها وممثليها .

د . نعمان جمعة

كلمة حب

إلى من يشكو الناس إذا ظلموا ؟!

ما حدث فى قليوب خطأ.. يرقى إلى حد الخطيئة إذا هدد أرواح الناس وممتلكاتهم بالخطر.. والاحتجاج بالعنف مرفوض تماما.. ولو بررنا العنف مرة ما سلمنا منه ابدا!! وقد قلت ذلك وكتبته اكثر من مرة.. كنت وحدى ضد ما فعله لصوص لوس انجلوس.. لاننى كنت اتفرج وعينى على مصر.. وارفض ان يحدث فيها ذلك.. وتعرضت للهجوم.. لانهم كانوا انصار الخطر.. كل من ايد العنف فى لوس انجلوس.. خاصة وانه كان احتجاجا على حكم قضائى.

وحدث ما توقعته.. ووقعت احداث ادكو وابوحماد واخيرا قليوب. وكلها تقع تحت نفس الفكرة.. واحتجاج على الحكومة تحول الى عنف دمر ممتلكات الحكومة والاهالى وعرض حياة الناس للخطر.

صحيح أن الناس هناك تعرضت لبعض المظالم.. وبعض الناس يشكو أمره الى الله ويسكت.. وبعض الناس ينفجر.. لقد وقع ظلم على مواطن أو أكثر.. وحاول الناس رفع الظلم فلم يجدوا من يسمع لهم فانفجروا.. بالمظاهرات والحرائق والتدمير واصابة الشرطة والمتظاهرين.

وهناك من يرى ان للمظلوم عذرا ونحن نلومه.. لان الواقع هناك سؤال.. الى من يشكو المواطن اذا تعرض لظلم.. كانت الصحف زمان وسيلة لرفع المظالم.. ولكن يبدو ان الحكومة لا تقرأ الصحف.. اما لانها لاتجد وقتا.. واما لانها تضيق بما تقوله الصحف.. وجعلت الحكومة اذنا من طين واخرى من عجين . لاتسمع الشكوى ولا تهتم بها. وقاطعت الصحف.. واعتبرت الصحافة رجسا من عمل الشيطان.. فلم تعد تبحث عن شكوى مظلوم.. او ترفع غبنا وقع على مواطن.. بل تصدق اجهزة الحكومة فقط التى تقول ان الناس غاوية شكوى.. او الناس التى تشكو قلة حاقدة. او ان هناك من يدفعها الى الشكوى!!

وكان التليفزيون زمان وسيلة ايضا لرفع بعض المظالم.. ولكن يبدو ان الحكومة تتابع الفوازير والبرامج الخفيفة فقط، او ان التليفزيون لا يشغل نفسه بما تقول الجماهير..

إذا بحث المواطن عن عضو مجلس الشعب لم يجده.. واذا وجده يرفض عضو مجلس الشعب ان يغضب الحكومة.. انه حريص على رضاها لانها تزور له الانتخابات،، واصبح عضو مجلس الشعب الذى يهتم بالناس عملة نادرة. وعموما فإن الانتخابات المزورة لا يمكن ان تكون لصالح الناس ابدا. وعضو المجلس المحلى اختارته الحكومة.. ووضعته فى قوائمها.. وفعلت المستحيل لكى تنجح قوائمها.. والذين افلتوا من حصار الحكومة ممنوعون من الاجتماع.. رفعت ضدهم القضايا حتى لا يجتمعون ابدا.. ولذلك كان عضو المجلس المحلى لا يحمل هموم الناس ابدا.. والا اين كان اعضاء المجلس المحلى فى قليوب!

صحيح ان الناس اذا ذهبت الى القضاء اخذت حقوقها.. ولكن متى وبأى تكلفة.. والعدالة البطيئة نوع من الظلم.. والقضاء تحاصره الحكومة بذهب المعز وسيفه. تحاول اغراء القضاء فاذا رفض هددته.. والقضاء يمشى على الشوك حتى يمكن ان يعطى الحقوق لاصحابها. ولذلك يصدر احكامه بعد روية ودقة. والجهات التى صدرت ضدها احكام من القضاء تحاول تشويه القضاء.. والتشنيع عليه.

الى من يشكو الناس.. هل ينفجر الناس.. والاحزاب لا تستطيع ان تفعل لهم شيئا لانها محاصرة وممنوعة من الحركة بين الجماهير.. واذا طالبت بحقوق الجماهير قالت الحكومة ان الاحزاب تستغل هموم الناس حتى تقفز على الحكم!! والنقابات صادرتها الحكومة.. والمساجد تحاصرها الحكومة.

الى من يشكو الناس.. وماذا تنتظر الحكومة لاصلاح احوال الناس.. هل تنتظر ان يحدث الانفجار مرة اخرة.. اذا كان قد حدث ٣ مرات ولم تتحرك الحكومة.. فماذا يمكن ان تتوقع. الحكومة لم تتخذ خطوة واحدة للاصلاح.. ولم تظهر ان هناك نية للاصلاح.. والحال على ما هو عليه. والحكومة تقول أنا حكومة الاغلبية والجماهير عنى راضية. واذا لم يرض الشعب قالت الحكومة انه قاصر لا يعرف مصلحته.. أو حاقد أو مدفوع من الخارج.

نحن ننصح الحكومة ولا تسمع.. ولكن الامر بعد ابو حماد وادكو وقليوب اصبح خطيرا.. لانه يتكرر . لانه لاتوجد نية للعلاج. أو للتغيير. وكل شئ ينذر بخطر شديد. ولكن الحكومة تفعل مثل الجوهرى تعلق هزائمها على الحكام الاجانب واتحاد الكرة الدولى.. ولا تعترف بانها أخطات او فشلت. او انها تستحق الهزيمة.. ونحن لا نتمنى لمصر الهزيمة ابدا. ولكن اعتراف الحكومة بانها اخطات يمكن ان يكون بداية الاصلاح.. وعلى ولاة الامور ان يروا وان يسمعوا وان يدركوا خطورة الامر.. لان الحكومة تخطئ والجماهير تنفجر.. ولا تكفى الحلول الامنية وحدها لمواجهة هذا الخطر.

محمد الحيوان

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

الروشتة الديمقراطية في علاج المشكلة الإرهابية

بقلم : جمال بدوى

حين ترفض الحكومة النهج الديمقراطي لمواجهة العلل التى تتفاقم يوما بعد يوم ، فإنها تكون أشبه بالمريض الذى يرفض الدواء الناجع حتى لو أدى به الأمر إلى الهلاك (!!) ولو أن هذا الخطر كان مقصورا على المريض وحده ، لكان الأمر هينا ، ولكن المشكلة ان العلل تمس مصر كلها أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .. ومصر ليست ملكا لحزب معين ، أو حكومة بذاتها ، أو طائفة أو طبقة أو فئة ، إنها ملك لكل أبنائها ولكل من يعيش على ثراها ، ولكل من ينهل من خيرها وعلمها وثقافتها وحضارتها ، بل هى ملك للبشرية جمعاء .. لان مصر الآمنة المطمئنة ضرورة لسلام العالم وامنه وإستقراره .

هذه حقيقة تاريخية ربما تخفى عن اذهان بعض الذين تخدعهم المظاهر السطحية ، والنكسة التى تعرضت لها مصر منذ ابتليت بحكم الفرد وما ترتب على ذلك من هزائم وانكسارات ، لقد مرت مصر بمحن اشد واعتى مما نظن ، ولكنها استطاعت بفضل روحها الحية ان تقهر كل الذين ارادوها بسوء ، وخرجت فى النهاية مرفوعة الهامة ، عزيزة الجانب ، تواصل رسالتها الحضارية فى كل أنحاء المعمورة .

مصر تمر الآن بمنعطف خطير يتمثل فى المشكلة الامنية التى اصبحت هاجسا يوميا يهدد النظام والاستقرار والاقتصاد .. ويزرع القلق فى نفوس الناس .. ولكن المشكلة الأكبر هى فى موقف الدولة من هذا الذى يجرى .. فهى تكتفى بالمواجهة الامنية وترفض الطريق الصحيح الذى يكفل للبلاد الاستقرار الشامل ، والسلام الحقيقى ، وتفضل الاعتماد على جهاز الأمن .. والرضا بالمقالات والشعارات التى تنشر فى الصحف لتندد بالارهاب وتستنكره وتشجبه .. وكفى الله المؤمنين القتال ..

هذا التفكير السقيم سيدفع بالبلاد إلى غياهب مظلمة ، وسيضع مصر على حافة هاوية ليس لها قرار .. صحيح ان الديمقراطية غالية الثمن .. وتحتاج ممن يريدها إن يضحى من اجلها .. ولكنها فى النهاية تمثل حصن الأمان للمجتمع والنظام لانها تشرك الشعب كله فى قضاياه ، وتحمله المسئولية ، ولكن الظاهر حتى الآن أن الحكومة تخشى الاعتماد على الشعب ، وتفضل بقاءه فى حالة الجمود والسلبية واللامبالاة ، وهى تعلم فى قرارة نفسها ان الشعب قادر على تحمل المسئولية ، وامين عليها .. ولكن الحكومة لاتريد له ان يقوم باى دور ايجابى ..

لقد طلب رئيس مجلس الشعب من رؤساء الاحزاب أن يشاركوا بارائهم فى ظاهرة الارهاب ، فلم يتخلف منهم احد ، واتفقت كلمتهم على استنكار الارهاب ، وتقدم زعيم الوفد فؤاد سراج الدين ، باقتراحات محددة تعالج ظاهرة الارهاب من جذورها ، وتقضى على مسبباتها ، فماذا كانت النتيجة ؟ وماذا كان رد فعل الحكومة ؟

ذهبت كل الاقتراحات ادراج الرياح ، او ظلت حبيسة الأدراج الرسمية ، ولم يصدر عن الحكومة ما يدل على عزمها للتحرك قيد انملة للأخذ بهذه الاقتراحات ، ولم تظهر على الحكومة اى رغبة فى تغيير التركيبة السياسية القائمة على الاحتكار وسيطرة الحزب الحاكم وتجاهل الارادة الشعبية حتى فى صميم الأمور التى تمس الطبقات المثقفة . وعندما ارادت الدولة معالجة مسالة التمثيل النقابى ، فإنها اتبعت نفس اسلوبها التقليدى فى سلق القوانين بلا دراسة أو تمحيص او استطلاع امين لرأى أصحاب الشان .

هذا مثل للأساليب العقيمة التى تسلكها الحكومة فى القضايا العامة ، وتؤدى فى النهاية إلى الاستفزاز والياس وتوسيع قاعدة العداء والتربص .. فما بالك بمشكلة الارهاب التى تتطلب مشاركة شعبية جادة تفتح للشعب منافذ التمثيل النيابى الحر البعيد عن التدخل

والتزوير والسيطرة .

إن رئيس الدولة لا يختلف مع القائلين بان الديمقراطية هى الحل . وتصريحاته فى النادى السياسى للحزب الوطنى خير دليل على ذلك . فإذا كان هناك إجماع على الديمقراطية فما الذى يمنع من سرعة التطبيق ، وما الذى يحول دون الاسراع بالعلاج .

إن الديمقراطية لاتزال حتى الآن هى طوق النجاة من الارهاب ، وهى الدواء الناجع الذى يحقق الامن والسلام لكل من يعيش على ارض مصر ، ولا تزال بوابة الديمقراطية مفتوحة تنادى الحكومة كى تعبرها وهى مطمئنة الى سلامة النتيجة ، وصدق المفعول ، وعليها ان تمضى بلا خوف او توجس من الشعب فالشعب المصرى يبغض العنف والتعصب ويتطلع إلى الحرية والديمقراطية حتى يتخلص من كل الاوجاع والعلل ..

ولكن المفتاح فى يد الحكومة .. وهى التى تستطيع ان تفتح الباب فتكتب لمصر النجاة .. او تغلق الباب فيكون العار والشنار والدمار والعياذ بالله .

المدونة

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣

كلمة أخيرة

ماذا يحدث في مصر؟ لقد أصبحت للمواجهة الشاملة التى تتبعها الحكومة مع الجماعات الدينية المتطرفة حديث كل بيت فى مصر.. اصبحنا نتلقى الاخبار الجديدة كل يوم. وأصبحت العمليات الارهابية تتصاعد. ويكفى ان بعض المستثمرين الاجانب تلقوا تهديدات بتدمير استثماراتهم فى مصر.. اذن فأن «المواجهة» تتصاعد.

واسلوب الامن فى مواجهة «الارهابيين» كما اطلقت عليهم وسائل الاعلام اصبح اكثر حزما. ووسط كل ذلك نفقد الكثير. نفقد ثقة المستثمرين وثقة السائحين. وبالتالى فإننا سنحتاج الى مرحلة جديدة لاعادة بناء هذه «الثقة» مرة اخرى، والامر المحير فعلا هو التغطية الاعلامية او الحملة الاعلامية التى تشنها أجهزة الاعلام الحكومية ضد «الارهاب» لماذا نصر على أن نعالج جميع المواقف التى تواجهنا بلا دراسة.

لماذا نطلق العنان لأقلامنا وجميع وسائلنا الاعلامية حتى تنتهى الازمة ثم ننسى بعد ذلك علاج الاسباب.

ليس كل الجماعات الدينية متطرفة. وهذه حقيقة لماذا الآن لانستمع الى هؤلاء لنعرف منهم ما يدفع بعضهم الى التطرف، على الاقل من باب العلم بالشئ. فبالتأكيد ان هناك ظروفا واسبابا تدفع بهؤلاء «المتطرفين المجانين» الى سفك الدماء والتفجير، وهم يختارون اماكن عملياتهم الجديدة حتى تعلم بها مصر بأكملها. ويكفى حادث الاتوبيس السياحى امام المتحف المصرى اول امس. ومن قبله قهوة وادى النيل وغيرها. وغيرها.. والامر اذن ليس «قلة منحرفة» ولكنه «قلة منظمة» والمواجهة الفورية مع هذه «القلة» يجب أن تتماشى مع الحل الجذرى والسريع لمشاكل الشباب الذى وصل الى مرحلة الاستعداد التام للتفرغ «للارهاب» فنحن لانعطى الشاب حقه فى مصر. الوظائف قليلة والمساكن حلم والحالة الاقتصادية تحت الصفر اما الباب الوحيد امام الشاب اما الانحراف.. او التدين.. الغريب ان التدين يدفع بعد ذلك للارهاب فى بعض الاحيان.. لماذا؟ لاننا نعامل الشباب كأنهم مجرمون. والنتيجة تكون التطرف والاعتقال والسجن. وتدمير المستقبل ولا يمكن ان يمر كل ذلك بدون رد فعل. وللاسف فأن هناك من يستغل ردود فعل الشباب الغاضب لمصلحته.

ان حالة شباب مصر غريبة. وبينما الحكومة «تواجه» الارهاب فأنها تخلق له مناخا صالحا لتفريخ المئات من المتطرفين. المفروض ايها السادة ان نحل المشاكل التى جمعتها الحكومة فوق رأسنا. حتى لا يستمر «الارهاب» والتطرف اما ان نقوم بحملة علامية «نلعن فيها ابو المتطرفين» وعظيمة يامصر يا ارض النعم.. فإن ذلك لن يحل مشكلة ابدا لكنه بمثابة مسكن لآلام الازمة. وسلم.

محمد مصطفى شردى

سريعا إلى:

●● الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم.. رجوعك عن القرار الاخير الذى اثار الشغب فى القليوبية امر جيد. حتى لاتستغل بعض الفئات غضب الاهالى على الحكومة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣

لحظات الخطر.. والمصير!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

لم يعد الإرهاب مشكلة، يكفي ان تترك لوزارة الداخلية وقوات الأمن تتعامل معها طلقة بطلقة ولا سلاحا بسلاح. ولم يعد مشكلة، يكفي تركها لوزير الأوقاف وقوافله التي يتجول بها في عواصم المحافظات، يلقي فيها المواعظ والدروس وأطيب الكلمات!! فذلك كله يدخل في باب المزايدات التي لا تقدم حلولا ولا علاجا يحمل الشفاء!! لقد تحول الإرهاب الي عاصفة توشك ان تتحول الي إعصار يأخذ في طريقه كل شيء، ويهدم ويقتلع كل شيء. لقد بات الوجود كله مهددا، الدولة والمجتمع معا!! لقد جربت الدولة كل شيء جربت الضرب في المليان، فتصاعد مستوي العنف والإرهاب، وجربت القوانين والتشريعات وتغليظ العقوبات، فكانت كمن يقيم السد في أسفل النهر!! جربت كل شيء إلا شيئا واحدا لم تجربه: هو إشراك الشعب والناس في المواجهة والتصدي!! هي التي تركت الأرض بورا، حتي نمت فيها الأعشاب والأشواك ومن يزرع الشوك لا يحصد غير القتاد!! هي التي وضعت الشعب كله والناس علي الهامش، وجمدت حركتهم، ووضعت امامهم الخطوط الحمراء، ولخلت الساحة لنفسها، فلم يبق لها إلا للهرجين والممثلين معدومي القدرة والموهبة!! يتصدون لكل مشكلة بتصريح، حتي أصبحت هذه تلالا وأكواما، ويدهنون الواجهات وماوراءها خراب! فقدوا حاسة السمع، فلم يعودوا يسمعون الا لأنفسهم، وفقدوا كذلك حاسة البصر، فلم يعودوا يبصرون غير انفسهم، حتي مواقع اقدامهم لم يعودوا يبصورن!! إعلامهم كله تحول الي فوازير في فوازير!! نعود ونقول انهم جربوا كل شيء إلا شيئا واحدا، هو جذب الشعب والناس وشد انتباههم الي الخطر المحدق ونذر الإعصار والحريق الذي شب حتي امسك بالملابس، لم يتركوا للشعب والناس فرصة للمشاركة الحقيقية لمواجهة الخطر والإعصار والحريق والتصدي الجامع له!! واحسب ان الوقت ليس لوان الحساب أو العتاب.

واتصور انه علي رئيس الجمهورية ان يدعو الي لقاء عاجل لكل رؤساء الأحزاب والمؤسسات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني كلها، ليس لوضعهم في صورة الخطر، فالجميع يدركون وايديهم في النار تكتوي، إنما لتشكيل مايشبه «مجلس حرب» يتصدي معه للإعصار الكاسح الذي بات يهدد بابتلاع الجميع!! وأقول «مجلس حرب» بكل ماتعنيه هذه الكلمة!! مجلس ينزل الي الجماهير ووسط الناس، ويتحرك معهم وبهم، ولا يكتفي بالمناقشة وإصدار الأوامر والقرارات!! مجلس حرب أشبه برئاسة الأركان، فكل قائد بغير أركان حربه، قائد منفصل ومنعزل، بل

مفصول ومعزول! إن رئيس الجمهورية بذلك يسند ظهره الي الأغلبية الحقيقية، ولا يكتفي بتلك الأغلبية المرسومة والموهومة!! وهو بذلك يكسب زخما ويكسب قوة حقيقية وحيوية متدفقة، تنتقل إليه من قوة الشعب وحيويته الكامنة!! وأقول مجلس حرب، حتي لا يتصور البعض أو يهمسون، أنها رغبة في المزاحمة واقتناص بعض الكراسي، أو فلان يريد أن يزيح ويأخذ مقعد علان!! فالأمر قد تجاوز كل ذلك. وأصبح أخطر من الوزارة وكراسي الوزارة!! إن مصر كلها قد أصبحت في بؤرة الإعصار، وأصبح الوجود كله مهددا، ولتبق مصر أولا أو بعد ذلك يكون الحديث وكل الحديث!! هي دعوة بل هي مطلب، بل هي واجب علي رئيس الجمهورية، فليس وحده وليست حكومته التي شاخت وتصلبت شرايينها، وليس حزبه الموهوم، هو الذي سيدفع الثمن، بل إن الجميع سيدفعون الثمن باهظا وفادحا، من حاضرهم ومستقبل أولادهم!! فليست هي مصر، تلك التي يلعلع فيها الرصاص علي الجانبين، وليست هي مصر، تلك التي يسير فيها الناس بين القنابل ووسط الألغام!!

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٣

- الشباب .. العنف .. الدين .. قضية ساخنة . قد لا تحتاج - فى اللحظة الراهنة والاحداث الجارية - الى مقدمة .. وانما الى مناقشة هادئة !

- فالشباب اصبح اكثر ميلا الى «العنف» .. وكانه هو الشىء الوحيد فى العالم الذى يملكه .. ويستخدمه بحرية !

- وبدا ايضا اكثر اطمئنانا للعودة الى «الدين» .. وان كانت هناك تحفظات ضخمة على هذا «الدين» الذى عاد اليه الشباب .. (فالدين لا يعرف الارهاب .. والتخريب وقتل الابرياء واهدار المال والمنشآت العامة) وتحفظات اكثر ضخامة على نوعية العنف الذى يرتكبه .. فلا مجال فيه لاستثناء الاطفال الصغار ، ولا محل للحفاظ على الابرياء .. ولا منطق فى حصد الارواح .. الا الارهاب !

الشباب .. العنف .. الدين

قضية مطروحة فى مصر

لماذا

لكيلا نتجنى على احد ، فان الثابت من تحقيقات النيابة .. واحكام القضاء وشهود العيان أن الأحداث الارهابية الاخيرة .. التى حصدت عشرات الارواح البريئة .. فى السنوات القليلة الماضية .. وظهرت بكثافة فى عام ٩٣ الحالى كان ابطالها من الشباب .. الذين لاتزيد اعمارهم عن (٢٠) او (٢٥) عاما !!

.. وهذه السن الصغيرة تهجر الحلم النبيل الى السكين ، وتغادر الخيال والجمال وبهجة الحياة الى المدفع والقنبلة .. وتتحول عن الاهداف الكبيرة الى وضع الغام ومتفجرات فى قلب الوطن لتحصد جنوده ، ونساءه .. وشبابه الأمن .. حتى لو كانت النتيجة مقتل الامة باسرها .

فلماذا نجح منطق العنف الدامى عند الشباب .. لماذا نجح الذين زرعوا منطق العنف فى جذب الشباب .. فى حين تراجعت المنظمات الطوعية والنقابية والجمعيات الشعبية والاحزاب السياسية فى اقتلاع جذوره .. واستقطابهم نحو الحوار بالكلمة بدلا من «لعلعة البارود» .. ودوى الرصاص فى الشوارع الآمنة ؟

هذه الرؤية تبحث عن اجابة !

.. والمفكر التونسى وعالم الاجتماع الشهير (رضا بوكرع) استوقفته الظاهرة .. ولخصها فى جملة واحدة بقوله «الشباب مسالة سن ، ولكنه يصبح مشكلة اجتماعية فى المجتمعات التى تعانى من التمزق الاجتماعى» ..

اغتراب

وعندما يكون المجتمع فى ازمة فالشباب هو المرشح للدخول .. والشيوخ هم المرشحون للخروج .. وهم على وعى بانهم هامشيون ، والتهميش ليس الا تعبيرا عن الاغتراب الذى يعانى منه المجتمع .

ومصر تعيش هذه الحالة من الاغتراب .. و د.نعمات فؤاد لديها الاسباب التى تجعلها تقتنع باتساع مساحتها حتى انها تطال كاتبا ومؤرخا كالدكتور حسين مؤنس الذى كتب مقالة بعنوان «غريب فى وطنى» .. بث فيها آلامه واحساسه هذا .. «فالعالم غريب فى وطنه لانه افتقد القيم الاصيلة والامى كذلك ولكن من منظور مختلف .. فكما ان المعرفة قربى ورباط ووثاق فان الجمال وحدة وغربة وانغلاق على حد تعبيرها .

والمواطنون الكادحون .. والفقراء فى اوطانهم ـ لان الفقر فى المال فقر فى كل شىء ـ هم ايضا غرباء .. وكذا اهل الخبرة الذين يضرب بهم عرض الحائط .. حتى الفلاح عرف الهجرة والنزوح باحجام جماعية .. والريف كله كذلك .. بعد ان زحف اليه او عليه التحديث والتقريب .. والنيل والهرم .. وحتى التاريخ «غدا غريبا على الناس بعد ان مسخ وشوهت الحقائق ..

وكان كولن ويلسون قد صاغ رائعته «اللا منتمى» عام ١٩٥٦ ليتحدث عن مصر التسعينات .

والاغتراب عند نعمات فؤاد سببه «غياب الديمقراطية»

وفى راى حزب الوفد وباقى احزاب المعارضة من «التجمع» الى الحزب الاتحادى ان «اس البلاء هو الديمقراطية المشوهة التى نتواضع على التعامل بها فى مصر ..

. والشباب فى مصر على راس المشكلة الاجتماعية .. وهم قضية القضايا ـ من البطالة الى الهجرة .. ومن ادمان المخدرات الى فقدان الهوية والطموح .. وغياب المشاركة الشعبية .. وانتهاء باللجوء الى العنف والارتماء فى احضان التطرف .

احتكار

وطبقا للتقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٩ و٩٠ و٩١ فان الطلبة قاسم مشترك اعظم فى عمليات العنف التى تجتاح المجتمع .. وهم ممن ينتمون للجماعات الدينية .

ويشير تقرير ١٩٩٠ الى ان التنظيمات الاسلامية الراديكالية ارتكبت حوادث بالغة الأهمية والخطورة وتنذر بتقدم مستوى الاداء الحركى لها والقدرة المالية (حادث تفجير سيارة لاغتيال زكى بدر .. حادث اغتيال المحجوب بدقة) ويشير ايضا الى احتكار الجماعة الاسلامية لمعظم الاحداث الهامة واكتساب ارضية واسعة داخل صفوف الحركة وتزايد عدد الاعضاء بها تاركين جماعات اخرى رغم ما يقع على هذه الجماعة من ضغوط ومطاردات .

وانحسار مساحة الخلاف بين صفوف الحركة خاصة بين قطبى التيار الراديكالى البارزين جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية مما يوحى بامكانية الوصول الى وحدة عامة .

وطبقا لتقرير ٩١ فان عقد الثمانينات شهد بروز بعض الجماعات الاسلامية الراديكالية التى كان لها دور ملحوظ فى احداث العنف التى شهدها هذا العقد كجماعة قبلى بزعامة عمر عبد الرحمن وجماعة الجهاد بزعامة عبود الزمر (ويقودها من السجن) !! والتوقف والتبين .. وجماعة بنى سويف المنشقة عن جماعة عمر عبد الرحمن . ثم جماعة «الشوقيون» المنشقة بالفيوم وجماعة احمد خولى .. وجماعة الشيعة .

ولايختلف الواقع الحركى عام ٩١ لجماعات العنف الاسلامية عن واقع الثمانينات فمازالت هذه الجماعات تكاد تحتكر ساحة العمل الاسلامي العنيف او لعلها هى ابرز الجماعات الموجودة واكثرها فاعلية .

ويمكن القول طبقا للتقرير ان هناك تواجدا ملحوظا لجماعات العنف فى الاوساط الطلابية .. وهذا يعنى ان الشباب هو الاكثر تورطا وانخراطا فى منظمات العنف .. فى حين هو عازف عن المشاركة السياسية (كما يقول لنا د .نادر فرجانى .

اخطاء

والفكرة بدقة وبوضوح عند عالم الاجتماع الكبير د. حسن الساعاتى .. تتجسد فى ثلاثية (الشباب ـ العنف ـ الدين لها جذور :

فالشباب عنده لا يتمتع بشبابه طويلا .. لانه بمجرد ان يعبر مرحلة المراهقة يطالب بان يسلك مسلكا رجوليا ونتيجة لاخطاء فى التربية فان السلوك العدوانى ينشا لدى الشباب ويطغى على ممارسته فى البيت ، او الجامعة او العمل» .

ويؤكد الساعاتى ان «السلوك العدوانى للشباب المصرى سواء كان ناشئا عن الاحباط السيكولوجى والتوتر والقلق ، او ناشئا عن عوامل اجتماعية اقتصادية مثل الحرمان الطبقى وقهر الكبار .. لا يصل الى حد العنف إلا اذا اثاره مناضلون متحمسون للتغيير الثورى .. بدليل ان الحركة الطلابية فى مصر قبل الثورة ساهمت فى اذكاء جذوة النضال السياسى .. الذى اشتد ليواكب الضغط السياسى من اجل التوقيع على المعاهدة عام ٣٦ .. من اجل الاستقلال .. وتجلى دور الشباب اكثر فى ثورة ١٩ التى ابلى فيها الشباب من الجنسين بلاء حسنا .. مما افضى الى استقلال مشروط عام ١٩٢٢ .

وجماعة حسن البنا التى ظهرت فى صدر هذا القرن .. قامت اساسا لاعتقاد الامام الشهيد بان «شباب هذا الجيل قد ورث ايمانا فاسدا» .. ولذا فانه كمرشد ومعلم اسس جماعة الاخوان عام ٢٨ . ونجح فى ان ينجو بها الى ان يصبح اقوى قوة ضاغطة الى جانب الوفد حزب الاغلبية .. وبمرور الوقت راح البنا يحلم بثورة يعد لها الشباب استعدادا للتدريب العسكرى والعنف .

وملأ السخط صدور الشباب فى عهد عبد الناصر عام ٦١ .. وتحول فى النهاية الى عنف وهذا ـ يؤكد ما ذهبنا اليه «ان العنف لا يحدث بين الشباب . الا اذا اثاره مناضلون ثوريون والذى حدث انه على الرغم من الخدمات والتسهيلات التى قدمها نظام عبد الناصر للشباب من صحة وتعليم وترويح .. فقد كان ثمة سخص دفين بسبب الارستقراطية

الجديدة التي نشأت بعد الاجراءات الاشتراكية في عام ١٩٦١ والتي افادت منها الطغمة العسكرية .

وطبقا للساعاتي فان هذا السخط تزايد تدريجيا حتى توج بالهزيمة المشينة للجيش المدلل في عام ٦٧ وامتلأت صدور الشباب بخيبة امل مريرة .. وناقش طلاب الجامعة الاوضاع السائدة بروح نقدية وعدوانية .

وبسبب هذه المرارة اغترب الشباب عن مجتمعه وهاجر الى كندا وامريكا واستراليا وعادت مظاهرات الطلاب للجامعة بعد طول غياب كوسيلة احتجاج عنيف ضد القهر والفساد والتضخم .

ويقول الساعاتي إن هذه المظاهر هي نفسها التي دفعت مجموعة من الشباب الغاضب المتعصب الى القيام بارتكاب حادث الفنية العسكرية عام ٧٤ ودفع مجموعة أخرى اخطر والتي اختطفت الشيخ الذهبي وقتلته عام ٧٧ بالاضافة الى حوادث مظاهرات الطعام في ١٨ ، ١٩ يناير .. عندما كادت تحترق القاهرة في ذلك اليوم .

أنماط

● ومن هذا التحليل لعنف الشباب في مصر المعاصرة .. نخرج بنتيجة ان هذا يرتد الى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المريرة .. ولكن الساعاتي يستطرد في القول ليوضح انه بغض النظر عن الحالات البادية من العنف الرهيب فان الشباب بوجه عام ميال للعنف المعتدل .. ونحن نختلف معه .. فليس في العنف اعتدال .

فالأنماط التي نراها لا تقول بذلك .. فحين اندلعت حوادث اسيوط عام ١٩٨١ والتي راح ضحيتها عميد شرطة وثلاثة ضباط برتبة ملازم اول و٦٢ جنديا و٢١ شخصا من الأهالي واسفرت عن اصابة ١٥ ضابطا و١٩٠ جنديا و٣٢ مواطنا والتي انتهت ايضا الى وقوع اسيوط تحت سيطرة الشباب اللائذ بالجماعات المتستره بالدين حتى انهم حكموها لبعض الوقت واقاموا «دركات» ليلية لحراستها ليلا بالتناوب !

وحرق ابو قرقاس في عام ٨٩ ظهر فيه الى جانب التخطيط تجنيد الاطفال في عملية تسليم وتفجير المواد الكيماوية المستخدمة في الانفجارات

وعمليات السطو على محال الذهب نفذت فيها الجريمة باحتراف . وصل ذروته في اغتيال المحجوب في ثوان وفرار الجناة في دقائق .. الى ان جاء وقت آخر استخدم فيه «الموتوسيكل» لاول مرة في جريمة اغتيال فرج فودة . ثم استخدم لاول مرة ايضا القنابل الزمنية ذات خاصية التفجير من بعد في حادث انفجار مقهى ميدان التحرير .

والذى يرصد اسلوب الجناة – وهم في مجملهم شباب – لابد يدرك ان هذا ليس مجرد عنف رحب . ولكنه عنف منظم .. مخطط .. مدرب .. موجه . وممول ايضا وانه يواجه ويتحدى ويرهب ويدمر ويختار الأماكن الجماهيرية لاثبات القدرة .. وتحدى رجال الأمن وتصريحاتهم عن اقتلاع جذور الارهاب !

أسباب

واللائذون بالدين او يتقدمون للدين (اذ ليس صحيحا انهم عائدون للاسلام فلا احد تركه او تخلى عنه .. كما ان هذا ليس هو الاسلام الحقيقي) يدركون ان هناك فارقا بين الدين كنزعة روحية .. والعنف كنزعة عسكرية تقوم على استخدام السلاح . وربما حدث خلط للاوراق يقول الدكتور الساعاتي ان سببها يعود الى ان بعض الحركات الثورية لجأت الى العنف مثل ٢٣ يوليو التي استطاعت تغيير المجتمع المصري بتبني اساليب عنيفة

ولكن العنف ليس بدعة ابتدعتها ثورة يوليو .. ولا الاخوان المسلمون . ولكنه – على حد تعبير الساعاتي – «ليس من العسير ان نعثر على العنف في الدين» بمعنى ان اي دين جديد كان مضطرا – وقت نزوله – الى تدعيم مكانته في مواجهة مقاومة الكفار الذين لا يقبلون تغيير معتقداتهم .. فيقفون في وجهه .. والتراث المسيحي والاسلامي حافل بالنماذج .

ولعل الاخوان المسلمون – كما يقول استاذ علم الاجتماع الفرنسي ريتشارد ميتشل استلهموا هذا الأسلوب .. وتميز تنظيم الاخوان بانه اعنف من غيره في الساحة المصرية بسبب روح العسكرية والاستشهاد التي تعتبر الفضيلة الرئيسية لاخلاق الجماعة» .

وطبقا لتعاليم حسن البنا فان ادبيات الجماعة حفلت بالتعبيرات العسكرية .. فالاخوان هم جيوش الله وسلاحهم الأخلاق الاسلامية .. ويقول «ميتشل» ان اقوى شاهد على الروح العسكرية هو مفهوم الجهاد على نحو ما ورد في مفهوم الاخوان .. ولكن سيد قطب هو الذى قدم للجماعة مفاهيم .. متعصبة وخلق تيارا اكثر تعقيدا كان من نتيجته ان دفع بالاخوان الى حافة الصدام ثم انه نتيجة لتعاليمه ظهرت جماعتان .. جماعة صغيرة ارتكبت حادث الفنية العسكرية .. وجماعة كبيرة قتلت الشيخ الذهبي .

وهذه الحوادث لا تعني ابدا ان القبض على مرتكبيها او سحقهم يعني القضاء على دعوة سيد قطب .. ولكنه يعني العنف المضاد من جانب الدولة . وهذا يكلف الكثير .. حيث يتزايد السخط .. ولا يتراجع العنف .. مادامت اسباب وجوده مستمرة ..

اختلال

ولكن ماهي الجذور ؟ وما اسباب لجوء الشباب .. وخاصة الطلاب الى الدين .. ومن ثم الانجذاب الى العنف .. ورفض المجتمع الليبرالي او المدني ؟

طبقا للدكتور عباس محجوب استاذ التربية والثقافة الاسلامية بجامعة العين الاماراتية فان الشباب يمر بحالة من فقدان الثقة في المجتمع .. ونظامه .. او بمعنى ادق التناقض بين ما يتلقاه من تعاليم دينية وقيم حياتية .. ثم يجد ما ينافي ذلك في البيت اولا .. ثم المدرسة نفسها ثم المجتمع .. فالاب يطالب ابناءه بالصدق والامانة ثم يطلب منهم ان يكذبوا في الهاتف او عندما يدق جرس الباب اذا جاءه من لا يود لقاءه .

«ومن مظاهر التناقض الذى يقلق الشباب ما يرى من خلاف فكرى او فقهي بين جماعات مختلفة منتسبة الى الاسلام وتخرج بخلافاتها من اطار الحوار بالحجة الى اجواء الخصومة والاتهام .

ومن مظاهره ثالثا ما يتمثل بالتناقض في اتجاهات المجتمعات بين من يتمسكون بالاسلام ويرون في العودة بالمجتمع الى الصورة القديمة انقاذا من الهلاك دون النظر الى معطيات الحياة وتغييرات المجتمع. وبين من يحاربون كل دعوة للارتباط بالماضي بتراثه ودينه واحلال التقدم العلمي مكان ذلك.

ويلاحظ د. محجوب ايضا ان الشباب العربي يفتقد الهوية الذاتية بل لا يعرف عنها شيئا فاذا سالته من انت، فربما اندهش من السؤال لانه لم يسأل نفسه !! ..

وهناك ايضا في راى د. محجوب مشكلات شبابية من نوع خاص.. تفوح

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....١٨ مارس ١٩٩٢

من ورائها رائحة الجنس.. والتى يعزوها للغزو الحضارى والثقافى والعسكرى الذى تعرض له العالم الاسلامى والذى نقله من حياة تنظمها اعراف الدين وقوانين الشريعة الى حياة ابعدت الاسلام بتربيته ونظامه عن حياة المسلمين، فانتشرت الفوضى باسم الحريات الشخصية - وابيح الزنا وشرب الخمر بقانون».

●● وهذا الطرح يقترب بنا كثيرا من فكر هذه الجماعات وهؤلاء الشباب.. خاصة ما يتعلق بالمراة والجنس.. ورغم ان من ينظر الى كلام د. محجوب يتصور ان العالم الاسلامى وقد تحول كله مباءة للفساد.. وهو ليس صحيحا.. الا ان علاقة كثير من المفكرين بالتفكير العلمى.. وبالمراة بشكل عام فى الوطن العربى من المسائل المختلف عليها.. بدءا من ذلك الشيخ الرافض لحضارة العصر ومنجزاته ويعتبر التليفزيون مفسدة للشباب.. الى الذين يعتبرون السواك هو الفرشاة العصرية للاسنان وانتهاء بتصوير المراة على انها «ماعون» تلقى فيه بالحاجة فقط

وهذه القضية جوهرية لدى الشباب.. الذى قاده الكبت. وتاخر فرص الزواج الى وهم الوقوف موقف العداء من عمل المراة.. الى حد لجوئه الى العنف معها.. والذى تجلى حينما كان يستوقفها فى الشارع اذا كان برفقتها رجل.. ليسالها عن درجة قرابته لها.

●● واذا كنا نتفق مع الدكتور عباس محجوب فى ان قضية الشباب الان هى ضعف تعليمه وثقافته.. وتخلفه العلمى.. وهو امر متحقق فى جامعاتنا العربية «بحسب دراسة اجرتها جامعة عربية ثبت ان ٧٢٪ من خريجى الجامعة لم يستعيروا كتابا واحدا من المكتبة طوال حياتهم الجامعية.. فاننا نستطيع ان نقول انها سمة مصرية ايضا.. لكن ليست هذه هى كل مشكلات الشباب التى تدفع الى العنف.. والاهابة بالدين والاحتماء فيه..

استخدام

ولكن هذا يقودنا الى مشكلة خطيرة.. وهى انه حتى فى مسالة اللجوء للدين على نحو توظيفى لم تكن خطا الشباب وحدهم.. وطبقا للدكتور حسن الساعاتى فان اللجوء الى الاسلام منذ مطلع النظام العسكرى عام ١٩٥٢ لم يكن واردا الا اذا ارتات السلطة نفعا فى ذلك ويضيف قوله «يبدو ان فائدة الاسلام لاصحاب القرار تستند اولا الى القضية المطروحة ومن البين ان القيادة المصرية قد استخدمت الدين للحصول على اكبر عائد دون المغامرة فى تحويل الدين الى قوة ملزمة لسياستهم وقد استقر نظام عبدالناصر - كما يقول الدكتور الساعاتى - بعد فترة من المحاولة والخطا الى صياغة تستبعد الاسلام من النظام السياسى والنشاط الاقتصادى مع استغلاله على درجات متفاوتة من حيث الشدة اذا كان ملائما لتحقيق استقرار النظام وحمايته.

واضاف: وعلى الرغم من ان السادات كان مؤمنا وكان على علاقة طيبة مع رجال الدين فى مصر والخارج الا انه اعلن رايه مبكرا فى نظام عبدالناصر: وهو ان شعب مصر مؤمن ومتدين والايمان والتدين خاصيتان طيبتان واصيلتان فى طبيعة المصريين ولكن الاتجار بالدين رذيلة مرفوضة اذ هو يخلق للدين غايات غير غايته الاصيلة فيتحول الى قوة رجعية تفضى الى الجمود.. وعندما واجه السادات فى السنتين الاخيرتين افعالا عنيفة من

رؤية يكتبها :

محمود [illegible]

الطلاب المتدينين اعلن بوضوح على الملأ ان الجامعات وجدت من اجل العلم انما غير ذلك فخارج الجامعات

وهكذا وظفت الدولة الدين لخدمة اغراضها.. ولما ارتد الى صدرها لم يكن ذلك موجها لها وحدها وانما الى المجتمع باسره.

وليست الدولة مسئولة عن هذا التوظيف الخاطىء للدين فقط.. ولكنها مسئولة عن انتشار العنف والعنف المضاد ايضا. مما يقع فى المجتمع من ازمات ومشكلات ويزيد التفسخ.. ويسوء المناخ.

اعتداء

وطبقا لكتابات مصرية عديدة فلن المناخ الحالى ليس مناخ الابداع.. لان الابداع - كما يذكر تقرير معهد التخطيط القومى - لا يزدهر الا فى مناخ من الحرية يشجع على اقتحام المستقبل.

ومن ملامحه ايضا انفجار السكان دون ضابط.. او تحويله الى منفعة ومن ابرز سماته ايضا ان المجتمع يعانى من ضعف المشاركة الشعبية.

وطبقا لنادر فرجانى فلن السبب فى هذا الضعف يعود الى فقدان الجماهير العربية للثقة فى العقائد الاجتماعية والسياسية التى تبنتها الانظمة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية للاسباب الاتية

- التفاوت الكبير بين المعلن والواقع
- تفاعل زيادة ضغط الظروف الاقتصادية على الناس
- تدنى الاحساس بالانتماء ومعاناة الاغتراب
- قمع المعارضة وضرب الارهاصات الديمقراطية.

إعداد

ولكن هذا الذى يقوله د. نادر فرجانى المفكر التقدمى يفتح الباب للطرح الاسلامى الذى يعتمده د. عباس محجوب.. والذى يقترب كثيرا من ادبيات شباب الجماعات اللائذة بالدين - ايا كان المنطلق - فهو يعتقد ان الشباب فى العالم الاسلامى قد جرب النظريات والافكار التى تبنتها الاحزاب السياسية جميعا والتى كان من نتاجها القهر السياسى والظلم الاجتماعى والحريات المهضومة والاوضاع الاقتصادية السيئة.. و.و.. الخ.. ويعتقد ان هذه الاسباب وغيرها تفرض حتمية الاعداد السياسى للشباب المسلم العربى للخروج به من ازمته السياسية.

واغلب الظن ان الخلاف بين المفكرين على استشراف نوعية الحل.. «برغم الاتفاق على جذور المشكلة» يعود الى اننا وعلى حد تعبير د. زكى نجيب محمود [illegible] استقرار الافكار او بمعنى ادق نعيش مرحلة انتقالية بين حضارتين حضارة قدر لها ان تستقر وهى حضارة القرن التاسع عشر. وحضارة لم يقدر لها ان تستقر بعد وهى حضارة القرن الحادى والعشرين.. وينتهى القرن العشرون كمرحلة انتقالية.. ومن سمات المراحل الانتقالية ان تكون القيم غامضة.. وغير واضحة.. والرؤية مختلطة.. والقضايا متشابكة معقدة ولا حل لهذه المعضلة إلا بالتعامل مع جميع المشكلات الواقعية بالتفكير العلمى..

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : [illegible]
التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

ولكن يبقى السؤال.. لماذا يغيب اللجوء الى التفكير العلمي لحل المشكلات.. في حين يجذب الدين الشباب اليه على انه هو الحل ؟

لماذا ينجح الدين في جذب الشباب اليه.. وتفشل المنظمات الطوعية والنقابية وجماعات المصالح.. والاحزاب السياسية في جذب الشباب اليها.. فينخرطوا في عمل ثقافي.. ونشاط سياسي لا يهمل جوهر الدين.. وينفذ الى جوهر التفكير العلمي.. ويهذب نزعة اللجوء الى العنف في المجتمع ؟

واقع الحال كما يقول المفكر التونسي «رضا بوكرع» انه «ليس ثمة مشكلة شبابية الا عندما يحل الشقاق محل الوفاق في كيفية ادارة هذه الفترة من الحياة، ويرفض الشباب النماذج المقترحة من المجتمع ويبتكر نماذج اخرى يرفضها الكبار وتصبح الخصائص للشباب سلبية وترتبط بالفوضى والشغب ويتحول فائض الطاقة الى عنف والمطلب الاخلاقي المتطرف الى مثالية تهذي.

اجراءات

وبتعبير للدكتور حسن الساعاتي فاننا ننشد دفع الشباب الى احترام القانون والى ان يكونوا مواطنين صالحين ومشاركين بجدية في تنمية المجتمع وهو امر يتطلب احداث تغييرات اجتماعية باجراءات فعالة حتى يمكن تخفيف الام الشعب ان لم نستطع ازالتها..

احزاب

واذا كان د. محفوظ اباظة يقول ان الوفد لم ينفذ برنامجه للشباب لانه لم يصل الى الحكم وبالتالى قياس مدى عضوية الشباب فيه فان هذا لا يعني غياب الشباب عن الوفد.. وانما هناك وسائل لجذبه للحزب ومنها الخدمات الكبيرة التي تقدم له في معهد الدراسات السياسية.. ودورات الحاسب الآلي.. وتعليم الكمبيوتر.

ان دور الحزب هو دفع الاغلبية الصامتة بالكامل للمشاركة السياسية واخراج الشباب من حالة الاغتراب السياسي فهذا هو خط الدفاع الاول والاخير ضد الانحراف. ولكن الحزب مقيد في حركته بالقوانين التي تحد من حركته والوصول الى اغلب قطاعات الشباب.. التي تاخذ اغلبها موقفا نفسيا من المشاركة في الحياة السياسية وليس في الاحزاب على وجه الخصوص..

رؤية خاصة جدا

اما رؤية فؤاد سراج الدين رئيس الوفد فهى تنطلق من ان الوفد مهتم جدا بالشباب وعندنا تنظيم للشباب كان يتولاه احد اقطاب الوفد ويقوم الان بمهمته ايضا بعناصر شابة وتخرج الان عدة مجلات تعبيرا عن الشباب في الاقاليم ونحن نؤمن تماما بدور الشباب لكن لابد ان نوضح له ظروف بلاده وان نصحح تاريخ مصر الذى زور ونعد العدة لكى يتبوأ الشباب مكانه داخل قيادة حزب الوفد لاننا من غير المعقول ان نهمل الشباب وسعد زغلول كان يعتمد على الشباب ويلتف حوله شباب مصر كلها وطوال حياة الوفد كان زاخرا بالشباب والوفد الجديد يضم الاف الشباب في طول البلاد وعرضها ولسنا مسئولين عن التمزق الذى اصاب بعض شباب مصر.. فالمسئول غيرنا ولكن نفتح قلوبنا ونوادينا وصحافتنا للشباب ومنهم كثير يعملون معنا.. ونحن نتحدى ان يكون في برنامجنا كلمة واحدة عن الماضي.. وانما نحن ننظر للمستقبل.

رأى الوفد

الإرهاب .. ظاهرة عالمية .. ولكن ..

الذى يتابع الأحداث العالمية من خلال الصحف ومحطات التليفزيون، تروعه موجة الإرهاب التى تسود العالم.. ولم تعد مقصورة على الشرق الأوسط..

** وإذا كانت هناك موجات عنف وعنف مضاد فى عدد من المناطق لأسباب وطنية وشعبية مثل مايجرى فى الاراضى العربية الفلسطينية المحتلة وهى عمل مشروع بكل القوانين، رفضا للاحتلال وطلبا للاستقلال..

** وإذا كانت هناك أعمال عنف بشعة عرقية وسياسية كالتى يجرى فى أراضى يوغوسلافيا السابقة من عدوان سافر من الصرب ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك فإنما هذه لخلافات سياسية وأطماع فى فرض السيطرة من جنس على آخر.

** لماذا إذن انتشرت موجات الإرهاب فى مناطق عديدة من العالم.. هل بسبب التباين الصارخ فى السياسات والاهداف؟ أم بسبب الفوارق الرهيبة فى الدخول بين الاغنياء والفقراء؟ أم أن السبب هو تصاعد البطالة فى العالم.

قضية العنف إذن ليست قضية محلية ولكنها قضية عالمية، وإن اختلفت فى بعض أسبابها، أو أضيفت إلى هذه الأسباب.. أسباب محلية بحتة..

** إننا بكل المقاييس ضد العنف والإرهاب، لان شعبنا لم يعرف بحور الدم وسقوط القتلى والجرحى فضلا عن أن ديننا الإسلامى السمح ينبذ القتل ويرفض سفك الدماء..

فهل يعود العقل إلى مخططى الإرهاب حفاظا على الوحدة بين كل المصريين؟

«الوفد»

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

خلط الأوراق

لاشك في أن أحداث العنف والأعمال الارهابية الاجرامية التي يشهدها المجتمع المصرى آخذة في الازدياد. وهى لم تعد مقصورة على أماكن متناثرة في صعيد مصر أو أحياء معينة في بعض المدن بل أنها اقتحمت قلب العاصمة وأهم ميادينها وشوارعها. كما أصبحت تغطى مناطق مختلفة في أنحاء الجمهورية. ولا أحد يستطيع أن يلوم أجهزة الأمن إن هي استنفرت كل وحداتها للقضاء على هذا الشر الذى يهدد الناس الآمنين بل ويهدد اقتصاد مصر ويعرضها للانهيار الداخلى. ولكن يبدو أن الأساليب المتبعة في محاولة ردع العناصر الارهابية أصبح يشوبها شيء من التوتر والعصبية وسرعة الحكم على الأمور مما يؤدى الى خلط الأوراق. وبدلا من السيطرة على الموقف نجد أن ردود الفعل تكون خطيرة ومؤثرة.

وأصبح الأمر يشبه ورم السرطان الذى قد يصيبه مشرط الطبيب بطريق الخطأ فبدلا من اقتلاعه وتخليص المريض منه نجده يستشرى في الجسم بصورة حادة تؤدى الى وفاة المريض. فبعد كل حادث من أحداث العنف يسارع البعض باتهام الجماعات الاسلامية بأنها وراء ماحدث وتسارع قوات الأمن لمواجهة الملتحين وذوى الجلاليب البيضاء وتكون النتيجة ازدياد سوء الفهم وتصاعد التحرش بين الطرفين. وما حدث في قليوب من تضخيم لواقعة صغيرة وتصويرها على أنها محاولة لاثارة فتنة طائفية وتسرع الجهات المسئولة في اصدار أحكام قاسية كل ذلك أدى الى تفاقم الأمور الى أن وصلت الى الحد المؤسف الذى أحال المدينة الى ميدان قتال. ومرة أخرى نحن لانلوم المسئولين على محاولتهم التصدى لأخطار الارهاب والارهابيين ولكن يجب أن توضع الأمور في موضعها السليم وأن يكون هناك فهم أعمق لما يدور على الساحة فالأساليب التى أصبحت تتم بها عمليات الارهاب تفصح عن أن هناك من هم أخطر وأشد شراسة من مجرد صبية جهلاء أو متشددين باسم الدين، وأن الهدف أعمق من مجرد محاولة من جماعة لفرض سيطرتها ونشر مبادئها وأفكارها وأن الهدف الحقيقى هو ضرب مصر واضعاف مصر والقضاء على مصر. ومن جهة أخرى فان مايعمق الشعور بأن مايحدث لبلدنا هو مؤامرة على مستوى عال من التدبير والاحكام هو مانسمعه من محاولة الصاق حتى الجرائم التى تقع خارج مصر - مثل تفجير المركز المالى في نيويورك - بمصريين أو عرب مسلمين. فمن هو صاحب المصلحة في ذلك؟

عبد الفتاح نصير

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

حكاية



بقلم: وحيد غازي

تمويل الإرهاب !

التنظيم الإرهابى الذى قبض عليه فى الإسكندرية عقب وصوله إلى الحدود المصرية منذ أيام .. ضبطت معه أجهزة الأمن ٤ ملايين جنيه !! واعترف أعضاؤه بأن كلا منهم يحصل على ٥٠ ألف جنيه مكافأة عن كل عملية إرهابية يشترك فيها وتنجح !!.

وكان محمد سلامة المتهم بتفجير المركز التجارى فى نيويورك منذ أسابيع قد عرض على القاضى الأمريكى أن يدفع كفالة عشرة ملايين دولار مقابل الإفراج عنه !!.

أرقام فلكية للمبالغ التى يستخدمها وينفقها الإرهابيون لا يمكن أن تكون حصيلة ثراء شخصى مهما بلغ .. ثم من هو هذا الإرهابى الثرى الذى ينفق أربعة ملايين جنيه على عمليات ضرب السياحة فى مصر وعشرة ملايين دولار للإفراج عن إرهابى فى أمريكا ؟!

.. فإذا علمنا أن إرهابى إمبابة يعمل "طبالاً" وإرهابى الإسكندرية الذى قتل ضابط الشرطة على خاطر يعمل "عطاراً متجولاً" .. ومحمد سلامة إرهابى الولايات المتحدة الإمريكية الذى عرض عشرة ملايين دولار يعمل "صبى بقال" لأدركنا أن هؤلاء الإرهابيين ليسوا أكثر من

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

مجرد مأجورين يعملون لدى من يدفع ..!! ومستحيل أن يكون هذا "المحسن" الذى ينفق على الإرهاب فرداً أو مجموعة أفراد وإنما هى دول محددة يعرفها العالم بالاسم فى مقدمتها ايـــرا ن التى تتوهم أنها مكلفة بتصدير الثورة الإيرانية للعالم كله !!

وقد استطاعت هذه الدول أن تصدر الارهاب إلى مصر والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر والهند .. والبقية تأتى ..

ولا حل إلا أن تتكاتف دول العالم لمحاربة الإرهاب بإغلاق ينبوع الإنفاق عليه .. مطلوب فوراً تنظيم عالمى يتخذ موقفاً جاداً من هذه الدول المصدرة للإرهاب ..

وقد كانت أمريكا حتى وقت قريب تشجع الأصوليين المتطرفين لضرب الشيوعية .. ولكن الشيوعية سقطت عن غير طريق الأصوليين .. ثم جاء حادث تفجير المركز التجارى فى نيويورك ليوقظ أمريكا من غفوتها .. فالشيخ عمر عبد الرحمن الذى احتضنته أمريكا متهم الآن بالمساهمة فى تفجير المركز التجارى الأمريكى !!.. سبحان الله .. إنه نفس ما فعله السادات .. احتضن الأصوليين ليضرب الشيوعيين فقتله الأصوليون !!.

المصدر : الأحرار
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

قال الراوي



د. أحمد صبحي منصور

الدواء المغشوش

× فى جريدة " اخبار اليوم " بتاريخ ٩٣/٣/٦ ، كتب أحد العلماء الرسميين مقالا بعنوان " الارهاب " وحكم الاسلام فيه " قال فيه ، فلقد حرم الاسلام العدوان على النفس بغير حق فقال الله تعالى " ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق " وهذا الحق وضحه رسول الله (ص) حين قال : لايحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزانى والتارك لدينه المفارق للجماعة ".

× وفضيلة الكاتب أراد أن يهاجم الارهاب فوضع بين سطوره مايؤكد الدعوة للارهاب واستشهد بحديث " لايحل دم امرىء الا بثلاث " وهو من الاحاديث التى نسبها العصر العباسي للرسول عليه السلام ، والرسول منه برىء ، ودعاة الارهاب يعتمدون على ذلك الحديث فى قتل النفس البريئة ، اذ انهم يحكمون بكفر المجتمع ثم يقيمون حد الردة المزعوم على من يشاءون .. ويعتقدون أن ذلك هو الاسلام ، ومادام بقيت تلك الاحاديث بدون مناقشة فسيظل الارهاب الدينى متفشيا ..

× كان ينبغى لفضيلة الكاتب اذا أراد أن يهاجم الارهاب فعلا أن يحتكم للقرآن وحده فيقول مثلا " لقد حرم الله تعالى قتل النفس بغير حق ، فقال تعالى فى سورتى الانعام والاسراء " ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق " فالاستثناء الوحيد لقتل النفس هو " الحق " الذى جاء به القرآن ، والحق اليقينى جاء فى القرآن فحسب والله تعالى يقول " وبالحق انزلناه وبالحق نزل : الاسراء ١٠٥.

واذا تتبعنا " الحق " القرآنى الذى على اساسه يباح قتل النفس وجدناه فى قوله تعالى " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس : المائدة ٤٥ ، اى لايباح قتل النفس الا اذا قتلت هى نفسا. ولى هناك مبرر اخر لقتل نفس لم ترتكب جريمة قتل ، والا كان ذلك افسادا فى الأرض.

× ان القرآن يعتبر الافتاء بقتل نفس لم تقتل نفسا - يعتبره فسادا وجريمة تساوى قتل الناس جميعا ، ويجعل استنكار تلك الفتوى انقاذا واحياء للناس جميعا ، والقرآن الكريم بعد ان ذكر قصة ابن آدم الذى " طوعت له نفسه قتل اخيه قال " من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الأرض ، فكانما قتل الناس جميعا . ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعا : المائدة ٣٢ . والاعجاز التاريخى فى الآية الكريمة السابقة يتجلى فى عصرنا ، عصر الارهاب ، حيث صيغت فتاوى تبيح قتل النفس خارج القصاص ، ونسبوا تلك الفتاوى للرسول عليه السلام وهو منها برىء ، وعلى اساس تلك الفتاوى يباح قتل الناس جميعا بعد اتهامهم بالكفر.

× لقد اتفق علماء الأصول على أن الأغلبية العظمى من الأحاديث هى أحاديث آحاد تفيد الظن ولا تفيد اليقين ، وفى قضية خطيرة ،

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

مثل قتل النفس يؤكد القرآن على ان المبرر الوحيد أو الاستثناء هو الحق " ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق " فالله تعالى هو الذى حرم قتل النفس ، والله تعالى هوالذى استثنى فقال " الا بالحق " ولم يقل بالظن ٠ والحق فى كتاب الله تعالى وحده ، والظن فيما عداه ، ولكن الشهادة أن أكثر البشر تتبع الظن وتهجر القرآن يقول تعالى " وان تطع أكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله ، ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون : الانعام ١١٦ ٠ وذلك الظن الذى يتبعونه لايغنى أمام حق القرآن شيئا يقول تعالى " وما يتبع أكثرهم الا ظنا ، إن الظن لايغنى من الحق شيئا : يونس ٣٦٠

× لقد اخترع الحكم الدينى فى العصر العباسى حد الردة وحد الرجم ليعاقب خصومه السياسيين بعد ان يتهمهم بالزندقة ، وصاغ تلك العقوبات فى احاديث منسوبة للنبى عليه السلام ، ولم يكن ذلك معروفا فى عهد النبى عليه السلام ، ولكن على أساس تلك الفتاوى ينشر التيار الدينى المتطرف الارهاب ويسعى لتدمير المجتمع ٠٠ ونحن نشهد ان الرسول عليه السلام لايمكن ان يخالف القرآن ولايمكن ان ينطق عن الهوى ٠٠ فقد كان رحمة للعالمين " وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ٠٠ الانبياء ١٠٧ ولم يرسله ربه تعالى لاهلاك العالمين . فاذا كانت أغلبية البشر ضالة مضلة " وان تطع أكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله " فهل يعنى ذلك سفك دمائهم ؟ أم يعنى دعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة وارجاء الامر الى الله تعالى يوم القيامة كما قال القرآن " وقل للذين لايؤمنون اعملوا على مكانتكم انا عاملون ، وانتظروا انا منتظرون : هود ١٢١

× وواجبنا نحن العلماء ان نفحص كتب التراث لنفضح الأسس التراثية التى يقوم عليها الارهاب لننصف الاسلام من تهمة الارهاب ، ولننقذ منه المصريين ٠٠

× هذا ماكان ينبغى على فضيلته ان يقول ٠٠ وأكون واهما اذا توقعت منه ان يقول ذلك ، فقد تعرضت للاضطهاد بسبب دعوتى الى مناقشة كتب التراث ، وقد تنبأت فى كتاب " السيد البدوى " سنة ١٩٨٢ باستفحال الصدام بين الشباب والسلطة مادام بقيت مقولات التراث كما هى تحظى بتقديس الشيوخ ٠٠ واكبر دليل على صحة ما اقول ليس تفشى الارهاب فحسب ، ولكن لان بعض الأشياخ اذا حاول الرد على الارهاب استشهد بالاحاديث التى تدعو للارهاب ، اى يلقى بالديناميت فى حريق الارهاب ليفجر الوطن بما فيه ٠٠

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣



حوار

بقلم : احمد طلعت

نستطيع ان نقول بغير تردد ان المواجهة الأمنية مع عصابات الارهاب قد انتقلت الي مرحلة (الجدية) بعد فترة طويلة كانت فيها المواجهة (مترددة) تحسب حسابا لكل خطوة ، وتشد الحبل حينا وترخيه حينا أخر وكانها كانت تحافظ علي شعرة معاوية ، وهي متوهمة ان اللين والحوار الموضوعي يمكن ان يغير من مسار الارهاب أو يخفف من حدته .

فلما انتقل الارهاب الي مرحلة (الفعل) بضرب السياحة والاعتداء علي السياح الاجانب ، فهمت اجهزة الأمن ان (المخطط) لم يعد يجدي معه الحوار أو المهادنة ..

وفهم نظام الحكم بكل وضوح ان العملية ليست عملية مطالب (اسلامية) انما هي في حقيقتها مؤامرة مخططة ومدبرة لقلب نظام الحكم والاستيلاء علي السلطة بالقوة .

ولقد لفتنا النظر مراراً الي ان غياب الديموقراطية هو المناخ الخصب لظهور التطرف وانتشاره كنتيجة لليأس من التغيير الديموقراطي والشرعي ، وبالرغم من ان كل القوي الديمقراطية قد حذرت من هذه النتيجة التي وصلنا اليها ، الاان نظام الحكم قد سد أذانه عن هذه النصيحة المخلصة ، وتصور خطا انها مجرد محاولة من القوي الديمقراطية للوصول الي الحكم ، اوعلي الاقل المشاركة فيه وليس الان وقت الحساب فقد انتقلنا الي مرحلة جديدة يجب ان تقف فيها كل القوي الديمقراطية في خندق واحد أمام محاولات ضرب الديمراطية والعودة بالبلاد الي نظام شمولي مهما كانت الاسماء والمسميات .

وفي هذه المرحلة – بالذات -فانه من واجب الحكومة ان تجري حوارا متصلا مع احزاب المعارضة وان تكف عن سياسة (التعالي) والانفراد بالراي .. والانفراد باتخاذ القرار .. فان الموقف يمس الأمن القومي ، والشرعية الدستورية ، والتعددية الحزبية ، وكلها لاتقتصر علي الحزب الحاكم وحده ، وانما هي تتصل مباشرة بالاحزاب القائمة جميعها في اطار من الشرعية والتعددية الحزبية .. هكذا يفعلون في الدول الديموقراطية ..

ونحن نعلم ان من بين احزاب المعارضة من يتعاطف مع حركة التطرف الاسلامي ويشجعها – سرا أوعلانية – لكن ذلك لاينبغي ان يكون حائلا بين الحكومة وبين اجراء الحوار مع الاحزاب القائمة جميعها ، فيتحدد موقف اغلبية الاحزاب، ويسقط القناع عن الاقلية التي تناصر الارهاب وتؤازره .

فلا يكفي ان يدعي الحزب الحاكم انه يمثل الاغلبية لكي ينفرد بالقرار في وقت تشتد فيه الخطورة ويتعاظم الخطر ، وانما يجب ايضا ان تنضم اليه بقية القوي السياسية التي تؤمن بالديموقراطية ، وتعلن عن موقفها صراحة ، فيقوي ذلك من موقف الحزب الحاكم ويضيف الي (اغلبيته) قوي جديدة ، وان كانت الآن في موقف المعارضة للحزب الحاكم في بعض ممارساته ، الا انها معه ومن ورائه في موقفه من الفوضي التي تريد اقلية ان تفرضها علي اغلبية الشعب المؤمن والمسالم . وسوف يكون الحوار بين الحزب الحاكم وبقية الاحزاب بداية حقيقية للمشاركة الايجابية في موقف يتطلب مشاركة الجميع لمواجهة خطر لن يصيب الحزب الحاكم وحده ، لكنه سوف يصيب الممارسة السياسية بأكملها لو قدر له ان ينجح في مخططاته ، وان يفرض ارادته (ورؤيته) علي الجميع .

كما ان الحوار بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة حول قضية وطنية هامة مثل قضية مواجهة الارهاب هو بداية طبيعية لخروج الأغلبية الصامته عن سلبيتها ومشاركتها الفعلية في الجهد المشترك لمواجهة الأزمة بعد ان تعرف ان حريتها هي المستهدفه ، وان لقمة عيشها قد اصبحت في مهب الريح .

ان الازمة التي نواجهها مع التطرف والارهاب تصلح لأن تكون (المشروع القومي) الذي تلتف حوله كل القوي الديموقراطية ، سواء منها ما انضم الي عضوية الاحزاب القائمة ، اولئك الذين فقدوا الثقة في النظام القائم فاختاروا السلبية وعدم المشاركة . فالحزب الحاكم له جماهيره - قلت اوكثرت - واحزاب المعارضة لها ايضا جماهيرها ، والجميع مطالبون بأن يخوضوا المعركة دفاعا عن الديموقراطية ، وعن الاستقرار الاقتصادي . بالحركة النشطة ، وبالتصدي ، وليس فقط بالتعاطف السلبي .

واذا كان الخلاف بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة يدور حول بعض التفاصيل فيما يتعلق باسلوب الحكم فان قضية الديموقراطية (ذاتها) يجب ان تكون فوق كل خلاف واول كل الاولويات

ان المعارضة تطالب بالمزيد من الديمقراطية ، لذلك فانها - من باب اولي - يجب ان تكون ضد اي محاولة لنسف الديموقراطية من اساسها ، وفرض نظام شمولي بالقوة وبالترويع ، مهما كانت الشعارات التي تستتر وراءها القلة الخارجة علي القانون .وسوف تكون (الصورة) امام العالم المتحضر اكثر اشراقا اذا كانت مواجهة الارهاب هي اجماع بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، حتي ولو تخلف حزب واحد عن هذا الاجماع أما الانفراد بالرأي والانفراد بالقرار فانها تحسب علي النظام ولاتحسب له ، وتعطي الانطباع بانه - هو الآخر -يمارس الشمولية علي طريقة الخاصة .

اننا ندعو لحوار موضوعي - علي اعلي مستوي - بين الحزب الحاكم وبقية الاحزاب القائمة في مصر من اجل اعلان كلمة موحدة في مواجهة الارهاب ، وكشف اولئك الذين يحتمون بالديموقراطية ليوجهوا اليها ، اشد الضربات بهدف العودة بنا الي نظام الرأي الواحد تحت مسميات جديدة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

نزيف الدم بين الشرطة والجماعات المتطرفة

إلى متى ؟

المتطرفون لا يرون في المجتمع

غير الكفر وواجب الجهاد

.. والأمن مسئول

عن حفظ الاستقرار .. وهيبة الدولة

تحقيق:
سيد عبد العاطي

نحن لانريد ان ينقسم الشعب المصري الى فريقين متحاربين لانه حتما ستكون الضحية هي مصر، وسيكون المستفيد الاول والاخير هم اعداؤها.. وهم كثيرون، يتربصون بها، وينتهزون الفرصة لسكب الزيت فوق النار ؛ لتزداد الاحداث اشتعالا.

كيف يمكن وقف هذه الحرب؟!.. وكيف يمكن حل الصراع بين السلطة والجماعات الدينية المتطرفة؟!

المستشار محمد سعيد العشماوي رئيس محكمة امن الدولة العليا له رؤية حول هذه القضية المهمة والخطيرة في ذات الوقت يقول:

من الملاحظ تبادل وتزايد وتصاعد العنف بين رجال الشرطة من جانب وبين الجماعات المتطرفة والارهابية، وهو امر قارب ان يكون شبه «حرب اهلية» بين الطرفين.

ويرجع ذلك الي فهم خاطيء لدي المتطرفين والارهابيين لمعني الكفر والجهاد، الأمر الذي ادي الي ان يتهموا الحكومة بالكفر، واتهام المجتمع

بالكفر كذلك...ومن جانب آخر فان مفهومهم للجهاد يقف عند حد استعمال القوة والعنف لقلب نظام الحكم، او لتغيير النظام الاجتماعي، دون ان يرقي المفهوم الي معناه الحقيقي، وهو ضبط النفس وترفيع الاخلاق، فإن كان قتالا فهو موقوف علي رد العدوان.. اي الدفاع عن النفس، او المال، او العقيدة الصحيحة.. وقد ادي استعمال المتطرفين والارهابيين للعنف إلي ان تبادلهم الشرطة العنف كاجراء لوقف اعمالهم كوسيلة لضبط من يمكن ضبطه وتقديمه للمحاكمة.

وبديهي ان الشرطة في ذلك تصدر عن اتجاهها لفرض سلطان القانون، ولترسيخ هيبة الدولة، غير ان الذى حدث ، أن العنف تزايد وتصاعد، فلم تقف الجماعات المتطرفة والارهابية عن اعمالها، ولم تتوقف الشرطة عن اجراءاتها، الأمر الذي حول واقع الحال في مصر الي نوع من اشباه «الحروب الأهلية» التي تمتد بضررها الي كافة المواطنين وغير المواطنين الابرياء والبسطاء الذين ينشدون الامن والامان.

ويضيف المستشار العشماوي: وفى تقديري ان عجلة العنف سوف تتزايد وتتصاعد بين الطرفين لعدم وجود مايؤدي الي كسر هذه الحلقة، او الى ايجاد صيغة للتفاهم بين الطرفين، فعلي ماذكرت فان الجماعات المتطرفة الارهابية تصدر عما تعتقد انه فهم ديني ومسلك شرعي، بينما الشرطة تنوع في تصرفاتها الي فرض سلطان القانون وهيبة الدولة.. فلا مساحة للألتقاء بين الطرفين.. ولامجال للتفاهم بينهم، خاصة وان جانبا يري انه ينفذ أحكام الدين، فهو مؤمن مجاهد.. والطرف الأخر يري انه ينفذ احكام الشرع والقانون بالقضاء علي المحاربين الذين يفزعون المجتمع ويذهبون بأمنه.

ويري المستشار العشماوي رئيس محكمة امن الدولة العليا: ان هذا الأمر المؤسف يقتضي تدخل العلماء والمفكرين لبيان صحيح الدين وحقيقة الشريعة حتي يمكن بهذا البيان والتحديد كسر الحلقة، فيتبين للشعب ان الاعمال الارهابية ليست في الحقيقة اعمالا دينية او افعالا شرعية، كما انه من المحتم ان يقتنع بذلك عدد من المتطرفين والارهابيين، قل او كثر، خاصة إذا كان تفسير العلماء والمفكرين للدين وتاويلهم للشرع يقوم علي اسس متينة وقواعد راسخة من الفهم السليم، فبهذا فقط يمكن ان تنكسر الحلقة إذ يضع الارهابيون والمتطرفون اسلحتهم وينتزعون حرابهم ويلجأون الي طلب الاصلاح - ان كان ذلك مطلبهم - بالجدال الحسن والقدوة الطيبة والنموذج الصالح، وهو امر يؤدي تباعا الي توقف الشرطة عن استعمال العنف، إذ لايمكن ابدا ان يتصور لحد امكان ان تضع الشرطة اسلحتها وان تتسلم وتكف عن تطبيق القانون لأي سبب من الاسباب ، فهي منوطة بتطبيق القانون، وهي تطبق القانون علي من يستعمل العنف حتي ولو كان له دوافع شريفة او معقولة او مقبولة وراء عمله.. فالشرطة تعمل علي منع العنف في المجتمع باي صورة من الصور وتقدم مرتكبي العنف والارهاب الي السلطات القضائية لكي تأخذ العدالة مجراها.

العنف والدم!!

الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة له وجهة نظر اخري... فهو يري ان التصعيد المتزايد للصراع المسلح بين اجهزة الامن والجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر، لن يحسم المعركة بينهما لصالح السلطة كما تتصور.... فالعنف يولد العنف.. والدم يؤدي الي مزيد من الدم.... وقد شهدت مصر في عهود سابقة احداث عنف، ثم هدأ العنف والصراع لسنوات، ثم عاد مرة اخري... وقد وجدنا في السنوات الاخيرة ان السلطة تتخذ أسلوبا جديدا فى مواجهة احداث العنف، وهو اسلوب التصفية الجسدية لاعضاء الجماعات الدينية المتطرفة.. وكان رد فعل هذه الجماعات والتنظيمات هو استخدام اسلوب اكثر عنفا، مما ادي الي سقوط عشرات الضحايا.

واصبح دور جهاز الشرطة في تلك المواجهات، هو دور للمشرع والقاضي والحكم، إذ يستخدم اسلوب التصفية الجسدية.. لذا يجب ان يكون دور الشرطة محايدا، يقف عند حد القبض علي هذه الجماعات وتقديمها للمحاكمة، وقوانيننا بها العقوبات الكافية والرادعة، والتى تصل الي الاعدام.

لذا يجب ان يكون هناك توجيهات عليا الي رجال الشرطة بوقف عمليات التصفية الجسدية، ووقف اراقة الدماء... وهم يقولون ان ذلك نتيجة المقاومة... ونحن لدينا شكوك، فالدولة التي تستخدم هذا الاسلوب - التصفية الجسدية - تفقد شرعيتها فهناك فرق بين السلطة والقوة.. فالدولة التي تستخدم السلطة الشرعية والقوانين الوضعية والمحاكمات العادلة، هي دولة قوية.. اما اذا كانت الدولة تستخدم اسلوب الردع والعنف والقتل لمواجهة العنف، فهي دولة ضعيفة تفقد شرعيتها!

والعلاج من وجهة نظر الدكتور البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة .. هو: الاصلاح السياسي الشامل والاصلاح الاقتصادى والاجتماعي.... فالاصلاح السياسي يقتضي ان نعيش في ظل قوانين عادية وليست قوانين استثنائية، وان تمارس الاحزاب السياسية نشاطها بحرية، واطلاق حرية التعبير والاجتماع.. وان تكون هناك انتخابات حرة، وليست مزورة.. اما الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يقتضي القضاء علي ظاهرة البطالة وضرب الفساد، ومحاربة الانحرافات والاهتمام بالمشاكل الحقيقية للمواطن المصري والعمل علي حلها.

بهذا سوف تقل ظاهرة العنف.. ولااقول تنتهي، لان الجريمة موجودة فى كل المجتمعات ولاجريمة الا في مجتمع الملائكة.. ولكن اذا تمادت الحكومة في سياستها الحالية، فان الصراع سيتحول الى ثار، والثار يتحول الي حرب اهلية، وهذا يشكل خطورة تهدد أمن الدولة كلها.

الصراع على الدولة!

محمود اباظة رئيس لجنة الشباب بحزب الوفد يري ان اعمال العنف السياسي ظاهرة قديمة عاشتها

مصر منذ سنوات طويلة، لكن الحالة التي وصلت اليها احداث العنف المسلح بين السلطة والجماعات الدينية المسلحة خلال الفترة الاخيرة تمثل خطرا يهدد امن البلاد.. ويضيف:

لقد اتسعت المواجهة المسلحة بين قوات الامن والجماعات الدينية جغرافيا لتشمل عشرات المواقع في المدن والمحافظات بشكل مفزع وامتدت زمنيا الي الحد الذي اصبح فيه الصدام المسلح يكاد يكون حدثا يوميا... وبالتالي فان لم نكن بلغنا بعد حالة الحرب الاهلية، فنحن على مشارفها!!.

لذا يجب ان ندرك هذه الحقيقة وان نتدبر وسائل الخروج منها... وبداية نؤكد علي انه لاتوجد حكومة في العالم تقبل ان تعيش مع جماعات مسلحة داخل الدولة تسعي لان تفرض سيطرتها او تسعي لتحقيق مطالبها عن طريق القوة.. ومن ناحية اخري لايمكن لاي شعب متحضر يعيش في اطار دولة القانون ان يقبل قيام اجهزة الامن بعمليات التصفية الجسدية لمواجهة فكر متطرف.. ولايجوز للدولة ان تصبح طرفا في الصراع، بل يجب عليها ان تظل حكما ينفذ القانون، ويقدم المتهمين الي محاكمة عادلة دون اي ضغوط.. فإن خرجت عن ذلك فقدت شرعيتها وهيبتها.

وإذا استخدمت الدولة سلطة القهر لمواجهة الجماعات الدينية بمثل مايحدث الان فإننا نكون قد دخلنا مرحلة الحرب الاهلية التى يؤمن فيها كل طرف بانه يسعي الي تحقيق غاية اسمي من الشرعية ذاتها، وبالتالي فان هذه الحرب ستنتهي حتما بالخراب والدمار.

ويضيف محمود اباظة: لذا يجب علي الحكومة في هذه المرحلة الدقيقة ان تلتزم بالحكمة، وبالمبدأ العام وهو ان واجبها حماية ارواح مواطنيها ، سواء من رجال الشرطة او اعضاء تلك الجماعات المسلحة .. فهؤلاء ابرياء الي ان تثبت ادانتهم من خلال حكم قضائي.

فكثير من شباب مصر عاطلون ، تخلت عنهم الدولة ، واصبح الغالبية العظمي من شباب مصر لايستطيع الحصول على مسكن او حقه الطبيعي في الزواج، ونظرا لان هذه الاعداد السنية تواجه بطريق مسدود وهي مليئة بالطاقة ، فلاعجب ان تتحول هذه الطاقة الى عنف وان تتجه الي تدمير البناء الاجتماعي، علها تجد فى البناء الجديد مكانا لها!

الشباب الغاضب، واصبحت هذه الجماعات تلجأ الي فرض رأيها بالحديد والنار، دون ان تجد في ذلك غضاضة، بل يخيل اليها انها تعمل لادراك احدي الغايتين.. اما النصر واما الشهادة... ومن ثم تبدو الجرائم البشعة في نظرها جهادا في سبيل الله.

كما ان ديكتاتورية السلطة وانتشار الفساد دفع القطاعات الواسعة من الشعب ان لم يكن للتطرف، فعلي الاقل الي تشجيع التطرف او قبوله او مهادنته...

والحل من وجهة نظر محمود اباظة رئيس لجنة الشباب بحزب الوفد: هو التزام الدولة بالشرعية واحترام القانون، وكفالة حقوق الانسان لكل ابناء الوطن، اي ان كان موقعهم وموقفهم من السلطة، وكذلك لابد من اعادة النظر فى اسلوب جهاز الامن لمواجهة الجماعات الدينية المتطرفة... واعتقد انه لابد من انشاء جهاز جديد لتلقي المعلومات وتقديرها وتحليلها، يضم الي جانب رجال الشرطة اكاديميين في علوم الاجتماع والاقتصاد، وكذلك بعض القيادات السياسية التى يكون عليها اقامة الجسور بين الحاكم والمحكوم، وليس ذلك بدعة، فعندما ظهر العنف المنظم في دول غيرنا متقدمة، او اقل تقدما اضطرت السلطة إلي اعادة النظر في اجهزة الامن واسلوب عملها...

اساليب دفاعية !

علي فهمي أستاذ علم الاجتماع والخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية له تحليل اجتماعي للظاهرة.. يقول: العرف القانوني في العالم كله ان لرجل الشرطة الحق في الدفاع الشرعي عن نفسه، شأنه شأن اي مواطن عادي، بشرط الايتجاوز حدود الدفاع الشرعي.. ولكن في مثل احداث العنف الأخيرة بين الشرطة والجماعات الدينية المتطرفة ، قد تتوه الحقائق، لانه لايوجد ادلة كافية علي تجاوز او عدم تجاوز حدود الدفاع الشرعي..

ويضيف علي فهمي: المسألة ليست قانونية فحسب، وان كان القانون هنا وارد.. المسألة اكبر من هذا لانها سياسية واجتماعية ونفسية في المقام الاول.. فيجب ان يكون التصدي للارهاب في اطار معادلة متوازنة بالغة الدقة.. حيث ان المبالغة عند التصدي في استخدام القوة قد تجر الي ويلات كبري علي امن المواطنين العاديين، لانها قد تؤدي الي تصعيد التوتر والعنف المتبادل وتوليد ثأر بين الجانبين..

وهنا تتسع الحلقات المفرغة... تتسع الي درجة لايمكن التنبوء بمداها، وقد تبقي زمنا طويلا.. وهنا اطرح سؤالا، لاادري الاجابة الفنية عليه...هل يمكن ان تلجأ الشرطة الي استخدام اسلحة دفاعية غير قاتلة كالغاز المسيل للدموع عند الهجوم علي اوكار المتطرفين او استخدام طلقات الرصاص المطاطية التي لاتقتل.. واعتقد ان ذلك ممكن فنيا اللجوء الى هذه الاساليب غير القاتلة، حتي لاتتعدد احداث القتل بين الجانبين، لانها سوف ترهق المجتمع في ثأر لاينتهي، وفي حلقات مفرغة من الثأر المتبادل.

الثمن الفادح!!

بقلم : عبدالعزيز محمد الحامى

الارهاب فى مصر له ثمن فادح، لاتقف حدوده عند اضراره المادية أو خسائره البشرية، فكل ذلك امر ميسور تعويضه. إنما يتجاوز ذلك الى تأثيره على أنماط حياتنا وسلوكنا. إنه يضرب فى الصميم هامش الديمقراطية الضيق، الذى نسعى جميعا ونكافح من أجل توسعته. ان كل ضربة للارهاب هنا أو هناك، تؤدى بالضرورة الى تاكل هذا الهامش الضيق، وتؤدى بالضرورة الى الكثير من القيود ووضع الخطوط الحمراء أمام الحقوق العامة للمواطنين وحرياتهم. ان تصاعد موجات الارهاب، يعنى السدود امام كل حوار سلمى، ويعنى قطع الطريق امام هذا الحوار ويعطى الفرصة للاستبداد وعودته ليطل برأسه من جديد!! من الذى يدفع ثمن كل ذلك؟! ومن الذى يسدد كل هذه الفواتير!! هل هى الحكومة وجهاز الدولة هو الذى يدفع الثمن؟! لا.. بل ان الحكومة تجدها فرصة مبررة، لتمديدها دائما على الناس دون اعتراض أو معارضة بل نجد التأييد فى ذلك فى بعض الأحيان. ولو راجعنا حصاد العام الماضى، الذى مضى ملتهبا، وعملنا جردة حساب بسيطة لوجدنا ان الخاسر الوحيد هم الناس وحدهم!! عشرات القتلى والجرحى على الجانبين، والاف مؤلفة من المعتقلين والمقبوضين!! بمعنى آخر خراب لالوف من البيوت، وعشرات الألوف من الناس!! والى جانب ذلك كساد فى صناعات مثل السياحة حتى كادت ان تتوقف، وهى التى يتعيش عليها الوف عديدة من الناس!! إذا ما أضفنا الى ذلك تلالا وأكواما من القوانين والنصوص وضعت وعدلت، تاكلت معها الكثير من الحقوق وتاكلت معها الكثير من الضمانات!! كذلك تراجعت قضايا كثيرة وملحة، كانت قد أخذت حظها من الزخم الضاغط. فقضية الديمقراطية والاصلاح السياسى وقضية حقوق الانسان المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية وقضية تطوير مؤسسات المجتمع المدنى من أحزاب ونقابات وجمعيات!! أصبح الحديث عنها وسط لعلعة الرصاص على الجانبين، ووسط الانفجارات حديثا مفجعا!! بل ان الحديث عن محرقة الأسعار، وانفلاتها الذى بات يكوى الجميع، قد أصبح ايضا حديثا مفجعا!! ان مراجعة جردة الحساب، تأتى بالسلب بغير ريب!! قد تهدأ موجة الارهاب وقد يمكن محاصرتها أو السيطرة عليها او صفيتها اليوم أو غدا!! ولكن لن يبقى منها الا تلك التلال والأكوام من القوانين والتشريعات، تظل ماكينتها تأكل كل يوم فى الحقوق والحريات والضمانات التى كانت للمواطنين!! ولن يبقى منها كذلك الا تراجع قضايا الديمقراطية والاصلاح السياسى المنشود، وتراجع قضايا تطوير وتحديث مؤسسات مجتمعنا المدنى كلها!! ان اعادة الزخم الى هذه القضايا ووضعها موضع الصدارة من قضايا العمل الوطنى، سيأخذ وقتا وجهدا كنا فى حاجة اليه والى أضعافه للتقدم بهذه القضايا خطوات!! وإذا كنت قد تحدثت عن الثمن الفادح الذى دفعناه وندفعه فى كل يوم من قضايا الداخل فان الذى لاريب فيه، ان هناك ثمنا اخر ندفعه فى قضايا التعامل الدولى!! ذلك ان الارهاب المتصاعد قد أصبح نقطة ضعف. بل اصبح يمثل نقطة إبتزاز لنا فى كل شىء: فى الاقتصاد كما فى السياسة معا!! وحديث الابتزاز الدولى لنا وصوره له فصول وفصول ويحتاج الى حديث طويل.

نبضات

العنف نتيجة وليس إصلا . وهو لايرتبط حتما وابدا بالفكر الدينى المتشدد . وعلاجه يكون بالبحث عن اسبابه ودوافعه . ولا يقع عبء ذلك على وزارة الداخلية . فهى مشكلة مجتمع باسره ونظام حكم بجميع اركانه . ولايمكن ابدا للشرطة ان تتحمل وحدها قضية قومية متشعبة الجوانب متعددة المسالك .

ولكي نتاكد من انها قضية مجتمع ، وجريمة نظام سياسى ، علينا ان نجيب على سؤال . هذا السؤال هو : هل كان العنف سيختفى او سيخفت لو لم يوجد تجمع الفكر الدينى المتشدد او السلفى ؟

المتسرع سيجيب بان الشعب المصرى مسالم ويرفض العنف . وان متبنى العنف ومدبره ومرتكبه هم الجماعات الدينية المتطرفة والموجهة والممولة من الخارج وبالذات من ايران ومن السودان .

اما المتانى فسيتردد كثيرا فى الاجابة . فتوجد ممارسات عديدة للعنف من جانب مجموعات او عصابات لاصلة لها بالدين .

فقد مرت بنا حقبة ظهرت فيها عصابات مسلحة من نمط جديد واعضاؤها غير مسجلين لدى الشرطة . يقتحمون المساكن ويكبلون ويكممون اصحابها . ثم يقومون بسرقة كل مافى المسكن من اثاث واشياء ثمينة .

يعرف المجتمع خطرين ومسلحين يقطعون الطرق ويعتدون ويسلبون . ويعرف خطرين يصعدون سيارات النقل العام ويستخدمون الاسلحة البيضاء لسرقة الركاب بالاكراه .

وكذلك يرتكب العنف ضد الشرطة لتهريب المخدرات وتوزيعها . ويرتكبه كذلك حراس بيوت اللهو والقمار والدعارة . ويرتكبه تجار الدم الذين يستاجرون للقتل وللعدوان .

وهل ننسى احداث يناير ١٩٧٧ . لقد خرج الاطفال والشباب من بولاق الدكرور (الصين الشعبية) ومن الطالبية وكرداسة . توجهوا الى ملاهى وفيللات شارع الهرم . وهناك قتلوا وجرحوا وسرقوا واحرقوا . لقد اندلع العنف يومها ليشمل مصر كلها . وصفه الرئيس السادات بانه «انتفاضة الحرامية» . وبغض النظر عن الاوصاف والنعوت ، فقد كانت الاحداث واسعة وجسيمة . ولو كان لمرتكبى العنف قيادة سياسية لتمكنوا من تعميق العنف وتوسيع نطاقه بما يهدد الحكم تهديدا جديا .

مرتكبو العنف شباب فى عمر الفوران والغليان . وهم طاقات بركانية هادرة افلت زمامها فاتجهت الى قنوات العنف . وهم يرتكبون العنف كنتيجة حتمية لظروفهم . وكانوا سيرتكبونه حتى ولو لم يتم تجنيدهم بواسطة الجماعات الدينية المتشددة . كانوا سيمارسون العنف لحساب مافيا المخدرات او الدعارة او العصابات المسلحة ، او لحساب اتجاه سياسى اخر . وخير مثال لذلك عصابات البلطجة التى تتدخل فى الانتخابات النيابية للاعتداء على الناخبين وعلى النواب وعلى لجان الانتخاب وتسود البطاقات لحساب حزب الحكومة او لحساب من يدفع الثمن .

إذن للسيطرة على العنف أو للحد منه . لايكفى مهاجمة وادانة التيار الدينى المتشدد فهو احد القنوات واحد الروافد وليس كلها . ولايكفى كذلك الاعتماد على قوات الشرطة للتصدى وللمواجهة .

لا بد من البحث والتصدى للاسباب والجذور . والاسباب معروفة ولاتخفى على احد . واولها هو ملايين العاطلين من الشباب من كل نوع . فمنهم من يهيم فى الشوارع بغير تعليم او تدريب او اهل أو ماوى او مورد . ومنهم من حصل على شهادة متوسطة او عليا ولايجد عملا يدر عليه مرتبا يسد رمقه . اليست هذه قنابل ومتفجرات تتحرك فى الشوارع . وهى مستعدة للتجاوب مع اى راغب فى الجذب وفى الاستغلال .

هذا الشباب المحروم الضائع ينظر حوله فيرى ويسمع عن عمولات بالملايين ، ويسمع عن أستيراد الالبان الملوثة بالاشعاع الذرى وعن أستيراد الاغذية الفاسدة الملوثة . وينظر حوله فيرى تزوير الانتخابات وتزييف الحياة السياسية بواسطة الصغار الذين يحتقرون الشعب ويسخرون منه ويستهينون به .

هذه هى الجذور . وحكامنا الحاليون عاجزون عن مواجهتها . ولايملكون غير أستخدام القوة بواسطة الشرطة ،

الشعب هو الضحية . وحكامنا هم المسئولون عن العنف . فلماذا لانحاكمهم بدورهم امام القضاء العسكرى .

د. نعمان جمعة

المدروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : [illegible]

الفساد والإرهاب والمخدرات.. مثلث الخطر

وفى الأسابيع الأخيرة تصاعدت وتسارعت موجات العنف والارهاب التى ترتدى زورا رداء التطرف الدينى.. والدين منها براء. وتصاعدت بالتوازن معها استفزازات نظام الحكم القائم فى السودان ضد مصالح وأبناء الشعب المصرى.. وهى مجرد ملاحظة.

ولقد تعددت المقالات والدراسات التى تناولت العنف والارهاب من حيث الجذور والأسباب... وتصورات الحل على المدى القريب والبعيد وكيفية التعامل مع هذه القضية بتشابكاتها وتداعياتها. وخلصت الدراسات والمقالات ـ ما خلصت إليه ـ الى وجود قسمين أساسيين من الأسباب هما:

١ ـ مجموعة الأسباب الداخلية: وترتبط كلها وتدور حول بطالة الشباب والأسعار والغلاء الذى يكوى ويشوى الغالبية من الأسر المصرية ناهيك عن الكم الهائل الذى يقع الآن تحت حزام الفقر. كما أن غياب المؤسسات والتنظيمات وإنفصالها عن القاعدة الشبابية فى القرى والريف والنجوع بل وعن الأحياء الفقيرة من المدن..

وتمركز الخدمات فى أحياء المدن التى يقطنها أصحاب الحظوة... مما زاد من افتقار القرى والنجوع الى الخدمات الضرورية... ولم تعد تظهر أهميتها إلا فى العملية الانتخابية للحصول على أصوات الأحياء والأموات منها. كما أن مشكلة الفساد التى طفحت على السطح.

وقد مثلت هذه الأسباب الداخلية تربة حسنة لكل من يفكر فى استثمار الأوضاع الداخلية لتحقيق أطماعه ومآربه.

٢ ـ مجموعة الأسباب الخارجية: ويرتبط بعض هذه الأسباب بتطلعات اقليمية لبعض القوى والدول القريبة والمجاورة والتى تطمع فى فرض سيطرتها وهيمنتها على المنطقة أو على الأقل حتى تكون من مفاتيح المنطقة... وتأتى اسرائيل فى مقدمة هذه الدول وأطماعها لاتخفى على أحد.. وتأتى بعدها ايران ثم تركيا.. وكانت العراق كدولة خليجية لا [illegible] مع ايران فى السيطرة على الخليج... وإذا كانت أهمية اسرائيل تضعها فى مقدمة الدول التى تحاول السيطرة على المنطقة بتحالفها مع الدول الغربية والصهيونية العالمية بحيث لايستطيع المحللون وضع خطوط فاصلة بين أطماع اسرائيل ومخططات الدول الصناعية الغربية.

والمراقب يستطيع ببساطة أن يرى لكل من هذه الدول استراتيجيتها الخاصة على المدى المنظور والبعيد ويرى محاولات هذه الدول الاستفادة القصوى من مخططات واستراتيجيات الدول الأخرى وتسخيرها لخدمة أهدافها واستراتيجيتها الخاصة.

ولا أحد ينكر أن مصر لها رؤيتها الخاصة باعتبارها القلب النابض لهذه المنطقة وأن من يسيطر على مصر يملك المفتاح الرئيسى للمنطقة... ودائما يقولون إن عزت مصر عز العرب وإن ذلت مصر ذل العرب... ولهذا يستطيع المرء أن يفهم لماذا التكالب على مصر....

وقد تصور الجميع أن مصر خرجت من حروبها جثة هامدة يمكن السيطرة عليها ببساطة... وهذا مايفسر كثيرا من المحاولات التى جرت من العراق.. ومن ايران... ومن اسرائيل.. لكن مصر ـ وهذا قدرها ـ كانت تسعى لدعم قدراتها الذاتية والوطنية وتحرير اقتصادها وارادتها وأخذ موقعها الريادى مع عدم التدخل فى شئون الآخرين مع الرغبة فى مد جسور التعاون وعلاقات حسن الجوار. ولما كانت أجهزة المعلومات والاستخبارات فى الدول الصناعية الغربية وفى اسرائيل تكمل بعضها البعض وتلتقى على هدف واحد ومحدد وهو السيطرة الكاملة اقتصاديا ـ وعسكريا ان امكن ـ على المنطقة بكاملها باعتبارها مصدرا للبترول وفوائض الأموال وسوقا استهلاكية لما تنتجه الشركات الغربية من السلع والعتاد العسكرى الذى يمثل نسبة عالية من الانتاج الغربى... الأمر الذى يزيد من أهمية المنطقة فى نظر الغرب واسرائيل وفى المقدمة تأتى مصر باعتبارها المدخل الرئيسى للسيطرة على العرب. لذلك بدأت أجهزة المعلومات والاستخبارات منذ مدة ـ حيث المخطط قديم ـ فى بناء شبكة معقدة لها فى المنطقة تعمل من خلالها وتشبه شبكة العنكبوت. وقد تم بناء هذه الشبكة بذكاء شديد وبحسابات دقيقة وامتدت هذه الشبكة وتداخلت مع الموساد فى اسرائيل لتدخل المنطقة برمتها فى صراعات متتابعة ترتبط بالواقع والتركيبة السكانية والعقيدة الدينية السائدة فيها بحيث تتناحر القبائل والفرق الدينية بما يعود على اسرائيل والغرب بالصالح فى نهاية الأمر.

وقد صبت كل هذه الصراعات فى اتجاه محدد هو انهاك قوى المنطقة كلها وامتصاص فوائض الأموال وجعلها سوقا استهلاكية حتى تدور عجلة الصناعات الغربية.. وحتى تحل هذه الدول مشاكل البطالة عندها على حسابنا... وبما تلهينا فيه من اقتتال مع أنفسنا.

وقد استوعب الرئيس الراحل السادات ـ هذه الحقيقة وتفهم

أطماعهم فى المنطقة ومصر بالذات وكان على دراية والمام تام بظروف وأوضاع المنطقة شعوبا وحكاما ولهذا حاول أن يكسر الطوق... وأذهل الغرب ومخابراته وحطم الجيش المصرى اسطورة الجيش الاسرائيلى... ثم فرض ارادته.. فرض الارادة المصرية والارادة العربية على مائدة المفاوضات . ولكن الغرب استوعب الدرس بسرعة وهيأ ورتب لذلك من خلال قضايا الهوس الدينى الذى يعتنقه الأبناء الشرعيون لحزب التحرير الاسلامى والأبناء غير الشرعيين للتيار الاسلامى الذى يوصف بـ"الاعتدال. ثم بدأت لجهزة المعلومات هذه والموساد بإعادة الحسابات وبمخطط جديد... كان بدايته ادخال ايران تحت سيطرة الآيات والملالى واستحواذهم على السلطة وبدأوا فى تصدير افكارهم الى الدول المجاورة.. حتى تهرع لطلب النجدة... وعليه تم ادخال العراق وايران فى حرب الثمانى سنوات خرجت منها ايران محطمة... ولكن العراق خرجت بجيش تمرس على القتال ويملك

د. عارف الدسوقى

السلاح الذى تم شراؤه بأسعار خيالية من فوائض الأموال العربية للدول التى خافت من اهتزاز الأوضاع لو تمكن منها فكر الملالى... وبحسابات دقيقة أدخلت العراق من بوابة الكويت فيما سمى بحرب الخليج التى اتت على الجيش العراقى وعلى ماتبقى من أموال عربية. وفى هذه الحرب برزت مصر... وبرز الجيش المصرى كقوة لابد من أن يعمل لها ألف حساب... بعكس ماكان متوقعا حيث قام الجيش المصرى ببطولة رائعة فاقت كل التصورات فى حرب الخليج.

وفى أثناء ذلك تم انهاء وجود الاتحاد السوفييتى فى افغانستان بعد استنزاف قواه الاقتصادية... وخرجت القوات السوفييتية والجميع متفقون على عدم السماح بقيام حكومة اسلامية فى افغانستان رغم ان المتطوعين من مصر وليبيا والجزائر والسودان وتونس وغيرها من الدول الاسلامية شاركوا فيها على اساس انها حرب عقائدية بين القوات والجماعات الاسلامية المدعمة من الغرب وبين قوات الالحاد والكفر ممثلة فى الاتحاد السوفييتى، ورغم ذلك كانت هذه الحرب مصنفة على انها صراع على السلطة من وجهة نظر الغرب الذى نجحت مخابراته فى صبغ هذه الحرب بالصبغة الدينية ليسهل عليها تجنيد المتطوعين. ونجحت هذه الأجهزة فى الايقاع بقادة المجاهدون الأفغان فى مستنقع المخدرات بحيث تم تمويل نسبة كبيرة من عمليات شراء السلاح من عملية زراعة وتجارة المخدرات فى افغانستان وفى الأراضى الباكستانية والايرانية المجاورة والتى كان المجاهدون يسيطرون عليها... وكان ذلك تحت إشراف وتدبير شبكة كبيرة من شبكات المخدرات الدولية وأمراء الجهاد والحرب.. وما كتب ونشر عن ذلك أصاب الجميع بدهشة ووضع كثيرا من علامات التعجب والاستفهام. ورغم ان البعض أعطى لهذه الجماعات العذر فى هذه التجارة مادام الهدف مشروعا إلا انه بعد انتهاء الحرب وتنازل نجيب الله عن السلطة فإن هذه الجماعات انشقت على انفسها وتصارعت على السلطة.

المهم أن الجماعات التى ذهبت

لمساعدة المجاهدين الأفغان وبعد أن انتهى دورها بدأت تعد العدة للعودة الى أوطانها... إلا أن المخطط الغربى الموسادى وضع فى تركيبته ضرورة الاستفادة من هذه الجماعات لزعزعة الأوضاع فى بلدانهم... لذلك كان لابد من اعدادهم فكريا ودينيا حتى لا تهدأ المنطقة... ولما كانت الأطماع الايرانية غير خافية... لذلك فإنه يمكن الاستفادة من هذا الوضع بحيث تتصور ايران أنها تحقق أهدافها ولو مرحليا... وعليه بدأت ايران فى استقبال هذه الجماعات وتم تدريبها... ثم بدأت رحلة العودة لها الى بلدانها... وكانت هذه الرحلة فى غالبها عبر السودان وليبيا سواء الى مصر أو تونس أو الجزائر.. لذلك عادوا بالسلاح الممول من تجارة المخدرات... وعادوا بأموال المخدرات وعادوا بفكر الخوارج والملالى وآيات الشيطان... وهذا يفسر تشابه الأفكار وتشابه أساليب وأدوات التنفيذ فى مصر وتونس والجزائر وليبيا.

وهكذا نجحت أجهزة المعلومات الغربية والموساد بطرقها الملتوية فى جعل ايران تتصور أنها التى تخطط وتمول... رغم أنها مخلب قط...

وعندما دخلت هذه المجموعات الى مصر لتجد الكثير من الشباب المتعطل عن العمل لسنوات... وحتى العاملين لايكفيهم دخلهم لشىء... ولتجد أن نار الغلاء تأتى على الكثير والكثير... ولتجد صورا من صور الفساد كان من الواجب التصدى لها..... المهم نجحت هذه الأجهزة فى خلط كل الأوراق بحيث أصبحت هذه الجماعات تعمل تحت سيطرتها من بعد... واكتمل المثلث واكتمل المثلث المخطط غربى والتمويل والتدريب ايرانى والتنفيذ بأيد مصرية تعمل على تدمير الاقتصاد وزعزعة الاستقرار... وتتصور هذه المجموعات انها يمكنها الوصول الى السلطة...

وإذا كان المخطط المرسوم هو التخريب الاقتصادى وزعزعة الأوضاع على أمل الوصول الى السلطة... إلا أن تشويه صورة الاسلام فى عيون الغرب... وفى عيون المسلمين حتى.. أمر لايمكن اخفاؤه او التقليل منه. وقد نجحت أجهزة المعلومات والاعلام فى الغرب أن تضع الاسلام فى موضع العدو اللدود للغرب الذى يجب القضاء عليه.

وللأسف نجح هذا المخطط الخبيث فى تشويه صورة الاسلام وفى الربط بين هذه الجماعات وبين تجارة المخدرات... وقد تأكد بعض هذا فى الداخل... ونجح هذا المخطط فى تسديد ضربة موجعة الى الاقتصاد المصرى بأيد مصرية.

وكذلك مولت ايران كما أذيع شراء كميات من هذا السلاح للجماعات الإرهابية فى دول الشمال الأفريقى وفى مصر.

لذلك فإننا نقول لهذه الجماعات التى تلتحق زورا بعباءة الاسلام نقول لهم افيقوا فقد نجح المخطط العنكبوتى فى تصعيد العنف وتصاعد فى المقابل العنف المضاد لقتل المسلمين ويشوهون الاسلام بأنفسهم ويخربون بيوتهم بأيديهم... ويختصرون دور الإسلام فى السيف والنقاب... هل هذا هو الإسلام ياسادة... أفيقوا ياسادة المخطط غربى... والمسلمون والإسلام... ومصر إسلاما واقتصادا يدفعون الثمن على كل مراحله وليس من قبيل الصدفة لن يدلى اثنان من السياح ـ كما ذكرا.. بأوصاف دقيقة لشخصين ملتحيين قيل ان لهذا دورا مهما فى الانفجار الذى حدث أما المتحف بميدان التحرير وأدليا برقم التاكسى الذى استقلاه من نفس الموقع قبل الانفجار مباشرة... والسؤال هو هل كانا يتابعان دقة التنفيذ لهذا المخطط الاجرامى.

عصر الكــذب والنفــاق

نشات كغيرى من ابناء جيلى لا اعرف غير الصدق منهجا - والآن ولنا لرحل ببطء كانت مصيبتى هى انى لم اعد اصدق احدا انظر حولى فأجد الكذابين اضعاف اضعاف الصادقين - الكل يلبس قناع الزيف والخداع - الحب احساس يباع ويشترى والوطنية تجارة وادعاء وبينها وبين الخيانة شعرة والايمان معرض للتكفير بل الرأى الاخر للاغتيال ان ذكر نصف الحقيقة سمة تصريحات الكبار ويبدو ان اسم احدى روايات احسان عبد القدوس انى لا اكذب بل اتجمل اصبحت شعار المسئولين ليتجملوا ولكن الى اى مدى؟ الحكومات تكذب، ناهيك دول عظمى واصبح ميزان عدالتها مشبوها.

وزادنى الامر قرفا ان مصر دخلت لعبة الامم ولعبة المصالح ولا يمكنها عمل شىء امام ديونها واحتياجاتها من القمح والسلاح - فاصبح القرار ليس قرارها اما الفتنة فليذهب المتعصبون من الاقباط قبل المتعصبين من المسلمين الى الجحيم - المهم هو سيطرة العالم الغربى على الشرقى ومنابع ثرواته وسوق بضائعه الفاسدة واسلحته وادويته التى تحت الاختبار.

واصبح من ينادى بالوحدة ساذجا فهذه اللعبة كانوا يلعبونها فى ثورة ١٩ - ان خريطة العالم بحدودها الجديدة موجودة لدى الكبار والوسيلة لتغير الحدود ليست بالضرورة بإذكاء الفتنة بين الاقباط والمسلمين او بين الشيعة والسنة بل بتقليب الدول بعضها على بعض ولتكن الامثلة واضحة امامكم هل تحرك العالم الغربى لانقاذ مسلمى ومسيحيى البوسنة والهرسك؟ هل تحرك لإنقاذ الصوماليين المسلمين من المجاعة؟ هل تحرك امام تفتيت العملاق السوفيتى ام انهم هللوا وكبروا؟! ولكنهم اليوم يفتشون على اسلحة متطورة فى العراق وهل فتشوا عنها فى اسرائيل؟ لا ولن.. حتى الصين اتلمت والفت صفقة الغواصات الى ايران ودائما هناك ثمن — وها نحن نشاهد زيارة امبراطور اليابان لهذا العدو التقليدى وأصبح متوقعا بعد انهيار العملاق السوفيتى ان ينهار الصرح الصينى - فالعالم كله على كف عفريت.

اخوتى فى الوطن.. دعوا السلبية ودعوا التطرف ودعوا الكره والتعصب - مصرنا ام الدنيا وام السلام وام المحبة والنماء - كنانة الله لا تسيئوا اليها فتسيئوا الى انفسكم - كونوا كبارا اكبر من حكامكم وعقلاء اكثر من عقلائكم انهم زائلون اما انتم كشعب وكنصر فباقون. انهم يرتعشون على كراسيهم لانهم يعلمون أنهم غدا مغادرون ولا اقول محاكمون ماذا افعل لكم لأفتح عيونكم وابصر قلوبكم - هل أصرخ؟ هل أبكى؟ هل اضحى بنفسى لتكون عبرة؟ ان قلمى يدمى مع قلبى خوفا عليكم فإن الله اذا غضب على انسان ولاه على نفسه - هل ياترى غضب الله علينا فولى بعضا منا علينا؟ الله يرحمنا.

رمزى زقلمة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ٢ أبريل ١٩٩٣

رأى

ليس غريبا أن ترتكب المخابرات أفظع الجرائم ضد الدولة

الأيادى الخفية المحركة للإرهاب

إن أهم الحقائق التى يجب أن توضع فى الاعتبار عندما يكتنف الغموض الجرائم الارهابية الفظيعة التى ترتكب هى أنه حتى إذا أمكن التوصل الى مرتكبى هذه الجرائم أو التعرف على شخصياتهم فإنه يبقى أن تعرف الجهة التى وقفت وراء التخطيط لهذه الجرائم.. وربما كان أفجع الأمثلة على ذلك فى أمريكا ذاتها اغتيال الرئيس كينيدى. فلئن كان الاتهام قد تركز فى أوزوالد الا أن مبادرة رجل المافيا باغتياله.. أثارت الشك فى حقيقة الجهة التى خططت لعملية الاغتيال: هل هى المافيا؟! أم انها هى المخابرات المركزية؟

*أما من يزعمون ان المافيا هى التى قتلت جون كينيدى بعد أن أعطى شقيقه الضوء الأخضر لتحطيم المافيا فإن مؤلفات كثيرة تأخذ بوجهة النظر هذه وعلى رأسها كتاب Scheim بعنوان (المافيا قتلت الرئيس كينيدى).

*غير أن هناك تلميحات باتهام المخابرات المركزية بارتكاب جريمة الاغتيال.. وهو اتهام لاينفى مشاركة المافيا بل والماسونية فى هذه الجريمة وكذلك فى كافة الأعمال والأنشطة القذرة للمخابرات المركزية. وقد أثارت قصة السكر الكوبى الذى كان موجها من كوبا الى الاتحاد السوفييتى ونثر رجال المخابرات على جوالاته مادة كيماوية غير سامة ولكنها مرة المذاق اثار هذا التصرف الشائن الرئيس كينيدى (وكتب وقتئذ أحد المقربين الى كيندى يقول: «أراد الرئيس كينيدى بعد ذلك الحادث التخريبى، أن يحطم ادارة المخابرات المركزية الى ألف قطعة، وينثر هذه القطع فى الهواء). وصرح كينيدى لصديقه المحامى كلارك كليفورد الذى كان قد أسهم فى تنظيم أعمال الادارة فى عهد الرئيس الأسبق هارى ترومان بقوله: (لن أستطيع الصمود امام كارثة أخرى من هذا القبيل). ومن ثم استقر رأى كينيدى على وضع الادارة تحت المراقبة، إذ لم يكن بسعه ان يفعل أكثر من ذلك بعدما أيقن انه لايستطيع القضاء عليها بجرة قلم. وأمر باجراء تحقيق كبير تولته لجنة برئاسة «الجنرال ماكسويل تيلور» وعضوية آلن دالاس، والأميرال أرلى يورك مدير العمليات البحرية وشقيقه روبرت كينيدى وزير العدل (ص ١٨ من مقدمة كتاب الحكومة الخفية) أو ليست هذه المحاولة الجريئة دافعا كافيا لقيام جهاز العمليات القذرة باغتيال رئيس الدولة الذى كان يريد تبييض وجه أمريكا، وإنقاذ سمعتها؟!

د. محمد عصفور

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

رأى

توظيف كافة الأطــــراف!

إن قصة أمريكا مع الأصوليين قصة مثيرة ولكنها لا تعدو أن تكون تكرارا لموقف أمريكا التقليدى فيما يبدو ظاهريا وكأنه ازدواج منافق للمواقف! ولكنه في الواقع تطبيق «أمين» لفلسفة أمريكية متميزة هي فلسفة الذرائع (البراجماتيزم) التى لا تعترف من السياسات إلا بما كان منها نافعا أو مجديا ومحققا للمصالح بغض النظر عن تطابقه أو تنافره مع أية قيمة خلقية أو مثالية، فأمريكا لا تتردد في ان تقيم أو تساند نظاما وأن تخلق فى نفس الوقت جماعة منشقة تعاديه وتحاربه! وهى تتخلى فى أى وقت عن أخلص أصدقائها أو عملائها.. بل وتحاربه وتغتاله عند اللزوم. وربما كانت قصة أمريكا مع الأصوليين مثلا نموذجيا لهذه الفلسفة! وعندما زار د. حسن الترابى أمريكا وتنقل فى ولاياتها رغم أنه زعيم الجبهة الاسلامية بالسودان - وكذلك عندما حصل الشيخ عمر عبد الرحمن على اذن اقامة مع انه كان احد المتهمين بالتحريض على اغتيال السادات وغيره، ثم أخيرا كان متهما بالتحريض على ضرب السياحة فى مصر - أثارت هذه الزيارات والجولات شكوك المعلقين السياسيين، حتى أن بعضهم اتهم أمريكا بأنها تطارد الأصوليين اليوم بعد أن كانت قد تحالفت معهم واستغلتهم!! غير أن معلقين آخرين أكدوا أن سياسة أمريكا الخارجية تحرض على أن تستغل جميع الأطراف فى أية دولة تريد الهيمنة عليها، فهى تتعامل مع الحكام وتتعامل بنفس القدر من الاهتمام مع زعماء المعارضة حتى لو كانوا متطرفين.. وهذا هو مايفسر تصرفات تبدو غريبة أو شاذة! وما اقتصر الأمر على من تعتبرهم أمريكا واسرائيل زعماء الجماعات الاصوليه، وإنما تجاوزه الى جماعة حماس التى انتهى بها الأمر إلى ان تدرج أو تصنف فى قائمة الجماعات الإرهابية! رغم أن أمريكا كانت تتفاوض معها فى الوقت الذى رفضت فيه إعادة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينى! وقد اعتبرت المنظمة الاتصال المباشر بين حماس وبين أمريكا (المستشار السياسى بالسفارة الأمريكية بالأردن) حركة التفاف حول المنظمة. بل إن بعض المعلقين يرون تنافسا بين حماس والمنظمة على ود أمريكا.. وكان حرج حماس الشديد أنها كانت طوال أشهر الاتصالات بأمريكا تقذف واشنطون بكل أنواع الاتهامات، حتى إذا هتكت سرية هذه الاتصالات (بإعلان مفاجىء بقطعها) تطالب حماس بتفسير تلك العلاقة السرية التى قامت! ويعلق الياس حرفوش بسخرية (إن واشنطون كالغانية المستمتعة بالتنافس على مفاتنها، وتفتح الباب أمام أى عشيق محتمل! وهى تتدلل على «فتح» متشددة فى شروط إعادة الاتصال، وتنبذ «حماس»، بعد أن استنفدت أغراضها منها وفضحتها)!! (المجلة ١٠/١٦ مارس).

د . محمد عصفور

رأى حر..

..ونجح الارهابيون..؟!!

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● نعم نجح الارهابيون فى تحقيق ما كنا نتصور انه اصبح مستحيلا.

●● نجح الارهابيون فى ايقاظ الوطنية لدى المصريين وكانت نائمة نوما طال أمده.

●● نامت الوطنية واصبح المصريون وشاغل كل مصرى هو البحث عما يفيده سواء كان الوصول إليه بالحق أو الباطل.

●● نامت الوطنية وانصرف الناس عن المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات ونسى الناس حقوقهم السياسية ونسى الناس حقوق مصر عليهم.

●●جاءت العمليات الارهابية فايقظت الشعور بمصر وأدرك كل مصرى ان الوطن فى خطر وأن عليه واجب التصدى للخطر الذى تتعرض له مصر.

●● لا تجلس فى مجلس أو تتحدث مع أى انسان الا وتجد حديث الارهاب على كل لسان وهو حديث الغضب على ما يرتكبه الارهابيون ووجوب التصدى له.

●● اجماع على ان ما يدبره الارهاب وما يرتكبه الارهابيون هى جرائم فى حق الوطن وفى حق الدين وفى حق الوحدة الوطنية ويجب التصدى لها.

●● نجح الارهابيون فى القضاء على عدم المبالاة التى كانت تسيطر على المصريين وحل محل عدم المبالاة الانشغال العام بسلامة مصر وتجنيبها شرور الارهاب.

●● منذ سنة ١٩٧٣ لم تتحد كلمة المصريين الا عندما بدأ الارهابيون يهددون امن ومستقبل مصر.

والوحدة الوطنية

●● ونجح الارهابيون فى تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف طبقات المصريين.

●● لم يعد المعارض تشغله معارضته لاسلوب الحكم وممارسات الحكومة اذ فرضت مصلحة مصر عليه ان ينسى إلى حين معارضته فالحكم والمعارضة فى خطر ولذلك ليس هذا وقت الخلافات السياسية.

●● هناك خطر وهناك خطر.. هناك خطر عدم تطبيق القواعد الأصيلة للديمقراطية.. وهناك خطر الارهاب.

●● خطر عدم تطبيق القواعد الاصيلة للديمقراطية مصيره للزوال مهما بلغ تمسك من بيدهم الامر باستمراره فالعالم يندفع نحو الديمقراطية وفى افريقيا اكثر قارات العالم دولا متخلفة وصل عدد الدول التى تطبق القواعد الاصيلة اكثر من ١٦ دولة.. أما خطر الارهاب اذا استمر فهو تدمير الوحدة الوطنية واتاحة الفرص لاعداء الاسلام لإلصاق كل باطل بالاسلام وتقويض دعائم الاقتصاد الوطنى وزيادة الأزمات التى يرتبها ضرب السياحة والاستثمار وهى أزمات ستنال كل مصرى.

●● المصريون يدركون انه مهما بلغ التمسك بمخلفات حركة يولية وهى مخلفات خلقت صحافة حكومية وحزبا حكوميا وانتخابات حكومية وقوانين كئيبة كقانون الاحزاب وقوانين الصحافة والاحتفاظ بالاموال المغتصبة - رغم خطاب الرئيس فى ليلة القدر منذ سنتين - وغيرها.. فان كل هذا لن يدوم وان الشاذ المخالف لحقوق الانسان مصيره إلى زوال.. اما تدمير الاقتصاد وتدمير الوحدة الوطنية فهو خراب لمصر ما بعده خراب.

●● لهذا يرى المصريون ان الوحدة الوطنية امر واجب ولهذا ينسى المصريون الخلافات السياسية من اجل التصدى لعمليات تخريب مصر وتمزيق وحدة المصريين.

●● وهكذا نجح الارهابيون فى تحقيق الوحدة الوطنية.

يد واحدة

●● القضية اليوم ليست قضية اختلاف حول نظام سياسى انما هى قضية نار تحرق مصر وسيشوى لهيبها كل مصرى ولذلك نجد كل مصرى يستنكر ويريد ان يساهم فى اطفاء هذه النار.

●● يد واحدة تجمع كل المصريين اذ لم يعد هناك من يصدق ان الذين يمارسون الارهاب يمارسونه بوحى من الاسلام فالاسلام هو اول قانون نظم حقوق الانسان وهو اول قانون اخضع الحكم للشورى وهو اول قانون جرد الحاكم من الغلظة والاستبداد بالرأى أو استغلال النفوذ او التسلط على الناس. والاسلام هو اول قانون وضع قواعد المجادلة والخلاف فى الرأى بل فى العقيدة وأمر أن تكون المجادلة بما هو احسن وبان لا اكراه ليس فقط فى حقوق الانسان بل فى الدعوة إلى الدين..

●● والاسلام ليس هو الدين الذى يامر بقتل الابرياء او بتمزيق الوحدة الوطنية وتعريض مصر للطائفية فقد عاشت مصر الفا واربعمائة سنة متماسكا شعبها يتعاون المسلم والقبطى تعاون الوطنى مع الوطنى والمصرى مع المصرى.

●● يد واحدة.. مؤيد ومعارض.. يد واحدة مسلم وقبطى.. يد واحدة تجمع المصريين فى وجه خطر داهم.

الافتراء علي الاسلام

●● لقد صار من الشائع فى العالم ان الاسلام دين العنف وقد استغل اعداء الاسلام وعلى راسهم الصهيونيون وسائل الاعلام لالصاق المفتريات بالاسلام مستغلين اخطاء المسلمين وتصوير هذه الاخطاء بانها من قواعد الاسلام.

●● الدكتاتورية بصورها المختلفة صورها اعداء الاسلام بانها قاعدة نص عليها الاسلام.

●● المحاكمات الجائرة التى تمت فى دول شعوبها مسلمة صورها اعداء الاسلام بانها من وحى الاسلام.

●● يكفى ان يتسمى نظام بانه اسلامى لينسب اعداء الاسلام كل ما يرتكبه هذا النظام من اعتداءات على حقوق الانسان على انها اعتداءات يقرها الدين الاسلامى.

●● وهكذا يستغل اعداء الاسلام اطلاق اسم «الجماعات الاسلامية» على من يمارسون الارهاب ليزيفوا الحقائق ويدعوا ان الاسلام هو دين العنف والاكراه.

●● حرام ان يعطى مسلمون لاعداء الاسلام السلاح الذى يستغلونه لشن احقر حرب على الدين الحنيف.

●● الدكتاتورية واغتصاب حقوق الناس وممتلكاتهم وقتل الناس ونسف المنشآت ليست من قواعد الاسلام بل هي ضد قواعده وما هي الا اخطاء مسلمين ولكن اعداء الاسلام يستغلونها في التأثير على عقول الاف الملايين الذين لا يعرفون قواعد الاسلام.

●● كم ارجو ان لا يقتصر نشاط علماء الدين على الدول الاسلامية بل يجب ان ينتشروا في ارجاء العالم يتصدون ويفندون اكاذيب اعداء الاسلام ويوضحون الفرق الشاسع بين اخطاء مسلمين وارتكابهم اعمالا منافية لقواعد الاسلام وبين قواعد الدين الحنيف.

دعم الوحدة الوطنية

●● وكم اتمنى ان يقوم الحكم باتخاذ خطوات تؤدى إلى دعم الوحدة الوطنية.. ومن امثلة ذلك:

١- وقف ارتفاع كل الاسعار والعمل على ضغط فواتير الخدمات.. التليفون والكهرباء والماء، ضغطا صادقا يحقق تخفيف الاعباء على الناس فقد بلغ ارتفاع هذه الفواتير خلال سنة ١٩٩٢ وحدها كما جاء في تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ٤٦٦٪ أي ان الفاتورة التي كانت سنة ١٩٩١ تطالب بمبلغ ٣٠ جنيها وصلت سنة ١٩٩٢ إلى ١٤٠ جنيها.

٢- وقف ارتفاع اسعار المواد الغذائية فقد ارتفعت في سنة واحدة وفقا لما جاء في نفس التقرير إلى اكثر من ٣٠٠٪.

٣- وقف الاسراف الحكومي بكل بنوده.. رحلات.. سيارات .. حفلات .. مهرجات.. اعياد.. اعلانات دعائية سخيفة.. اعلانات تعازى على حساب الدولة

.. اعلانات مبايعات نفاق رخيصة ومقززة.

٤- يلتزم المسئولون بوعودهم وتتوقف دعايات النفاق المنفرة فكلنا بشر والمنصب مهما كان لا يحصن الانسان ضد ارتكاب الخطا ولو كان حصنه لما وصلنا إلى كل هذه الازمات.

٥- رد الحقوق التي طال اغتصابها عشرات السنين ولا يكفي التحدث عن غضب الله على اغتصاب الحقوق اذا لم يقترن بردها فعلا إلى اصحابها.

٦- رد اموال مئات الآف الاسر التي اودعت اموالها شركات توظيف الاموال فالاساليب المتبعة لا ترفع القسوة عن الاسر.. وقد طال الاجل وكان الواجب ان تكون الاقساط الضئيلة التي يتقاضونها بعد الكثير من الاشهر هي فوائد لاموالهم وليست اقساطا من رأس المال.. خصوصا بالنسبة للشركات التي تنتج وتدر ربحا فقد ساهمت اموال المودعين في انشائها.

●● واجب على الحكم والحكومة ان تستغل صحوة الشعور الوطني بتقديم كل ما يمكن تقديمه لتقوى الجبهة الوطنية.

●● والله اسأله حماية مصر.

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٣

حتى لانستجير من الرمضاء بالنار !!

بقلم : عبدالعزيز محمد

تصاعد مد الارهاب وانتشر، ولم يعد رصاصة هنا أو هناك تطلق فى الظلام، ولم يعد مجرد تبادل بين قوة مهاجمة أو مطاردة وبين البعض منهم، إنما اتسع ليكون مواجهة شاملة، لم يعد الرصاص فيها موجها إلى صدور المهاجمين والمطاردين من رجال الشرطة، إنما أصبح الرصاص فيها موجها إلى قلوب وصدور الناس جميعا بغير تفريق، كما أنه تطور ليكون ضربا بالقنابل وتفجيرا عشوائيا وسط الجموع، بل إنه التفجير قد تطور أيضا ليكون بالريموت كونترول والساعات الموقوتة!! وأصبح ضربا وتفجيرا فى عدة اتجاهات وفى وقت واحد. وأحسب أن القصد من كل ذلك قد أصبح واضحا، ليكون تشتيتا وتفتيتا للجهد، وليكون بثا للرعب العام، حتى يبيت الناس فى ذعر وهم مقيم، وفى خوف على النفس وعلى الصغار !! ولقد أصبح أخوف مايخاف منه الناس، هو أن يتم اجهاد الأمن واجهاد الناس، واجهاد الحديد والمعادن يؤدى الى كسرها كما هو معروف!! وأول الاجهاد هو الخوف منه، كما أن أول الاجهاد هو الاعتياد عليه، وأخره هو الاستسلام له حتى يتم انكسر!! ويا ويلنا عندما يقع الخوف ويركب الصدور، وياويلنا عندما نعتاد على الارهاب أو نستسلم له. ورغم أن الارهاب قد صار فى تصاعد واتساع وانتشار، وتنوعت وسائله وأصبح يقوم به عناصر مدربة تدريبا عاليا، وأصبح يقوم عليه تخطيط مقصود، فإن وسائل الحكومة، مازالت كما هى لم تتغير!! فما عاد يكفى أن نقول أن الارهاب، ظاهرة عالمية، وننشر وقائع الارهاب وخبرها عندنا الى جوار وقائع الارهاب وخبرها فى دول أخرى!! وما عاد يكفى التهوين من أمره، وأنه فى مصر محدود، وأن من يقوم به قلة من العناصر الشاردة، كما أنه ماعاد يكفى فى أمره، الصراخ حول السياحة وضرب صناعتها ومواردها!! فإن الارهاب فى مصر قد أصبح موجها الى كل الصدور وياروح مابعدك روح!! كذلك فإنه ماعاد يكفى فيه تلك القوافل الحكومية للوعظ والارشاد، فإن البادى أن التكفير قد أصبح متبادلا!!

ولقد أشرنا من قبل، أن مواجهة الارهاب، لاتكون إلا مواجهة شاملة، وأن هذه المواجهة لاتكون إلا مواجهة سياسية!! لاتقف عند حدود رد الفعل فحسب، إنما تقع بالمبادرة، ولن يبادر الشعب بالمواجهة الشاملة، إلا بالمشاركة الفعلية!! لقد طلبنا الى رئيس الجمهورية، أن يبادر الى الاجتماع والتشاور مع رؤساء الأحزاب والنقابات والاتحادات ونوادى هيئة التدريس بالجامعات يناقش معهم سبل المواجهة السياسية لظاهرة العنف والارهاب المتصاعدة، ويشركهم معه فى ذلك، وقلنا أنه بذلك يستند ظهره الى حائط قوى ومتين، بدلا من أن يتساند على حزبه المترهل والعاجز فى نفس الوقت!! واشرنا الى أن ذلك يمثل الرشد فى التصرف، والمقدرة على مواجهة الازمات والمشكلات والظواهر المتفاقمة، وادارتها ادارة قادرة وناجحة!! إلا أن هذه الدعوة لم تلق أذنا صاغية، بل فى مواجهتها قامت دعوة لجبهة واسعة، لم تتحدد بعد معالمها ولا حتى حدها الأدنى، ورغم كل النوايا الطيبة؛ فإن البادى منها هو رغبة الحكومة وحزبها الوطنى فى الهيمنة عليها!! آية ذلك أن حزبنا قد شرع فى الاعداد لمؤتمر شعبى واسع يجمع الناس على وعى وبصيرة، بما يتهددهم ويتهدد وطنهم!! إلا أن الحكومة وقبل سويعات من هذا المؤتمر، أخطرت برفض المؤتمر بل ومنعت إقامته. ودلت بذلك أنها مازالت على سياستها، فى أن عمل الأحزاب، لايكون إلا وراء الجدارن، ولا

المصدر : الوفد
التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٣

ينتقل الى الشارع ووسط الناس. وأحسب أن تصاعد موجة الارهاب والعنف، الذى انتشر وأصبح منظما، ويؤذن أن يتحول الى حرب مدن وشوارع، من شأنه أن يوقظ الحكم والحكومة، إلى أن قاربها الذى تركبه قد أصبح يهتز بشدة، وأن الثقوب به كثيرة. وأنها لن تغرق وحدها، إنما ستغرق معها الشعب والوطن كله!! كما أن من شأنه أن يوقظ الحكم والحكومة، إلى أنه مالم تبادر الى اصلاح سياسى ودستورى جذرى وعميق، يمكن الشعب ويمكن القوى السياسية، من المشاركة الفعالة والمسئولة، ليتدفق الدم فى الشرايين التى أصابها التصلب وأصبحت تعانى من التجلطات والانسدادات: وليكسب المجتمع حيوية ومناعة!! وحتى لايستجير الناس من الرمضاء بالنار!!

ملاحظات

بسرعة!

* امسك الارهابيون بمعاول الهدم وعلى ما يبدو انهم لن يتنازلوا عنها بسهولة.. فالقتلى يتساقطون وكلهم من ابناء بلد واحد وان اختلفت مواقعهم.. ولكن إلى اين يسير بنا هؤلاء المتعطشون للدماء؟ لا أحد يدرى!

* البلاغات التى تلقتها أجهزة الامن مؤخرا - وان كان معظمها كاذبا - إلا انها تعكس مدى الفزع الذى تسلل إلى قلوب المواطنين وجعلهم يخشون رؤية الاكياس والحقائب، واصبحوا يتلفتون حولهم وهم سائرون.. ومجرد انفجار إطار سيارة كفيل بان يصيب المارة فى الشارع بالرعب.. انه الارهاب!

* على أجهزة الامن ان تراجع حساباتها فى توزيع الكمائن الليلية وان تفقدها صفة «الثبات» فى اماكن محددة.. فالاصل فى الكمين هو حماية الامن والمواطن وضبط المخالفين والهاربين من الاحكام.. والمطلوب ان تراعى الاجهزة المسئولة «المرونة» فى توزيع الكمائن التى اصبحت اماكنها معروفة للجميع!

* ما تردد بين الناس عقب القبض على محمود ابوحليمة المصرى الجنسية والمتهم بالتورط فى عملية تفجير المركز التجارى الامريكى بنيويورك مصدره سياسة عدم المصارحة.. فلقد القت اجهزة الامن المصرية القبض على ابوحليمة من منزل اسرته بكفر الدوار قبل وصول مندوبى المباحث الفيدرالية الامريكية باسبوع.. ولم يتم الاعلان عن القبض عليه إلا بعد وصول «الامريكان» واذاعة وكالات الانباء العالمية لخبر القبض على الرجل وترحيله على طائرة خاصة.. كان يجب اعلان القبض عليه «فورا» حتى نقطع الشك باليقين.

* الانسان موقف.. وكذلك الشعوب.. فلقد توحد ابناء هذا البلد فى موقفهم ضد الارهاب ونبذ العنف بكل صوره.. ولوضح مثال على ذلك للمواطنين البسطاء الذين القوا القبض على قاتل جندى الامن بمحطة مترو الانفاق.. موقف مشرف لشعب واع.. والبقية تأتى!

أحمد فؤاد

الموقف الصعب

لا شك أن هناك حملة مسعورة بل وماجورة ضد الشرق العربى المسلم والمسيحى - وفى اعتقادى انه مهما كتب كتاب مسلمون لدحض هذه الافتراءات فلن يكون لهم المصداقية الكاملة. ولكن إذا ماكتب كتاب اقباط وبطريقة موضوعية لكانت لهم مصداقية أكبر على أن يكون ذلك من خلال الإطار الذى عرفوه عن الإسلام الصحيح دون الدخول فى تفاصيل والتى هى من حق الكتاب المسلمين. إن مايشيعه الغرب اليوم عن الإسلام ليس من حقيقة الاسلام فى شىء ولكن الأقباط من حيث انهم عاشوا فى كنف الاسلام ومازالوا يجعلهم ملتزمين أدبيا بالقيام بدور المدافع، هذا بالإضافة الى الحملة الخبيثة الأخرى والتى تدعى ان الأقباط يقتلون جهارا نهارا بالشوارع - نعم لقد قتل عدد منهم فى ظروف معينة غيلة وخسة، والعالم يعلم ذلك ولكن بتفهم الموقف من الأقباط، والحزم من قبل الداخلية أمكن السيطرة على هذه الفتنة - ولعل هذين الأمرين مجتمعان وهو إظهار الإسلام على حقيقته وأن إيذاء الأقباط هو وليد إرهاب دخيل لبث الفتنة، هو واجب الأقباط اليوم دفاعا عن حقيقة الأحداث ووأد الفتنة ودفاعا عن اسلام اخوتهم المسلمين.

إخوانى إن مصير الأمم والشعوب لا تقاس بحوادث فردية أو فترات عصيبة أو نزوات شخصية، ولكن تقاس بالمواقف السليمة العاقلة والشجاعة وبتضامن الشعب وتبادل الثقة ولا أريد أن أذكر تلك الصفات التى يصفون بها الأقباط بالطائفية إن كل هذه التسميات تحمل فى ذاتها الفرقة لأن حقيقة الوضع أن هناك شعبا واحدا يدين غالبيته بالإسلام وتعتنق أقليته المسيحية.

إنى أعيب على الأقباط سلبيتهم وإن كان لهم بعض العذر فإن الهجوم المستمر على عقيدتهم أصبح أمرا غير مستساغ بل مرفوض خاصة وأن وسيلة الدفاع غير متوفرة، ثانيا لا أعتقد أنه هناك فائدة من الهجوم والدفاع - كما أعيب على المسئولين تركهم بعض الكتاب والمجتهدين يتناولون العقيدة المسيحية بطريقة خاطئة تزيد من الفرقة والشحن النفسى بدلا من التقارب وزيادة المحبة - ولقد حاول الأقباط على مر العصور بناء جسور الثقة ولكن الثقة هى إحساس وليس قانونا - ودعوتى انه اذا كانوا يعيبون على أن الإرهاب يختفى تحت عباءة الاسلام دعونى أصرخ قائلا ان هذا الغرب المسيحى هو كذلك بعيد عن المسيحية وأنه اخترق اليهودية وان تعاليم المسيح الحقة غير مطبقة - إن دفاع الأقباط لهو حق والتزام وهو افضل إثبات للثقة والانتماء ومد جسور المحبة والتعايش فى وطن واحد إن كنتم حقا أقباطا فكونوا على هذا المستوى وان كنتم حقا مسلمين فلتكونوا فعلا على هذا المستوى. نعم أنا أطلب الصعب ولكن ماأمر به أصعب وإنى لا أنظر للموضوع بنظرة قصيرة ولكن على المدى البعيد فهل من مستجيب؟

رمزى زقلمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ...... ٤ ...... ابريل ١٩٩٣ ......

سياسة الاعلام فشلت فى مواجهة الارهاب

التليفزيون وراء انتشار أفكار المتطرفين

عندما طرحنا سؤالا .. عن الاعلام ما الدور الذى . لعبه فى الفترة الاخيرة . فى مواجهة الارهاب .. جاءت الاجابة مذلهة من بعض المتخصصين . ان الارهاب الذى يروع الشارع المصرى . إحدى ثمار سياسة «السمك . لبن . تمر هندى» التى ينهجها الاعلام المصرى

يقول الاذاعى الكبير فهمى عمر : الاعلام لم يقم بدور فعال فى الحد من ظاهرة الارهاب عن طريق الندوات واللقاءات الفكرية . التى تتصدى لافكار الارهابيين .. لكنه لم يغفل مناقشة هذه الافكار فى بعض برامجه الدينية . والمطلوب طبعا فى المرحلة القادمة تكثيف الجرعة الاعلامية .. التى تنبه للأثر السلبى الذى سيعود على مصر من الارهاب . واعتقد ان الملاحقة الاخبارية للاحداث الجارية هذه الايام ، وعدم اخفاء اى حقائق عن المواطنين .. نقطة محسوبة للاعلام المصرى !!

وترى الدكتورة انشراح الشال بكلية الاعلام ان وسائل الاعلام ساهمت بشكل مباشر فى تكوين فكر هذه الجماعات الارهابية .. بعد ان حطمت امامهم كل قدوة ، او صورة مثلى فى المجتمع ، من خلال التركيز على النماذج السلبية والمريضة فقط .. مما افقدها المصداقية عند قطاع كبير من الشباب ، تحول فى النهاية الى حالة مرضية فى المجتمع .. الذى لم يوفر له ابسط حقوقه الانسانية .

وتعترض الدكتورة انشراح الشال ، على الشكل الذى يعالج به الاعلام .. احداث الارهاب الاخيرة .. قائلة : يجب وقف اذاعة او عرض اى اخبار او مشاهد تليفزيونية تضم اخبار المقبوض عليهم او حتى ضحايا عملياتهم الارهابية ، حتى لا نثيرهم من ناحية .. أو ندفعهم لمزيد من العنف !

●● ملحوظة : اعترضت على هذا الراى للدكتورة انشراح .. وقلت لها .. معنى هذا ان المواطن ، سيعود للبحث عن الاخبار فى الاذاعات الاجنبية .. ونتحول لمسرح للشائعات !

●● قالت افضل تخصيص مساحات للمناقشات الموضوعية مع المقبوض عليهم بشرط «بدون مونتاج» .. ويشارك فيها أساتذة وعلماء كبار فى علم النفس والاجتماع والتربية والجريمة .. ورجال الدين ! بجانب تروى المسئولين ، الدقة فى الاخبار التى يصرح بها اجهزة الاعلام ، غير منطقى اطلاقا .. خروج مسئول ليعلن ان ايران ، والسودان وراء الارهاب ، ثم يظهر مسئول اخر على شاشة التليفزيون ينفى هذا الخبر مثل هذه الوقائع تفقد الاعلام مصداقيته !

ويضيع الدكتور مصطفى عبدالعال الخبير فى الاجتماع السياسى جانبا آخر .. فى قضية الاعلام ومعالجته للارهاب .. قائلا : لا توجد أى رسالة واضحة المعالم للاعلام المصرى ، بخلاف «الانجازات العظيمة للنظام ، وتقدير العالم المتقدم لهذه الانجازات» وخصوصا التليفزيون الذى يؤثر بشكل جيد ، فى تشكيل وعى

تحقيق :
هشام يحيى

الناس قياسا على الوسائل الاعلامية الاخرى ، ومن هنا يمكننا فهم سياسة «السمك لبن تمر هندى» التى يتصور القائمون على شئون الاعلام ، انها افضل سياسة ، يمكن تقديمها ، مع تعديل فى جرعات «السمك لبن تمر هندى» .. حتى فى قضية خطيرة مثل الارهاب الذى لا يهدد النظام السياسى فقط ، بل يهدد معنى الحياة ككل . الاعلام لا يصل للمواطنين بشكل مؤثر . لانهم فى قرارة أنفسهم يسمعون المتحدثين اليهم «بتوع الحكومة» .. حتى وان كانوا من المعارضة . لانهم لا يرونهم الا وقت اللزوم ، واللزوم هنا . ما تحدده

الحكومة ! ومن فهمنا لهذا المبدأ العقيم الذى نتبعه وسائل الاعلام يمكننا استيعاب محدودية قدراتها ، وخصوصا التليفزيون الذى لا يسمع بغير حديث الانجازات ! فشل تماما فى تعبئة المواطنين فى مواجهة هذا الخطر ، بدلا من دائرة التهميش التى اختاروها لانفسهم رغم كونهم لا يؤيدون التطرف ، ولكنهم لا يريدون ايضا ان يكونوا «بتوع الحكومة» .

ويتهم الخبير الاعلامى ، ايهاب الأزهرى السياسة الاعلامية بانها احدى الركائز الاساسية ، فى تكوين فكر الارهابيين . بعد تهميش مساحة الثقافة .. فى اجهزة الاعلام ، رغم ان الثقافة هى السلاح القادر على بناء انسان سوى عاقل رشيد ، طبيعيا فى اخلاقياته . وتصرفاته مع نفسه ومع غيره ! على الاقل قادر على حماية عقله من اى اختراق !

قلم رصاص

الجبهة حائرة.. والحوار مستمر !

بقلم: لمعى المطيعى

فى أعقاب المناقشات الواسعة التى أجراها مجلس الشورى حول مواجهة الارهاب، والبيان الذى أدلى به اللواء «محمد عبدالحليم موسى» وزير الداخلية وطالب فيه الإخوان المسلمين بتحديد موقفهم صراحة من الارهاب وتوابعه، حدث أمران مهمان:

الأول: اعلان من الإخوان المسلمين يدينون الارهاب ويستنكرون الاعتداء على السياحة والسياح وقتل للمواطنين الأبرياء يضعون هذه الأحداث جميعها بأنها تخرج على النهج الاسلامي.

الثانى: بيان من رؤساء الأحزاب وعدد من رجال الأعمال والفنانين والشخصيات العامة يدعو إلى وحدة الصف لمواجهة أحداث الارهاب التى استشرت وتفاقمت فى الفترة الأخيرة.

وقد فتح هذان الأمران أبواب المناقشات واسعة حول موضوعين:

الأول: هل يدخل الاخوان المسلمون الجبهة؟

الثانى: هل يدخل حزب العمل الجبهة؟

وقد كنت فى الفترة الأخيرة طرفا فى مناقشات مع أصدقاء يحسنون الظن بتفكيرى السياسى من ناحية، ولأننى دعوت إلى قيام هذه الجبهة منذ فترة باكرة من ناحية أخرى، ولأنه لى تصور محدد لهذه الجبهة من ناحية ثالثة.

وأستأذن القارىء فى أن أعيد تصورى لهذه الجبهة كما كتبته فى الفترة الماضية. دعوت إلى جبهة للتضامن الشعبى وتركت اختيار الاسم تتفق عليه الأطراف المختلفة. ليكن الاسم مايكون. ويبدو أن الاتفاق يتجه حاليا إلى رسم (الجبهة الوطنية) لابأس. وتصورت أن المداخل لمواجهة الأزمات التى تحيط بالوطن، مدخلان.. مواجهة الارهاب ومواجهة التدهور الاقتصادى. وهنا يبدو أن الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم ليست لديه رغبة فى أن تتصدى الجبهة للأزمة الاقتصادية لأن بعض قادة الحزب الوطنى يرون أن الحكومة لديها محاولات لعلاج الأزمة الاقتصادية. وواضح أن الحزب الحاكم يريد أن يقصر التحالف مع القوى السياسية الأخرى على مواجهة الارهاب والارهابيين. كما أن الأحزاب الأخرى لم تعلن تصورها حتى الآن والأهداف التى يمكن أن تقوم عليها الجبهة. غير أننا نستشف من كتابات الزميل «عادل حسين» أن حزب العمل لايمانع فى المشاركة فى (الجبهة) كما أنه يرى أن تطرح الجبهة موضوعات اقتصادية مثل (عملية بيع القطاع العام.) ولا أظن أن الحزب الوطنى يقبل أن تطرح سياسته الاقتصادية على بساط البحث، كما أن بعض العناصر فى أحزاب معارضة لاترى حتى ضرورة للربط بين الارهاب والوضع الاقتصادى. وقد ضرب لى عضو بارز منهم مثلا بايطاليا حيث الارهاب ساد فى فترة مالم يكن الوضع الاقتصادى سيئا فيها. ولكن هناك فسادا ولا يستطيع أحد فى مصر أن يخفى تأثير البطالة والغلاء وأزمة الإسكان وضعف الانتاج والانحرافات والاختلاسات والرشوة والتهريب على تشجيع وقوع الشباب فى براثن الارهابيين. ولم تحدد الأحزاب الشكل التنظيمى للجبهة المقترحة. وأعتقد أن الشكل الطبيعى والسهل أن تتكون الجبهة من الأحزاب القائمة حاليا ومن الاتحادات والنقابات المهنية. والترجمة السهلة لهذا التكوين أن يمثل الحزب أو النقابة أو الاتحاد رئيس كل تنظيم من هذه التنظيمات أو من ينيبه. وأثيرت أسئلة كثيرة.. هل يدخل الاخوان المسلمون الجبهة؟ هل يدخل الشيوعيون الجبهة؟ وأثيرت اعتراضات كثيرة على انضمام الاخوان تحديدا وفى المقابل أثيرت مبررات كثيرة لعضوية الاخوان والشيوعيين فى الجبهة.

المصدر : الوفد
التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٣

واعتقد أن قصر عضوية الجبهة على الاحزاب الشرعية الحالية يسهل قيام الجبهة من ناحية ويحل مشكلة تمثيل تيارات كثيرة ليست لها تنظيمات شرعية. فالاخوان المسلمون والشيوعيون متواجدون بشكل أو بآخر في بعض الأحزاب القائمة الحالية. وموضوع حسم دخول قوى ليست لها تنظيمات شرعية مشكلة حلها صعب وتعطل قيام الجبهة وهو مطلب مهم. واعتراضات أخرى قيلت شفاهة وكتابة ضد دخول (حزب العمل - ابراهيم شكرى) للجبهة. قيل أن الاخوان المسلمين يسيطرون سيطرة فعلية على الحزب وأجهزته وكوادره، وقيل أن الحزب يؤيد قلبيا وصحفيا التيار المتطرف أو الارهابى. وقيل أن الجريدة تدافع عن المتطرفين والارهابيين. وهذه كلها مسائل يطول شرحها ويطول الحوار حولها واثارتها تعرقل قيام الجبهة. المطلوب وضع قاعدة تطلق على الجميع فاذا قلنا أن الأحزاب الشرعية تدخل الجبهة، فإن الخروج على هذه القاعدة يعطل عمل الجبهة أساسا. الجبهة لها هدف أو أهداف معلنة وكل من يقبل الدفاع عن هذه الأهداف - من الأحزاب أقصد - له الحق فى الانضمام للجبهة. وفى الطريق اذا ماخرج حزب أو اتحاد أو نقابة على الأهداف الرئيسية للجبهة أصبح تلقائيا خارجها ويتم فرزه مع بيان هذا بالوقائع لجماهير الشعب. والجبهة بعد أن تتكون من السهل أن تضع لنفسها نظام عمل واسلوب تحرك وليس فيها قيادة وقاعدة. كل الأحزاب والاتحادات والنقابات تمثل وتتفق على قاعدة ديمقراطية لاتخاذ القرارات وليس فيها حزب قائد أو حزب تابع، وليس فيها حزب حلال له أمور معينة محرمة على غيره من الأحزاب. أى أن الأصوات فى الجبهة متساوية. بعض الأصوات ارتفعت تنادى بتكوين جبهة من المعارضة ضد الحكومة وأصوات ارتفعت تطالب بتحالف ثنائى أو ثلاثى بين بعض الأحزاب ذات الأهداف المتقاربة. وبكل الوضوح نقول.. هذا كلام ليس أوانه الآن.. البلد كلها فى خطر الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة فى خطر، الحكومة والشعب.فى خطر الارهاب لايستثنى أحدا، مواطنا ولا رجل أمن، لاسياح ولا أصحاب مقهى، لا فلاح ولا مفكر. الارهاب ضد الجميع ومن هنا يجب أن يكون الجميع ضد الارهاب. هذه هى القضية.

بقيت مسألة مهمة يجب توضيحها وهى أن هذه الجبهة ليست للحكم ولا لازاحة الحكومة عن السلطة ولكنها جبهة لمرحلة محددة، لتحقيق أهداف محددة، هى على وجه التحديد لانقاذ مصر من الخراب والدمار. الخراب الاقتصادى والتدمير الارهابى.

وإذا كان هذا الكلام يروق للذين يعنيهم الأمر فى الأحزاب - كل الأحزاب - وفى الاتحادات والنقابات - كل الاتحادات والنقابات - عليهم أن يحزموا أمرهم ويشكلوا لجنة تحضيرية مصغرة تقوم بالاعداد لقيام الجبهة وعلى الله قصد السبيل.

ليس دفاعا عن عبدالحليم موسى!

مقولة تتردد بين أوساط المثقفين خلال الفترة الأخيرة. تحاول الربط بين عزل وزير الداخلية السابق زكى بدر، وبين تزايد عمليات العنف والارهاب بطول وعرض مصر. وهذا الاجتهاد الذى يستند لنظرة أحادية يتهم ضمنا الوزير الجديد وسياساته أنها السبب فى تنامى حوادث الارهاب، وتدهور الوضع الأمنى.. والسند الوحيد لهذا الاجتهاد الذى شاع مؤخرا ـ مقارنة بين عدد الحوادث التى وقعت فى عهد الوزير المخلوع، وعددها فى عهد الوزير الحالى بعد أن أصبحت حوادث العنف خبرا يوميا نحتسيه مع قهوة الصباح.. والبعض من أصحاب هذا الرأى يفسر هذا التباين فى الأرقام بأن الوزير الجديد استهل عهده بعبارات رقيقة عن الحوار، وعن تجربته فى أسيوط.. والبعض الآخر يراها العكس، ويصف عهد الوزير الجديد بأنه أكثر دموية وعنفا من سابقه ـ ولكن فى صمت ـ وأن الدماء التى سالت تتجاوز ـ كما وكيفا ـ كل مافعله الوزير المخلوع زكى بدر، مما أصاب الطرف الآخر بحالة من الهوس، وافقده صوابه، ولم يكن أمامه غير التصعيد فى الارهاب، وسفك الدماء.. وأحسب أنى اختلف مع التفسير الأول ولا أتفق مع التفسير الثانى، فقد كنت من بين من شغلوا أنفسهم برصد ممارسات الوزير المخلوع منذ اللحظة الأولى التى اعتلى فيها مقعد الوزارة حتى يوم اقالته وكان هذا بالنسبة لى دافعا لرصد ملامح مرحلة الانتقال والتحول فى بداية ولاية الوزير الجديد ـ وكنت أول صحفى يلتقى به لحظة دخوله مكتبه كوزير للداخلية ـ ويومها دار بيننا حوارا طويلا حول تجربته فى أسيوط، وتصوره لمعالجة القضايا الأمنية المتفجرة على الساحة، وخرجت من هذا اللقاء بانطباع واحد وواضح، هو أن هذا الرجل لم يصل الى مقعده حاملا سيفا يقطع به رقاب كل من يواجهه، ولكنه أيضا لن يحمل كفنه على رأسه ويذهب لاسترضاء من يناصبه العداء.. نعم كان الرجل منذ اللحظة الأولى مع فكرة الحوار ـ وقد أسعدنى هذا كثيرا ـ إلا أنه قيد هذا الاستعداد بشرط واحد هو أن يكون الحوار بالمثل، أى أنه لن يحاور بالكلمة طرفا يحمل سلاحا ولن يستخدم العنف مع طرف يتحاور بالكلمة لقد وصل هذا الرجل الى مقعد وزير الداخلية وهو كتاب مفتوح وصفحة بيضاء وغاية ما كان يطمح إليه، أن يسهم فى إبطال قنابل موقوتة كثيرة انتشرت وتلغمت فى مواضع عديدة داخل المجتمع المصرى وفى الشارع السياسى.. بفعل ممارسات حمقاء، وقعت عمداً وبسوء قصد فى عهد سلفه، إلا أن الرجل قبل أن تمتد يداه لنزع الفتيل، توالت الانفجارات فى وجهه واحدا تلو الآخر، مما أوقعه فى دائرة الفعل ورد الفعل، وهذا لايعنى أننا نتصور من الناحية النظرية أن كل ماهو بعد زكى بدر مبرأ من الشبهة ومنزه عن الخطأ، لكن لايمكن أيضا تجاهل حقائق أهمها افرازات هذه السنوات التى جعلت الرجل يغلى ويوشك على الانفجار، لقد بدأ عبدالحليم موسى عهده محاطا بمحاذير كثيرة، ولم ولن يسلم من القصور فى نهاية الأمر، إلا أنه يظل من غير المفهوم والمستغرب، ذلك الاصرار من جانب البعض على التعامل مع مايحدث اليوم باعتباره وليد اليوم، وليس تراكمات لسياسات شاذة مورست عبر أكثر من ٤٠ عاما من القهر السياسى، والتدهور الاقتصادى، والانحطاط فى كافة المجالات.. إننا اليوم لسنا بحاجة إلى جهد كبير لكى نتدلل على أننا بصدد ظاهرة ارهاب له طبيعة اجرامية ـ وهذا ليس تجريحا للتيار الاسلامى أو للقطاع الأكبر والأهم فيه ـ بل هو تفسير للحوادث التى تقع وتسفك فيها الدماء، أما فى عهد الوزير السابق ومن قبله كان المثقف المصرى فى حيرة. ولديه شتات من الانطباعات والصور يتناقض فى رؤيته للحوادث التى وقعت حين ذاك ـ رغم قلتها ـ ولا يكاد يعرف على وجه الترجيح ـ لا التحديد ـ هل مرتكبوها هم اتقياء وأخيار تلفق لهم مثل هذه الحوادث للكيد لهم والنيل من حقهم فى الوجود؟! أم أنهم دمويون وأشرار؟ هل هم مصلحون أم مخربون؟ هل هم أسوياء أم مهووسون؟ ولقد كانت جسور الثقة المقطوعة بين المواطن ووزير الداخلية السابق ـ لما يرتكبه من حماقات وبذاءات ـ ترجح فى كثير من الأحيان جانب الشك فى كل مايقوله والتعاطف مع الجانب الآخر.. وهذا مالا يحدث الآن فالخطوط الفاصلة واضحة، وموقف المواطن المصرى واضح ـ ليس ضد التيار الاسلامى كتيار بعينه ـ لكن ضد هذه الحوادث ومن يقف خلفها من قلة منحرفة.. وهذا لابد أن يحسب فى رصيد الايجابيات. وهذا بالطبع ليس شيكا على بياض للسلطة كى تفعل ما تفعل بكل من يقف تحت لافتة الاسلام السياسى، أو من يسمونهم بالاسلاميين الحركيين، فإذا كان اعتبارهم جميعا طبقات من الأولياء والأطهار خطأ مكشوفا، فبنفس القدر فإن توجيه الاتهام والمحاكمة، وتعليق المشانق، وفتح المحارق للجميع، هو أيضا جريمة لا تغتفر. فحتى لو اجتمع هؤلاء تحت راية العداء للسلطة ومظلة الاسلام السياسى، فلا يمكن أن نحمل معظمهم أوزار بعضهم من شواذ الظاهرة، ومن أرباب الجريمة، التى هى فى القانون والشرع والمنطق مسئولية شخصية تجاه مقترفها أو محرضه أو المتستر عليه فقط لاغير.. وهذا الفرز مطلوب ليس من منطلق التعاطف ـ كما سيتهمنا البعض ـ لكن بمعيار المصلحة الوطنية، حتى لانضع الأغلبية من هذا التيار فى طريق يكونون فيه نهبا لمختلف مشاعر اليأس الذى يقودهم الى تطرف وانحراف وجريمة اندفعت وتورطت فيها أقلية منهم بفعل ممارسات غلب عليها خلط متعمد بين كل الأوراق..

دفتر شخصى

- أقلام كثيرة تكتب عن الاسلام السياسى.. وأقلام قليلة تفهم أنها يجب أن تعرف عن الظاهرة أكثر كى تبدأ فى الكتابة!
- نبيل الشرقاوى مدير جمارك سيارات القاهرة نموذج لموظف يعمل عام ١٩٩٣ بأخلاق ومبادىء عام ١٩٤٣ (!!).
- من حظ منطقة المعادى أن الضابط سيف هو مأمور قسمها، والضابط الرقيق المهذب علاء عاطف هو مدير مرورها.. لا أعرف هل هى مصادفة أم حسن اختيار من اللواء عبدالحليم موسى؟!
- لطفى بوشناق المغنى التونسى الذى استضافته رتيبة الحفنى فى برنامجها الناجح «الموسيقى العربية» أقوى صوت سمعته بعد أم كلثوم، وأكثر كلمات مجونا سمعتها بعد أبو نواس.. أين الرقابة ياتليفزيون؟

أيمن نور

ارهاب الحكومة

فى ظل الارهاب الذى يعانى منه المجتمع المصرى، تهبت الحكومة الى مواجهة هذا الارهاب بمواجهة وقف امامها الشعب حائر فبدلا من ان تأخذ بيد ابنائها العاطلين وحل مشاكل شبابها الضائع دون وظيفة او دخل ثابت يحقق له الاستقرار فى المعيشة بعد سنين قضاها فى البحث والدراسة اخذت ترفع الاسعار وتلغى الدعم عن كثير من السلع وكان الغاء الدعم هو الحل الوحيد للمشكلة الاقتصادية، واستغلت الحكومة ضرب السياحة لامتصاص دم الشعب المغلوب على امره الذى يدفع الثمن عقابا على وجود بعض الافكار المشوهة فى عقول بعض الجماعات.

فنظرية الحكومة فى رفع الاسعار هذه المرة خاطئة لان فئات الشعب مثقفيه والاميين منه وقفوا صفا واحدا وتصدوا للارهاب والدليل واضح على ذلك فحادث مترو الانفاق كان احد افراد الشعب هو المغامر بنفسه للقبض على هذا الارهابى اى اصبح الجميع فى يقظة بان استقرار مصر سبب رئيسى لاستقرار الاقتصاد لكن الحكومة التى تستغل الازمات وتفرض ارهابها على الشعب وتلجأ الى رفع الاسعار بعد ان استخدمت الوعود البراقة بانه لا مساس بمحدودى الدخل. لكن الحقيقة ان المساس كله بمحدودى الدخل بدليل الفجوة التى اصبحت بين طبقات الشعب فبدلا من ان تستغل المشاريع الجديدة لتشغيل الايدى العاملة وخلق فرص جديدة للاستثمار اخذت فى تضييق الخناق على المواطن المسكين واصبح المواطن فى حيرة من امره ولايجد مبرر للاوضاع الاقتصادية المتردية ولا الخطط الخمسية الموعود بها لحل كثير من مشاكله.

فالارهاب ليس ارهاب الجماعات وحدها بل ارهاب الحكومة التى تستغل الازمات لتفرض سيطرتها على المواطن المسكين.

محمد عبد الواحد

حدوتة



بقلم : ليلى عبد السلام

* لسنا ضد تطبيق الشريعة الاسلامية ٠٠ ولقد تعلمنا من القرآن الكريم وسنة رسوله " صلى الله عليه وسلم " الاسلوب والطريقة التى يمكن أن ندعو الى سبيل الله بها٠٠ ولقد قال الله سبحانه وتعالى مخاطبا رسوله الكريم " بسم الله الرحمن الرحيم " وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة " صدق الله العظيم " وقال الله عز وجل ايضا " ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ٠

وكل هذا يدفعني للقول بكل جراة إن الذين يجعلون من الاسلام وسيلة لاغاية ان قتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق ٠ وقد اجزتم واحللتم انتم ذلك بدون وجه حق ٠

* تعال معى الى كلمة سواء ماذنب الطفل حمادة الذى لقى مصرعه فى احضان ابيه ضابط امن الدولة بديروط فهل كان " حماده " الذى لم يبلغ الحلم بعد هو الذى كان يحارب ضد الشريعة الاسلامية ٠

اقول لكم الرد : لا ٠

* صدقونى إننى اقدم لكم نصيحة مخلصة انتم اشد تشويها للاسلام من الصرب وعبدة النار والمجوس وعبدة البقر فى الهند ٠٠ هل تعلمون إن كنتم حريصين قيد انملة على الاسلام ٠٠ انكم شوهتم الاسلام وحولتموه للنظر فى غير المسلمين بانه دين العبوة الناسفة والمدفع الرشاش يوم لجاتم إلى قتل النفس ٠٠

* تعالوا معى إلى قضية اخرى يا اخوة الإسلام هل كان قطار الصعيد الدرجة الثالثة والذى قمتم بتفجيره ومات فيه من مات وازهقت الارواح البريئة من المسلمين وغير ذلك ٠٠ فهل هذا من الاسلام ٠٠ اتمنى ان توضحوا لنا الصورة وان تقولوا لى وجهة نظركم بصراحة٠

الحقيقة انكم لا تبحثون عن الدين ولا تسعون الى تطبيق الشريعة الاسلامية ٠٠ إنما انتم رجال دنيا ورجال القاب والدليل على ذلك انكم تطلقون على انفسكم لقب "امير" لقد كنت اتمنى ان يطلق امراؤكم على انفسهم كلمة " عبد الله " المخلص بدلا من امير

*هذا الكلام ليس من عندى ٠٠ لقد ترددت كثيرا فى الكتابة اليكم إلى ان حسم فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قضيتكم فى شهر رمضان الماضى حين قال " لو ان الخلاف بين هؤلاء والسلطة من أجل الشريعة الإسلامية ماحدث القتل ٠ وإنما الخلاف هو على الدنيا دار الغرور ٠٠ وهذا الكلام جاء على لسان رجل فاضل وعالم من علماء الاسلام الاجلاء هو شيخنا " الشعراوى "

* اننى اطالبكم بالقاء السلاح والعبوات الناسفة وان تتقوا الله فى الاسلام ودينه الحنيف ولقد احزننى شديد الحزن عندما التقيت بصديقى الصحفى الالمانى " مارتن ديتا " والذى قال لى فى حضرة الزميل هشام طنطاوى ٠٠ ماالذى حدث لكم ٠٠ وهل حقا الاسلام قد اصبح عبوة ناسفة ومدفعا رشاشا لماذا يقتل المسلم ٠٠ المسلم فى بلادكم ٠٠ واين كرم الضيافة - فاين هذا كله عندما نسفتم وروعتم ضيوفكم الاجانب من السائحين ٠

* حقيقة لقد احنيت راسى ٠ ولم استطع الاجابة الا بعبارة واحدة ٠٠ إن الذين يرتكبون ذلك ليس بالاسلام من شيء ٠٠ وهنا انت الآن تجلس مع مسلمين ٠٠ هل احسست باننا نكن لك ٠٠ إلا الحب والاحترام لجميع الاديان السماوية ٠٠ كما اوصانا بذلك رسوله الكريم محمد بن عبد الله " صلى الله عليه وسلم ٠

الخلط بين الدين والسياسة (٩)



بقلم : شريف كامل

انتهينا في المقال السابق إلى ظهور حركات الإسلام السياسي في العديد من بلدان الشرق الإسلامي فيما عدا مصر في هذه اللحظة التاريخية الآنية ، قد يجد تفسيره أوتبريره باستثناء مصر في ارتباط الهوية الوطنية والهوية الحضارية بالإسلام ، فلما اصيبت الهوية الوطنية وغامت الهوية الحضارية في هذه البلدان الإسلامية

– لأسباب عديدة ومختلفة تخرج عن نطاق هذه الدراسة – كان من الطبيعي ومن المفهوم أن تنشأ حركات الإسلام السياسي (الجديدة) في هذه البلدان التي يجرفها تيار السيولة الشديدة فغرقت الهوية الحضارية والوطنية أوكادت ، الأمر الذي جعلنا نصف مجرد ظهور هذه الحركات في تلك البلدان بانه تعبير حاد وعنيف عن ازمة البحث عن الهوية الحضارية في تلك البلدان الإسلامية . وبصرف النظر عن مدى صلاحية وكفاءة هذه الحركات بالقياس لحجم وخطورة الأزمة المطروحة بشدة في تلك البلدان الاسلامية (فهي ازمة بحث عن هوية حضارية ، بما يجعلها اشد وأخطر واقسى مايمكن ان تتعرض له أمة أوشعب من أزمات . وبصرف النظر ايضا عن مستقبل هذه الحركات ومدى دورها واحتمالات النجاح الذي يمكن أن تحقق بعضا منه ، وذلك كله بالقياس للعتامة الفكرية الشديدة التي تسوء المنطلقات الفكرية لكل هذه الحركات مما يجعلها عاجزة تماماً عن مجرد فهم الابعاد الكاملة لأزمتها التاريخية الحضارية (!!) . بصرف النظرعن ذلك كله ، يظل وجود أوظهور حركات الإسلام السياسي (الجديدة) المنتشرة في معظم بلدان الشرق الإسلامي يظل – بالرغم من غياب الإستجابة الصحيحة لها – امراً مفهوماً يجد تفسره أوتبريره على الأقل في هذه اللحظة التاريخية (الديماجوجية) التي تمر بها غالبية بلدان الشرق الإسلامي . اما بالنسبة لمصر فإن خصوصية التاريخ والحضارة تجعل من المذهل والغريب والشاذ فهم اوتفسير اوتبرير مجرد ظهور جماعات الإسلام السياسي على أرض مصر (!!) ذلك ان الوضع التاريخي الخاص والمميز لمصر وكذا الوضع الحضاري الخاص والمميز لمصر ، يجعلان مسألة غياب اوتفسخ (الهوية الحضارية) مسألة غير واردة اصلاً وغير مطروحة على وجه الإطلاق (!!) . ومن ثم ، فإن معطيات الأزمة الحضارية التي تعصف بغالبية بلدان الشرق ، ليست موجودة على ارض مصر بحكم خصوصية التاريخ وخصوصية الحضارة في مصر (!!) .وعلى ذلك ، فليس ثمة دواع حقيقية أصيلة تسيغ ظهور جماعات الإسلام السياسي في مصر (!!). إذ لاتوجد اصلا في مصر ازمة اومشكلة تتعلق بالهوية الحضارية (الخاصة والمميزة) لمصر . وفي هذا السياق نحسب أنه من الملائم عرض بعض الحقائق التاريخية والحضارية المهمة التي تتعمد جماعات الإسلام السياسي إغفالها او انكارها في مصرفي العقدين الأخيرين .

اولاً – انه إذا كان الإسلام قد انشأ معظم بلدان الشرق الاسلامية وذلك على النحو الذي نشاهده ونراه اليوم ، إذ وحد الإسلام القبائل والعشائر التي كانت متحاربة ومتصارعة دوماً ، بل انه وحد ايضا البقاع والاقاليم حيث نشأ عن ذلك شكل الدول الحالية . ولعلنا نكتفي (كأمثلة على ذلك) بالجزائر التي كانت فيما قبل الإسلام مجموعة من الجزر المستقلة والمتحاربة دائماً ، وبالمملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج العربي ، حيث كانت منطقة الجزيرة العربية فيما قبل الاسلام مجموعة من القبائل والعشائر المتحاربة والمتنافسة دوماً . وهو الامر الذي دفعنا إلى القول بارتباط الهوية الحضارية ومعنى الوطن وقيام الدولة في غالبية بلدان الشرق الاسلامي بدخول الإسلام إليها .

فإذا كان ذلك هو الوضع التاريخي والحضاري لبلدان الشرق الإسلامي في مجملها ، فإن الوضع التاريخي والحضاري لمصر يختلف كل الإختلاف عن بلدان الشرق الاسلامي . ذلك أن الثابت تاريخياً ، ان مصر بمعنى الهوية الحضارة وبمعنى الوطن وبمعنى الشعب الواحد وبمعنى قيام دولة مركزية واحدة على أرضها ، المؤكد تاريخيا أن مصر بكل هذه المعاني المذكورة قد كانت موجودة وقائمة بالفعل وذلك قبل

دخول الإسلام إليها ،فلم تكن قبل ذلك قبائل اوعشائر متحاربة ولم تكن مجموعة من الجزر اوالاقاليم المتحاربة أوالمتنافسة ، فمنذ فجر التاريخ نشأت مصر (الوطن والشعب الواحد والدولة المركزية الواحدة) بل أن مصر قد قدمت للإنسانية كلها رصيدها الحضارى (الفرعونى) المعجزة ، وذلك كله فيما قبل ظهور الإسلام اصلاً ، وبالتالى فيما قبل دخول الإسلام إلى مصر ..

ثانياً - أن تاريخ مصر الخاص والمتميز وبالغ القدم ، قد جعل الحضارة المصرية مكونة من جملة طبقات : الفرعونية - واليونانية - والرومانية -والبيزنطية - والقبطية - والعربية - الإسلامية - والمملوكية - والتركية - والاوروبية الحديثة .

ونلفت الاذهان إلى أن هذه الطبقات - من الناحية الحضارية - ليست بالضرورة متراكمة ترتاح فيها طبقة فوق طبقة، ولكن تكونت فيها سبيكة واحدة أومزيج واحد تشكل من عناصر حضارية مختلفة ، اهمها هو ماضى مصر (الفرعونى) الذى قامت عليه باقى الطبقات الاخرى .

وعلى ذلك ، فإن خصوصية التاريخ المصرى ، قد خلقت اوبالادق افرزت خصوصية مصر شكلت شخصية الشعب المصرى والعقل المصرى والوجدان المصرى والروح المصرية الواحدة ،وذلك على نحو خاص ومتميز وفريد يختلف تمام الإختلاف عن عناصر الهوية الحضارية (العربية والإسلامية) السائدة فى معظم بلدان الشرق الإسلامى فى مجملها وعلى امتدادها . فاذا كانت تلك هى الحقائق التاريخية والحضارية (الثابتة) التى كونت خصوصية الهوية الحضارية لمصر منذ الاف السنين ، وذلك سواء فيما قبل دخول الإسلام إلى مصر ، أوفيما بعد دخوله إليها ، إذ لم تختلف الهوية الحضارية المصرية فى الحالتين . إذن لماذا ظهرت فى مصر جماعات الإسلام السياسى فى العقدين الأخيرين (؟ !!) ..

(يتبع بالعدد القادم)

المصدر : الوفد
التاريخ : ٧ - ابريل ١٩٩٣

كلمة حب

●● خلاص .. انتهينا واتفقنا على ان الإسلام ضد العنف .. وهى قضية لم تعد تحتاج إلى مناقشة .. وإن كان الإسلام دين العزة .. ولا يرضى بالإهانة او الهوان .. واتفقنا ايضا على اننا مع الشرطة ضد الإرهاب .. ولم تعد الحكاية تحتاج إلى تاكيد .. لانه موقف طبيعي ومنطقى .. ولم تعد تكفى البلاغة وحدها فى ادانة الإرهاب .. بل يحتاج الامر إلى ان نبحث بشكل جاد .. لماذا الإرهاب .. وكيف نقضى عليه !

●● تقول مجلة الايكونوميست ان العنف السياسى ليس مقصورا على المسلمين . ولكنه موجة عالمية موجودة بين المسيحيين واليهود .. وموجودة ايضا عند الهندوس والديانات الوثنية وإن هناك اتفاقا عاما على أن أسباب العنف السياسى تعود إلى سقوط الماركسية .. وفشل الحكومات الوطنية فى تحقيق وعودها بعد الاستقلال .. كما تعود إلى ضياع العدل الاجتماعى وسوء توزيع الثروة والفساد بين كبار الحكام ..

●● وتقول نشرة السفارة الامريكية فى القاهرة .. ان الفقر هو سبب الارهاب والعنف السياسى .. وهى النتيجة التى وصلت إليها ندوة سياسية عقدت فى جامعة جورج واشنطون .. وقد يرضى الناس بالفقر عندما يتساوى الجميع فى ذلك ؟ ولكن الاحساس بالظلم اخطر كثيرا من الفقر .. والشعور بان الفساد بلغ مداه دون حساب ولاعتاب ولا ملامة يمكن ان يكون ابشع من الفقر ذاته .. وان الحكومات الضعيفة تشجع على العنف السياسى .. لانها لاتقنع الناس بأنها جادة فى علاج المشاكل بل قد تكون مشاركة فيه وان العنف السياسى نوع من الاحتجاج .. فإذا كانت هناك ديمقراطية يمكن ان يعبر الناس من خلالها عن متاعبهم لما اضطر احد الى العنف .. خاصة وان الحكومات غير الديمقراطية سيئة السمعة .. لاتلجأ للاصلاح ولكنها تبحث فقط عن استمرار وجودها

●● وقد اعترفت حكومة مصر اخيرا بان الفقر هو سبب العنف السياسى وبدأت فى معالجة مشكلة البطالة .. ولكنها تعالج المشكلة فى المناطق المتوترة أولا .. بمعنى انها تجازى الارهاب .. وهى تبحث عن عمل للعاطلين فى المناطق التى يتزايد فيها الإرهاب .. مما يشجع باقي المناطق على التحرك طمعا فى البحث عن وظيفة .. وهو اعتراف ضمنى من الحكومة بان العنف السياسى نوع من الاحتجاج .. وبقى أن تعترف الحكومة بان جماعات الارهاب تلجأ للعنف لانها لاتجد وسيلة اخرى للتعبير . ولو استطاعت ان تعلن رايها لما اضطرت للعنف السياسى ..

●● إذن الديمقراطية هى الحل . فإذا وجد الشباب فرصته فى التعبير عن مشاكله ، مااضطر إلى ان يلجأ للعنف . كما أن مقاومة الفساد ضرورة لان مايذهب فى السرقات والعمولات يمكن ان يوفر لقمة العيش لعدد كبير من العاطلين وعندما يرى الشباب فسادا فانه يمكن ان يكفر بكل شيء ونحن لانستطيع أن نزعم باننا دولة ديمقراطية مادامت الانتخابات غير حرة . ومادامت الاحزاب تقوم بقانون .. والصحف تحت اشراف الحكومة .. ولقمة العيش فى يد الحكومة توزعها على من ترضى عنه .. وتمنعها عن الاحرار ..

●● ولاجديد تحت الشمس .. وكان عمر بن الخطاب يمنع حد السرقة فى وقت المجاعة .. وعلى بن ابى طالب يعطى العذر لمن لايملك قوته بأن يحمل سيفه ويخرج على الناس .. ولم تكن هناك حماية للفساد .. ولا تشجيع عليه .. بل كانت المحاسبة تشمل الكبير قبل الصغير ..

محمد الحيوان

مـــدد .. مـــــدد .. شــــدى حيلك يا بلد !!

بقلم: د. محمود السقا

الدنيا كلها أخذت لونا قاتما من حولى..
هو لون الدم القانى..
كلما تصفحت جريدة او مجلة. رأيت «أقصد قرأت» ذات العناوين وذات الافكار وذات التحليل..عن أى شئ عن «الارهاب»..
كل المقالات عن الارهاب..
كل الجلسات عن الارهاب..

مجلس الشورى ناقش.. موضوع الارهاب. وقوم دهاقنته.. «التقرير الفذ» عن الارهاب اسبابه المباشرة وغير المباشرة. وكيف .. نقضى «على الارهاب؟؟ وما هى أنجح أو أنجع الوسائل الموصلة إلى قطع دابره. بل و«القضاء المبرم» على جذوره، واجتثاثه من الارض المصرية التى تأبى أن تستقبل هذا .الدمار.. الوافد عليها.. وهاهو مجلس الشعب تيمنا بما حدث بمجلس الشورى يستعد لمناقشة موضوع الارهاب وبذات الاسلوب. ونفس المنطق . و«ذات التقارير» بل ربما نفس الاشخاص. واضعو التقارير آنفة البيان.

وسوف تستقبل العيون المصرية التى اصابها الرمد الجلسات الصاخبة الغاضبة لمجلس الشعب وسوف تعلو الاصوات كالزئير. وهى تصب جام غضبها على الارهاب والارهابيين وعلى الدولة «س» مصدرة الارهاب والدولة رمز «ص» التى تمد الارهابيين قساة القلوب غلاظ الافئدة بالمال والسلاح والدمار.. ؟؟

الحق أقول لقد تعب «الدماغ» من تتبع ما يدور. والاهتمام بالمشكلة . «اعلاميا» أكثر منها «واقعيا» ..

لقد أصبح الانسان المصرى العادى والمسالم من كثرة ما يراه ويستمع اليه عن الارهاب.. اصبح فى «ارهاب».. والارهاب أنواع وأخطر انواع الارهاب.. هو .. «الارهاب النفسى» الذى يصيب النفس الهادئة المطمئنة بالخوف والهلع وسوء المصير!!

يتحدثون - فى بجاحة - عن الامن والامان وأن البلاد تنعم فى ظل «الهدوء الابدى» وفى الوقت نفسه يزرعون بفكرهم وسوء تقديرهم ودمار وسائل الكتابة والاعلان.. «بذور الشر فى النفوس» فى مجتمع الحب.. يكون الحديث عن الحب.. فى مجتمع التمرد والكراهية والحقد وسوء النية وسوء القصد وعدم تحقيق العدالة المنشودة وعدم الصدق فى الرؤيا و«الرواية» لابد أن يحدث القلق المدمر داخل خلايا «المخ البشرى» .. وتكون هذه الحكاية المدمرة فى شوارع بلدنا..

.. وفى رأيى المتواضع. منتهى التواضع لماذا فى هذا الجو الكئيب المسيطر على «اقدار» البلاد والعباد لماذا الحكومة - صاحبة اللسان الطويل والبيان المفقود» لماذا لا تتصف هذه الحكومة مرة، مرة واحدة.. بالشجاعة الادبية.. وتتحمل مرة ذات مرة «عبء المسئولية» امام الشعب. وتعلن فى عبارات واضحة وصريحة انها عاجزة عن ادارة «مقاليد البلاد» البلاد التى وصلت إلى هذا الخراب والدمار..

الدمار «الذين يطلقون عليه الارهاب» والخراب الذى أصاب البلاد. و«نفوس العباد» فى الصميم .. ؟؟..

لماذا لا يعلن.. «واحد» فيهم مسئولية الحكومة «الابدية المؤبدة» التى «لا نهاية لها» هذه المسئولية ارضاء «للضمير» ان وجد ولكرامة الحكم «ان كانت له كرامة» وارضاء لما يرنو اليه الشعب ويرتضيه. يا أيها القائمون على امر البلاد.

نريد أن نقرأ عن «الحب المفقود».. نريد أن يمحو الحب صوت الارهاب والكراهية.. نريد أن تتحقق معنا وفى اعماقنا تلك «الثلاثية المقدسة».. التى زرعها الحب منذ فجر التاريخ على ضفاف النيل..:
«الماء والخضرة والوجه الحسن»..

فى يقينى أن ذلك تحقيقه فى «عهدكم المأمون» لأنه عهد «الحكم بلا عقل» أو منطق، عهد الدمار الاقتصادى تارة، والدمار النفسى «المسمى بالارهاب.. تارة أخرى..»

وبالله عليكم.. قولوا لنا:
كيف يزرع الحب من لا له «قلب به يحب»؟؟ كيف يكون الحب: و«فاقد الشيء لايعطيه»؟؟ كيف يكون الحب فى ظل قانون صنعتموه فى مجلس شعبكم: قانون الارهاب مرة، وقانون الطوارىء مرة..؟؟.. كيف، وكيف..؟؟ و«شدى حيلك يابلد»!!

المصدر: الوفد
التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٢

العناد وما جلبه على البلاد من شر جناه العباد

ثرت الحكومات الجهاد فى سبيل مبدأ العناد حتى حققت مسيراتها للدمرة نتائج مذهلة ووصلت سياساتها المؤخرة إلى درجات باهرة استحقت عنها بجدارة كأس الانتاج والمهارة فى جلب الدمار بعد أن قهرت الازدهار ونثرت العار فكان من حقها بالعدل الحصول على أعلى شهادة فى عداء الشعب ونشر الداء وتعميم البلاء. لم نر مثل تلك الحكومات التى تنتهج العناد فى نشوة وابتهاج وياليتها لم تستمع لتحذير أو نقد فقط وياليتها لم تسمع باحتجاج قط وياليتها لم تكتف بالابتعاد عن الناس وازدراء البشر وياليتها وياليتها غير ذلك من الكثير فحسب بل لقد تجاوزت الحد فيا ويلتها من نقض كل وعد والتنصل من أى عهد وياشقائها من التشفى فى العباد واستعباد أهل البلاد.

لقد نجحت مدارسها بحق فى ضرب الأرقام القياسية العالمية للبطالة كما بلغت أفكارها كامل الطاقة فى الخراب والفاقة وانطلقت قوافلها بهمة حتى وصلت القمة فى اصابة الناس باليأس والكرب والغمة. ولقد حازت بجدارة على إعجاب الشياطين وفازت بتأييدهم المبين وهى تمضى بحماس موزعة الكساد والإفلاس على الناس كما نالت استحسان وتشجيع ابليس فأمدها بما عنده من كل غال ونفيس وزودها بالوقود والفتيل لتشعل نيران أفران الغلاء الذى أحرق والهب وشوى وكوى العباد حتى تفحموا وأصبحوا رمادا بعد أن ساد الفساد ولا غرو لو غرابة فما هو سوى افراز حتمى للقحط والضنك والجوع وضيق ذات اليد وانهيار القيم وتخريب الذمم وإحباط الهمم وهوان الشيم والحجر على القمم ليتسيد الأقزام. والحكومات تتهم الشعب باللعب والشغب وعدم الانتماء ويعلم الله أنها السبب فى انعدام الولاء وفناء المبالاة ويكفيها توزيع الاتهامات وهى تعرف على الرماد وترقص على الاشلاء وتنشد على الأنقاض بلا خجل أو حياء شعارات «لامساس بالغلاء ولا اقتراب من صواب ولا بديل عن الخراب». وكانت النتيجة أن تاه الشباب وغشى الضباب وتفشى السراب وحل الارهاب وكأن المسألة ينقصها هباب.

فساد هنا وافساد هناك وهنا وهناك هما طرفى طريق الشراك الذى قطعت بنا الحكومة فيه أكبر مسافة فساد هنا نحو الهاوية والهلاك. كيف لا وقد جنحت عن الحق ونجحت فى الباطل وجعلت من الشباب كل عاطل واستحقت شهادة تقدير من كل مخرب شرير.

بعد ذلك ليس لنا من تعليق على الارهاب فهو ماكان فى الحسبان وهو ماتوقعناه من زمان وتنبأنا به منذ حين وحللنا أسباب هذا الشر المستطير وحذرنا الحكومات من هذا المأزق الخطير فى العديد مما نشرناه ونشره غيرنا ولكن هكذا شاءت أقدارنا أن تنكبنا بتصرفات وسياسات حكوماتنا.

آه لو عالجتم أصل العلة من الجذور ولم تطربكم نشوة الحكم ويحدوكم الغرور لتعصفوا بهذا الشعب المقهور. آه لو لم تحاربوا الشعب والديمقراطية فى شخص الوفد وتركتم الشعب يحكم نفسه بنفسه. آه لو فعلتم لزالت الأسباب ولم يكن هناك لرهاب فالارهاب ليس سببا وما هو إلا نتيجة يأحباب الفشل والخيبة.

الحكومة مسئولة فى هذا الشأن مسئولية مطلقة ومهما تعللت بالحجج ومهما ساقت من تبريرات ومهما وزعت من اتهامات خارجية وداخلية وذلك باعتبارها المهيمنة على سلطان الحكم وسعت لأن تحكم شعبا من البكم فخاب مسعاها وافتضح فحواها وباعتبارها المسيطرة دون شريك فهى لاتقبل إلا نفسها وحزبها حزب الأمن المركزى المسلح ومن مفارقات القدر أن الأمن المركزى لايعرف حزبه الذى يسخره ويفتدى به نفسه.. لماذا لايتطوع أعضاء الحزب الوطنى لحمل السلاح ومكافحة الارهاب لأن المعركة معركة الحزب الوطنى فهو الذى جلب الارهاب نتيجة سياسات حكوماته الرعناء العرجاء أما الشعب فهو ضحية الارهاب مثلما هو ضحيتكم تماما. وهذا ما جنته البلاد من سياسة العناد بالسلاح ويراد بها أن تكون ديمقراطية النباح وينكل العنف بأصحابها وتسجن مبادئها وتحبس كلماتها فإن الساحة سوف تخلو للنفاق والدكتاتورية وما تجلبه من كل شر وبلية وما تفرزه من فقر وجهل وغياب وعى وفساد وكساد وغلاء وإفلاس وبطالة وخراب وارهاب. وأهل الديمقراطية والحضارة والرقى يتجنبون المواجهة بالسلاح كما تفعل الحكومة معهم وذلك تمسكا بمبدأ لديهم تمليه وتفرضه الحكمة عليهم.. تلك الحكمة التى افتقدتها الحكومات فى تعاملها مع الوفد أى مع الديمقراطية والشعب ولم يكن الارهاب قد سار بعد والتعادلية سوف تبرز بالضرورة حينذاك من هم على نفس الشاكلة ممن فقدوا كذلك الحكمة وأصبحوا مشكلة وحالت الامكانيات العقلية والحضارية للطرفين دون استخدام الكلمة وإعمال الحوار وتعامل كل طرف بالسلاح مع أهل السلاح والوطن يجمع الطرفين وهو يرتاع وأصحاب العقل والحل والفلاح تزخر بهم بقاع البلاد ويدخرهم المولى ليكونوا مع الاصلاح على ميعاد. رحماك يارب العباد.

مدحت الهرميل

نبضات

مفروغ منه ان جهاز الشرطة بمفرده لا يحسم قضية العنف والارهاب . لانها قضية مجتمع بكل مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومفروغ منه كذلك أن البيانات المنمقة الحماسية لا تقاوم عنفا مهما كان عدد وقدر الموقعين عليها . فهذه البيانات تعتبر ترضية ورد اعتبار للحكام ، اكثر من كونها منتجة او مؤثرة فى مقدار ومدى العنف .

المواجهة والحسم وايجاد الحلول لا تقدر عليه الا حكومة قوية ملتحمة بالشعب وتتمتع باحترام وتقدير الرأى العام . ولن يتاتى لها ذلك الا بالالتزام بالمشروعية فى اختيار الحكام ثم بعد ذلك فى سلوكهم . فمن قفز الى السلطة سفاحا ليس له أن يدين العنف والارهاب . ومن تولى السلطة وسمح لنفسه او لغيره ان يعتدى على المال العام أو على حقوق الانسان وشرفه وكرامته وسلامة بدنه ، فليس له ان يشكو من سوء سلوك الأفراد وعدم التزامهم بالمشروعية .

المواجهة تحتاج الى المكاشفة والشفافية ومعرفة الحقائق كاملة . ومن بين الحقائق الهامة المطلوب كشفها ومناقشتها نذكر الأمثلة الآتية :

اولا . من هم مرتكبوا العنف ؟ هل هو التيار الاسلامى كله ؟ هل يشترك الاخوان المسلمون فى اعمال العنف سواء بالمساعدة أو بالمساهمة أو بالتحريض ؟ واذا كانت الاجابة بالنفى فلم يحاول البعض برعونة او بسوء نية الزج بالاخوان المسلمين ، بل والزج بكل مسلم متمسك بدينه فى قضية العنف والارهاب .

إن محاولة توسيع دائرة الاتهام يهدد الامة بخطر جسيم . لان ادخال جماهير المسلمين العريضة طرفا فى هذه القضية يهدد البلاد بكارثة حقيقية . لان العنف لو كان من صنع اقلية محدودة تاخذ التشدد طريقا ، فلا خطر على الامن ولا على الاستقرار . لان الغالبية العظمى من المسلمين ترفض العنف سبيلا لتحقيق الاهداف . اما لو اقحمنا هذه الغالبية فى هذا العنف كنا أمام فتنة حقيقية . ومثل هذه الفتنة تكون نارا تحرق ولا تذر .

ثانيا : هل يوجد احتمال ولو ضئيل ان تكون بعض حوادث الارهاب بفعل اجهزة امن لدول اجنبية . يهمها ضرب السياحة والاستقرار فى مصر . ويهمها تصفية التيار الاسلامى جسديا بواسطة اجهزة الامن . الا يشم احد رائحة الموساد فى قنبلتى ميدان التحرير والعتبة وقنبلة نيويورك .

ثالثا : هل ثبت يقينيا اشتراك السودان فى تدريب او تمويل اعمال العنف فى مصر أو التحريض عليها . ام ان ذلك مجرد تخمين واستنتاج . وإن ثبت تامر السودان ، فهل هى الحرب نعلنها على التوام الذى ليس لنا ان ندخل معه فى خصومة . ولا وجه للتفرقة بين شعب وحكومة طالما ان شعبها لم يسقطها .

هل استحالت الهدنة والتفاهم مع السودان . ومن الذى بدا العداوة والخصام . وما الرأى فى سماح حكومة مصر للمعارضة السودانية بالاعلان عن نشاطها فى القاهرة لقلب نظام الحكم بالسودان . المعارضة السودانية تعيش فى مصر على رأسنا من فوق و فى أعيننا . ولكن لا يسمح لها بالاعلان عن التحرك من مصر لقلب الحكومة فى الخرطوم . والا فما العجب فى قيام حكومة الخرطوم باعمال عدائية ضد نظام الحكم فى مصر .

رابعا : هل ثبت ايضا اشتراك ايران فى اعداد وتمويل العنف فى مصر ؟ ومن الذى بدأ العداوة والشقاق ؟ الم نفتح مخازن سلاحنا للعراق لمحاربة ايران ؟ ألم نرسل الضباط والجنود لمشاركة العراق فى حربها ضد ايران ؟ ألم ندخل فى حلف عسكرى وهو اعلان دمشق الذى لم يكلل بالنجاح لحرص دول الخليج على عدم العداء السافر ضد ايران . الم نهاجم ايران لاحتلالها جزيرة أبى موسى باكثر مما هاجمها أصحاب الجزيرة أنفسهم .

خامسا : هل حاولت حكومة أخر الزمان أن تقيم حوارا هادئا عميقا مع قادة ورموز الجماعات الدينية المتشددة المحتجزة فى السجون .

وهل حاولت هذه الحكومة مد جسور التفاهم الحقيقى مع السودان ومع ايران .

لقد اسمعت إذ ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى

د. نعمان جمعة

انقذوا مصر قبل فوات الأوان

ما من أحد فى مصر يحبذ الارهاب، لامن جانب من يعتقدون أنهم على حق ومن يرونهم على باطل، ولا من جانب السلطة الحاكمة، كما لايقبل مصرى واحد أن تتحول بلده إلى بؤر للعنف يهابها ويبتعد عنها الجميع سياحا وغير سياح بعد أن كانت على مر العصور مهبط المستجيرين ومستقر الآمنين المطمئنين، ومع ذلك فإن علينا ونحن نتعرض بالتحليل لظاهرة الارهاب أو بمعنى أدق ظاهرة «العنف الطارئة» حديثا على مجتمعنا، أن ننظر إليها نظرة أكثر عمقا وأشمل بعدا لنتعرف على أسبابها ودوافعها فنضع أيدينا على أس البلاء وأنسب الدواء، ولا نركن إلى تفسيرات سطحية تبعدنا عن لب المشكلة، أو إلى تحليلات تلقى باللائمة كلها على من تطرفوا وخرجوا بالإسلام عن جوهره الديمقراطى السليم، ولا إلى تبريرات هؤلاء الذين حبذوا لأنفسهم الدفاع عن مواقعهم التى باتت مرتبطة ارتباطا مصيريا بالتنظيم الحاكم، إن هؤلاء يعلنون أن أعمال العنف التى يقوم بها المتطرفون - والمتطرفون فقط - إنما تستهدف القضاء على الاستقرار فى مصر وضرب خطوات الاصلاح الاقتصادى التى عبر عنها كاتب مشهور بأنها مرحلة جديدة للانطلاق والتنمية السريعة.

ولنترك إلى حين تلك الاتهام الموجه إلى المتطرفين وحدهم لكى نتساءل: أى استقرار هذا الذى تتحدثون عنه؟ أهو الاستقرار الذى يعنى من وجهة نظركم الرضوخ والاستسلام والصمت المطلق إزاء أوضاع سياسة لايمكن فى ظلها اجراء أى إصلاح .. أم هو الاستقرار الذى لايتأتى ومن وجهة نظرنا الا برضاء عام يخيم على الجميع نتيجة اصلاحات ديمقراطية تشرك الشعب كله مشاركة فعلية فى حل مشاكله المزمنة بنفسه؟!!..

أى استقرار هذا الذى تطالبون به فى ظل حزب فرض نفسه على الشعب بالتزوير، وقيده بسلسلة من القوانين كبلت حرياته واغتصبت حقوقه وخنقت أرزاقه؟!! وأى استقرار هذا الذى تتمنونه والأنفس كلها قد استاءت من فساد ينتشر فى كل مكان بلا حساب ونهب واهدار للمال العام يتوالى بلا عقاب والشعب يتضور جوعا بلا رحمة ولا اشفاق؟!!

ثم تعالوا بنا لنرى أى اصلاح اقتصادى هذا الذى تدعونه وقد مل الشعب من طول الانتظار لهذا الاصلاح دون جدوى، لقد سمع الشعب عن هذا الاصلاح منذ أن تولى الرئيس مبارك المسئولية، بل سمع عنه من قبل فى عهدى سلفيه السابقين، وظل الشعب المسكين يصبر حتى فاق صبره صبر أيوب، ومع ذلك لم ولن يشعر بأى تحسن فى مستواه المعيشى.. هل تعلمون لماذا؟.. لأن الحزب الحاكم الذى هو امتداد لتنظيمات شمولية سابقة عليه وإن اختلفت المسميات مازال يتمسك بسياسات اقتصادية إن تخلى عنها تهاوى حكمه، وإن تهاوى حكمه انكشف أمره، لذلك فهو يحاور أصحاب الآراء المخلصة، ويدور حول الحلول السليمة دون أن يطرقها، ويماطل ويسوف للابقاء على أمور لم يعد يقبلها أحد، وحتى لانطيل فإننا لن نرى على يديه أى اصلاح لسبب واحد فقط هو أن تلك الحزب لايسلك الطريق الصحيح سواء كان ذلك عن عمد أو غير عمد.

أليس هذا كله مدعاة لأن ينفد صبر البعض وخاصة هؤلاء الذين يكلفون آباءهم فوق مايطيقون لكى يتعلموا ويحملوا الشهادات الجامعية وغير الجامعية ثم يتسكعوا فى الطرقات تطاردهم البطالة فى كل مكان؟!!..

أليست الضائقة المالية التى تخنق كل مصرى والغلاء الفاحش الذى يكوى الجميع مدعاة لانفجار بعض من سدت فى طريقهم كل سبل العيش؟!!.. أليس فقدان الثقة واليأس والاحباط من اصلاح الفساد الذى امتد فأصاب بعض كبار المسئولين فى الدولة قد يدفع بعض الوطنيين إلى استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن سخطهم واستيائهم؟!!..

فلماذا إذن نلقى باللائمة كلها على من تطرفوا دينيا فنقول أنهم وحدهم وراء ظاهرة الارهاب.. ولماذا لانقول أن هذه الظاهرة إنما هى تعبير عن تذمر عام من الأوضاع الحالية فى مصر؟.. قد يكون للمتطرفين ضلع كبير فى هذه الظاهرة، ولكن علينا ألا نغفل كافة الأسباب الأخرى، وأن نكون صرحاء مع أنفسنا حتى نبحث عن علاج شامل للظاهرة قبل أن يفلت الزمام فتكون الكارثة.

وفى رأيى أن مواجهة الارهاب أو العنف - أيا كانت التسمية - من جانب الشرطة فقط ليس هو العلاج الوحيد للمشكلة بل قد يصعد منها بدلا من أن يقضى عليها، لذلك فإنه لامناص من علاج المشكلة من جذورها، وواقع المشكلة يكمن فى الجبن الذى يكتنف نظامنا السياسى ذاته الذى ينأى عن الديمقراطية كأسلوب للحكم، فهذا النظام يستأثر بالحكم فيه حزب واحد دون أن يكون له شعبية أو تأييد فى الشارع السياسى، وهو يحكم لمجرد الهيمنة والبقاء على القمة ولا يقبل مبدأ تداول السلطة بتاتا بل ليس لديه مانع فى استخدام القهر والبطش ضد من يتطاول لانتزاع الحكم منه رغم فشله الذريع فى سياساته وخططه وبرامجه.

ومن ثم فإن الواجب الوطنى فى هذه المرحلة الدقيقة يحتم على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية فى مصر أن تحشد قواها لعلاج هذه المشكلة المزمنة على مدى أربعة عقود من تاريخ مصر عانت فيها من عهود شمولية ديكتاتورية فتكت بالشعب وبمقوماته وبثرواته.

محمد شمس الدين حمودة

رأى الوفد

حماية لمصر: كيف نقطع أصابع الإرهاب

ماالذى يريده الإرهاب بمصر. وماالذى يخطط له الإرهابيون؟ إن كان الهدف هو ترويع شعب مصر، وتدمير اقتصاد ومستقبل مصر... فهذا لن يتحقق لأن شعب مصر تصهره الأحداث، وتزيد الأزمات من ترابطه وتماسكه.

** وليس هناك خلاف حول رفض شعب مصر لهذا الأسلوب الدموى، الذى اختار طريق القتل والنسف وسفك الدماء، ونشر الفوضى والقلق بين الآمنين.

ولقد ظهر واضحا أن هدف المخطط الإرهابى هو «الاستمرارية» أى استمرار أعمال العنف ونشرها، وتوسيع دائرتها . بمعنى ألا يلتقط الشعب أنفاسه، وأن تتوالى الأعمال الإرهابية فى الزمان والمكان، حتى يمتد الفزع والرعب إلى كل مكان.

** ومن المؤكد أن شعب مصر لم يعرف هذا الاسلوب فى العمل السياسى، إن كان وراءه هدف سياسى، ذلك أن ابناء النيل عاشوا فى سلام ووفاق ورباط منذ آلاف السنين. وهذا يؤكد الأصابع الأجنبية وراء كل مايجرى الآن فى مصر سواء كانت أصابع إيرانية غير مباشرة، أو أصابع تدربت فى السودان، بعد أن عملت وتمرست فى افغانستان.!

ولكن من المؤكد أن هذا المخطط ماكان يكتب له كل هذا الانتشار بعيدا عن الذين فى نفوسهم مرض، أو غرض وهنا نتساءل - وإن كنا لانصدق حتى الآن - هل حقيقة تورط بعض أعضاء مجلس الشعب فى الصعيد فى علاقات مشبوهة مع هؤلاء الإرهابيين.. إن كان ذلك، ونتمنى ألا يصدق - فلماذا الصمت الحكومى ولماذا لاتعلن الحكومة الحقيقة كاملة.. حتى يعرف الشعب من معه فى خندق السلام.. ومن يحاول إشاعة الدم والإرهاب.

«الوفد»

دور الشعب

لاشك فى أن مايحدث فى مصر الآن شىء يثير أقصى مشاعر الحزن. وأحسب أنه حتى كلمة الحزن لاتكفى للتعبير عن تلك المشاعر. فنحن جميعا غاضبون.. فزعون... مهددون... ننام ونصحو وأعصابنا مشدودة فى انتظار ماسوف تأتى به الأخبار السوداء من بلاو ومصائب. لقد تحول الانسان المصرى الطيب الوديع إلى فريسة تنهشها الحيوانات المتوحشة... مابين عصابات من المجرمين احترنا فى تصنيفهم ووصفهم فهم تارة «ارهابيون» وتارة «متأسلمون» وتارة «عملاء مأجورون» ولكنهم أولا وأخيرا سفاحون يروعون الناس الآمنين ويعتدون على الأرواح البريئة ويهددون الشعب فى رزقه... إلى تجار جشعين سولت لهم نفوسهم التى لاتشبع أن يتحايلوا على المكسب الحرام بإغراق الأسواق بالأغذية الفاسدة التى انتهت صلاحيتها وأصبحت لاتصلح للاستخدام الآدمى مستغلين جوع الفقراء والغلابة وتهافتهم على أى شىء يسدون به رمق أولادهم... إلى فاتنات لاهيات يحاولن افساد الذمم واللعب بعقول وقلوب البعض لتسهيل وتسيير أمورهن...

إن الأمر أصبح أخطر وأفدح من أن يعالج بالطرق التقليدية أو الاعتماد على المواجهة الأمنية فقط. والخراب الذى يخيم شبحه على المجتمع يستدعى سياسة جديدة وشاملة لانقاذ البلاد.

لايكفى أن يتعامل البوليس مع المجرمين القتلة بأسلوب «ودق الضابط على الباب بهدوء وفتح الارهابى وأطلق رشاشه على الضابط فأصابه» كما ورد فى وصف احدى المواجهات بين الشرطة والارهابيين ولا يكفى أسلوب عقد الندوات الدينية لشرح مفهوم الاسلام بينما العقول تائهة والوعى غائب والفكر مشغول بالأحوال المعيشية القاسية والمتدنية. ولا يكفى التعتيم على مفاسد الكبار وستر الانحراف مما يزيد من سخط الناس وانهيار الثقة بين الشعب وولاة الأمور. ولا يكفى اصدار بيانات «الجبهة الوطنية الديمقراطية» على ورق الجرائد فقط.

كل هذا لايكفى إذا لم تكن هناك خطة متفتحة لوضع الشعب فى الصورة واشراكه فى درء الخطر.

الشعب يستطيع أن يساند البوليس ويحمى ظهره. الشعب يستطيع أن يقاطع التجار الجشعين إذا مانشرت أسماؤهم. الشعب يستطيع أن يثق فى حكامه إذا كشفوا له الحقائق مهما كانت. والشعب يستطيع أن يترجم كلمات البيانات الى أعمال. الشعب يستطيع كل ذلك إذا ما أتيحت له الفرصة ولن تأتى الفرصة إلا بمزيد من الديمقراطية والحرية والحوار ونبذ احتكار السلطة واحتكار الانفراد بالرأى والتصرف كما لو كانت مصر ملكية خاصة لفئة خاصة أو حزب خاص دون الآخرين.

عبدالفتاح نصير

هدفان رئيسيان ....

بقلم: المستشار سعيد الجمل

يعتذر بعض الكتاب الذين يتناولون قضية العنف السياسي للشباب قائلين ان الاستبداد السائد لا يمكن لنا معه ان نطلب من الشباب ان يستمع كلامنا وحتى اذا طلبنا منه ذلك فلن يطيعنا ولذلك فنحن لا نطلب منه الا ان يجاهد من اجل الاصلاح ومن اجل الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وتكاد هذه العبارات ان تعتذر للشباب عما يقومون به من اعمال ارهابية مع ان الواجب يقتضينا جميعا ان نستنكر الارهاب الدينى او السياسى لان طريقه وعر ولا يؤدى الا الى تدمير كيان الوطن ذاته ويتعين ان تكون دعوتنا له بالاقلاع عن هذا الارهاب مستنكرين لهذا الارهاب كل الاستنكار وان كان ذلك لا يمنعنا جميعا من ان نستنكر اسلوب الحكم الشمولى باعتبار انه جزء لا يتجزأ من الاسباب المؤدية الى هذا الارهاب. لذلك يجب ان تكون دعوتنا موجهة اساسا الى ازالة الاسباب الكامنة وراء ظاهرة الارهاب الا ان ادانتنا للاسباب المؤدية الى هذا الارهاب لا تكسب هذا الارهاب مشروعية ولا تجعلنا مدافعين عنه على اى وجه من الوجوه.

مهمتنا الاساسية ذات شقين رئيسيين لابد ان يظل نظرنا معلقا بهما لا يحيد عنهما ابدا.

المهمة الاولى هى الدعوة الى تحقيق ديمقراطية سياسية حتى يمكن اجراء الاصلاح السياسى الكامل بمنع احتكار السلطة وضمان انتخابات حرة وإزالة كافة القيود التى تعوق النشاط السياسى بفتح باب الحوار الكامل. والمهمة الثانية ـ وهى متفرعة من الاولى ـ هو ما نعنى به بلورة فكر اسلامى مستنير لا يصطدم مع الاختيار الديمقراطى. وهذه مهمة اساسية لانه لا يمكن اغفال النشاط الدينى فى مجتمعنا فهو اصل من اصول حضارتنا وإغفاله ينتهى بنا الى كمونه فى سراديب مغلقة مظلمة تنتج لنا كما هو واضح الان فكرا جامدا واستبداديا يعادى العلم والتطور وربما انتهى بنا الى عنف سياسى كما هو مشاهد لذلك اصبح امرا واجبا ان يطلق العنان للفكر الدينى ليأخذ طريقا مشروعا. وعلينا فى سبيل هذا البعث الدينى المستنير ان نستفيد من فكر رواد الاصلاح الدينى فى بداية هذا القرن إذ أن هذا الفكر يصلح اساسا لازالة التناقض الذى يبدو لدى الكثيرين بين احكام الدين وما يستند اليه التفكير العلمى والعقلى.

لذلك فالعلاقة وثيقة بين تحقيق ديمقراطية حقيقية وبين وجوب ان يسود الفكر الاسلامى المستنير الاخذ باسباب العلم والذى لا ينكر التطور فى كافة مجالات العلوم الطبيعية او الاجتماعية، وليس معنى ذلك التسليم بوجود حكومة دينية او حزب سياسى دينى فالفرق كبير بين نهضة اسلامية تقوم على التربية والاقناع وبين فرض هذه الافكار بقوة السلطة والاجبار وتولى حزب دينى للسلطة يكون له تفسيره الخاص به وفهمه الذى لا يرى بديلا عنه لان المطلوب اساسا حركة اصلاحية دينية تسود المجتمع بالحكمة والموعظة الحسنة حتى تكون هناك جدوى حقيقية من تحول الافكار الدينية المجردة الى قواعد سلوكية تؤدى الى التكافل الاجتماعى وتساعد على تعميق الهوية لدى الشباب ويمكن عن طريق ذلك ازالة التناقض القائم حاليا بين جوهر الدين وبين التطورات العلمية المتلاحقة فى عالمنا عن طريق اعطاء النصوص ـ لا معناها الحرفى ـ ولكن مقاصدها وحكمتها بفتح باب الاجتهاد. وعندما يقول المفكر الاسلامى الفرنسى جارودى ان مسلمى اليوم يقرءون القرآن دون تدبر وبعيون عمياء فهو يعنى تعطل ملكة التفكير عند هؤلاء المسلمين واهدار الاسلوب العلمى فى فهم القرآن واحكام الدين عامة.. الامر الذى جعل الاستاذ عباس العقاد يقول ان التفكير فريضة اسلامية. وهذا هو الفهم الذى يدعونا وباصرار الى ضرورة استئناف حركة التجديد الدينى التى بدأها الاستاذ الامام محمد عبده فى بداية هذا القرن وهى الحركة التى بنى فيها اصلاحه السياسى على اساس من العلم والعقل فقال «لا تزال الشدائد

تنزل بهؤلاء المتتسبين الى الاسلام ولا تزال القوارع تحل بديارهم حتى يفيقوا..... وعند ذلك يجدون «الكتاب الكريم» فى انتظارهم وقد وعد الله بأن يتم نوره........» «وهناك يلتقى العقل مع الوجدان الصادق «القلب». اياك ان تعتقد ما يعتقده بعض السذج من ان هناك فرقا بين العقل والوجدان فى الوجهة بمقتضى الفطرة والغريزة فانما يقع التخالف بينهما عرضا عند وجود العلل والامراض الروحية على النفوس».

ولعل الكثيرين يتساءلون عن صلة الدين بالسياسة وطلب الحكم فى نظر الاستاذ الامام والواضح تماما من فكره انه يقصر دعوته على التربية اذ هو يدعو دائما الى التربية الدينية حتى يكون لها اثرها قائلا بوضوح «ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتقرر اساسا وفق ثمرة تجنيها الامم من غراس تغرسه وتقوم على تنميته السنون الطوال».

ففى تقديرنا أن هذه الدعوة الى زرع الغراس وتنميته لا يمكن لها ان تتحقق الا باتاحة ديمقراطية حقيقية تتوافر بها الحرية الفكرية اساسا ولذلك فإن معركتنا الحقيقية واقول معركتنا جميعا يجب ان تتجه اساسا نحو ازالة القيود والعوائق حتى تتحقق الديمقراطية بكافة صورها السياسية والفكرية ولن تكون هناك تربية دينية حقيقية ما لم تكن هناك هذه الحرية السياسية. والتربية الدينية فرع رئيسى للتنمية الثقافية عموما والتى لن تجد استقلالها وذاتيتها الا بضمان وجود الحرية السياسية وهذا وحده هو الذى يمكن ان ينقلنا نقلة حضارية حقيقية ويفتح الابواب نحو نهضة كاملة لا مجرد اصلاح اقتصادى أو تغيير فى شكل الحكم لأن ما نفتقده الان اكثر من ذلك بكثير. نحن نفتقد ذاتيتنا وهويتنا التى دمرها اصحاب الحكم الشمولى الذين ارادوا ان يلحقونا بفكر مستورد بعيد كل البعد عن ذاتيتنا وهم الآن مازالوا يحاولون فرض فكرهم علينا واخطر اسلحتهم لذلك ادانة الاسلام ذاته عن طريق ادانة الاساليب الارهابية التى تتخذها بعض الجماعات المتطرفة والتى لا علاقة لها بالاسلام اساسا ومهمتنا أساسا يجب أن تكون كشف كل التيارات التى تريد احتكارا وهيمنة لوجودها سواء كان ذلك فكرا جامدا متطرفا أو فكرا ماركسيا أو فاشيا، ولابد ان المعركة الفكرية السائدة ستفرز كافة التيارات الموجودة على الساحة وحينئذ لن يستطيع اى تيار ان يخفى هويته ومقصده ومازالت الامور تتطور وتتلاحق وعلى الله قصد السبيل.

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٣

رأى الوفد

في مواجهة الإرهاب:

لا إنقاذ لمصر إلا بتحرك الشعب

... وهكذا وضحت الصورة وتأكدت أبعاد المؤامرة الكبرى على مصر وشعب مصر، فالمؤامرات في كل مكان، وخلايا الإرهاب في كل موقع ولم يعد هناك فرق بين بحرى والصعيد. ووضح أن المخطط كله يهدف إلى نشر الإرهاب والدماء في كل موقع داخل أرض مصر.

** والكلام الخطير الذى كشفه وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين أمام مجلس الشورى منذ أيام يجب أن نقف جميعا عنده حتى نستكشف عمق ما يخططون لضرب مصر، واستقرار مصر.

فقد كشف الوزير بصدق - عن محاولات جماعات معينة، وتيارات بذاتها للسيطرة على المدرسة المصرية، وعلى مستقبل مصر المتمثل في طلابها وبراعم مستقبلها، وتحت دعاوى معينة، أو أفكار بذاتها، يحاولون اختراق النظام التعليمي في مصر، مستخدمين في ذلك تدين شعب مصر وتمسكه بدينه الحنيف.

** والتحذير الذى أعلنه وزير التعليم جاء كصوت النفير الذى يحاول إيقاظ النائمين، وهو في نظرنا محاولة صادقة لإيقاظ الغافلين الذين لا يدركون أبعاد المخطط الرهيب الذى تساق إليه مصر.

وقد التقى تحذير الوزير هذا بالبيان الذى أصدره زعماء الأحزاب في مصر وكبار الشخصيات العامة الذين حذروا أيضا من دفع مصر إلى المصير المجهول الذى خطط له الإرهابيون وتنفذه أصابعهم في مصر، للأسف بأيد مصرية لم تكتشف بعد عمق وخطورة ما يفعلونه بمصر وشعب مصر..

** ولقد وضح في النهاية أن الإرهاب ماض في تنفيذ مخططه. ووضح أكثر أنه لا حماية لمصر إلا بوقوف شعب مصر كله ضد هذا الإرهاب الغريب عن مصر، والذى لم تعرفه بلادنا، على طول تاريخها العريق.

** ومازال الأمل معقودا على الشعب ودور الشعب، وبدون الشعب لن نستطيع التصدى للإرهاب.. ولن ننجح في وقف سفك الدماء فهل يستمع الشعب لصوت النفير.. صوت الحق؟

«الوفد»

فى الممنوع

اعتقد ان كثيرين أصبحوا على يقين بأن قضية الارهاب اتسع مداها. وان جماعات العنف تزداد شراسة يوما بعد يوم. وكل يوم تتفنن فى ابتكار أساليب وطرق جديدة فى تنفيذ مخططاتها. ويخشى البعض ان يكون الزمام قد فلت بالفعل من قبضة أجهزة الحكم.

ويكاد لايمر يوم دون ان نسمع عن دوى القنابل فى أماكن متفرقة من القاهرة. وفى بعض المحافظات الأخرى. ولا يمر يوم دون ان نسمع عن اغتيال أحد رجال الشرطة أو بعض المواطنين الأبرياء. وما يذاع وما يعلن ليس هو كل الحقيقة. فالحقيقة أكبر لنا والواقع أكثر مرارة. ويبدو ان المعلومات التى تتوافر لدى أجهزة الاعلام الغربية والأمريكية أكثر صدقا وأكثر اقترابا من الصحة.

ومع ذلك فهناك من يكابر ومن يعاند ومن يتجاهل هذه الحقائق. وان لم تعترف الدولة بأن هناك أزمة حكم حقيقية وان الأزمة مستحكمة. وان السبيل الى حلها ليس فى بيانات الشجب والادانة حتى ولو أخذت شكل الاجماع فهذه البيانات وهذا الاجماع لن يسكت صوت الارهاب. ولن يقضى عليه. ولن يقلل من اتساع نطاقه. ولن يحرك الجماهير التى لازالت صامتة وغير مؤمنة بضرورة التحرك لوقف هذا الارهاب والتصدى له.

ان لم تعترف الدولة بأن الأزمة فى حقيقتها هى فى ضرورة إحداث تعديلات جذرية على نظام الحكم. وعلاج القصور وسد الثغرات التى يعانى منها. وهذا الاصلاح لن يتحقق عن طريق مؤسسات تمكن الفساد منها. ولا عن طريق مسئولين هم المتسببون فى المأساة التى نعيشها ويدفع الشعب ثمنها اليوم. ولكن يتحقق الاصلاح عن طريق عناصر نظيفة وشريفة فى مختلف أجهزة الدولة وعلى رأسها الأمن والصحافة ومجلس الوزراء ومؤسسة الرئاسة.

ان لم تعترف الدولة بهذا العجز وهذا القصور وهذا الخلل فأعتقد ، ويعتقد معى كثيرون، أن الحل سيكون فى اقامة مثيل لجامع «عمر مكرم» فى كل الميادين الهامة فى مدن ومحافظات الجمهورية لاقامة سرادقات العزاء لضحايا الارهاب.

مجدى مهنا

عنـــاق الذئـــب والحمـــل !

بقلم : عصام الجمبلاطي

الاسلام فى مصر بخير.. بل اننا نعيش فى فترة من أزهى فترات المد الدينى.. ولسنا فى حاجة الى اقامة الدليل.. فالأدلة واضحة بينة للعين المجردة.. فالمتابع لصلاة الجماعة فى المساجد ينشرح قلبه للمقبلين عليها من مختلف طبقات وشرائح المجتمع.. فأمم السيارات الواقفة أمام المساجد فى مواقيت الصلاة وأصحابها يقفون بين أيدى الله يأتون فرائق يذهل الأبصار..

فما بالك بأبناء الطبقة المتوسطة والبسطاء من المواطنين الذين يهرعون الى بيوت الله لاجئين إليه من عذابات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.. ويكفى مانشر عن الجماهير الغفيرة التى حضرت صلاة العيد والذين وصل عددهم فى أحد المساجد وأمامه الى ربع مليون مواطن.

كما أن الراصد لحركة الشارع المصرى ليجد أن نسبة المحجبات فيه تصل الى ثمانية من كل عشرة تقريبا وهكذا الحال فى كل دور الحكومة والشركات والجامعات ومدارس البنات وكلهن مغطين رؤوسهن واحتشمت ملابسهن بما يتفق وأحكام الدين.

فماذا يريد إذن المغالون فى التطرف والمتآمرون فى الحركات الارهابية بالقطع لايريدون نصرة الاسلام ولا يطمعون فى إعلاء لواء الدين وانما يحلمون بالسيطرة على السلطة والوصول الى كراسى الحكم بأهداف ووسائل لاتتفق مع أحكام الدين وتناقض نصوص كتابه المنزل وسنة رسوله الكريم.

تحالفت هذه الجماعات مع دول تسترت تحت رداء نصرة الاسلام ولم ينتج عن تصرفاتها الارهابية الا الاساءة له على مستوى دول العالم وردود الفعل المتعسفة تتناقلها وكالات الأنباء وتنشرها الصحف بكل اللغات.

ولم يكن هذا التحالف سوى عناق الذئب للحمل.. الذئب المتمثل فى ايران وحلفائها والحملان من أبناء الشعب صغار السن المفتقدين لسبل التعليم والتنوير فتمت السيطرة عليهم من خلال اقدس معتنقات الإنسان وهو الدين.. نصبت لهم تلك الدولة ايران التى تمثل الزلزال العاصف وتوابعها من الدول المرتشية كالسودان وغيرها الذين يدربون عناصر الارهاب ويصدرونها لمصرنا الآمنة.. نصبت لهم مصيدة التسلل المشهورة بكرة القدم ووقعوا فيها ليعيثوا فى مجتمعنا تخريبا وقتلا وتدميرا بما افقد المواطنين أمنهم من قبل تنفير السياح من الاقبال على آثار البلد والسياحة فيها خوفا على حياتهم.

وماذا فعلت الحكومة لفك اشتباك عناق الذئب والحملان.. سكتت طويلا حتى استشرت هذه الجماعات وتحولت الى وحوش ضارية تفتك بكل من يعترض طريقها من الابرياء المسالمين واخيرا تحركت لتواجههم بحملات بوليسية سقط فيها مئات من الشهداء من ابناء الشرطة بلا ذنب او جريرة سوى تنفيذ الأوامر واداء الواجب.. ومئات من الشهداء من المواطنين ساقهم قدرهم مصادفة الى اماكن جرائمهم.

سادتى أصحاب السلطة وأساطين حزب الأغلبية.. سادتى المسئولين عن الاعلام المصرى تلك الحملات البوليسية لاتكفى للمقاومة.. لابد من توسيع قاعدة الدعوى المضادة.. فلكل فكر مدمر.. فكر قويم يعيد إلى الصواب.. والتوجه هنا الى التليفزيون الفعال أكبر اجهزة الاعلام تأثيرا فى المجتمع.. فكرتم فى تقديم المسلسلات المضادة ولم تظهر منها حلقة واحدة ذرا للرماد بعدما أثير عنها فى الصحفماينفر من الفنانين الذين خافوا وتقاعسوا عن الاشتراك فيها.. نرجوكم التفكير فى أسلوب صريح مباشر للتنوير والتبصير حتى لاتسقط الحملان صرعى عناق الذئاب المتربصين بها.. نريد ندوات تدحض بآيات الله وسنة رسوله تلك المؤامرات الرهيبة.. نريد ندوات يحادثنا فيها الشيخ شعراوى والشيخ الغزالى واستاذنا خالد محمد خالد والشيخ يس رشدى والدكتور مصطفى محمود وكل أساتذتنا الأجلاء المتخصصين فى علوم الدين يفرد لها من المساحة والوقت مايكفى لحماية صغار الشباب من التورط فى هذه الجماعات التى لاهدف لها الا السلطة والحكم وليس هذا افتراء عليهم ولكنه مستقى من صريح احاديث زعيمهم عمر عبدالرحمن فى محطات التليفزيون العالمية ومن تصريحات كبارهم (جابر الطبال) مثلا قبل القبض عليهم.

.. نريد ندوات نرى فيها مالحق زوجات وابناء الشهداء الذين سقطوا فى المعارك منهم وما لحق بهم من حزن وأسى على من فقدوا.. ندوات نرى فيها عائلات وزوجات هؤلاء المدمرين باسم الدين وهم يشرحون إعراضهم عن مناسك وقواميس الدين.

سيدى وزير الاعلام اعلنت عن خطة اعلامية شاملة للمقاومة نرجوا ألا يطول أمد وضعها وها نحن ذا من غير المتخصصين ولكن من المحبين لمصر نقترح عليكم بعض التصورات فلاتبطئوا فى رسم الخطط فالكل جائع متعطش للتنفيذ.

وأخيرا فى خلاصة صادقة مخلصة، الشعب كله مستعد للالتفاف حول من يخلصه من ذلك الارهاب المخيف فاغتنموا الفرصة ياحكومة الأغلبية والجميع معكم مؤيدين ومعارضين.. اغتنموا الفرصة لصالح مصر فإن الفرصة لاتأتى مرتين.

رأى **الوفد**

عندما تجنى الحكومة نتاج سياستها !

الذين يتساءلون عن دور الشعب ، وغياب هذا الدور ، فى التصدى لمواجهة الارهاب ، عليهم ان يسالوا : ومن الذى جمد دور الشعب بل وكبل أيدى الشعب كله ، وجعله يقف هذا الموقف الذى يبدو غريبا ..

●● نعم الشعب للأسف يقف متفرجا فى كثير من الاحيان .. ولكن لان الحكومة ومؤسساتها ارادت ذلك ، بقراراتها وسياساتها التى لانعرف متى يتوقف تخبطها . ولا متى تكف عن سياسة العصا الغليظة .

●● نعم كبلوا حركة الشعب لان يرى أنه الحكومة فاسدة ولايهمها الا كراسى الحكم ، حتى ولو جاع الشعب وأصابت البطالة كل بيت فى مصر ..

والشعب محق تماما بعد ان شاع الفساد ، وعم البلاء ، ورغم هذا يرى الاسراف الحكومى فى كل مكان ، وزلكات الحكومة تتحدى الناس ، وحفلات الحكومة على كل لسان وكأننا شعب ينتج طعامه ويصنع لباسه ويفيض انتاجه !!

●● ولم يعد الشعب مقتنعا بأن الحكومة وحزبها يعملان لمصالح الجماهير .. ولهذا ابتعد الشعب عن هذه الحكومة وهذا الحزب ووقف متفرجا ، وكأن كل مايجرى لايعنيه ..

لقد اصابت سياسة الحكومة ، وقرارات الحكومة كل الشعب فى مقتل . ولهذا لاتجد الحكومة ، ولا حزب الحكومة من يدافع عنها من شعب مصر ..

●● والنتيجة ان الحكومة وكل المؤسسات تجنى الآن نتاج مازرعت ، حتى ولو كان بطعم الحصرم ..

والكارثة ان الحكومة لم تفهم هذا الدرس .. جيدا ..

«الوفد»

المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٧ ابريل ١٩٩٣

حلول مقترحة .. لعلاج ظاهرة الإرهاب

أمام مجلس الشورى، حذر وزير الداخلية، منذ أسابيع، جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية.. وقال عبدالحليم موسى، موجها كلامه الى الجماعات الدينية: من ليس معنا فهو علينا.. وفي صباح اليوم التالي وزعت الجماعات الدينية بيانا على الصحف بأنهم يدينون العمليات الارهابية، ويمقتون العنف ويشجبون حوادث قتل المواطنين الأبرياء، ويرفضون الحوار بالرصاص: كما اتسعت الدائرة لبيان أصدرته الأحزاب السياسية والنقابات المهنية في شكل نداء جاء فيه «يا أبناء مصر لنقف صفا واحدا ضد الارهاب ودعاته والمحرضين عليه من الخارج ولننتظم جميعا على اختلاف أدياننا واتجاهاتنا السياسية في عمل مشترك يوحدنا جميعا ضد الارهاب والارهابيين».

لم يكن هذا الموقف مفاجأة بل كان متوقعاً وملموسا فعلا. فالارهاب الذى ضرب بجذوره في قلب البلاد لم يفرق بين الحكومة والمعارضة ولحقت آثاره بالجميع، ويجب على جميع التيارات على اختلاف اتجاهاتها السياسية اقتلاع جذور الارهاب.

لكن هل نواجه طلقات الرصاص التى تنهمر من بنادق المتطرفين ببيانات الشجب والاستنكار؟! وهل تكفي هذه البيانات لاثبات المشاركة في عمل وطني ضد عناصر مخربة تحاول تدمير اقتصاد البلاد، والسيطرة على مقدراتها؟!..

تحقيق : محمود غـلاب

وقبل أن نجيب على هذا السؤال، يجب أن نوضح عدة حقائق مهمة وهى: أن حكومة الحزب الوطنى لم تترك شيئا لأحزاب المعارضة تشارك به من الناحية العملية، فالحكومة تحتكر سلطتى التنفيذ والتشريع وتسيطر على أجهزة الاعلام وتستأثر بالمجالس النيابية بما فيها المجلس المحلى، ولم تترك «خرم ابرة» لأحزاب المعارضة تنفذ منها إلى الشعب. حتى اجتماعات اعضاء أحزاب المعارضة تحددها حكومة الحزب الوطنى، وتحظر عليهم الالتقاء فى اجتماع خارج نطاق الأسوار فضلا عن الفساد المنتشر فى الحكومة، والبطالة التى يعانى منها شباب الخريجين. وتزوير الانتخابات.

محاربة الفساد

إن كل حزب يؤدى دوره فى مقاومة الارهاب فى حدود امكانياته. وكما يقول ياسين سراج الدين، عضوا الهيئة العليا للوفد، أن الحزب الوطنى سخر امكانيات الدولة لاضعاف احزاب المعارضة، والواجب على الحزب الوطنى أن يسخر هذه الامكانيات فى اصلاح الانهيار الاقتصادى الذى يسود الدولة من خسائر وانحراف أو فساد، والعمل على تحجيم البطالة، وتخفيض الأسعار، وحل المشاكل الرئيسية للمواطنين.. كل ذلك يعيد الهدوء النفسى، ويقضى على المناخ الصالح للتطرف لأن هناك مواطنين يقفون على الحياد من مواجهة الارهاب، شماتة فى الحكومة، وعدم تقدير للمسئولية، ولوقوعهم فى مستوى ثقافى محدود.

وأضاف ياسين سراج الدين، أن حزب الوفد لم يتوان لحظة منذ البداية فى مواجهة هذا التيار الجديث على المجتمع المصرى، سواء كان مستوردا، أو منبثقا من الداخل، وهذا موقف مبدئى من الوفد وهو حزب ديمقراطى وسلاحه الحجة والرأى والرأى الآخر، والوفد لايستنكر الارهاب فقط، بل يستنكر العنف، وهو أقل من الارهاب الفردى أو الجماعى أو الدولى كما يحدث فى البوسنة والهرسك، ولم يدخر الوفد وسعاً فى ابداء الرأى أو اظهار وجهة النظر، أو فى تصريحات زعيمه فؤاد سراج الدين، الذى يعلن رأيه فى صراحة، فى كل مؤتمر يسمح له بعقده سواء فى مقر الحزب أو عواصم المحافظات الأخرى.

حكومة متناقضة

ويقول ياسين سراج الدين أن الحكومة تناقض نفسها فى الوقت الذى تحاصر فيه مؤتمرا شعبيا، وتطالب بأن يكون داخل الأسوار، فإنها لاتخشى أن يتسرب المتطرفون الى عشرات الصفوف. ويطالب ياسين سراج الدين بتغيير أسلوب المواجهة بين الدولة وهذا التيار، وهو فى رأيه أنه ليس كل متعصب إرهابيا وإن الارهابى من وجهة نظره، هو الذى يلجأ

الى العنف القاتل غير المسئول، الذى يقتل البرىء ولا يفرق بين الطفل والرجل، هذا الارهابى الذى يعتدى على مواطن برىء داخل مقهى أو فى سيارة.

وأوضح سراج الدين أن الوفد لايقبل العنف كأسلوب لمجاربة الحكومة بغرض اسقاطها، فنحن نشترك فى عدم الرضا على الحكومة، لكننا نرى أن مصر أغلى من الحكومة، وأغلى من الأحزاب.

فرصة حقيقية

وإذا كانت الحكومة جادة فى مشاركة احزاب المعارضة لمواجهة الارهاب، فانها يجب أن تعطى الفرصة للمعارضة فى استخدام اجهزة الاعلام لعرض برامجها، والتصريح بعقد مؤتمرات شعبية للاتصال بالجماهير.

ويتفق فى هذا الرأى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار، حيث يقول، أن التليفزيون مغلق امام احزاب المعارضة ولم نعط الفرصة لنشر وجهة نظرنا، فى مقاومة الارهاب.، وقال أننا لانملك ادوات لمقاومة الارهاب، وتعرض وجهة نظرنا فى الصحف التى تصدرها الأحزاب.

الارادة الشعبية

وللمستشار مامون الهضيبى رأى آخر فهو يقول، ان الأحزاب الحقيقية التى لها دور فعال هى المنبثقة من الارادة الشعبية، وممثلة لارادة مجموعة من فئات الشعب، ومن الأفكار السائدة، ويكون لدى الحزب مساحة من الحرية تمكنها من الحركة والعمل السياسى، واضاف ان إمكانية العمل الجماهيرى موقوفة، بسبب القيود الكثيرة على الأحزاب، وان الحكومة تنظر الى الأحزاب نظرة العدو.

وقال المستشار مامون الهضيبى، إننا فى ظل هذه الأوضاع، يستحيل على الأحزاب القيام بعمل جماهيرى حقيقى. وطالب بالحرية، لأن الجبر يملك نفسه، ويقول مايعتنق من افكار، كما طالب بالغاء القيود على تشكيل الجماعات والأحزاب السياسية، واطلاق حرية الصحافة والعمل الجماهيرى، ووضع الضمانات لاجراء انتخابات صحيحة. وقال عن الموقف الحالى إنه لاأمل عند الناس، فالبعض اما يائس أو منفصل عما يجرى فى البلاد، أو منحرف الى عمل عنف ضد الحكومة.

جبهة طوارىء

كما وصف عبدالستار الطويلة، موقف الحكومة الحالى بالغيبوبة السياسية وانها لاتريد الافاقة منها ويرى الاعتماد على الشعب، باعتباره صاحب المصلحة الأولى فى القضاء على الارهاب، فهو الذى يضار فى حريته ومساره الديمقراطى، بسبب الارهاب.، وهو الذى تحجب عنه لقمة العيش بتخريب الاقتصاد.، ووضع عبدالستار الطويلة حلا للافاقة من الغيبوبة، وهو أن تشن الحكومة حملة سياسية ضد الارهاب، بتشكيل جبهة وطنية ضد التطرف والارهاب من كل أحزاب مصر وهيئاتها التى تعلن قبولها لهذا الهدف.

وطالب المهندس سعد شلبى عضو مجلس الشورى بانشاء جهاز متخصص لمكافحة الارهاب، يتم تدريبه تدريبا خاصا، وتسليح افراده تسليحا حديثا لمواجهة الأسلحة المتطورة، التى يستخدمها الارهابيون.. وانتقد دور وزارة الأوقاف فى المواجهة الدينية للإرهاب، واقترح إنشاء معهد لاعداد الأئمة أسوة بمعهد إعداد القضاة.

وأكد احمد الصباحى رئيس حزب الأمة ادانته للارهاب واشتراكه فى التصدى له. ووصف الجماعات المتشددة بأنها لاترتفع الى مستوى شرف الدفاع عن الاسلام.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

كلمة حب

●● هناك اتفاق عام على ان الارهاب جريمة مضاعفة .. ضد النفس وضد مصالح الناس وضد الديمقراطية .. لانه في وجود الرصاص تغيب الاصوات العاقلة .. وتضيع قضية الديمقراطية والحريات العامة .. وهناك ايضا اتفاق عام -على ان الارهاب لاعلاقة له بالاسلام .. بل انه احيانا يشوه صورة الاسلام .. ولكن اخطر ما في الموضوع هو ان الباب اصبح مفتوحا لاى شخص ان يهاجم الاسلام من خلال رفضه للارهاب .. وان يهاجم التدين من خلال مقاومته للرصاص .. والاخطر ان تفتح الصحف القومية والاذاعة والتليفزيون الابواب لمن لايدركون حقيقة الاسلام لكى يفتحوا النار على التدين .. ولايعنى ان يكون الانسان مشهورا في ناحية معينة ان يكون له حق الكلام في الاسلام .. لانه يحتاج إلى دراسة دقيقة بالاضافة إلى الايمان به .. ونحن لانتهم احدا في ايمانه .. ولكن الدين اصبح «ملطشة» لكل من يريد ان يظهر في التليفزيون او الصحف القومية .. وهو تعبير وضعه الزميل جمال بدوى .. وهو حقيقى برغم مافيه من قسوة شديدة على القلب ..

●● مثلا الصديق عادل امام فنان عظيم .. ولكن ذلك لايسمح له بان يناقش قضايا الاسلام .. وكذلك الصديق سمير صبرى والصديقة سهير البابلى بل وصل الامر إلى ان الفنانة الراقصة لوسى انضمت إلى قافلة من يناقش قضايا الاسلام .. ولم اتعرف بها بعد .. وان كنت ارجو ذلك !

●● والاخوة الشيوعيون من الاصدقاء ايضا .. ونشهد لهم بالثقافة الرفيعة وبانهم مصريون .. وسحبنا كل ماقلناه ضدهم من اتهامات .. ولكن حسب معلوماتى فانهم يعرفون عن ماركس اكثر مما يعرفون عن عمر بن الخطاب .. ودخولهم في مناقشة قضايا الاسلام يثير الشبهة .. لعدائهم القديم للاسلام وتربيتهم على ذلك .. ولانطعن في ايمانهم .. ولكن مايقولونه عن الاسلام شيء يثير التطرف عند العقلاء .. ومن الغريب ايضا ان تفتح لهم الحكومة الابواب لكى يقولوا مايريدون ضد الاسلام .. بينما تغلق الطريق امام العلماء .. ومن الغريب انهم اصبحوا اصدقاء السلطة بين يوم وليلة .. برغم ان ميولهم قد تكشفت اخيرا في اكثر من قضية .. انهم يروجون لاى شيء ضد الاسلام .. ويحولون اعداء الاسلام الى ابطال .

●● والوحدة الوطنية على الراس وفى العين .. وعقلاء الاقباط لايتعرضون للاسلام ابدا .. ولكن بعض الاقباط من اهل اليسار انتهزوا الفرصة .. وتناولوا القضية ايضا بما لايرضى الله ولا الوحدة الوطنية .. ويبدو ان السلطة تحرضهم على ذلك .. لانهم فتحوا العيار على الآخر .. ويجدون الفرصة بعد الاخرى لنشر افكارهم .. ونحن لم نسمع عن قسيس او راهب يضمر اى عداوة للاسلام .. ولكن كتاب اليسار من الاقباط دخلوا اللعبة من العيار الثقيل .. وهم ايضا يجعلون العقلاء من المتطرفين .. ويشعلون النار اكثر .. وبعض المسلمين ينظر اليهم على انهم من الاقباط .. ولا يبحث في تاريخهم اليسارى .. وهنا تكون الفتنة ..

●● القضية ان للاسلام ربا يحميه .. ولكن المطلوب من الحكومة ان تعقل .. ومطلوب من الذين دخلوا ميدان الهجوم على الاسلام ان يعقلوا وان يدركوا انهم يزيدون الازمة .. الا اذا كانت الحكومة هى التى تحرضهم على ذلك .. وهنا يكون الخطر اشد !!

محمد الحيوان

المصدر : الاحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

حوار



بقلم : احمد طلعت

الذوق شئ ليس في الكتب .. هذا التعبير القديم معناه ان الناس لا تستطيع ان تتعلم (الذوق) أو تدرسه ، وانما هو شئ يوجد بالطبيعة عند انسان ولا يوجد عند انسان أخر..

ولعل هذا التعبير يصدق كثيرا في هذه الايام ، ويصدق اكثر فيما تنشره بعض الصحف احتماء في حرية النشر ، مع ان الحرية كما هو معلوم - تلتزم بقواعد وضوابط أولها واهمها عدم المساس بالآخرين .

نقول ذلك بمناسبة اعلان نشر اخيرا في الصحف عن صدور كتاب جديد ، والاعلان يقول (دار النشر .. (تفخر) ان تقدم : عبود الزمر كيف اغتلنا السادات .. ؟)

ولاننا دائما مع حرية الراي فاننا بطبيعة الحال لسنا ضد فكرة نشر الكتاب ذاته ، وانما نحن فقط ضد الاعلان الذي تتصدره كلمة (تفخر) وكانما قد اصبحت جريمة القتل شيئا يدعو الي الفخر ، مهما كانت دوافعها أو اسبابها .

فالجريمة هي دائما ، سواء كانت موجهة لرئيس دولة أو لفرد من عامة الناس ، والسادات بالذات - ومهما كان الراي فيه - لا يصح ان تقترن نشر اسرار مقتله بعبارات (الفخر) او الشماتة .

لكن الناشر الذي يريد ان يربح من نشر الكتاب ، والصحيفة التي تريد ان تربح من نشر الاعلان ، فقدت كل معاني (الذوق) ونسيت وهي تقدم كتابا عن تفاصيل جريمة قتل رئيس الجمهورية ان الموضوع لا تستحق اي نوع من (الفخر) وانما هو يستحق كل انواع الاسي والاسف .

شهر ابريل هو شهر (اسود) علي موظفي الحكومة والقطاع العام فهو الشهر الذي يقدمون فيه اقرار الضريبة العامة علي الايراد ويسددون معه الضريبة المستحقة .

زارني مدير عام باحدي المؤسسات العامة ، ومعه بيان رسمي صادر من مؤسسته وموجه الي مصلحة الضرائب يتضمن ما تقاضاه من مرتب خلال عام ١٩٩٢ .

البيان يقول انه تقاضي خلال العام الماضي مرتبا قدره ٧٢٠٠ جنيه بعد ان ا قتطعت من المؤسسة التي يعمل بها ٣٦٠ جنيهاً تبرعا (اجباريا) بمناسبة الزلزال، اي انه تقاضي ٦٠٠ جنيه شهريا ينفق منها علي اسرته ، وعلي مظهره حتي يليق بوظيفة المدير العام .

وبناء علي ذلك فهو ملزم بان يؤدي ضريبة الايراد العام وقدرها ٦٣٠ جنيهاً خلال شهر ابريل ، اي اكثر من مرتبه الشهري حتي لا يقع تحت طائلة القانون ، وتوقع عليه مصلحة الضرائب غرامات التاخير

ويسالني المدير العام ، هل من العدل ان يدفع الموظفون وحدهم الضريبة - وهم من محدودي الدخل - بينما اي تاجر (خرده) يربح الوف الجنيهات في كل شهر ولا يحاسبه احد عليها ..؟

ويقول المدير العام ان سداد الضريبة معناه ان مرتبي العام الماضي قد (هبط) من ٦٠٠ جنيه شهريا الي ٥٥٠ جنيهاً فقط ويسالني كيف يهبط مرتبه بهذا القدر مع ان علاوته السنوية هي ثمانية جنيهات فقط لا غير في كل شهر ..؟؟

ويقول لي المدير العام - وهو يودعني - لا تعجبوا اذا سمعتم أن موظفي الحكومة والقطاع العام ينحرفون ، ولا تدهشوا اذا انتشرت ظاهرة (الرشوة) وتستر بعض الموظفين علي مخالفة القانون ..!!

مهما كانت الاسباب التي تبرر بها الحكومة انتشار ظاهرة (العنف) ومهما كانت النتائج التي تنتهي اليها اللجان والندوات عن اسباب هذه الظاهرة ، فان الحكومة مطالبة بأن تدرك حقيقة مهمة هي ان تصميمها علي (احتكار) السلطة وعدم موافقتها علي ان يشاركها الآخرون في عملية صنع القرار، هي من أهم اسباب انتشار ظاهرة (العنف) لانها - في حالة غياب الحوار الديمقراطي - تصبح الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الغضب والاحتجاج علي السيطرة والتحكم .

ونحن بهذا الرأي لا نؤيد ظاهرة العنف أو نساندها وانما نحن - فقط - نحاول أن (نفسرها) حتي لا نترك الحكام يدفنون رؤوسهم في الرمال . ويرتاحون الي تفسيرات اللجان والندوات دون ان يحاولوا ايجاد الحلول العملية لمشكلة تؤثر علي المجتمع باكمله ، وبكل تياراته ، من أخطأ منها ومن أصاب ..

ولاننا نؤمن بالديمقراطية، ولا نرضي عنها بديلا، فاننا ننصح الحكومة بان تتحاور مع خصومها بالكلمة ، وبالرأي الموضوعي حتي لا يضطر خصومها لان يحاوروها بقنابل المولوتوف .. وطلقات الرصاص ..

ان مكافحة (العنف) لا يمكن ان تكون بالبيانات والندوات ، وانما يجب ان تتم من خلال عملية (انفراج ديموقراطي) شامل .. وجذري .. يليق بمصر الماضي ، ومصر المستقبل :

احدي مؤسسات القطاع العام نشرت في الاسبوع الماضي اعلانات في جميع الصحف (فخورة) بانها حققت في العام الماضي ارباحا قدرها ٨٢ مليون جنيه .. وجاء في الاعلانات نفسها ان اصول المؤسسة بلغت ٧.٥ مليار جنيه ، اي ان نسبة الربح الي رأس المال هي مجرد ١٪ أو نحو ذلك .

لو ان احد المستثمرين من القطاع الخاص استخدم ٧.٥ مليار جنيه في إنشاء مصنع للعب الاطفال لحقق ربحا لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال سنويا ..

هنيئا للقطاع العام بادارته .. وبأرباحه ..!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

لا للارهاب المأجور ...!!



بقلم : عصمت الهوارى

مصر كنانة الله في أرضه .مصر الاسلام عقيدة والسلام سلوكا .مصر القيم والمباديء والاخلاق .مصر السماحة والخير .مصر التي شرفها الخالق فذكرها في كتابه المبين .مصر هذه ماذا دهاها فابتلاها بارهاب اسود مجنون لايحقق الا خرابا .وماذا جنته مصر حتي يجني عليها ابناؤها ؟ ..وماذا قدمت لبنيها من شر ، حتي يقدموا لها شرا .ولماذا تمسك القلة القليلة من اهلها معاول الاثم والعدوان ؟ ... ومن ذا الذي يدور بخلده وخياله ان تتحول مصر الي ميدان حرب رهيب ، وتصب فيه قلة من الاشرار نيران حقدها .. وتندلع علي مصر جرائم بشعة سوداء ... وتسيل الدماء بسبب رصاص طائش مجنون ... فالمجرمون الماجورون تخذوا من نشر الخراب والدمار سبيلا الي تشويه وجه مصر .. وسمعة مصر ... واقتصاد مصر ..وشباب مصر .ومستقبل مصر ..لا يكترثون بتلك الآثار الوخيمة ماداموا باجرامهم يرضون من يحركهم من أسياد ...!!

ان مصر اليوم تجتاز فترة من أشد الفترات حرجا ..فقد سلكت المصائب والحوادث علي مصرسبيلا اسود مجهولا ...والتفت الجريمة حولها التفاف الافعي بالعنق ..مثلها اليوم كمثل رجل احاطت النار بيته من كل جانب ..وامتدت النار الي كل جدار من جدران البيت .فما هو بناج اذا اراد الحياة ، ولاباق ان اراد البقاء .بل إن مثل مصر اليوم كمثل شخص ضل به سبيله ، واشتبهت عليه مسالكه في ليلة مظلمة غابت كواكبها ، فوقف وقفة الحائر المضطرب لايسمع الا نعيقا .فلا يدري ماذا يريد ؟ وماذا يراد به ، وصار اقرب الي فريسة يتربص بها الطامعون ...!! تطالعنا الصحف عن جرائم حقيرة دنيئة يرتكبها من تجرد من انسانيته ، وافتقد انتماؤه الي مصر ، وعار عليه ان ينسب نفسه الي الاسلام ..لرتكبها هذا النفر من المجرمين الماجورين اعداء مصر واعداء الله .فالجريمة التي يرتكبونها ليست دنيئة اومخجلة فقط .ولكنها قبل وفوق ذلك جريمة سوداء ..سوادها حالك كيف لاارى من خلالها إلاسوادا .انها جريمة الجرائم ..فلا يبررها ولاعقل يفسرها ، ولادين من الاديان يقرها .فالجريمة تستهدف أول ما تستهدف قتل مصر باسرها ..قتل حضارة سبعة آلاف عام اقامها الاباء والاجداد .وقتل مصر الحاضر بكل ما تحظي به من مكان ومكانة في العالمين ...!! انّ حق مصر علي كل مصري اليوم أن يرتجف فزعا من تلك الجرائم البشعة السوداء .فقد اراد المجرمون اشعال نار الفتنة علي مذبح شهواتهم الدنيئة ..فاطلقوا رصاصهم الحقير الغادر علي مصر التي انبتتهم ، وتطلعت اليهم ان يكونوا لها جنودا مخلصين ، فابوا إلا ان يكونوا من المجرمين الماجورين لاعداء مصر وخصومها ..حقا انها الخسة بعينها ..وانه الغدر بعينه ..وانها النذالة والحقارة ..فليس انذل ولا احقر من ذلك الذي يضع في جنح الظلام قنبلة تقتل ابرياء اوتنسف بناء ، اوتسفك الدماء ، اوتنشر في ربوع مصرنا الامنة البلاء ...!!يامن تشعلون نيران الفتنة علي مصرنا .يادعاة الجرائم السوداء ..يامن تتخذون من العار سلاحا ..ومن الغدر رصاصا .. ومن الحقد غاية ..ومن القتل سلوكا ..ومن الفتنة الدموية اسلوبا ومنهاجا ...الم ترجعوا للحظة واحدة الي شرائع السماء كلها لتعلموا انها جميعا لاتقر ان يقتل إنسان إنسانا وانها جميعا حرمت القتل الا بالحق ..واعلموا انه اذا كنتم باسم شرائع الله تقتلون ، فانكم مجرمون لا مؤمنون ..وانكم قتلة لامجاهدون .وانكم سفاكون للدماء لامحاربون .ولن تظفروا برضاء من الله الذي نهاكم عن ان تقتلوا النفس التي حرم الله قتلها الابالحق .وانكم ابعد ما تكونوا عن الحق .انكم اعداء الله ، وخصوم لشرائع السماء جميعا ...!! إن علينا ان ندرك انه اذا دقت اجراس الخطر ، صار لزاما علي المخلصين لمصران يتحركوا لانقاذها .فليس بالبكاء يتحقق لمصر البقاء .فالدموع وحدها غير قادرة علي استرداد ارواح تزهق اوحضارة تضيع.

..وانما هو التفكير السليم هو القادر وحده علي انقاذ مما مصر تجتازه من مخاطر صار متعينا مواجهتها بالعقل المفتوح ، وبالعمل المخلص الجاد ....!! إن تصريحات المسئولين تؤكد ان وراء هذا الارهاب الاسود بعضا من دول لاتهنا ولا تسعد ان تجد مصر اقوي دولة عربية في المنطقة ، ومن تلك الدول السودان وإيران ، واضيف اسرائيل التي لايمكن تبرئتها من ارتكاب تلك الجرائم ...اقول اذا كانت القيادة السياسية في مصر تري ان الارهاب مستورد من الخارج .فقد صار لزاما القضاء عليه اينما وجد ، وان نرد الصارع صاعين ، والكيل باضعافه .وان هي الا حملات تاديبية نشنها فورا علي كل دولة تعمل علي اصدار الارهاب الينا .فليس كافيا تعقب المجرمين علي ارضنا فقط ، وانما علينا أن نواجه من يساند المجرمين ويؤازرهم ويغرر بهم ..ولنعلم ان الاعلان والكشف عن تلك الدول في تصريحات لن يوقف الارهاب ... وانما ان نضرب مصانع الارهاب في تلك الدول ..فقد ارادوها فتنة في ديارنا ، ونحن نريدها امنا وامانا .ولن يتحقق الامن والامان لنا ولمن حولنا الا بحملات تاديب قاسية توقف الارهاب عند حدوده ، ونستاصله من الجذور ....!!

[في الصميم]

×× ياايتها الشرائع السماوية ..كم من الجرائم ترتكب باسمك ....!!

×× لا تندهش ولا تتعجب ...لا تحزن ولا تغضب ..فإن من يملك القانون في اوطاننا ، هو الذي يملك وحده حق العزف عليه ...!!

الخلط بين الدين والسياسة



بقلم : شريف كامل

كنا قد انتهينا في المقال السابق إلي إثبات حقيقة تاريخية ذات مغزي بالغ الأهمية ، مفادها ذلك الاختلاف الواضح بين طبيعة وأسس حركات التحرر الوطني التي قامت في بلدان الشرق الاسلامي في التاريخ الحديث ، وبين طبيعة وأسس حركات التحرر الوطني التي قامت في مصر في التاريخ الحديث ..فبينما تمثلت (طبيعة) جميع هذه الحركات التي قامت في بلدان الشرق الاسلامي ، في الطابع الديني الخالص ، حيث اتسمت بالروح الأصولية الجارفة . تمثلت (طبيعة) الحركات التي قامت في مصر (وكان أبرزها ثورة ١٩١٩)في الطابع الوطني الخالص ،إذ اتسمت بالروح المصرية الدافقة . وبينما برزت (الأسس) التي انبنت عليها الحركات التي قامت في بلدان الشرق الاسلامي ، في تنقية الاسلام مما شابه من البدع والخرافات ، ومحاولة العودة بالاسلام إلي نقائه وإلي فطرته الاولي برزت (الاسس) التي انبنت عليها الحركات التي قامت في مصر في المطالبة بالاستقلال الوطني ، والمطالبة بإنشاء دستور وطني عصري يضمن ويؤكد الحقوق والحريات العامة للمصريين علي اختلاف اديانهم في مواجهة الراي والحكم الديموقراطي في مصر . وعلي ذلك ، تتجلي ملاحظات أربع من المتعين الإشارة إليها سريعاً :

أولاً – نجاح العقل المصري (المتميز تاريخياً وحضارياً) في ان يفرق تمام التفرقة بين الغرب الأوربي (كاستعمار) فيناضل لكي يتحرر منه ، ويطالب بالاستقلال الوطني ويدفع ثمناً لذلك الغزير من دماء وأرواح المصريين سواء المسلمين اوالمسيحيين . وبين الغرب الاوروبي (كحضارة إنسانية) فياخذ عنه بلا ثارات دينية قديمة ، ويستفيد منه بلا حساسيات مذهبية اوطائفية ، ويتاثر به دون خصومات تاريخية دينية .

ثانياً – كانت حركات التحرر الوطني التي قامت في مصر (واخصها ثورة ١٩١٩) كانت تعبيرا صادقا عن خصوصية التاريخ والحضارة في مصر ، حيث ان الثابت تاريخياً انه لم يستاثر بهذه الحركات الوطنية المصريون فحسب ، ولكن اشترك في هذه الحركات الوطنية المصريون من المسيحيين الأمر الذي جعل تاريخ النضال الوطني المصري ، تاريخاً وطنياً رائعا وحافلا بالأرواح والدماء المصرية بغير أي اعتبار لتعدد الديانات للمصريين في تلك الفترة الخصبية من تاريخ مصر .

ثالثا – استطاعت حركات التحرر الوطني التي قامت في مصر (واخصها ثورة ١٩١٩) أن تدرك الفارق الهام بين (معني الدين ومعني الوطن) وهو الفارق الناشيء عن خصوصية التاريخ والحضارة في مصر ، ومن ثم كان الدين في مصر في تلك الاثناء لله ، وكان الوطن في مصر في تلك الفترة لجميع المصريين بمختلف دياناتهم ومللهم ومذاهبهم وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلي ماسلف أن فصلناه في مقالاتنا السابقة في هذه الدراسة ، والذي يخلص في ان الهوية الوطنية والهوية الحضارية قد نشا كل منهما في مصر قبل دخول اي دين من الاديان إلي مصر . فلقد عرف التاريخ القديم مصر ، كدولة واحدة ،كشعب واحد ،قبل ان يدخل إلي مصر الدين اليهودي اوالدين المسيحي اوالدين الاسلامي

رابعا : ومن ثم يكون من المتعذر (تاريخياً وحضارياً) القول بقيام الهوية الحضارية في مصر أوالهوية الوطنية في مصر علي أساس مرحلة دينية واحدة من تلك المراحل الدينية الثلاث ، بل إن الأدق (علمياً) هو القول بان جميع هذه المراحل الدينية الثلاث قد شكلت معاً أحد عناصر الهوية الحضارية المصرية . بل لعله من الإنصاف التاريخي أن نوضح - في هذا الوقت بالذات من تاريخ مصر - أن خصوصية التاريخ والحضارة في مصر بهذا الشكل النادر والفريد ، قد جعل الهوية الحضارية المصرية تمتص بعمق وتمصر جميع المراحل الزمنية والمرحل الدينية التي تعاقبت عليها ، فتنصهر كلها في النسيج الحضاري الموجود من الاصل ، وتذوب في الذات الحضارية المصرية التي عرفها التاريخ القديم منذ عصوره الأولي السحيقة .

يتبع بالعدد القادم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٠ ابريل ١٩٩٣

الإرهـــاب الإبـــن الشرعـــى للشـــمولية

لايمكن لأى سياسى مخلص فى هذا البلد أن يتجاهل قضية الارهاب الشاغلة للبلد كلها الآن، فإذا كان التعريف العلمى للإرهاب «هو استراتيجية عنف منظم ومتصل يمارس من خلال حملة من أعمال القتل والاغتيال وزرع المتفجرات «والتخريب وماشابهه بهدف خلق حالة من الرعب العام بغرض تحقيق أهداف سياسية معينة». فإن الواجب علينا كسياسيين أن نبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وكذلك الوسائل المجدية لعلاجها والتخلص منها ثم توعية الناس لكل ذلك «الاسباب والعلاج».

وذلك ان القضية ليست مجرد حادث قتل أو تفجير هنا أو هناك ولكنها حملة عنف منظمة لغزو مصر من الداخل والوصول بها الى منزلق لايعلم مداه إلا الله. ولعلاج الإرهاب يجب الفصل بين أمرين الاول اشخاص الارهابيين انفسهم ومن يقف خلفهم وهؤلاء يتعين التصدى لهم عن طريق اجهزة الامن لاجهاض مخططاتهم ضد البلاد والعباد والضرب بيد من حديد على الرؤوس المدبرة ومصالح الدول المخططة، وأما الشباب المغرر به فيتعين توعيته دينيا واعلاميا حتى يفهم أبعاد المخطط المدبر ضده وضد وطنه، كما يتعين ايضا حل مشاكل هذا الشباب الاجتماعية فالعاطل منهم يجب ايجاد عمل له يشغله ويرتزق منه والذى تم غسل مخه ويجب افهامه الحقائق وابعاد المخططات المدبرة ضده وضد وطنه وهكذا.

الامر الثانى هو المناخ الحالى الذى يعيشه الشعب من فساد وسلبية ورشوة وتناقضات اجتماعية ونقص فى الديمقراطية هذا المناخ يجب ان يتغير حتى يترك الشعب موقف المتفرج ليدرك أن تلك الجرائم لايمكن ان ترتكب لحسابه او دفاعا عنه، وإن الارهابيين فى سبيل تحقيق اهدافهم الخاصة فى تولى السلطة لن يترددوا فى التضحية بالشعب وبآماله فى الديمقراطية والنتيجة فالغاية عندهم تبرر الوسيلة. والارهاب هو نتيجة حتمية لغياب ونقص الديمقراطية طيلة الاربعين عاما الماضية فهو الابن الشرعى لحكم الفرد والشمولية كما ان من اهم اسبابه تلك التناقضات الموجودة فى المجتمع فالشعب فئتان، فئة محرومة ومغلوبة على امرها بل ومطحونة لاتستطيع مواجهة تكاليف الحياة، وفئة اخرى مدللة وقادرة على العيش الرغد وركوب السيارات الفارهة وسكن الشقق الفاخرة.

وفى ظل هذه المتناقضات تحتل الفئة المدللة قمة المجتمع بالقوة او عن طريق النفاق او تزييف الانتخابات ثم تسخر هذه الفئة من الشعب وتطلب من الشباب المتعلم المطحون التحلى بالصبر وضبط النفس كما تطلب من الاحزاب والكتاب والصحفيين وقادة الرأى، ادانة التطرف والارهاب وللأسف يجدون بعض السذج الذين يستجيبون لهم بدلا من ادانة وفضح الذين يتولون السلطة ولايفعلون شيئا للتخلص من نقص الديمقراطية وازالة المتناقضات التى هى الوقود الحقيقى للعنف والتطرف والارهاب فالديمقراطية ليست رغيف خبز يمكن اقتسامه ونأخذ منه قطعة ونترك أخرى وبالتالى فنحن نرفض مايسمى بديمقراطية الجرعات ، كما أن للديمقراطية وجوها أخرى يتعين ان نأخذ بها مثل حق تعديل الدستور والقوانين وحق تكوين الاحزاب واصدار الصحف دون قيود بيروقراطية مانعة ، وحق الاضراب يعنى ان الديمقراطية صفقة متكاملة لايجوز ان نأخذ بقيودها دون مزاياها الاخرى. كذلك من عيوب نظامنا السياسى الحالى رفض مبدأ تداول السلطة مما يجعل الاحزاب القائمة مجرد حمقى غارقة فى الرغى والصرصرة وبالتالى لايجد فيها الشباب الباحث عن التغيير الفرصة فيلجأ الى العمل تحت الأرض والى التطرف ثم الى الارهاب لتحقيق ذاته.

وفى العالم كله لم تعد الديمقراطية من الكماليات بل اصبحت من الضرورات لان تطور المجتمعات واستقرارها اصبح مرتبطا بها، والرد على السؤال الحائر «حرية الخبز ام حرية الكلمة»، اولا هذا السؤال سقط تماما بسقوط الكتلة الشرقية التى كانت قد اختارت الخبز قبل الحرية.. فقد ثبت ان الحرية اولا والحرية ثانيا والحرية ثالثا.

ان الاهداف التى يسعى الارهاب الى تحقيقها هى ضرب النظام السياسى القائم عن طريق العنف ذلك ان الارهاب اسلوب دنىء يلجأ اليه طرف ضعيف لفرض ارائه وافكاره السياسية على الخصم والشعب، ومن هنا فان القائمين على السلطة فى هذا البلد يجب ان يكفوا عن البحث عن اسباب ساذجة للارهاب وان عليهم ان يتعاملوا مع الارهاب باعتباره بديلاً لحروب تقليدية معلنة ضد أمننا القومى لأنه يهدف الى تغيير النظام السياسى القائم بالقوة، وقد يرغب الشعب فى ان يفعل شيئا ولكنه لا يدرى كيف؟.. فالعين بصيرة واليد قصيرة والعواطف الطيبة وحدها لاتفيد.. وانما يتجلى موقف الشعب حقا بطريقة عملية حينما يدعى للادلاء بصوته فى انتخابات حرة لاتشوبها شائبة ولعله يتمنى ان يتاح له ذلك يوما لينصر الحق ويدفع الظلم والقهر والارهاب، عندما يشعر الشعب ان ارادته تحترم وان صوته هو اعلى الاصوات فى هذا البلد فسوف يقاتل فى سبيل الدفاع عن بلده ووطنه وابنائه، وعند ذلك فقط لن يكون هناك ارهاب او تطرف او ظلم وسوف يعلم الارهابيون ان الشعب كله لهم بالمرصاد.

سمير السعيد وهبه

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

نبضات

حنانيك ورفقا ومهلا يادولة رئيس وزراء مصر . فقد عجبت وتعجب معى الكثرة الهائلة من الناس ، لتصريحاتك الثائرة التى نشرت فى صحف يوم الاثنين ١٩ ابريل سنة ١٩٩٣ .

قلت انه لايمكن ان يكون هناك حوار مع مرتكبى هذه الجرائم الذين يقتلون الابرياء ويضربون مصالح الوطن . وقلت ان مواجهة الخارجين على القانون لايقبل فى شانها المساومة او التفاهم . ونفيت نفيا قاطعا وجود اى اتصال بين الحكومة وبالذات وزارة الداخلية وبين العناصر الملقبة بالمتطرفة او باى اطراف تعرض وساطتها .

وقد شعر الجميع أن هذه التصريحات ومعها هجوم من بعض الصحف الصفراء الحكومية ، هى بمناسبة تولى اللواء حسن الألفى وزارة الداخلية خلفا للواء محمد عبدالحليم موسى .

وكان الأنسب هو مقابلة رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية لوزير الداخلية السابق لشكره على مابذله وماقدمه من أجل المحافظة على النظام وصيانة الأمن .

لم تحدث هذه المجاملة البسيطة . وانما حدث العكس حيث اللوم والنقد والهجوم من جانب زملاء ورفقاء الأمس .

اللواء محمد عبدالحليم موسى تولى وزارة الداخلية فى اصعب واحرج فترة تمر بها مصر . فهى فترة تراكمت فيها الازمات الاقتصادية والاجتماعية ، وزاد فيها ضيق الناس وضجرهم بكل مايجرى على ارض الكنانة . الرجل ادى واجبه فى حدود امكانيات وزارة الداخلية . ولم يرتكب اى اهمال او تهاون . بل على العكس انتقده البعض بالقسوة وبالشدة وباهدار حقوق الانسان .

لم يتهمه احد بانه قد تهاون أو بانه قدم التنازلات او انه قد افرج عن محكوم عليه او معتقل .

انهم يتهمونه بانه استقبل فى مكتبه من يطلب حوارا . إذن ليس لوزير الداخلية إن يستقبل فى مكتبه من يطلب التحاور فى مشكلة العنف والتطرف . فعليه ان يؤجل التحاور حتى يستاذن حضرة الناظر .

لو انطلقت رصاصة فى اتجاه اتوبيس سياحى تقوم الدنيا ولاتقعد . ويتساءل البعض اين وزير الداخلية . وبالتالى يكون وزير الداخلية مسئولا عن اى حادثة مهما كانت ضالتها ، ولكنه محروم من حرية الحركة ومن حرية الالتقاء والحوار مع اى مواطن مذنب او غير مذنب .

مطلوب إذن من وزير الداخلية ان يكون فقط جلادا يقتل ويعتقل ويعذب . فإذا خرج عن هذه المهمة والتقى بمن يناقش معه مسائل الامن دون إذن ودون ضوء اخضر من اصحاب العزبة ، فإنه مخطىء ويجب تعذيره .

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

ينسى اللائمون ان وزير الداخلية هو الوزير الوحيد الذى لايملك ولايستطيع اتخاذ قرارات فردية تحكمية . فقراراته دائما تستند الى التقارير والمعلومات المقدمة من اجهزته المختلفة مثل مباحث امن الدولة والمباحث الجنائية وادارة الأمن العام الخ .

وينسون كذلك ان وزارة الداخلية فى مصر تحمل وحدها اخطاء وخطايا نظام حكم فاشل . فهذا النظام هو الذى انتهى بمصر إلى ضعف التنمية والى عدم كفاية الانتاج والى زيادة البطالة وتدهور خدمات التعليم والعلاج والاسكان الخ .

السؤال الهام هو . إذا كان الجميع يتفق على حق الحكومة فى مقاومة الارهاب بكل قوة ، وعلى حقها فى فرض احترام القانون . وإذا كان الجميع يتفق على مسئولية الحكومة عن تفاعل وتفجر الازمات والمشاكل التى تمهد للعنف وتهيىء له التربة المناسبة والمناخ الملائم .

مع التسليم بكل ذلك ماالعيب فى الالتقاء والتحاور مع التيارات الدينية المتشددة .

اليسوا مصريين مثل غيرهم ؟ هل الافضل الاتصال بهم ومواجهتهم بالحجة وبالراى ؟ ام ان الافضل هو اهمال تسلنهم ونبذهم ودفعهم إلى الاستمرار فى العمل السرى وإلى مزيد من العنف ؟

وإذا كان الحوار مع المعتدى رذيلة ، فلماذا نستعجل حوار العرب مع اسرائيل الباغية المعتدية القاتلة .

د . نعمان جمعة

المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

وقفة نرفض الارهاب ونؤمن بالحوار

صرح الدكتور عاطف صدقي الاسبوع الماضي أن الدولة لاتحاور احدا من الجماعات المختلفة بل وبررت .صحيفة الحزب الحاكم الذي ينتمي اليه مجلس الوزراء ومنهم وزير الداخلية السابق محمد عبدالحليم موسى الذى لقبه الجميع وبحق « شيخ العرب » انه اقيل لانه وافق على لقاء لجنة حكماء اى اتهموه بالحوار ولو لم يكن عبدالحليم موسى محاورا جيدا ما كان لقبه احد « بشيخ العرب » والحق يقال ان عبدالحليم موسى وان اختلفنا معه وعارضناه الا انه ابلى بلاء حسنا اثناء توليه عمله منذ كان ضابطا حتى اصبح وزيرا وشهد له المعارضون انه بذل ما وسعه الجهد في حدود امكانات وزارة الداخلية المتاحة وفي تلك الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية حيث كانت فترته كلها غلاء يجتاح البلاد وسياسات لاتفى بمتطلبات العباد .

كثر عدد الخريجين بلا عمل وزادت البطالة وكانت السياسات المختلفة في التعليم والصحة والاسكان والنقل والمواصلات ومعاناة الجماهير في الثلاث سنوات الماضية كلها دوافع قوية لخلق مناخ غير ملائم لعمل وزارة الداخلية ولم نر وزير الداخلية لينا فيعصر بل رأيناه قاسيا عما كنا نتوقع .

وكان المأمول من الدكتور رئيس الوزراء ان يعرض لنا نحن الشعب اسبابا منطقية لاقالة وزير الداخلية لان السبب غير المنطقي المعلن لايقتنع به احد وماذا كان يضير السيد الرئيس بما انه عازم على تعديل وزارى ان يكون التعديل دفعة واحدة بدل تعديل وزارى خاص بوزير واحد ورب ضارة نافعة لان الشعب يتعاطف مع محمد عبدالحليم موسى المتهم بالحوار .

بل وكثير من الشعب يتساءل هل تصريح رئيس الوزراء بعدم الحوار هو انذار لوزير الداخلية الجديد بعدم الحوار ؟ ام بمثابة سياسة جديدة للدولة لمزيد من العنف ؟ أم هناك نية لمزيد من القوانين السيئة كالطوارىء والمدعى الاشتراكي والارهاب رغم انها كلها اتت بنتائج عكس المتوقع منها .

لقد سبق وحذرنا من العنف لانه لايلد الا عنفا وبكل المقاييس ان ما يحدث بمصر ورغم انه مرفوض تماما من كل الشعب حيث لايوجد بيننا فرد واحد يقر الارهاب او يناصره بل وليس بيننا من يؤيد ترويع المواطنين الا اننا جميعا بايمان راسخ نؤمن بالحوار بل ونحن احوج له اليوم من اى يوم سابق ونؤمن بقلوب ثابتة ان مزيدا من الديموقراطية هو السبيل لحل كافة السياسات التى لاتفى بحاجة البلاد والعباد لاسيما أن مصارحة الشعب بالحقائق تولد الثقة بين الشعب والحكومة ومكاشفة الشعب بالامكانات الحقيقية للدولة تجعله ايجابيا للمشاركة في الحلول بدلا من السلبية الشعبية التى نعانى منها الآن وعلى الله قصد السبيل .

عبدالفتاح الشوربجي

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

رحلة كل يوم

* عزيزى اللواء حسن الالفى وزير الداخلية.. هذه الفترة العصيبة التى تتولى فيها وزارة الداخلية تجعل من يفكر فى ارسال برقية تهنئة لك يكاد ان يكون مصابا بحالة إغماء كتلك التى اجتاحت البلاد فى الاسابيع الماضية.. عزيزى اللواء حسن الالفى مخطىء من يتصور انك جئت لتحارب الارهاب.. مواجهة الارهاب ياسيدى الوزير هى مسئولية الامة باسرها.. حكام ومحكومين لان تفشى الارهاب هو مسئولية الجميع.. هو مسئولية الفساد الذى تفشى ولم يجد من يردعه او يحاكمه.. الفساد الذى جعل احد الوزراء السابقين يقرر شراء شركة قطاع عام بنحو ٥ ملايين جنيه.. واذا سألته عن مصدر ثروته سيرد انه كان عامل جمعية مع خمسة افراد.. كل فرد بمليون جنيه.. تفشى الارهاب هى مسئولية السلبية التى تميز بها الشعب للمصرى خلال الاربعين عاما الماضية.. مواجهة الفساد ياسيدى الوزير هو مسئولية كل فرد.. انا اتذكر رئيس مباحث الاموال العامة الذى طلب منه احد الطواغيت منذ سنوات قليلة التغطية على موقف لحد اقاربه المدان فى احدى القضايا واغراه بتعيينه فى منصب دبلوماسى ورفض رئيس مباحث الاموال العامة فما كان من وزير الداخلية آنذاك الا ان ركنه فى مباحث الضرائب.. لنتعرف اسم هذا الرجل ياوزير الداخلية.. اسمه حسن الالفى!!

* سيدى الوزير.. تحاول اصلاح كل شىء لانك لن تفلح.. لكن حاول ان تدخل التاريخ مرتين.. المرة الاولى لانك جئت للمنصب فى هذه المرحلة الصعبة والمرة الثانية لانك ستحارب الارهاب بطريقتك.. حاول ياسيدى ان تجعل المواطن يشعر بكرامته وانسانيته فى قسم الشرطة.. اذا احس المواطن بآدميته فى قسم الشرطة ستتغير اشياء كثيرة ياوزير الداخلية.. اذا شعر بانسانيته.. ربما ساعده هذا على التخلص من سلبيته.. انني اتذكر مافعله صديقى اللواء صالح هاشم الذى يتولى حاليا مسئولية الحفاظ على أمن دار اخبار اليوم.. انني اتذكر مافعله احد السعاة فى دار اخبار اليوم عندما طلب لقاء اللواء هاشم.. وعندما قابله.. طلب منه ان يقوم بتغيير اللافتة التى تم وضعها فى مداخل ابنية الدار وهو بعنوان «امر الى الجميع».. طلب منه تغيير كلمة «امر» لانها قاسية.. ضحك اللواء هاشم وبعد ساعة تغيرت اللافتة الى «رجاء الى العاملين».. قال لى اللواء هاشم ان التعليمات ستظل سارية بالرجاء وغير الرجاء.. فلماذا لانحترم مشاعر الناس؟!

فؤاد فواز

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٤ / ٩٧

مسئولية : متخفية أو مختفية ؟!

بقلم : حسن حافظ

يحسب الذين يحركون الأمور من وراء الستار بمحاولاتهم الدائبة الدائمة لطمس الحقائق.. وتعمية العيون.. وحجب الأنظار عن أخطاء بل خطايا ترتكب فى حق الوطن والشعب انهم بذلك يخدمون النظام غير آخذين فى الحسبان أن تصرفاتهم هذه تقوض الدعائم الاساسية التى يرتكز عليها أمن الوطن وأمانه وهى الصدق فى القول والاخلاص فى العمل، وانهم بارتكابهم هذه الأفعال لن يستطيعوا بحال - ومهما حاولوا - أن يقنعوا الشعب بأن القابعين على دست الحكم على صواب دائم! فمهما اطلقت الشعارات، ومهما حركت المؤسسات للتصفيق والهتاف فلن يصلوا إلى كسب ثقة المواطن، وإزالة ما يعلق بنفسه من آثار.. أو سد الثقوب التى تتخلل هذا الجدار.. وكلمة أقولها صريحة انه لن يكون لتصريحات مسئول أثره فى تهدئة النفوس أو طمأنة القلوب أو تهيئة الجو لتقبل ما يقال طالما تطمس الحقيقة درءا للمسئولية.. وطالما تتناقض الأقوال مع الافعال.. وطالما ينسى هؤلاء المسئولون أن للشعب عينا ترى.. وأذنا تسمع!

فكل يوم يجرى تصريح على لسان وزير أو مسئول كبير.. بل تكاد كل صحيفة لا تخلو من صفحة كاملة تبرزها كل يوم عن مدى خطورة الارهاب.. نشاته واسبابه والتصدى له.. بل أجهزة الاعلام من تليفزيون واذاعة تبث كل ساعة من ان الارهاب ليس مسئولية الأمن وحده - بل ليس مسئولية وزارة أو حكومة بأكملها وانما هو مسئولية الاحزاب والهيئات.. والشعب كله! حسنا هذا الكلام - أفرغتم كل ما اردتم ان تقولوه فى صدور المواطنين وبطونهم.. ولكن هل سرتم انتم يا جماعة الحكم ويامن بيدهم الامر على الدرب؟! هل حقيقة تقصدون الجادة من هذه التصريحات؟! هل تؤمنون بما تقولون؟ هل يرجى صلاح أو اصلاح بما يمر به الوطن من محن أو آلام؟ أو أنه للآن ليس الارهاب ظاهرة وما يتردد على ألسنة كبار المسئولين أو كما جاء على لسان رئيس الهيئة التشريعية عند عودته من الخارج. إن الارهاب أخذ فى الانحسار!! ونحن ندعو الله معه. ولكن هل هذه هى الحقيقة أم أن الارهاب يتصاعد وتطول رشاشاته رموز النظام لولا عناية الله.

نعم إن مواجهة الارهاب تكون بتصدى كل طاقات الدولة والعمل على اقتلاع جذوره والاسباب التى أدت إلى انتشاره وهى ليست خافية على أحد. الافتقار إلى القدوة الصالحة.. البطالة.. غياب الرقابة.. الغلاء والغلو فى النفاق.. الاطاحة باحكام القضاء.. تزوير ارادة الأمة. فهل هذه كلها مسئولية وزارة واحدة.. أم حكومة أم نظام؟

إنها بلا جدال ليست مسئولية وزير أو بضعة وزراء أو حكومة إنما هى مسئولية النظام ممثلا فى رموزه وقياداته.

ولكن المشاهد والثابت حتى الآن ان مسئولية مواجهة الارهاب تقع على عاتق الوزير المسئول عن الأمن وهو وزير الداخلية. فهو الذى يجرى عليه وحده التعديل - وهو الذى تبتلعه حركة التغيير رغم صغر الجرعة! وهذا ما يؤكد لنا - ويؤكد للناس جميعا ان كل يطلق من تصريحات وكل ما يبث من اذاعات إن هى إلا دخان فى الهواء.. كلام للاستهلاك. وان هذا شىء وما تصدر به القرارات شىء آخر. الشعب قد سمع.. وقد تكلم والباقى ليس من حقه!

وبات الناس فى توهان وذابت التصريحات.. وانتهجت الحكومة على لسان رئيسها أسلوبا لم تعرفه حكومة فى العالم بل حتى فى مصر. يعلن رئيس الوزراء انه لم تجر أى وساطة وانه يجهل أى اتصال دار بين جماعة من العلماء اطلق عليها جماعة الحكماء وبين وزارة الداخلية من أجل أوضاع الارهاب. وهو الذى يعلن انه على علم «بدبة النملة»، ولا تخفى عليه خافية كما اعلن ذلك فى رده على استجواب فى مجلس الشعب منذ أيام! وهل لا يقرأ أو اطلع أو أطلعه سكرتيروه على مجلة اسبوعية قومية تصدر كل أحد اسرار هذه اللقاءات والاتصالات؟ بل تنشر محاضر هذه اللقاءات والتى تتسم بالسرية والخصوصية؟!

ثم ونحن لا ندافع عن احد.. لا عن وزير الداخلية السابق أو غيره فالرجل له اخطاؤه وقد استفحل الارهاب على أيامه وتخبط في كثير من قراراته. ولكن هل تخفى على رئاسة مجلس الوزراء أو مكتب امانة الحزب الوطني - الامين العام ومساعدوه الاربعة - ولا ينقل احد من هؤلاء لرئيس الحكومة أو لرئيس الحزب شيئا مما يدور في هذا الفلك وهو اهم ما يدور بل الشاغل الاول ليس لرئيس الحكومة بل لا أكون مغاليا إذا قلت لكل مواطن أو هل تحجم أمن الدولة أو الأمن القومي من رفع تقارير بهذا الشأن؟! ولذلك كان وزير الداخلية الجديد حريصا في تصريحه.. نوه دون ان يصرح! ولا يحسب رئيس الحكومة ان الإفلات من المسئولية هو طريق الامان.. فلم يلق تصريحه هذا أو غيره قبولا بل بالعكس فقد انعكس عليه واضحى الأمر شطارة!! وللأسف لن يحوز هذا التصرف ثقة الشعب. فهذا يؤكد ان كل التصريحات التي ترد على ألسنة المسئولين وهذا كبيرهم انما هي للاستهلاك المحلي.. وبالمناسبة لقد افردت الصحف العربية التي تصدر في لندن وتوزع وتطبع في مصر باعداد هائلة والتي يقبل عليها القراء المصريون في الأونة الحاضرة «الشرق الاوسط.. الحياة». لقد افردت صفحات كاملة عن هذه اللقاءات. ونحن يهمنا في المقام الأول ان يدافع رئيس الحكومة عن موقفه ولكن ليس بهذا الأسلوب!

وهذا يؤكد ان الارهاب في نظر الحكومة مسألة أمن يتحملها وزير الداخلية وحده. وها قد جرى التغيير!.. وفضوها سيرة!

لا!.. ليس هذا أسلوب ادارة دولة أو حماية شعب!!

إن الديمقراطية بالجرعة.. وفي المقابل التغيير بالجرعة!

أين مسئولية الحكومة كلها في ضرب المثل في القدرة ومكافحة الاسراف والقضاء على مظاهر الفخفخة في الحكومة والقطاع العام للأعمال؟! وما اكثر اين.. ومتى.. وكيف؟!

أم ان حالنا أصبح كما يقول الشاعر اليشكري في النعمان بن المنذر:

تعفو الملوك عن العظيم من الذنوب لفضلها
ولقد تعاتب في اليسير وليس ذاك لجهلها
إلا ليعرف فضلها .. ويخاف شدة نكلها

مازق الحكومة وسياسة الواحد بعشرة

الكل يتحدث عن التصدى للارهاب بعدان نخلت القضية مسارا خطيرا.. ولكن كيف؟ هذا هو السؤال الذى اختلفت وتباينت حوله الآراء.

البعض اخذ ينادى بضرورة المواجهة الشاملة والحاسمة واتباع سياسة الضرب فى المليان !!.. أما البعض الآخر وهم من فئة العقلاء وأهل الخير والصلاح فيرى انه لاضرورة لحرق كل الاورلق. فلامعنى لتحويل صعيد الوطن الى ساحة قتال.. وهذا الصوت العاقل يطالب هؤلاء المتشنجين والمتصايحين فى كل جلسة أو مجلس بالتروى واعمال لغة العقل.. ومد الجسور وغلق القبور وفتح ابواب الحوار الموصدة داخل السجون، ويرى هذا النفر العاقل ايضا انه من الخطأ ان نعلن على الملأ انه لامفاوضات .. ولاسلام أو كلام بسبب طلقة رصاص هنا او قنبلة هناك.. وازاء هذين الرأيين المختلفين وجدت الحكومة نفسها فى متاهة.. هل تأخذ بسياسة «منا شهيد ومنكم قتيل والواحد بعشرة» وهى نفس سياسة جماعات الارهاب - ام تعلن الحكومة الهدنة وتركن الى صوت العقل؟! والغريب ان الحكومة لاتعرف وحتى الآن مخرجا لها لهذا المازق.. وسبب هذه الحيرة ان الحكومة تركت الأصل وامسكت بالفرع... تركت جموع البشر وهموم الناس فى القرى والمدن.. لن تجد بشرا.. ولن تجد مايسرك فالمياه ملوثة والاغذية فاسدة والاسعار تلتهب جيوب الموظفين .. ستجد البيروقراطية تعشش فى كل جهاز حكومى. لم يعد للمصرى قادرا على المقاومة والتصدى. فلقمة العيش اوجعته وامرضته وأحنت ظهره. دعونا من الشعارات .. تعالوا نرتب من جديد البيت كله.. وعندما نرتب البيت فان قلاع الممكن والمستحيل سوف تتهاوى، ولن نجد انفسنا مرة أخرى امام من يصيح «منا شهيد ومنكم قتيل والواحد بعشرة»

ماجد محمد

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٧ ابريل
المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل غدت مصر للمصريين؟

تمر مصر بأزمة تدمى لها قلوبنا كما يمر الإسلام فى مصر بمحنة لم يسبق له أن مر بمثلها. برزت فى تنظيمات مختلفة أثارت الجدل والشقاق بين من يدعون التقدم ومن يدعون المحافظة دون علم أو معرفة بجوهر الإسلام وحقيقته وتلقفها آخرون فزادوا من سعارها!

وليس هناك من ينكر أن الشريعة الاسلامية تناولت من المبادىء والاحكام مايقيم مجتمعا سويا كما كان فى صبح الاسلام المشرق.

إلا أن الجدل الذى أثارته تلك التنظيمات التى برزت الى الوجود قد دارت حول التحريم والتحليل ومن قبيل ذلك كان التساؤل عما اذا كانت الموسيقى حراما أم حلالا. كما بدأت الاقاويل وطالت حول التماثيل وتحريمها وبين ماهو تمثال وماهو صورة وليس بتمثال. وأخذ البعض يفندون مالا يعرفون فكان الحديث عن العلمانية مثلا هل هى بفتح العين أم كسرها وهل هى العلمانية أم العالمانية. وغدا الحديث وكأنه خطاب من لايعى لمن لايفهم. أو لعله كان جدلا يثيره من يرتدون وجوها مصرية وماهم بمصريين، يدركون ماتنطوى عليه ضمائرهم من خبث حين يصورون الاسلام وكأنه مؤسسة عقابية لايرون فيه سوى الحدود أو العقوبات. فاذا كانت الحدود فى الاسلام حقيقة قاطعة، الا انها مرتبطة بنظام متكامل.

والغريب اننا لم نشهد من هؤلاء المتطرفين طيلة العقود الثلاثة الأخيرة سوى حملات للارهاب، فهم يدعون لتطبيق الشريعة دون ان يفصحوا لنا فيما تطبق، ودون أن يوضحوا مايخالف الشريعة الاسلامية أو يخرج عليها من القوانين السائدة أو غير السائدة ولم نر منهم سوى الارهاب والتخريب والدعاوى الباطلة كمطالبتهم بتحريم الموسيقى واقامة التماثيل تارة وتارة أخرى تحريم للذباح وحتى الكهرباء. الم يروا من تكريم الاسلام العظيم للمرأة سوى الحجاب والتحجب ونسوا او تناسوا كيف خاضت المرأة الى جانب الرجل معارك الاسلام العظيمة ؟

فهل عجز هؤلاء الدعاة الجدد عن فهم جوهر الاسلام فلم يلموا بغير القشور، وغاب عنهم الجواهر، فغامت الحقيقة أمامهم ؟ ام أنهم كما يقول البعض مهندسون ومرتزقة ؟

وقد لاحظنا أن للمتهمين فى قضايا الارهاب هم من الشباب غالبا، فهل هم ضحية عوامل داخلية جعلتهم فريسة سهلة فى أيد خبيثة عابثة ترغب فى تخريب مصر ؟

واننا لنعرف أن للمصرى وديع وهادىء بطبعه، يكره العنف ولا يميل للثورة وله من الذكاء والقدرة الفائقة على التكيف مع مايمليه عليه واقعه. كما انه على قدر كبير من المرونة التى لاتقبل الجمود والتعصب والانغلاق.

وكان هدف المصرى وجل مبتغاه طوال تاريخه ان تكون مصر للمصريين، وان يتحرر من ربقة الاستعمار والحكم الفاسد والعبودية والحرمان، وهاهى مصر قد عادت الى المصريين. ترى ماذا كان يدور فى خلد احمد عرابى لو بعث اليوم ليرى مصر قد تحررت من ربقة الاستعمار ليسود الخلل الاجتماعى، فيعتدى المصرى على المصرية فى الميادين والساحات العامة. نعم لقد تحررت مصر من ربقة الاستعمار فهل غدت حريتنا إرهابا يسود المجتمع كما حدث لمساعد مدير أمن أسيوط ؟

ترى ماذا كان يدور فى خلد سعد زغلول لو بعث اليوم ليرى الوحدة الوطنية وقد دب فيها الفساد وشابتها الفتنة الطائفية ؟

ترى ماذا كان يدور فى خلد نبى الوطنية مصطفى كامل لو بعث اليوم ليرى اليأس خيم على نفوس المصريين ؟هاهى مصر قد عادت للمصريين ولكن على غير ماكان يرجوه مصطفى كامل فحل اليأس محل الرجاء، وانحدر المجتمع الى مانراه اليوم من خلل اجتماعى، وكانت ظاهرة الاغماء علة لانجد لها سببا ولا تفسيرا غير أن نقول ان المجتمع انكفأ على ذاته يجتر اليأس بعد أن فقد الأمل.

وكيف لا وقد غدت المصرية لا تجد ما تسد به حاجتها من الملبس بعد أن وصلت أسعار الملبس الى عشرات بل مئات الجنيهات فلجأت الى التحجب فى حياء وكبرياء ووجدت فيه سلواها وأملها فى حياة تنعم بها فى الآخرة بعد أن فقدتها فى دنياها.

وكيف لا ييأس الشاب المصرى وقد تفاقمت مشكلة الاسكان فلا تزال المدن السكنية الجديدة قاصرة عن أن توفر له المسكن الذى يمكنه من تكوين حياة أسرية سليمة وطبيعية.

وكيف لا يقع شباب مصر فريسة للتضليل الفكرى ولم يعد التعليم كما هو غايته ومرماه تنمية لقدرات التلاميذ بقدر ماهو تنمية لجيوب المدرسين من خلال الدروس الخصوصية. وقد سمعنا أخيرا أن تلاميذ المرحلة الإلزامية أو ما يعرف بالمرحلة الابتدائية ينتهون من سنواتها المقررة وهم يتمتعون بحظ وافر من الأمية.

وكيف لا يقع شباب مصر فريسة للعابثين والماكرين بعد أن تكدست الجامعات بأعداد مذهلة من الطلاب ينتهون من دراستهم ليواجهوا البطالة وليهيموا على وجوههم بلا عمل وبلا أمل وبلا هدف.. ألم يعد للمبدأ السائد زورا (الرجل المناسب فى المكان المناسب) دون اى اعتبار للكفايات والقدرات.

مما لاشك فيه أن أخطاء جسيمة ترتبت منها سياسات العهود البائدة ولازلنا نجنى حصادها المر فى ايامنا هذه، ولامجال أمام شعب مصر فى ازمته الراهنة سوى التكاتف امام خطر الارهاب الذى يهدد مستقبل وحياة كل مصرى. ومامن سبيل إلا أن تعلو مصلحة البلاد على المنافسة الحزبية ولتنتقل الديمقراطية من مرحلة الطفولة وانحسارها فى كونها منصة للشكاوى او الانتقال الى مرحلة النضج والتكامل حيث المشاركة الايجابية فى دراسة المشاكل وصنع القرار.

فان حدث ذلك فلاخوف من الارهابيين ولااقول المسلمين المتطرفين والاسلام برىء منهم. وعندئذ تغدو مصر للمصريين.

نهال النجار

الاجماع الوطني المصري والحصار الشرعي للارهاب

منى مكرم عبيد*

■ من الواضح ان مشكلة الارهاب باتت تؤرق الاغلبية العظمى من المواطنين المصريين، ولم تكن مصر مستنفرة في مواجهة هذه المشكلة كما هي اليوم حتى انها باتت تحتل موقعا متقدما في اولويات العمل الوطني المصري. والمتأمل لمتابعات الصحف للجرائم التي يقدم على ارتكابها المتطرفون (وآخرها محاولة اغتيال وزير الاعلام) من ناحية، والحملات الامنية من ناحية اخرى، لا بد ان يخلص الى ان هناك «حرب استنزاف حقيقية» بين الجماعات المتطرفة والدولة المصرية، بدأت منذ نحو عام وشملت البلاد من اقصاها الى اقصاها. وخلال تلك الفترة فان احصاءات وزارة الداخلية المصرية تؤكد نجاح المتطرفين في تنفيذ ما لايقل عن مئة عمل عنيف وهو ما يعادل تقريبا مجموع اعمال العنف التي ارتكبوها خلال السنوات العشر الاخيرة واعمال العنف الخاصة بعام مضى فقط اسفرت عن مقتل ٨٦ شخصا واصابة ٦٤ آخرين من رجال الامن واعضاء الجماعات الاسلامية ومن الاهالي الابرياء مسيحيين ومسلمين.

ولاشك لدينا في ان الدولة المصرية ستنتصر في هذه الحملة كما انتصرت دائما على كل الجماعات المتطرفة التي اختارت العنف وسيلة لفرض فكرها وممارساتها منذ أواخر الاربعينات الى أوائل التسعينات في هذا القرن.

ولكن اللافت للنظر ان خطورة الموجة الجديدة من التطرف تنبع من انها ظهرت بعد وقت قصير من انهاء سابقتها، بما يعني ان موجات العنف اصبحت تتكرر في مدى زمني اقصر وان العقاب الصارم للمتطرفين نادراً ما يردعهم او يردع ارهابيين جدداً عن ارتكاب اعمال عنف واسعة النطاق في سنوات قليلة تالية. وتكرار احداث العنف هذه في الخمس عشرة سنة الاخيرة بصورة غير مسبوقة في تاريخنا، يوحي اننا مازلنا نفسر هذه المشكلة ونعالجها بشكل قاصر، واول مظاهر هذا القصور في التفسير هو استمرار الوهم حول العلاج الجزئي لمشكلات المجتمع.

الكل يعلم ان مشكلات مصر الداخلية والخارجية عديدة وحادة ويبدو ان هناك منهجاً سائداً في محاولة التعامل مع هذه المشكلات كل على حدة، وبشكل جزئي، وهذا المنهج قد يصلح في ظروف مجتمع اخر ولمواجهة مشكلات اقل حدة من مشكلات مصر.

ومن بين مشكلات مصر اليوم تبرز مشكلتان اساسيتان هما مشكلة التنمية ومشكلة العدالة، واختيارنا هاتين المشكلتين وثيق الصلة باحداث العنف الراهنة، فالدولة تحاول جاهدة ان تدفع بمسيرة النمو الاقتصادي باقصى سرعة ممكنة من اجل تقليص الديون، كما تحاول القضاء على التضخم وسد العجز في الموازنة العامة وتهيئة سبل انطلاق الاقتصاد المصري بدفعة ذاتية، ولا سبيل لتعويض العجز في الموازنة الا بالتقشف وتخفيض الانفاق العام وترشيد الانفاق الخاص، وهذه كلها خطوات مطلوبة لمواجهة المشكلة الاقتصادية التي اشادت منظمات دولية عدة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية طوال السنوات الثلاث الاخيرة لحلها في اطار برنامج اصلاحي معتمد من صندوق النقد والبنك الدوليين.

ولكن عدم الربط العضوي بين الاجراءات الاقتصادية من ناحية والسياسات الاجتماعية التي تكفل عدالة التوزيع، او على الاقل اعطاء الاحساس بهذه العدالة من ناحية اخرى من شانه ان يخلق بنية مغذية للسخط والاحباط والاضطرابات، خصوصا بين الفئات الاكثر تاثرا باختلال موازين العدالة، ومعظم من يلجاون الى العنف هم من الشباب، وبخاصة الطلاب او العمال او اعضاء تنظيمات سياسية سرية او علنية، ويؤكد ذلك ان معظم المقبوض عليهم في حوادث الارهاب هم في سن العشرين او نحوها وهؤلاء لا تخرج مصادر معلوماتهم عن الشرائط التي تملأ اعتاب بعض المساجد واركان حواري الاحياء الشعبية الفقيرة، هذا في وقت ما تزال مظاهر البذخ تحكم سلوكيات بعض الشرائح العليا وتلاحق شائعات عن «الفساد الكبير» بعض شاغلي المناصب العامة في الدولة .

لماذا الشباب؟ الشباب يمثلون دائما الاطراف العصبية الحساسة لاي مجتمع، فهم الاكثر تاثرا بتعثر المجتمع ومشكلاته، والسؤال الذي يفرض نفسه هو: اين تعثرت او قصرت الحكومة المصرية في التعامل مع مشكلات وهموم المجتمع المصري؟

بداية لا بد ان نقرر ان الازمة الراهنة ليست أول ازمة كبيرة تواجه مصر، فهناك اغتيال الرئيس انور السادات في ١٩٨١ وهناك الاحداث الدامية التي شهدتها القاهرة في ١٩٨٦ واطلق عليها «احداث الامن المركزي» وفي الحالتين مرت الازمة نتيجة سياسات جديدة اتخذها رئيس الدولة تسعى الى توسيع الاجماع الوطني، فمنذ اليوم الاول من توليه الحكم ادرك الرئيس حسني مبارك حجم التحديات التي تواجه مصر، فاطلق جميع من كان سلفه اعتقلهم في

المصدر : الحياة
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

ايلول (سبتمبر) ١٩٨١.

كذلك كان هناك ادراك ووعي كاملان لاهمية التعامل مع مشكلة الفساد، واتخذ النظام خطوات ملموسة في هذا الصدد. فالرئيس مبارك ادرك اهمية الممارسة الديموقراطية وارسى تقاليد مهمة في التعامل مع احزاب المعارضة وزعمائها، وايضا بعد احداث ١٩٨٦ جرت انتخابات ١٩٨٧ والتي تعتبر انجازا ديموقراطيا حيث ان معظم القوى السياسية كانت ممثلة في المجلس النيابي ومع رضى غالبية المصريين على هذا التوجه عموما واداء النظام في هذه المجالات خصوصا، الا ان الايقاع في السنوات الاخيرة بدا بطيئا في بعض الحالات وبدا غامضا او متناقضا في حالات اخرى مما اسفر عن جو من الركود وعدم الاهتمام واللامبالاة.

ان اسباب ظاهرة الارهاب الراهنة قد قُتلت بحثا، وهناك شبه اتفاق على ان لهذه الظاهرة ابعادا اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية، ولكن القضية ليست تحليلية خاصة بالاسباب والدوافع ولكن بالسياسة التي يجب اتباعها.

وفي هذا الصدد هناك نقطتان ينبغي الاشارة اليهما:

بداية لا بد من الاشارة الى جمود الوضع السياسي في البلاد سواء على مستوى الافراد او على مستوى الافكار.

ثانيا: انخفاض وضعف الاجماع في الوسط السياسي، اي بين الاتجاهات المختلفة: الليبرالية، الاسلامية، القومية، اليسارية؛ نتيجة ما حدث في انتخابات ١٩٩٠ التي تركت قوى سياسية مهمة خارج ساحة التمثيل الشعبي. لو اخذنا هاتين النقطتين في الاعتبار احتجنا الى استراتيجية متكاملة تكفل التغيير من اجل التقدم وبالذات في المجال السياسي نظرا لان كل المجالات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية - وهي بالغة الاهمية - قد تحتاج الى وقت للتفكير فيها وتطبيقها. والتغيير السياسي اذن هو الممكن في المدى القصير والذي يمكن ان يتم باجراءات سياسية خلال وقت قصير، حتى يرى المصريون في حجم هذا التغيير واتجاهاته والقرارات المصاحبة ما يمكن ان يشكل ما يسميه البعض بالمشروع المتكامل الذي ينبثق منه القرار وتدعمه نتائج القرار.

المهم في المشاريع السياسية المتكاملة ان تراعي اساساً مصالح الاغلبية او حتى الاقلية الاستراتيجية المهمة والقيد الوحيد على الانحياز للاغلبية او الاقلية هو مراعاة الحد الادنى من مصالح الطرف الاخر بحيث لا يلجا الى الثورة او العنف.

لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن احتمالات ما سيقوم به الرئيس مبارك من تغييرات في السياسات والاشخاص في المرحلة المقبلة، وتلقف كثير من الكتاب بعض عبارات من خطب الرئيس المصري في الاسابيع الماضية واسسوا عليها هذه التخمينات، ولكن ما يهمنا في هذا المقال وانطلاقا من التحليل السابق، هو ان نؤكد امراً اخر لا يقل اهمية او خطورة، وهو انه آن الاوان لتحقيق تآلف او تحالف داخل الوسط السياسي المصري من خلال الدعوة لجمعية تاسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد يتجنب التناقضات والمفارقات الموجودة في الدستور الحالي، ومن جانب اخر يكفل وضع قواعد واضحة لنظام الحكم في مصر وتداول السلطة، ومن جانب ثالث يكفل حواراً سياسياً في البلاد يقوم على قاعدة مقاومة الارهاب والتطرف. كذلك نحتاج لسياسة اعلامية جديدة للتعامل مع ظاهرة التطرف تساهم في بناء اجماع وطني جديد حول هذه الظاهرة عن طريق السماح لمختلف القوى السياسية بالتعبير عن نفسها.

ان السياسات السابقة هي التي يمكن ان تتم بشكل سريع وعلى المدى القصير، ولكن هذا لا يغني عن سياسات اخرى تواجه الجذور الحقيقية للتطرف مرتبطة بالنظام التعليمي وادوات التنشئة الوطنية وعدم التوازن في توزيع الموارد سواء بين الطبقات او بين المناطق الجغرافية.

وفي النهاية مهما قيل عن دور المجتمع المدني في صياغة التاريخ وتحديد مساراته، وهو شيء صحيح بكل تاكيد، فان دور «القائد» لا يزال مهماً خصوصا في بلد مثل مصر ينتمي الى العالم الثالث الذي لم تنضج مؤسساته السياسية بعد. لقد جاهد الرئيس المصري كاشق ما يكون الجهاد لكي تمضي مسيرة الديموقراطية بشكل معقول وبجوهر مقبول، وانما يكون من الاسراف وعدم الموضوعية ان ندعي انه ليس في الامكان ابدع مما هو كائن، فلا يزال هناك من العوائق القانونية والتنظيمية ما يبطئ من النشاط السياسي ويقزم احزاب المعارضة المدنية التي انتهت بسيطرة المتطرفين على الشارع وانتقال الارهابيين الى مواقع الهجوم. ولاشك ان ازالة هذه العوائق وبلورة اجماع وطني جديد ستوقظ الوعي السياسي بجدوى مشاركة الشعب في مواجهة الارهاب.

---

* عضو مجلس الشعب المصري.

سؤال

اليوم وبعد ان عجزت الحكومة المصرية عن مواجهة ارهاب وبدأت تمديها لكل المؤسسات الشعبية حتى تساندها فى مقاومة الارهاب.

وليس عيبا ان تتفق وتتحد كل القوى الشعبية لمقاومة الارهاب وسفك الدماء انما المشكلة الخطيرة هى ان الشعب المصرى قد غيب عن المشاركة واتخاذ القرار منذ اكثر من اربعين عاما وفى عهد الحكم الشمولى احس المصريون بانهم غرباء فى بلادهم والدليل على ذلك الامثلة الشعبية التى كان يرددها العامة من بينها مقولة «يا سيدى البلد بلدهم» وعندما كان «يزوغ» العامل او الموظف من عمله كان يقول «على قد فلوسهم».

كل هذا يعنى ان طلب الحكومة بالمشاركة الشعبية لمواجهة الارهاب لم ولن تتحقق الا اذا شعر المواطن المصرى بانه شريك فى اتخاذ القرار وان البلد بلده وليست بلد فئة من الصفوة عندئذ يمكن ان يشارك الشعب حكومته التى يثق فيها فى مواجهة الارهاب.

لذلك قد لفت انتباهى التصريح الاول للواء الالفى وزير الداخلية الجديد والذى استشعر بفطرته الامنية والاجتماعية بانه من الضرورى وضع صياغة جديدة للعلاقة بين رجال الشرطة والمواطنين فقال الواء الالفى بان اقسام الشرطة ليست الا كسائر المصالح الحكومية ويجب ان يلقى المواطنون احترامهم بداخلها وقد اصدر بالفعل نشرة الى ضباط الشرطة يامرهم فيها باحترام المواطنين وحسن معاملتهم وقال ايضا ان الجميع سواسية امام القانون كبار كانوا ام من العامة.

هذا التصريح بعد اول خطوة من وجهته الى إعادة العبارة الامنية الشهيرةبان الشرطة فى خدمة الشعب وأنا اعتقد ان الرجل جاد فى ذلك وهى خطوة طيبة لاعادة الثقة المفقودة بين المواطن وضابط الشرطة.

الشعب المصرى الآن فى حاجة لعودة ثقته فى الحكومة حتى يشارك الشعب حكومته فى مقاومة الارهاب.

والنقطة الاخيرة والتى اتمنى ان يستمر الواء الالفى فيها هى الحوار مع هؤلاء الشباب فهم مصريون قبل اى شىء وهم فى اشد الحاجة لمن يصحح لهم مفاهيمهم الخاطئة ولن يتحقق ذلك الا بالحوار والتفاهم ولا يعنى ذلك ان الحكومة ان هى فتحت مع ابنائها الحوار شىء من الضعف بل هو قمة القوة لان الحكومة العاقلة الديمقراطية ليست سيفا مسلطا على رقاب ابنائها من الشعب وخاصة اذا كانت نظرتها الى هؤلاء الارهابيين بانهم مرضى وفى حاجة الى العلاج والعلاج هو الحوار وليست المدافع الرشاشة والقتل حتى لا يستفحل الارهاب ويسدد الجميع الثمن من دم هذا الشعب الكادح لذلك أقدم للواء الالفى كل التحية والشكر على ما جاء فى اول تصريح له حتى يصل بمصر الى الأمن والامان.

هشام طنطاوى

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢/مايو/١٩٩٢

انتباه !



بقلم : محمد شبل

النقاب .. وأشياء أخرى

كتب د/ احمد كمال ابو المجد فى مقال قصير له بجريدة الوفد ١٩٩٣/٤/٧ يقول " يقول الحق سبحانه " قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم " ولو كانت الوجوه مغطاة والنقاب عاما سائدا فعن اى شئ يغض المؤمنون من ابصارهم ؟ولوكان الإسلام يامر بستر وجه المراة لما كانت به حاجة إلى الإلحاح على الرجال بالغض من ابصارهم . ولا نرى كيف يغفل القائلون بستر الوجه عن هذه الحقيقة الواضحة - أم أن التعبد بدين الله لايكون إلا بتعطيل العقول والافهام ؟

ونقول لفضيلته : نحن معك ياسيدى فى الاستدلال بقول الله تعالى على ان وجه المراة ليس بعورة ، وإن الآية الكريمة تبين ان الاسلام لم يامر بستر وجه المراة ، وان القائلين بالنقاب لم ياخذوا بكتاب الله .لكن متى كان المسلمون ياخذون اكثر احكامهم من كتاب الله ؟ إنهم يستمدون اكثرها من الأحاديث المظنون ورودها عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن الاحكام الفقهية المستمدة من هذه الأحاديث ، ياخذون من هذا ويتركون القرآن مهجورا . وتسألنى عن السبب ؟ فأقول لك : اسأل من رووا أن الرسول قال : أوتيت القرآن ومثله معه ..اسأل الذين يفسرون قوله تعالى " وما ينطق عن الهوى إن هو الاوحى يوحى " على انها عائدة على احاديث الآحاد وليس على ايات القرآن الكريم ..اسأل من رووا : تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى : كتاب الله وسنتى ، قالوا ان السنة هى اخبار الآحاد (وليس السنة العملية المتواترة) اسأل من افتوا بأن الأحاديث تكمل القرآن ، وليس فقط تفصل المجمل وتقيد المطلق وتخص العام بل اسأل من تغالوا فقالوا : إن السنة حاكمة على الكتاب وليس الكتاب حاكما على السنة ،وحتى قال بعضهم إن السنة تنسخ الكتاب (!!)

ودعاوى التطرف الفكرى والسلوكى بكل مظاهره بين دفات كتب الأحاديث : ابتداء بحديث من راى منكم منكرا فليغيره بيده (مسلم) والذى أصبح المستند الرئيسى لجماعات العنف والارهاب ، ومرورا بكثير من الأحاديث التى تامر بالقتل ببساطة وسهولة . وإليكم نموذجان فقط : الأول . عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :سيخرج قوم فى آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لايجاوز ايمانهم حنا جرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فان فى قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة (البخارى)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

النموذج الثاني : عن ابى سعيد الخدرى : سمعت النبى يقول : إذا صلى احدكم إلى شئ يستره من الناس فاراد احد ان يجتاز بين يديه فليدفعه ، فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان (البخارى) وجاء فى فتح البارى حول الحديث :انه يرده باسهل الوجوه فإن ابى فباشد ولو ادى إلى قتله . فلو قتل فلا شئ عليه (!!)ياسيدى حتى ياتى اليوم الذى نقرا فيه كتب الصحاح بدون تعطيل العقول والافهام ، وحتى يتقدم القرآن العظيم لياخذ مكانه كمصدر للتشريع ومعه السنة العملية المتواترة ، فلا يعجبن احد لحكم ياخذ به الناس ولم يرد فى القرآن ، فالناس معذورون لانهم يجدون الشريعة الإسلامية تتضمن احكاما لم ترد فى كتاب الله : مروية فى الكتب وجارية على السنة الوعاظ ليل نهار :

حد الردة (هو القتل) لم يرد فى القرآن :

رجم الزانى المحصن لم يرد فى القرآن .

حد شرب الخمر (ثمانون جلدة) لم يرد فى القرآن .فهل بعد هذا ياسيدى الدكتور تتعجب من أن يتمسك البعض بارتداء النقاب ، وهو لم يرد فى القرآن ؟

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

عالماشى!

لست مع صرف مكافأة لمن يدلى بمعلومات عن الإرهاب . فالانتماء ، والحرص على الوطن ومصالحة وأمنه وأرواحه .. والمصرية الصادقة لاتقدر بمال ، سيذهب فى الغالب عند صرف المكافأة .. للضرائب !

عبدالنبى عبدالبارى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

رأى **الوفد**

مجلس الشعب وجريمة الغياب الدائم

غريب، بل عجيب، أمر مجلس الشعب، وأعضاء مجلس الشعب.. هؤلاء الذين افقدوا الاستجوابات البرلمانية هيبتها.. والاسئلة قوتها.. وطلبات الإحاطة قيمتها..

وأصبح من السهل أن نسمع عن استجوابات لاتصل إلى المستوى البرلماني الذى يرى فيها أعلى درجات المساءلة البرلمانية. تماماً كما اصبحنا نسمع عن اسئلة تفتقر أصلاً إلى مقومات السؤال الحقيقية التى يجب أن يدعم بها النائب سؤاله..

** وإذا تتبعنا ماجرى أمس فى جلسة مجلس الشعب نجد أن العديد من الاسئلة ومن طلبات الإحاطة.. ومن البيانات.. وكأن كل المطلوب أن يظهر السيد النائب المحترم على شاشة التليفزيون، أو يقول للذين انتخبوه: نحن هنا..

**ثم هذا العدد الهزيل الذى حضر جلسة الأمس. وهل هؤلاء يمثلون النصاب الدستورى والقانونى للحضور.. أم أن النواب المحترمين كل همهم أن يحضروا لدقائق، بعد أن يسجلوا حضورهم ثم يتسربون إما إلى خارج المجلس كله أو إلى خارج القاعة حيث البهو الفرعونى وحيث يطاردون الوزراء طلبا لتوقيعاتهم..

فإلى متى تسمح رئاسة المجلس بتكرار ظاهرة غياب النواب عن القاعة.. وبالتالى عن مناقشة قضايا الشعب، وهموم المواطنين.. وهل الذين حضروا جلسة الأمس تابعوا فعلا ماقاله وزير الكهرباء المهندس ماهر أباظة ردا على ١٧ طلب احاطة (!!) و٩ أسئلة (!!) حول قضية إنارة القرى؟! أم أن النواب يعملون كما لو كانوا يؤدون واجبا ثقيلا.. ويكفى أنه قدم سؤاله.. أو طلب إحاطة حتى يبرئ الواحد منهم ذمته أمام الناخبين..

إن ماجرى، ويجرى، يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر فى قانون الانتخابات بل وفى التمثيل النيابى حتى نرى مجالس نيابية حقيقية كتلك التى شهدتها مصر.

**وإلا فماذا ننتظر من مجالس نيابية يغيب معظم أعضائها عن قبة؟!.

«الوفد»

الاتصالات والوساطات المرفوضة مع جماعات التطرف

بقلم : د. صلاح العقاد

مازال تقييم سياسات الدول الغربية الكبرى لإزاء حركات الاسلام السياسي يتسم بعدم الدقة فمن قائل بأن الولايات المتحدة تشجع حركات التطرف كنوع من الضغط على الحكومات القائمة وقد صرح القذافي هذا الأسبوع بمثل هذا الرأى حينما اتهم المخابرات الأمريكية بتوزيع منشورات باسم المتطرفين في مصر والجزائر وتونس، كما سرت شائعات قوية بوقوع اتصال سرى بين السفارة الأمريكية بالقاهرة وبين أعضاء ينتمون الى الجماعة الاسلامية بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ وهذه الجماعة هي المسئولة عن معظم حوادث الارهاب التي شهدتها البلاد مؤخرا.

وهناك عموما ميل الى المبالغة في تصوير دور المخابرات المركزية الأمريكية حتى بدت وكأنها صاحبة مقدرة خارقة فنسب إليها التعاون مع حركة الخوميني التي ادت الى اسقاط الشاه رغم أنه كان أكبر حليف للولايات المتحدة في منطقة الخليج، بل ترددت مثل هذه الأقوال في تفسير اغتيال السادات وهذا الميل الى المبالغة يندرج فيما نسميه التفسير التآمرى للتاريخ. وحسب منطق هؤلاء الذين ينسبون كل كبيرة وصغيرة الى افعال خفية للمخابرات الأمريكية كان ينبغي على حكومة واشنطن ان تتدخل عسكريا لانقاذ حليفها الشاه من ثورة اشتركت فيها جميع عناصر المعارضة الايرانية مابين دينية ووطنية ولو فعلت ذلك لتعالت الصرخات منددة بالتدخل العسكرى الأمريكي في ايران وان لم تفعل فهي تتخلى عن أصدقائها في الشرق الأوسط ويجوز أن تتخلى عن آخرين من الحكام العرب الذين يسيرون في ركابها. بهذا المنطق تكون المسئولية الأمريكية محسوبة في الحالتين لكننا لانتفق مع هذه المبالغات.

أما قصة الاتصال بين السفارة الأمريكية والجماعة الاسلامية، الأمر الذى يعنينا بالدرجة الأولى فلا نعتقد أنها جرت على سبيل المراهنة على تلك الجماعة وانما من باب جمع المعلومات وهو أسلوب علمي تتبعه سفارات الدول المتقدمة بصفة عامة لتساعدها على رسم سياستها الخارجية ذلك لأن هناك فرقا كبيرا بين الثورة الايرانية ١٩٧٩ وبين الحجم الضئيل الذى تمثله جماعات التطرف بمختلف تشكيلاتها في مصر. وإذا كانت هناك شبهة في اتاحة الفرصة بواسطة الأمريكيين من اجل انجاح الثورة الدينية في ايران فلا بد أن تكون الولايات المتحدة قد تعلمت درسا قاسيا بعد ان اصطدمت مصالحها بمصالح الحكومة الدينية الايرانية والتي ترعى الارهاب.

وفي تقديرنا أنه لو كان هناك نشاط يمارس سرا في مصر فهو يميل الى مساعدة النظام ضد جماعات التطرف ذلك لأن سقوط مصر، وهو أمر غير وارد، يعني سقوط المنطقة العربية بأسرها في دوامة التطرف. ومما هو جدير بالملاحظة ان تأييد الولايات المتحدة للمجاهدين الأفغان خلال الثمانينات ترك آثارا بعيدة حول نمو جماعات التطرف بين الجاليات الاسلامية التي استوطنت الولايات المتحدة. قد كان الرئيس ريجان معنيا على وجه الخصوص بالمواجهة مع الشيوعيين في كل مكان ومنها حكومة كابول الشيوعية ومن ثم منح جماعات شتى من المجاهدين تسهيلات للتدريب على حرب العصابات وحق اكتساب الجنسية الأمريكية ومن المعروف ان عديدا من المصريين تطوع أو تبرع لحركة المقاومة الأفغانية. وكنوع من المكافأة على القتال ضد الشيوعيين زيدت النسبة المخصصة لهجرة المصريين الى الولايات المتحدة من خمسة الاف الى عشرين الفا ولم يعد الأقباط يحظون بنصيب الأسد في حق الهجرة كما كانت الحال من قبل. وهكذا اكتسب العائدون من افغانستان حرية النشاط السياسي باعتبارهم مواطنين امريكيين وعن طريقهم ايضا يمكن تمويل جماعات التطرف في المنطقة العربية.

وكما خطأنا الاتصالات الأمريكية.. بجماعات محظورة في مصر فإن الخطأ يغدو جسيما لو ان حكومة البلاد ذاتها قبلت بتوسط جماعة من علماء الدين بينها وبين قادة الجماعات المتطرفة. وقد يكون بعض كبار الوعاظ ممن اكتسبوا النجومية من خلال توظيفهم في جهاز التليفزيون اعتقدوا انهم اصبحوا قادرين على التأثير في جماعات التطرف ولكنهم لم يدركوا مغزى وجود الوساطة نفسه، وإذا صحت الرواية فيمكننا استنباط سيناريو الاحداث على النحو التالي: حينما اقترحت الوساطة على وزير الداخلية السابق اللواء عبدالحليم موسى استشار القيادة العليا للبلاد فتركته يخوض التجربة ولا يعقل ان يتصرف وزير الداخلية بدون الاستشارة لأن وزارة الدكتور عاطف صدقي على حد اعتراف اعضائها هي [وزارة التوجيهات] ولما فشلت هذه الوساطة وشاع الأمر رؤى ان يضحى بوزير الداخلية ككبش فداء لاخفاق العملية من اساسها.

وفي تقديرنا ان وساطة من هذا النوع محكوم عليها سلفا بالفشل للأسباب التالية: ان وجود علماء دين مشهورين في الصورة يفيد ضمنا بأن لهذه الجماعات صفة عقائدية باعتبارها ممثلة لاحد التيارات الاسلامية فهي ليست مجرد حركات ارهابية خارجة عن القانون كما هو شائع. ثانيا: يتعذر وجود متحدث واحد باسم هذه الجماعات نظرا لتشعبها والاختلافات المتعددة فيما بينها حول اسلوب العمل ومنهج الفكر المتطرف، فهناك الجماعة الاسلامية التي تعتبر الشيخ عمر عبدالرحمن مرشدها الروحي وهناك جماعات مختلفة تحمل اسم الجهاد بعضها مصرى النشأة وبعضها وافد من الخارج والأرجح انها تكون شبكة دولية تصعب السيطرة عليها. أخيرا فإن مثل تلك الاتصالات والوساطات تعني في نهاية الأمر نوعا من الضعف وتفتح الباب لتزايد نفوذ هذه الجماعات.

في الممنوع

إذا أردتم القضاء على الارهاب اقضوا أولا على الفساد، واقضوا على البطالة والضياع الذى يعانى منه الشباب، وخففوا من الاعباء التى تثقل كاهل رب كل أسرة، وانشروا الفضيلة بين الشباب، وقدموا لهم القدوة والعمل الصالح.

هذه أصبحت حقيقة لا سبيل لإنكارها أو التنكر بها. وليس معنى ذلك ان تحل كل هذه المشاكل والقضايا أولا ثم نتفرغ بعد ذلك لحل مشكلة الارهاب والتطرف. ولكن معناه ان كل تحرك ولو بسيطا وكل تقدم ولو صغيرا فى حل هذه المشكلات يعنى بنفس القدر حل مشكلة الارهاب. فإذا ساهمنا فى حل مشكلة البطالة بنسبة ١٠٪ معناه إزالة ١٠٪ من اسباب الارهاب.. وهكذا.

وبعد عام أو عامين على حسب قدرتنا على العمل والانجاز يمكن القضاء تدريجيا على أخطر قضية تواجه المجتمع ونظام الحكم معا. اما ترك القضية لاجهزة الامن للتعامل معها فهذه سياسة سوف ينتج عنها عواقب وخيمة ومزيد من البطالة وفى المقابل مزيد من الارهاب والعنف.

ان القضاء على الفساد لا يكون برفع الشعارات البراقة، مثل عهد الطهارة والنقاء. ولا تستر على انحراف أو فساد فكثيرا ما سمعنا مثل هذه الشعارات على مر العصور والعهود ولكن العبرة دائما بالتنفيذ وبتحويل هذه الشعارات إلى واقع يحسبه ويعيشه كل مواطن.

ان الفساد هو الوجه الآخر للارهاب، فإذا اردتم القضاء على الارهاب اقضوا اولا على الفساد!

* * *

السيد وزير الداخلية:

اعلنت منذ أيام رفضك لسياسة «الرهائن»، وهى القبض على أقارب احد المتهمين الهاربين لاجباره على تسليم نفسه أو للضغط على بعض المتهمين للاعتراف.

وكل من قرأ هذه التصريحات لك أعجب بها. ولكن بعد ذلك بعدة أيام وصلنى بلاغ قدمه اقارب احد المتهمين إلى النائب العام، ويتهمون فيه ضباط قسم الزاوية الحمراء بالقاء القبض على زينب وصباح كريمة وسمية محمد خليل. ويتساءل البلاغ: إن زوجاتنا وامهاتنا القى القبض عليهن دون إذن من النيابة. ماذا يعنى القبض على نساء لهن ازواج وأطفال؟ وماذا يعنى خدش الحياء وتهديد الاعراض؟ كيف يواجهون الناس بعد هذه الحادثة؟ هل المقصود حمل السلاح لحماية أعراضنا؟ هل تسعى أجهزة الامن إلى شن حرب أهلية بينها وبين الشعب؟ أيحدث هذا فى بلد فيه مواطنون يتمسكون بالشرعية والقانون؟

نحن لا نؤيد سياسة الارهاب التى تتبعها الجماعات المتطرفة. فالاسلام دين سلام وامن. ونحن نريد ان نستشعر هذا الامن.

هل يأمر السيد وزير الداخلية بالتحقيق فى هذا البلاغ؟ وهل يتأكد بنفسه من صحة الوقائع التى تضمنها؟ ثم هل يتأكد من تنفيذ السياسات التى يعلنها فى حالة ثبوت صحة البلاغ؟

مجدى مهنا

المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

قادة الفكر .. ورموز المجتمع

يناقشون قضية الارهاب

المستشار محمد سعيد العشماوى

الإخوان المسلمون أساس جماعات الإسلام السياسى ... لم يقدموا فكرا بناء ولا فقها عصريا

بهذا الجزء الثانى من الحوار مع المستشار محمد سعيد العشماوى.

يعرض « السياسى المصرى » ظاهرة الارهاب وجذورها .. وتداعياتها فى مصر .. ثم نبحث : ماهو الحل ؟؟

.. فى ختام الجزء الأول طرحنا قضية الحدود .. فى التطبيق الاسلامى .

.. وها نحن نستكمل عرض هذه القضية الهامة ..

.. وقال المستشار سعيد العشماوى أنها أربعة حدود ..

حد السرقة وحد القذف ثم الزنا وحد الحرابة ..

بددوا جهدهم جريا وراء سراب السلطة

■ لا إقامة للحد .. قبل العدل

■ لا حوار بين الشرعية .. واللاشرعية

■ نحن نتوجه بفكر التنوير إلى صناع القرار

حوار أجراه :
محمد الكاشف

ثم يضيف شارحا قضية التطبيق الاسلامي · ان حد الردة قد ورد فى حديثين احاد عن النبى ﷺ اى احاد نقلت عن واحد عن واحد . ولم يرد هذا الحد فى القران الكريم .. بل ماورد فى القران يؤكد حرية العقل .. كما ان المجتمع الاسلامي اوجد حد شرب الخمر وهو الجلد ٨٠ جلدة قياسا على حد القذف ولم يرد لا فى القران ولا فى السنة اى نص على عقوبة محددة لشرب **الخمر وهذه الحدود كلها مشروطة بقيام مجتمع مؤمن عادل يقوم على الايمان اساسا وتتحقق فيه العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية ـ والقول بغير ذلك ـ يؤدي الى تطبيق العقوبات الشرعية بطريقة غير شرعية وخدمة لاهداف حاكم او تحت تاثير سلطة معينة .**

العدالة .. والعقوبة

ويضيف المستشار محمد سعيد العشماوى :

أننا كنا أول من نادينا بأن العدالة تسبق العقوبة فى الاسلام واكدنا على ذلك فى كتاب الاسلام السياسى صـ ٨٧ ... وهو الأمر الذى تابعنا فيه أخيرا ـ بعض الذين هاجمونا بشدة عند نشر كتاب الاسلام السياسى وانتهوا إلى القول أن العدل يسبق الحد

ـ كما يلاحظ أن حد الحرابة بالنص القرأنى ـ لايطبق اذا ما تاب المجرم قبل أن تطبق عليه السلطة ـ كما ورد فى الآية القرآنية (لا أن يتوبوا قبل أن تقدروا عليهم) فاذا ما تاب الجانى قبل أن تقبض عليه السلطة لا ينفذ عليه الحد

وأما عن عقوبة قطع الطريق فهى بذاتها الموجودة فى القانون المصرى. ويضع الفقهاء شروطا لتطبيق الحدود تكاد تكون مستحيلة التطبيق وتحيلها الى أثام دينية (يعاقب عليها فى الآخرة) .. فحد السرقة مثلا لايقام الا لمن كانت له كفالة مالية تتناسب مع وضعه الاجتماعى وان تكون السرقة من مال غير مكشوف وبمقدار معين ولايقام الحد على من يسرق اموال الدولة لأن له نصيب فى اموال الدولة يقيم شبهة تسقط الحد .. فحد السرقة بذلك دعوة الى المجتمع لتحقيق الكفاية والعدل والرفاهية قبل أن يكون دعوة الى قطع اليد .

حد الزنا

وأما عن حد الزنا لايقام الا اذا شهد الفعل اربعة شهود عدول ـ (بحيث لا يحول حائل بين الرجل والانثى) وهو امر مستحيل الحدوث .

واذا ما اعترف الجانى فإنه ينصح بالعدول عن إعترافه . وقد رأى عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب ان اعتراف أحدى المسلمات عدم تقدير منها لخطورة العقوبة وراوا فى ذلك شبهة تسقط الحد .

كما يرى بعض الفقهاء انه لاحد على تائب . أى ان الشخص اذا تاب لم يقم عليه الحد ومعنى ذلك أن الحد لايقام إلا برغبة الجانى اذا ما رأى فيه تطهرا من الإثم وفيما عدا ذلك فان كل الحدود .. تنزل إلى أثام دينية

وفيما يتعلق بالقصاص ـ فإنه فى الاصابة الخطأ ـ مجرد دفع دية أما فى القتل فإن القصاص حق لورثة المجنى عليه ان شاءوا طبقوه وان شاءوا اخذوا عنه دية .. واما فى الجروح فالقاعدة مأخوذة عما سنه الله سبحانه وتعالى فى اليهودية (التوراة) بما يعرف بقاعدة (السن بالسن والعين بالعين) وهى أيضا تسقط بدفع مال . ومعنى ذلك ان جرائم العدوان على النفس لاتعتبر جرائم خاصة بين الجانى والمجنى عليه ويمكن دفعها كلها بمال . وهذا أمر يشكل خطورة فى الوقت المعاصر لاحتمال ان يركن ذوو النفوذ وعتاة المجرمين الى الدية يسقطون بها اى جريمة يرتكبونها . وعقوبة هؤلاء حتى مع التصالح مع **المجنى عليه أو ذوويه** تعد من قبيل التعذيرات .

فقانون العقوبات المصرى (**فيه ما يسمى التعذيرات**) **اى العقوبة التى يضعها المجتمع لأى فعل يرى فيه خطورة** عليه قبل جرائم المخدرات وجرائم المرور وجرائم التسعيرة والحريق العمد والتزوير والرشوة والتجسس واختلاس الاموال العامة وما إلى ذلك من جرائم ترك فيها المشرع الاسلامى الأمر إلى المجتمع .

ويلاحظ انه لو طبقنا جريمة المخدرات على شرب الخمر لكانت العقوبة ثمانين جلدة فقط للمتعاطى بصورة علنية وظاهرة .. كما أنه لاعقاب على الاتجار مع أن القانون المصرى يعاقب على الايجار عقوبة تصل الى الاعدام والتعاطى الى عقوبة تصل الى الاشغال الشاقة .

ومن ذلك كله ـ كما يقول المستشار محمد سعيد العشماوى ـ فانه تتضح ان احكام الشريعة فيما يتعلق بالعبادات والاخلاقيات والمعاملة مطبقة فى مصر .. واذا كان هناك تجاوز فانه التجاوز الموجود فى اى مجتمع .

كيف .. ولماذا ؟

● كيف .. ولماذا حدث هذا التجاوز ؟ !

هكذا قلت متسائلا وصخب الشارع المصرى الذى يعكس متناقضات المجتمع ـ بمر السنين ـ يبدو أمامى .. وفى خاطرى ؟؟

ـ أعترف أن هذا التجاوز فى الفترة الحالية اكثر مما نقدر .. ولكن ذلك يرجع فى جانب منه الى ان الدعاة على مدى السنوات الطويلة لم يركزوا على الاخلاقيات وإنما إقتصروا على الشكليات والشعارات مثل الدعوة الى فرض الحجاب وإطالة اللحية ولبس الجلباب وعدم جلوس الذكر مع الأنثى .. وما الى ذلك من قشور .

لكن .. لو أن حركة الدعوة الاسلامية عنيت بالجانب الاخلاقى واكدت على الجانب التربوى لكنا الآن فى وضع افضل كثيرا من الجانب الاخلاقى والقانونى .

دور الاخوان

● **كيف تقيم دور الإخوان المسلمين ؟**

ـ الاخوان المسلمون اساس جماعات الاسلام السياسى المعاصرة فى مصر لم تقدم فكرا بناء ولا فقها عصريا مجددا لروح الاسلام وباعثا لعزائم المسلمين وانما ركزت على السلطة والوصول اليها فبددت مجهودها فى الجرى وراء سراب السلطة وصدامات مستمرة مع الحكومات .. كما سحبت وراءها عددا كبيرا من الناس عنوا بالجانب السياسى والتنظيم الجزبى وشكل الجماعة اكثر مما اهتموا بالاخلاقيات الرفيعة والدعوة الاسلامية الصحيحة والتنوير الدينى السليم .

وقد ظهرت كل الجماعات المتطرفة والارهابية تحت عباءة الاخوان واتخذت نفس سمتها وخطواتها .. فالاخوان قرروا فى مؤتمرهم سنة ١٩٢٧ انهم وحدهم جماعة الاخوان المسلمين ولم يرجعوا عن ذلك حتى الان . وكل الجماعات التى خرجت من عباءتهم قالت نفس الشىء وهو أمر يؤدى الى تكفير كل من ليس من جماعة المسلمين وحل ماله وعرضه .

وجماعة الإخوان المسلمين هى التى رفعت شعار الآية القرانية (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) مع ان هذه الآية بدأ الخوارج إستعمالها بطريقة خاطئة .. وقد قال عنهم عبد الله بن عمر انهم شرار الناس لانهم اخذوا آية نزلت فى غير المؤمنين وجعلوها فى المؤمنين .. فهذه الآية نزلت بشأن يهود المدينة (فكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله) (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) .

التكفير .. والارهاب

اى ان السياق القرآنى واسباب التنزيل خاصة بيهود المدينة ولا يخاطب بها اى حاكم او شعب مسلم .

ويمضى المستشار محمد سعيد العشماوى موضحا :

ـ هذه الآية إنما ادى إستعمالها الى اتجاه التكفير الذى يؤدى الى تكفير المجتمع ثم ينتهى بحل دمه وماله وعرضه .. وحتى الان لم يرجع الاخوان المسلمون عن التفسير الخاطىء للآية المذكورة .

ـ والاخوان المسلمون بدأوا فى توجيه الإرهاب الى المجتمع المسلم والمسلمين فقتلوا المستشار الخازندار لإرهاب القضاة . وقتلوا النقراشى باشا رئيس الحكومة لارهاب الحكام ووضعوا القنابل أمام اقسام الشرطة .. وهى كلها اعمال لم توجه الى الاستعمار وإنما وجهت الى الجبهة الداخلية وإلى اشخاص المسلمين بعد تكفيرهم .

الشباب .. لماذا ؟

سألت المستشار محمد سعيد العشماوى وأنا انتقل بالحوار الى الازمة الراهنة :

ـ كيف تفسر ان اغلب الذين ينتمون الى جماعات التطرف من الشباب صغار السن ؟

قال ـ ذلك يعود إلى ان المسألة ليست دينا وانما هى جريمة منظمة تستغل غض الشباب وجهلة وغره وربما فقره وتضرب على هذه الاوتار الحساسة .

ثم يضيف : ـ وعلى العموم فإن النجاح المؤقت والشيوع المحلى ليس دليلا على صحة الفكر .. فقد انتشرت النازية والفاشية والشيوعية لفترة طويلة ثم انهزمت بعد ذلك وبان تقلتها فيها من سوءات .

قلت للمستشار محمد سعيد العشماوى والحوار يقترب من نهايته :

ـ كيف ترى الحل للازمة الراهنة ؟ هل يمكن اجراء حوار بين الدولة وبين هذه الجماعات ؟؟

قال ـ الحوار معهم غير مجد لأن الشرعية لاتحاور اللاشرعية والنظام لايفاوض الفوضى .. وانما اذا كان الأمر من منطلق ان الجميع ابناء مصر وانه يتعين التفاهم مع كل الاتجاهات ـ بهذا المعنى ففى اعتقادى انه لايمكن التفاهم مع عتاة متطرفين وارهابيين انتهت نظريتهم الى اليقين الكامل بكفر الحكومة والمجتمع والتنصل من الانتماء الوطنى والانتماء الانسانى واصبحت تنظر الى المجتمع على انه عدو وكل مصرى على انه خصم فتقتل الابرياء وتضر مصر فى الصميم .

ـ والوضع الصحيح ان تتبنى الدولة الإتجاه التنويرى وان تفسح له المجال لتقديم فكر عصرى وفقه جديد من خلال التربية ووسائل الاعلام مما يؤدى إلى عزل جماعات الارهاب وأن يواكب ذلك عمل فعال فى الشارع السياسى بقصد حل مشاكل الجماهير وإيجاد وساطة حقيقية بين الشعب والحكومة تنقل من كل جانب الى الاخر نقلا أمينا وتعمل على ازالة معاناة الجماهير .

سألت : هل تعتقد أن الاعتراف بجماعة الاخوان المسلمين أو السماح لهم بانشاء حزب سياسى يساعد على إيجاد طريق لحل الإزمة الراهنه ؟

قال المستشار محمد سعيد العشماوى :

لا اعتقد ان إعطاء الشرعية والسماح للاخوان المسلمين بإنشاء حزب هو الحل .. فذلك سيعنى ان جماعات أخرى سوف تطالب بإنشاء حزب سياسى .. كما أنه يخول للاخوة الاقباط تكوين حزب سياسى او على الاقل يتكون حزب سياسى بزعامة اسلامية ـ وهى امور سوف تضعنا فى موقف شبيه بماجرى فى لبنان من حروب بين المسلمين والمسلمين .. والمسلمين والمسيحيين .. او تجعلنا مثل أفغانستان .. (حيث يدور اقتتال بين المسلمين والمسلمين) .

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

عن الجبهة الوطنية .. لمقاومة الإرهاب والوقوف ضده قال المستشار محمد سعيد العشماوى أنه مع هذه الجبهة لأن مصر ملك للجميع وأن أى ضرر يصيبها سوف يلحق بأبنائها الموجودين وحتى القادمين ـ وحين سألته عن الحرية وبعض كتبه قد تعرضت للمصادرة قال أنها خمس كتب ولكنه يؤمن ان الحرية تقوم فى شعب مستنير .. وهى تؤخذ ولاتعطى . ومن الممكن أن تستغل الحرية لضرب الحرية والديمقراطية بضرب الديمقراطية .. وأنه لابد لتحقيق الحرية والديمقراطية من إستنارة الشعب للمحافظة عليها .

وقال أنا ادعو لفهم جديد للدين .. فالصيغ القديمة بحاجة إلى تعديل .. وقد فشلت المؤسسات الدينية على مستوى العالم .. فالدين فى الأساس .. تصور اخلاقى لحياه اسمى للبشر فى المجتمع .. وقال : أنا تكوينى ونسيجى مؤمن وادعو الى الايمان .. ولكن باستنارة و .. مثلما قلت : هذا حوار مع قاضى ومفكر .. يمسك بيد منصة العدالة وبيده الاخرى : مصباح العقل وضياء المعرفه .. وكلاهما ـ فى اعتقادى ـ لاينفصلان ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

على فكرة



بقلم : مدحت أبو بكر

أصحاب صاحبى الشيوعى والمتزمت والمتطرف

واحد صاحبى له ثلاثة اصحابه .. صاحبى ربنا كرمه - عقبال كل الحبايب - وسافر بلاد العم سام وريجان وبوش وكلينتون للحصول على درجة الدكتوراه .. وبرضه ربنا كرم اصحابه الثلاثة وسافروا معاه .

وحملت الطائرة اربعة اصحاب واحد معتدل اللى هو صاحبى .. والتانى شيوعى - اللى هو مش صاحبى لكن صاحب صاحبى والثالث متزمت والرابع متطرف ودول برضه اصحاب صاحبى .. المهم .. كل واحد حمل حقيبة ملابسه وافكاره وانشغل الجميع فى اجراءات الالتحاق بالجامعة والحصول على مكان مناسب للاقامة .. وبعد الاستقرار والراحة والاستراحة ، بدا كل واحد يمارس ايديولوجياته فى المجتمع الامريكانى ودارت الايام ومرت الايام - على رأى سيدة الغناء وكوكب الحياة الفنية أم كلثوم - وبدأ صاحبى يلاحظ تغيرات جذرية على اصحابه .. وبعد ملاحظات دقيقة ومناقشات ساخنة ، اكتشف صاحبى حدوث تغيرات جذرية فى افكار اصحابه .. فالشيوعى اصبح يكره الشيوعية ويتحدث عن ماركس ولينين باشمئزاز ويبارك اصلاحات جورباتشوف .. والمتزمت تخلى عن تزمته والمتطرف اصبح يتحدث عن المتطرفين راجيا أن يتم جمع المتطرفين فى صندوق والقائهم فى المحيط .

الدهشة بدات تلعب بدماغ صاحبى ايه اللى حصل للناس اللى كانوا فى مصر شيوعيين ومتطرفين ومتزمتين .. وحصل صاحبى على ما تيسر من الجراة وصارح اصحابه بدهشته وسأل عن اسباب التغيرات الجذرية التى حدثت فى تفكيرهم .. سأل كل واحد لوحده وجاءت الاجابات واحدة .. قال كل منهم : احنا هنا فى امريكا نحصل على كل الحقوق ونعبر عن آرائنا بحرية .. ووضعنا فى الجامعة مثل وضع الامريكانى ابن البلد ، مفيش واسطة ، مفيش رشاوى ، مفيش محسوبية ، فيه اهتمام بالكفاءات ومنح الفرص لاصحاب المواهب .

وفى نهاية حديث كل منهم اكدوا على انهم كانوا يعيشون فى اوهام فكرية .. والاعتدال الفكرى والسلوكى نتيجة الممارسات الاجتماعية فى امريكا والشيوعية والتطرف والتزمت نتيجة العديد من الممارسات الاجتماعية السلبية فى بلدنا .

* يا ريت ، المسئولون فى بلدنا يدركون ان العدالة والاهتمام بالكفاءات ومنح الفرص للشباب اقصر الطرق للوصول الى عقول وقلوب الناس والقضاء على الارهاب من غير رصاص ولا اعتقالات ولا حاجة خالص .

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٣

نظـــرة

سرني كثيرا واثلج صدر العديد من ابناء الوطن ما صرح به اللواء حسن الالفي وزير الداخلية للاحرار يوم ١٩٩٣/٥/٣٠ من ان التحقيقات مع الارهابيين المقبوض عليهم اوضحت فضلا عن المبالغ المتفق معهم عليها في مقابل عمليات الارهاب الاخيرة -انه وضح من اعترافاتهم ان العمليات التي ارتكبت في حق مصر لم تكن سوى عمليات اجرامية تجارية متفق عليها ، مدفوعة الاجر ولم تكن لها بالمرة اية دوافع من عقيدة او رؤية دينية» .

والكثير من ابناء مصر يميلون ان لم يكن يجزمون ان هذا الارهاب الجديد على مصر هو ظاهرة مستوردة ومنتشرة في العالم كله وان محاولة إلصاقه بالاسلام او بجماعات مسلمة هذا امر بعيد كل البعد لان المسلم لا يعرف الا الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والا انتفت صفة الاسلام عنه وايا كانت الدولة المصدرة للعمليات الارهابية الى مصر فهي ايضا دولة لا تمت للاسلام بصلة لامن قريب ولا من بعيد ولا يجوز ابدا ان نروج نحن المسلمين الاتهام للاسلام والمسلمين لاسيما اننا اصحاب عقيدة سمحة لاتقر العنف من اى نوع ولا باى اسلوب الى حد ان شريعتنا الغراء تمنعنا حتى عن عنف الكلمة .

ويرى الباحثون في علم الجريمة ضرورة البحث عن المستفيد من وراء الجريمة وفي مثل هذه الجرائم التي تستنكرها طوائف الشعب المصري يستحيل ان نقول ان الاسلام مستفيد من هذه الجرائم بل على العكس يمكن ان نقطع بان الاسلام يضار من هذه الجرائم .

وعلينا ونحن نبحث في هذه الجرائم ان نشك في كل اعداء الاسلام وان نركز الشكوك علي الموساد الاسرائيلي حيث تواكب الارهاب في مصر وتزايد مع التطبيع مع اسرائيل ودخول دولتهم في فلك مزيف الا هو انها دولة صديقة ولم لن تكون دولة وتحارب لتكون دولتهم من النيل الى الفرات لدرجة ان هذه العبارة شعار في الكنيست .

وعلينا ايضا ان نشك في الولايات المتحدة الامريكية ومخابراتها المركزية لان امريكا بعدما تخلصت من الشيوعية والاتحاد السوفيتي الي غير رجعة اصبح شغلها الشاغل هو محاربة الاسلام في كل بقاع الارض والا ما استحلت ما يحدث في كل البلدان الاسلامية سواء في البوسنة او الصومال او ايجاد الوقيعة بين الدول الاسلامية لتحارب بعضها كالحرب الايرانية العراقية وكالحرب العراقية الكويتية وكل هذه حلقات متراصة في مسلسل واحده لمحاربة الاسلام في العالم كيلا تقوم له قائمة لاعتقادهم ان الاسلام هو الخطر الحقيقي على دولتهم والدول المناصرة لهم .

يجب ان نتنبه شعبا وحكومة ان الحرب ضد الاسلام ضروس ولا يجوز ان نساهم في اشعالها بتوجيه الاتهامات للمسلمين والاسلام ... علينا ان نفيق على ما تجرنا اليه اجهزة المخابرات الامريكية والصهيونية والاوربية الى منزلق نحن في غنى عنه .

ان الاسلام بخير وباق رغم انف اعداء الاسلام لان رب العزة قطع على نفسه حفظه وانماءه « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » .

عبد الفتاح الشوربجى
الامين العام للحزب

الخلط بين الدين والسياسة

-١٤-

بقلم المستشار : شريف كامل



ما هو مستقبل جماعات الاسلام السياسى ، وماهى احتمالات نجاح هذه الجماعات ، واحتمالات الفشل .. (؟؟) . وهل تختلف الاجابة عن هذه التساؤلات من حيث انطباقها فى مصر عن انطباقها فى غيرها من بلدان المنطقة الاسلامية كالجزائر مثلا .. (؟؟) . وهل يجوز القول بان درجة الاستجابة الشعبية لجماعات الاسلام السياسى ، هى درجة واحدة او درجة متشابهة ، وذلك سواء فى مصر وفى غيرها من بلدان المنطقة الاسلامية (؟؟) . وفى النهاية وربما كان الأصح أن نقول فى البداية ، فهل أسباب (وليس عوامل) ظهور جماعات الاسلام السياسى فى مصر ، هى نفسها ذات أسباب ظهورها فى باقى بلدان المنطقة الاسلامية (؟؟) وعند هذا التساؤل الأخير يكمن أبرز الأخطاء التى وقعت فيها الغالبية العظمى من الدراسات والأبحاث التى انشغلت بموضوع أسباب ظهور جماعات الإسلام السياسى فى بلدان المنطقة الإسلامية ، أو تلك الدراسات والأبحاث التى دارت حول هذا الموضوع ، فكما اننا ننعى بشدة وبقت الاشارة إلى ذلك فى مقالاتنا السابقة - على معظم هذه الدراسات والابحاث وقوعها فى خطا عقلى ومنهجى فادح ، وهو وقوعها فى الخلط الخطير بين (أسباب) ظهور جماعات الاسلام السياسى ، وبين (عوامل) ظهورها . وحاولنا قدر الطاقة ان نميز بدقة بين المفهوم العلمى الصحيح لمعنى (السبب) باعتباره العنصر الأساسى الفاعل أو المنتج أو الخالق للنتيجة التى حصلت ، بحيث إنه لا يتصور مطلقا وقوع النتيجة او الحدث الذى حصل بغير وجود هذا العنصر اصلاً الذى يسمى فى المنهج العلمى (بالسبب) . أما (العامل) فانه فى المنهج العلمى هو العنصر المحرك أو المثير (للسبب) . بمعنى ان (العامل) هو العنصر الذى قد يتصادف وجوده ، فيحرك او يثير (السبب) . وعلى ذلك انتهينا إلى أن (السبب) فى ظهور جماعات الإسلام السياسى ، إنما يكمن فى أزمة الفكر الدينى المنحرف لبعض النصوص المنتقاة - بتعسف وغرض - من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة ، وإخراج هذه النصوص الدينية عن سياقها التاريخى المعين وخصوصية الوقائع التى نزلت هذه النصوص الدينية فى شانها، وقد أوضحنا ذلك تفصيلاً فى مقالات هذه الدراسة ومن ثم كان من الطبيعى والمنطقى أن نخلص الى أن البطالة والفقر وانعدام القدوة والفساد المستفحل وانهيار مستوى الأداء السياسى والحزبى وضيق هامش الديمقراطية وغيرها ، فإن كل هذه العناصر وغيرها مما يمكن ذكره انما هى مجرد (عوامل) اجتماعية واقتصادية وسياسية تصادف وجودها فعلاً ، فحركت واثارت (السبب) فى ظهور جماعات الإسلام السياسى . وعلى ذلك ، تكون أزمة الفكر الدينى المنحرف - فى تقديرنا - هى (السبب) فى تفشى جماعات الإسلام السياسى (فى مصر) وذلك قبل أية (عوامل) من تلك العوامل العديدة السالف الاشارة اليها . كما اننا أيضاً ننعى بنفس الشدة وقوع غالبية الدراسات والأبحاث فى خطا عقلى ومنهجى فادح أخر (!!) وهو عجزها الواضح فى التمييز بدقة بين (السبب) و(النتيجة) وقد أوضحنا أيضاً ذلك تفصيلاً فى مقالات هذه الدراسة . ولعل ذلك يقودنا أيضاً إلى النعى (وللمرة الثالثة) على هذه

الدراسات والأبحاث في خطأ عقلي ومنهجي فارق بشكل كبير فيما يمكن أن تنتهي إليه الدراسات والأبحاث من نتائج وخلاصات . ويرتبط ذلك بوضوح بالتساؤل الأخير الذي أوردناه في مقدمة هذه المقالة ، وهو : هل أسباب ظهورها في باقي بلدان المنطقة الإسلامية (؟؟) . وفي هذا الصدد ، تمثل الخطأ العقلي والمنهجي هذه المرة الثالثة في عيب التعميم المخل والمهدر لاختلاف تضاريس الظروف التاريخية والحضارية لمصر ، عن باقي بلدان المنطقة الاسلامية قاطبة (!!) ذلك أن خصوصية الحضارة والتاريخ في مصر (ولاخلاف فيها أو جدال) كانت تقتضي وتحتم وضعها في الاعتبار واحترام وجودها ، عند محاولة استقصاء أسباب ظهور جماعات الاسلام السياسي في مصر ، عن أسباب ظهور هذه الجماعات في غيرها من بلدان الشرق الإسلامي . وبعبارة أدق ، فان الاعتراف والاقرار بوجود هذه الخصوصية المصرية في التاريخ وفي الحضارة ، كان من المتعين أن يقود الى اختلاف الاسباب في مصر عن غيرها ، عند القيام برصد هذه الأسباب . بل اننا قد نصل الى أبعد من ذلك كثيراً ، فنقول - بكل الصراحة والوضوح - ان اختلاف الظروف التاريخية والحضارية في مصر عن غيرها من سائر بلدان الشرق الإسلامي ، هذا الاختلاف من شأنه أن يبلغ نتائج مضادها اختلاف درجة قوة وتجذر هذه الاسباب في مصر عن غيرها من بلدان المنطقة الاسلامية . (يتبع بالعدد القادم)

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٣

مصريات

الأحياء العشوائية

من نكد الدنيا على مصر أن يكون للارهاب فيها فوائد. ذلك الارهاب المقيت الذى يرفضه كل الشعب المصرى ومع ذلك فهو يرى من خلاله بصيصا من أمل أمل لن يستمع النظام الحاكم لأنينه وأوجاعه، أن يسلم الحاكم للشعب بحقوقه التى جف حلقه من المطالبة بها سلميا ودون عنف. حتى خرج نفر من هذا الشعب لينتزعها منه بالسلاح والارهاب. فهلا استمع النظام للحكمة والعقل؟ وسلم بحق هذا الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه دون وصاية وبنظام تتبادل فيه السلطة بين أفراده وهيئاته. قبل فوات الأوان وقبل أن يرضخ ويسلم السلطة لأصحاب الارهاب.

ان شر البلاء، حقا أن تصم اسماع الحاكم عن صرخات الشعب ولا يخترق آذانه الا دوى الرصاص والقنابل والشر الأعظم ان يقتنع الشعب بذلك، أى بأهمية الرصاص لوصول الصوت ولاصلاح الحال. فأخيرا وبفضل الارهاب اقتنع النظام بأهمية اصلاح التعليم بعد اختراقه وخطورة البطالة، الخميرة التى تفرز جنود الانحراف والإحياء العشوائية مرتع الجريمة والارهاب.

طلع علينا مؤخرا أصحاب النظام بشعار جديد وهو أهمية معالجة الأحياء العشوائية وانهاء تلك الظاهرة غير الآدمية. وللأسف نحن نقول ان هذا شعار وفكرا سطحى. فإن الأحياء العشوائية والتخطيط السرطانى ليست مرضا ذاتيا أو ظاهرة مرضية مستقلة بذاتها. فهى احدى مظاهر المرض مثلها مثل الأورام والتقيحات التى تطفح على الجلد نتيجة لوجود المرض داخل الجسم ومن ثم لن يجدى نفعا استئصال ورم من على السطح أو علاج تقيح فسيظهر العشرات غيره مادام المرض مستمرا، كذلك هذه الأحياء العشوائية وسكن العشش والمقابر هى تقيحات نتيجة مرض مصر الحقيقى الذى هو النظام السياسى ومركزية القرار فى حكم الفرد وبالتالى مركزية الحياة حوله بالاضافة الى تحول النظام من الدكتاتورية العسكرية السافرة الى ديمقراطية الجرعات أو ديمقراطية الخطوة خطوة، والتى تعتمد على الغوغاء والبلطجية ونسبة الخمسين فى المائة، لحماية النظام من الديمقراطية الحقيقية وتبادل السلطة. ازالة هذه الأحياء العشوائية اذن لن يجدى ولن يمنع اضطراد زيادتها مع استمرار نظام الحكم الحالى.

أيها السادة المسئولون ان الأحياء العشوائية لن تزول وسيزداد عددها وستتحول القاهرة الى مدينة ديناصورية يصعب السيطرة عليها وسيحكمها عالم الجريمة والمخدرات والاغتصاب. هذا، طالما ان هذا النظام السياسى قائم. وللحديث بقية.

د. عزت صقر